أنشأ الكونغرس مكتب المفتش العام الخاص بإعمار العراق لتوفير إشراف مستقل على الأموال الأميركية المستخدمة لإعادة إعمار العراق، كما يلي:

- تشجيع الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة البرامج والعمليات.
- الحيلولة دون والكشف عن الهدر والاحتيال وإساءة الاستعمال في مثل هذه البرامج والعمليات.
- إطلاع وزيرة الخارجية ووزير الدفاع والكونغرس ودافعي الضرائب الأميركيين على المشاكل والقصور والتوصيات الخاصة بالإجراءات التصحيحية المتعلقة بإدارة البرامج والعمليات.

عين ستوارت دبليو بوين مفتشا عاما في كانون الثاني/يناير 2004. وعاد المفتش العام في شهر أيلول/سبتمبر الماضي من زيارته الثالثة عشرة للعراق لاستعراض التقدم ومجهود إعادة الإعمار.

مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

السنة الانتقالية تدخل ربعها الرابع

من أكبر التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية في هذا الربع كان مجهود الحكومة الأميركية لضمان الالتزام بالمبلغ الباقي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بحلول الموعد النهائي القانوني في الثلاثين من أيلول/سبتمبر 2006.

وبحلول الثامن عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2006 لم يكن مكتب المفتش العام قد حصل على المعلومات الكاملة حول هذا المجهود، ولكن يبدو أنه تم تحقيق هدف الالتزام التام والفعال لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

منشآت تخزين المياه في قاعدة الكسليك العسكرية للتدريب

التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية

فيما تقترب المرحلة التي تقودها الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق من نهايتها، فإن من الأمور الأساسية أن تجذب الحكومة العراقية دعما دوليا أوسع من المانحين والقطاع الخاص لتمويل جهود التنمية وإعادة البناء المستمرة. وتواجه الحكومة العراقية تحديات خطيرة عديدة في هذا المسعى.

تردّي الوضع الأمني

أعاق استمرار العنف وانعدام الأمن الناتج عن ذلك بشكل خطير إحراز تقدم في برامج إعادة الإعمار، مسبّبا تأخيراً في الإعمار، والحيلولة دون السفر والانتقال إلى مواقع المشاريع، وازدياد تكاليف الأمن، وتعريض حياة المقاولين للخطر. وعانت بغداد من أكبر مشكلة أمنية حادة خلال هذا الربع. وتعرض قطاع الكهرباء بشكل خاص لأكبر المشاكل. وأدت الهجمات الأخيرة على خطوط الكهرباء التي توصّل الطاقة الكهربائية لبغداد إلى عزل العاصمة عن شبكة الكهرباء الوطنية، وتستمر صعوبة تصليح خطوط الكهرباء. وقد أدلى وزير الكهرباء أخيرا بالتصريح التالي:

أرسل فرق تصليح كل يوم، ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى المنطقة: فهناك متمردون كثيرون . . . وقد تحدثت مع (الجميع) . . . ولكن لا يستطيع أحد تقديم المساعدة.

تطبيق ضعيف لبنود ميزانية العاصمة العراقية

يتخلف تطبيق بنود ميزانية العاصمة العراقية للعام 2006 كثيراً عن جدوله الزمني. ويبدو أن كثيرا من الوزارات الحكومية، خاصة وزارة النفط، غير قادرة على إلزام أموال العاصمة للبرامج والمشاريع. ويساور مكتب المفتش العام القلق من أنه ما لم تظهر الحكومة العراقية قدرتها على إنفاق أموالها بصورة أكثر فاعلية، فإن المانحين الدوليين قد يترددون في توفير المزيد من الدعم المالي للعراق.

الشفافية ومحاربة الفساد

يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق دعم مؤسسة محاربة الفساد العراقية. وعمل مكتب المفتش العام خلال هذا الربع على تعزيز الدعم لمجلس التدقيق الأعلى، وهيئة النزاهة العامة، والمفتش العام للوزارات العراقية. وقد يبدد الفساد جهود العراق لإعادة البناء والمحافظة على الاستمرار من دون إشراف مرئي يتمتع بالسلطة.

تحويل غير كامل للأصول الأميركية إلى الوزارات العراقية

يبدو أن عملية تأكيد وتحويل الأصول التي بدأت في العام 2005 لتبويب وتحويل أصول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد انهارت. ويتعين على الحكومة العراقية والسفارة الأميركية أن يتعاونا لإكمال عملية تحويل الأصول وضمان وجود العراق في موقف تتحمل فيه مسؤولية منشآت وموجودات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

أعاق استمرار العنف وانعدام الأمن الناتج عن ذلك بشكل خطير إحراز تقدم في برامج إعادة الإعمار، مسببا تأخيرا في الإعمار، والحيلولة دون السفر والانتقال إلى مواقع المشاريع، وازدياد تكاليف الأمن، وتعرض حياة المقاولين للخطر.

الحاجة إلى استمرار المساعدة الأميركية

يرى مكتب المفتش العام أن أي تمويل للإغاثة وإعادة الإعمار في المستقبل يجب أن يكون مرتبطا بإجراءات محددة من قبل الحكومة العراقية لتحقيق معالم ملموسة وإنجازات سياسية واقتصادية هامة. ويجب الأخذ بالاعتبار تقديم جزء من المساعدات الأميركية المستقبلية عن طريق قروض مشروطة.

جهود حكم القانون تحتاج إلى خبرة وزارة العدل الأميركية

تعرض الدعم الأميركي لإصلاحات حكم القانون في العراق للتقطع ولم يستفد كليا من خبرة وموارد وزارة العدل الأميركية. ويتعين

نشاطات هامة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يواصل مكتب المفتش العام تطبيق أسلوب متوازن لتوفير البصيرة وبعد النظر والإشراف (عن طريق نشاطات التدقيق وغير التدقيق) للمنظمات العاملة في مشاريع إعادة الإعمار، سواء في العراق أو لمن يدعمون هذه المنظمات خارج العراق.

عمليات التدقيق

من بين تقارير التدقيق الثمانية التي أصدرها مكتب المفتش العام خلال هذا الربع اثنان يتعلقان بلوجستيات قوات الأمن العراقية. وطلب هذان التقريران من رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ. وتفحص تدقيق آخر

علـى وزارة العـدل أن تلعـب دورا أكبـر فـي تطـوير موقـف اسـتراتيجي فـي هـذا المجـال الأساسي.

توفير مزيد من الموظفين والموارد لفرق إعادة الإعمار الإقليمية

شكلت فرق إعادة الإعمار الإقليمية للمساعدة في تعزيز قدرة الحكم المحلي في المحافظات العراقيـة والمـساعدة فـي تحديـد ووضـع الأولويـات وتنفيـذ المـشاريع الممولـة مـن الولايات المتحدة.

وظهرت أربع نواح مثيرة للقلق المتعلق ببرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في تدقيق مكتب المفتش العام:

1) تحتـاج وزارة الـدفاع ووزارة الخارجية الأميركيتان إلى توضيح مسؤوليات كل منهما حيال مهمة تلك الفرق.
2) تحتاج فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى مزيد من الموارد والموظفين الملائمين.
3) تستمر بواعث القلق الأمني في تأخير عمل معظم فرق إعادة الإعمار الإقليمية.
4) تحتاج هذه الفرق إلى مزيد من التمويل ومزيد من الوقت لإنجاز المهمة.

تعزيز قدرة الوزارات العراقية

يساور مكتب المفتش العام القلق من أن جهود بناء القدرة في العراق قد لا تكون كافية لضمان أن تكون مشاريع البنية التحتية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تدار وتحفظ بصورة فعالة بعد تحويلها إلى الحكومة العراقية. وبالنظر لعدم وجود أساس متفق عليه لقدرة الوزارات العراقية، فإن من الصعب قياس نتائج برامج بناء القدرة الممولة من الولايات المتحدة.

عمليات التفتيش

أكمل مفتشو مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حتى الآن تقويم 65 مشروعا، بما في ذلك تقويم تسعة مشاريع نفذت خلال هذا الربع. وبالإضافة إلى ذلك تمت 96 من عمليات التفتيش المحدودة في الموقع و220 تقويما جويا حتى الآن. ومعظم مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي قيمها مكتب المفتش العام خلال هذا الربع أوفت بالمواصفات التعاقدية، مع أن مشاكل في أداء المقاولين وضمان الجودة أدت إلى وجود قصور في بعض المواقع، وخاصة في كلية الشرطة ببغداد.

التحقيقات

يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق القيام بأكبر عدد من تحقيقات الاحتيال الجنائي الأميركية في العراق وقد شكل هيئة خاصة من عدة وكالات للتحقيق في احتيال العقود. ولدى المكتب 92 حالة جارية، بينها 25 حالة لدى وزارة العدل، والعديد منها في المراحل النهائية للمقاضاة. وأسفرت أربع قضايا عن صدور أحكام بالإدانة، وهي الآن بانتظار صدور العقوبات النهائية.

التكاليف العامة لأكبر مقاولي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للاطلاع على الملخصات التنفيذية لعمليات التدقيق هذه وغيرها، أنظر الجزء 3 للتقرير الفصلي لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

تشجيع العقد الدولي مع العراق

يرمي الاتفاق الدولي للعراق إلى إيجاد شراكة تلزم الحكومة العراقية بإصلاحات محددة. وفي المقابل، سيلتزم المجتمع الدولي بدعم برنامج الانتعاش العراقي، بما في ذلك هدف التمويل الذاتي خلال خمس سنوات.

الأثر المالي لمشاريع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

أسفرت عمليات تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق – التي ضمنت توفيرات في التكاليف، واستعادة الأموال، والاستخدام الأفضل للأموال، وتحدّت قيمة الأموال المدفوعة، وقدّمت توصيات لتحسين المساءلة المتعلقة بالممتلكات – أسفرت عن فوائد محتملة صافية تبلغ 405.1 مليون دولار تقريبا. وقد تزيد توصيات عمليات تفتيش مكتب المفتش العام العائدات السنوية للنفط العراقي بما يعادل 1.278 بليون دولار. وقد احتجز محققو مكتب المفتش العام أو استعادوا 11.69 مليون دولار.

رسالة من المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدّم للكونغرس ولوزيرة الخارجية رايس ولوزير الدفاع رامسفيلد وللشعب الأميركي التقرير الفصلي الحادي عشر من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. ومهمة مكتب المفتش العام، بعبارات بسيطة، هي تقديم كشف حساب لأموال دافعي الضرائب الأميركيين المستثمرة في إعادة إعمار العراق. وكما يشير هذا التقرير، فإن الحسابات تكشف عن قصة مختلطة، حيث استكمل العديد من المشاريع الناجحة في حين أن بعضها فشل في تحقيق أهدافه. وتؤكد هذه القصة على أهمية ضمان بقاء المرحلة القادمة لإعادة إعمار العراق على مسارها. ويواصل مكتب المفتش العام التزامه بالقيام بالجزء الخاص به نحو تحقيق ذلك الهدف. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية تواصل تقديم دعم مثالي لمهمة إعادة الإعمار وإشراف مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عليها.

نفذ عمل هذا التقرير أساسا في العراق من قبل قرابة 60 مدققاً ومفتشاً ومحققاً ممن أنجزوا مهمة مكتب المفتش العام بمثابرة ومهارة ونزاهة. ويوفر التقرير ملخصات لثمانية عمليات تدقيق تركز على طائفة من القضايا الملحة ويقدّم عددا من النتائج الهامة، بما في ذلك:

* أعيق إحراز تقدّم في برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية بسبب المشاكل الأمنية وقيود الموارد.
* كانت التكاليف العامة للمقاولين المتعلقين بالتصميم والبناء عالية في العام 2004 بسبب التأخيرات بين تعبئة هؤلاء المقاولين والبدء الفعلي لأعمال الإعمار.
* حاول أحد المقاولين الحد من إشراف مكتب المفتش العام الخاص بإعادة الإعمار خلال هذا الربع بالاستخدام غير اللائق لاستثناء خاص بمعلومات خاصة ومسجلة لنظام المشتريات الفدرالي.

وبناء على طلب رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، أكمل مدققو مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مراجعة التدرب على القدرة اللوجستية لقوات الأمن العراقية. ووجد مكتب المفتش العام أن مجالات معينة تحتاج إلى تحسين، خاصة ضمن وزارة الداخلية، قبل أن يكون العراق جاهزا لدعم قواته الأمنية.

وواصل مفتشو مكتب المفتش العام زياراتهم عبر أنحاء العراق خلال هذا الربع لتقويم نوعية نشاط الإعمار. وفشلت بعض المشاريع في تلبية التوقعات، وكان ذلك عادة بسبب عدم توفر الإشراف الكافي. غير أن مفتشي مكتب المفتش العام وجدوا في حالات أكثر مشاريع نجحت لأن الإدارة نفذت برامج ضمان جودة فعالة. وتظهر تقارير التفتيش البالغ عددها 65 تقريرا التي قدّمها مكتب المفتش العام حتى الآن حقيقة مقررة غير مفاجئة: برامج ضمان الجودة الفعالة والتحكم في الجودة في مواقع المشاريع تؤدي إلى النجاح.

وواصل مفتشو مكتب المفتش العام إحراز تقدم في طائفة منوعة من الحالات خلال هذا الربع. ومع أن العديد من هذه الحالات نشأت عن سلوك لا قانوني مزعوم أيام سلطة الائتلاف المؤقتة، فإن عددا متزايدا من الحالات الجديدة بدأت خلال نشاط ما بعد سلطة الائتلاف المؤقتة.

وتجدر الإشارة إلى أن 25 حالة من حالات مكتب المفتش العام موجودة لدى وزارة العدل بانتظار مقاضاتها، وقد أقرّ اثنان من المدعى عليهم بالاحتيال خلال هذا الربع. وأنشأ محققو مكتب المفتش العام هيئة خاصة جديدة في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر لتعزيز الجهود الرامية للقضاء على الاحتيال في العراق بمشاركة طائفة من الوكالات، بما فيها مكتب التحقيقات الفدرالي.

وقد دخل برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق ربعه الرابع في هذه السنة الانتقالية. ويشتمل الجزء الأول من التقرير على ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول هذا التطور، تؤكد على قضايا ملحة عديدة تحتاج إلى اتخاذ إجراءات بصددها:

* يجب تحسن الأمن في بغداد لكي تحقق إعادة الإعمار تقدما.
* يجب على الوزارات العراقية أن تنفذ ميزانيات الرأسمالية بصورة أفضل.
* يجب تعزيز قدرة الوزارات الإجمالية في الحكم.
* يجب أن ينشط الاتفاق الدولي للعراق دعماً واسعاً للمانحين لمزيد من الإغاثة وإعادة الإعمار للعراق.

يقدّم الجزء الثاني من هذا التقرير تحليلات مكتب المفتش العام لإعادة الإعمار لكل جزء على حدة. ويلخص الجزء الثالث تدقيقات مكتب المفتش العام وعمليات تفتيشه وتحقيقاته، ويقدّم الجزء الرابع تقارير حول نشاطات الإشراف للوكالات الأخرى.

يعمل مكتب المفتش العام عن كثب مع وكالة تحويل الأعمال التابعة لوزارة الدفاع التي أنشأها نائب وزير الدفاع غوردون إنغلاند وقادها وكيل نائب وزير الدفاع بول برينكلي. ويهدف هذا المجهود البالغ الأهمية إلى تحفيز تطور القطاع الخاص في العراق عن طريق التعاقد الدولي. ولإستراتيجية النجاح في العراق بعد اقتصادي، وتعد وكالة تحويل الأعمال بأن تكون جزءاً كبيراً من ذلك الحل.

وقد وسّع قانون تفويض الدفاع الوطني لجون وارنر، الذي أقر كقانون خلال الربع الحالي، تفويض مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق وحدّد موعداً نهائياً لمهمة إشراف مكتب المفتش العام. وينص القانون على أنه بالإضافة إلى صلاحياته الحالية فإن مكتب المفتش العام يتولى الآن الإشراف على جميع الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق للسنة المالية 2006. كما أن القانون ينص على أن دور إشراف مكتب المفتش العام سينتهي في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2007، تليه فترة ثلاثة أشهر انتقالية للعمليات إلى مفتشين عامين آخرين. وسوف يتعاون مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق والمفتشون العامون لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين والوكالة الأميركية للتنمية الدولية فيما يتعلق بخطة انتقالية، يتعين تقديمها إلى الكونغرس بحلول شهر نيسان/إبريل 2007.

ويسرني أن أذكر أن مجلس الرئيس للنزاهة والفعالية منح في الرابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2006 لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق جائزة غاستون إل. غياني الابن للحكومة الجيدة. ومنح مكتب المفتش العام الجائزة "لإظهار التصميم والشجاعة في توفير إشراف مستقل ومراجعة غير متحيزة لجهود إعادة البناء الأميركية في العراق. وعززت جهود مكتب المفتش العام في العراق على نحو كبير ثقة الشعب بالحكومة عن طريق الكشف عن الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال، فيما قدّمت توصيات حول السياسات الخاصة بتشجيع الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إعادة إعمار العراق. ويواصل مكتب المفتش العام أداء مهمته ضمن ظروف صعبة وخطرة، ضارباً المثل على أعلى مثل للخدمة الحكومية كما هي متصورة في مبادىء قانون المفتش العام وفي قيم مهمته وهي: النزاهة والأمانة والتفاني".

إنني فخور بقبول هذه الجائزة نيابة عن جميع الأعضاء المتفانين في فريق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في بغداد وأرلنغتون، الذين استحقوا هذا التقدير الجديرين به بسبب مهنيتهم وإنتاجيتهم ومثابرتهم المستمرة.

قدّم في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2006
توقيع
ستيوارت دبليو. بوين، الابن.

قائمة المحتويات

الجزء 1:

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 15
السنة الانتقالية تدخل الربع الرابع 17
تحديات تواجه المرحلة الانتقالية 18
الحاجة إلى استمرار المساعدات الأميركية 22
أنشطة هامة لمكتب المفتش العام خلال هذا الربع 25
الأثر المالي لعمليات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 27
الحصيلة الإنسانية 28

الجزء 2: 29

وضع إعادة إعمار العراق 30
مقدمة 31
وضع قطاع الكهرباء 36
وضع قطاع النفط والغاز 50
وضع قطاع الماء 68
وضع قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية 91
وضع قطاع الأمن والعدل 99
وضع قطاع الرعاية الصحية 113
وضع قطاع النقل والاتصالات 121
العقود 131
بيانات التكاليف الإجمالية 135
مصادر التمويل لإعادة إعمار العراق 138
أنشطة محاربة الفساد 160

الجزء 3:

إشراف مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 167
تدقيقات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 170
عمليات تفتيش مكتب المفتش العام 319
تحقيقات مكتب المفتش العام 258
الخط الساخن لمكتب المفتش العام 262
مبادرة الدروس التي تم تعلمها لمكتب المفتش العام 264
التشريعات الجديدة 267
الشبكة الإلكترونية 269

الجزء 4:

إشراف الوكالات الأخرى 271
مقدمة 273
عمليات تدقيق الوكالات الأخرى 275
تحقيقات الوكالات الأخرى 279

ملاحظات أخيرة 1
الملاحق – 1
كلمات الحروف الأولى - 1

قائمة المحتويات

Dahuk
Erbil
Ninewa
Sulaymaniyah
Tameem
Salah al-Din
Diyala
Baghdad
Anbar
Wassit
Babylon
Kerbala
Qadissiyah
Missan
Najaf
Thi-Qar
Basrah
Muthanna

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
1 شباط/فبراير 2004 – 30 تشرين الأول/أكتوبر 2006 (أ)

التدقيق

التقارير الصادرة	73
التوصيات الصادرة	243
الدولارات الموفرة	10.900.000 دولار (ب)
الفائدة المالية لعمليات تدقيق مكتب المفتش العام	405.140.000 دولار (ب)

المفتشون

تقويمات المشاريع الصادرة	65
التقويمات المحدودة في الموقع الصادرة	96
منتجات الصور الفضائية الملتقطة	220
الفائدة المالية لعمليات تفتيش مكتب المفتش العام	1.436.900.000 دولار

التحقيقات

التحقيقات المتخذة	256
التحقيقات المغلقة أو المحالة	164
التحقيقات الجارية	92
الاعتقالات	5
أحكام الإدانة	4
قيمة الأموال المحتجزة والمستعادة	17.841.304 دولار

اتصالات الخط الساخن

الفاكس	13
الهاتف	61
الزيارات الشخصية	109
البريد الإلكتروني	290
البريد	25
الإحالات	25
الاتصالات الإجمالية للخط الساخن	523

منتجات غير التدقيق

الشهادات أمام الكونغرس	8
تقارير الدروس المتعلمة الصادرة	2

(أ) للتفاصيل المتعلقة بالفوائد المالية، أنظر الملحق ب.
(ب) حتى تاريخ 30 حزيران/يونيو 2006.

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

السنة الانتقالية تدخل الربع الرابع
التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية
الحاجة إلى استمرار المساعدات الأميركية
نشاطات هامة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الربع الحالي
الأثر المالي لعمليات مكتب المفتش العام
الحصيلة البشرية

الجزء

1

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

السنة الانتقالية تدخل الربع الرابع

يغطي هذا التقرير الفصلي الرابع عشر لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق فترة شهدت نشاطاً هاماً حافلاً بالتحديات والأحداث الانتقالية.

وكان أهم حدث انتقالي شهده هذا الربع هو جهود الحكومة الأميركية لضمان أن تكون الأموال المتبقية في صندوق إغاثة وإعادة بناء العراق قد ألزمت كلياً حسب الموعد النهائي القانوني وهو 30 أيلول/سبتمبر 2006. وخلال جلسة استماع في أوائل شهر أغسطس/أيلول حول العقود الأميركية في العراق، أثارت سوزان كولنز رئيسة لجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ بواعث قلق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول الهدر المحتمل في "سباق الإلزام".

وهكذا راقب مكتب المفتش العام هذه العملية طوال الربع الحالي، وأصدر تدقيقاً تجاوبياً سريعاً حول الإلزامات غير اللائقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في أواخر شهر أيلول/سبتمبر. للاطلاع على خلاصة تنفيذية لهذا التدقيق، أنظر الجزء 3.

وحتى الثامن عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2006، لم تزود الوكالات الأميركية مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ببيانات كاملة حول وضع إلزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إلا أن قيادة العقود المشتركة – العراق/أفغانستان ذكرت أنها نفذت بفعالية خطتها لالتزام الصندوق ضمن نطاق سلطتها بحلول الموعد النهائي وهو 30 أيلول/سبتمبر 2006. وما تزال هناك بعض المرونة فيما يتعلق بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وما زال من الممكن إلغاء الإلزام من مشروع ما وإعادة إلزامه لمشروع لآخر، كما تقتضي الضرورة، حتى نهاية السنة المالية 2007.

التحديات التي تواجه الفترة الانتقالية

يؤكد تحقيق الموعد النهائي لإلزام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على دخول المرحلة الممولة من الولايات المتحدة لإغاثة وإعادة إعمار العراق مراحلها النهائية. وسيعتمد نجاح حكومة العراق في البناء على الأساس الذي أرساه برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق، جزئياً على قدرة الحكومة العراقية على جذب مزيد من الدعم من الجهات المانحة الأخرى ومن القطاع الخاص.

ووصف مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في التقرير الفصلي الأخير المرحلة القادمة لبرنامج إعادة الإعمار بأنها "مرحلة متعددة الجوانب". ولهذه الغاية، تستمر حيث أن جميع مكاتب الحكومة المحلية تخضع لسيطرة أعضاء في الأحزاب السياسية الشيعية. وهذا يعني أنه ليس للسنّة أي صوت في حكم بغداد.

وتشتمل بعض العقبات التي تواجه فترة انتقالية ناجحة على ما يلي:

* تدهور الوضع الأمني عبر العراق.
* ضعف تنفيذ الميزانية الرأسمالية من قبل الحكومة العراقية.
* الفساد المتفشي داخل وزارات عراقية معينة.
* التعطل في تحويل أصول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى العراق.

المفاوضات بشأن الاتفاق الدولي حول العراق الذي سينتج المزيد من الدعم المالي والمساهمة النشطة من قبل المجتمع الدولي الأوسع.

ولكي تكلل المرحلة الانتقالية بالنجاح، يتعين على الحكومة العراقية تحسين الأمن، وخاصة في بغداد. ويعد تقدّم الحكومة العراقية في المصالحة الوطنية وتعزيز نظام حكم القانون عناصر ضرورية لحل الأزمة الأمنية الخطيرة والمستمرة التي يعاني منها العراق. وفيما يتعلق بالمصالح وبحكم القانون، فإن هناك مشكلة خاصة في بغداد:

الوضع الأمني

يستمر الوضع الأمني المتدهور عبر العراق في إعاقة التقدم في برنامج المصالحة، مما يسبب تأخير المشاريع، والحيلولة دون السفر إلى مواقع كثيرة، وازدياد تكاليف الأمن، وتعرض حياة المقاولين للخطر. وقد أثر هذا الوضع بشكل مباشر على عمليات مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي: ألغى مفتشو مكتب المفتش العام أو غيروا عدداً من الزيارات للمواقع عبر العراق بسبب التهديدات الأمنية.

وتغذي المشاكل الأمنية في العراق جماعات عديدة تسعى لتقويض حكومة البلاد، بما فيها القاعدة والمليشيات الطائفية والعصابات الإجرامية. وكانت شدة التهديد الناتج عن هذه الجماعات أكثر حدة بشكل خاص خلال الربع الحالي في بغداد. كما أن شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 شهد أكبر عدد من القتلى بين القوات الأميركية منذ شهر كانون الثاني/يناير 2005. فقد قتل 98 جندياً أميركياً حتى 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2006. وقد أشار الميجر جنرال وليام كالدويل إلى الأزمة الأمنية في بغداد عندما ذكر في أواسط شهر تشرين الأول/ أكتوبر أن العملية إلى الأمام معاً الثانية "لم تحقق توقعاتنا الإجمالية للمحافظة على خفض مستويات العنف... إننا نعمل عن كثب مع حكومة العراق لتقرير أفضل الطرق لإعادة توجيه
بحيث يمكنها تحمل الهجمات بشكل أفضل.

وأعاقت التهديدات الأمنية عبر العراق إحراز تقدم من قبل فرق إعادة الإعمار الإقليمية التي تشكل أهم مبادرة أميركية لبناء جهودنا". ومن المتوقع أن تعلن القرارات المتعلقة بإعادة التوجه الاستراتيجي قريباً.

وقد أعاقت عمليات تخريب البنية التحتية في العراق، وخاصة في قطاع الكهرباء، جهود إعادة الإعمار خلال الربع الحالي. وعزلت سلسلة من الهجمات في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 على خطوط الطاقة الكهربائية التي تمد بغداد بالكهرباء المدينة عن شبكة الكهرباء الوطنية، تاركة نحو 800 ميغاواط من الكهرباء متوفرة ضمن "حلقة بغداد" (الشبكة التي تمد العاصمة بالكهرباء). ولذلك لم تكن هناك طاقة كافية إلا لتوليد الكهرباء لبضع ساعات لسكان بغداد البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة.

ومما يزيد مشكلة الطاقة في العراق تفاقماً هو أن تصليح خطوط الطاقة الكهربائية شبه مستحيل بسبب هجمات القناصة وتهديدات القتل لفرق التصليح. وكما ذكر وزير الطاقة العراقي لمكتب المفتش العام:

"في كل يوم أرسل فرقا (لتصليح خطوط الطاقة الكهربائية) ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى المنطقة: هناك عدد كبير من المتمردين... وقد تحدثت مع (الجميع) ... ولكن ليس هناك من يستطيع المساعدة".

ولمعالجة مشكلة تعرض خطوط الطاقة الكهربائية للخطر طلب قسم منطقة الخليج التابع لفرقة المهندسين للجيش الأميركي 25 برج لينديسي – أبراج مؤقتة يمكن استعمالها في أعمال التصليح السريع. كما أن لدى قسم منطقة الخليج برنامج لدعم الأبراج الموجودة
الميزانية الرأسمالية.

وتبذل الحكومة الأميركية جهوداً مكثفة مع الحكومة العراقية لمساعدتها في حل مشكلة تنفيذ الميزانية. ولكن ما لم تنفذ الوزارات

القدرة على مستوى الحكومات المحلية. وزارت مكتب المفتش العام خلال هذا الربع سبعة من فرق إعادة البناء الإقليمية. ولمعرفة التفاصيل المتعلقة بالتحديات التي يواجهها هذا البرنامج، خاصة فيما يتعلق بالأمن والموارد، أنظر خلاصة تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لفرق إعادة الإعمار الإقليمية في الجزء 3.

تنفيذ ميزانية حكومة العراق

مع أن حكومة الوحدة العراقية موجودة في السلطة منذ شهر أيار/مايو 2006، فإن الوزارات العراقية ما زالت تكافح من أجل قضية تنفيذ ميزانية العاصمة، كما فعلت منذ أن تولت أول حكومة ذات سيادة الحكم في أواسط العام 2004. وتقدّر الميزانية الرأسمالية لحكومة العراق بنحو ستة بلايين دولار، أي قرابة 20 بالمئة من الميزانية الإجمالية. وذكر أن جزءاً من المشكلة نشأ عن المقاومة البيروقراطية ضمن وزارة المالية، التي عرف عنها بطؤها التقليدي في تقديم الأموال. ويمكن للوزارات العراقية بشكل عام دفع المرتبات وتنفيذ الميزانية الإدارية، ولكن كثيراً منها، خاصة وزارة النفط، تواجه صعوبة في تنفيذ برامج

العراقية ميزانياتها الرأسمالية للعام 2006 فإن المانحين الدوليين يحتمل أن يكونوا مترددين في تقديم أموال جديدة للعراق في العام 2007.

الشفافية ومحاربة الفساد

يتفشى الفساد في عدد من الوزارات العراقية. وبناء القدرة ضمن مؤسسات الشفافية في الحكومة العراقية – مجلس التدقيق الأعلى، وهيئة النزاهة العامة، ووزارة المفتش العام – هو أهم مبادرة في محاربة الفساد.

واجتمع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال زيارته للعراق التي دامت سبعة أسابيع مع جميع المفتشين العامين العراقيين، ورئيس مجلس التدقيق الأعلى، وهيئة النزاهة العامة. ومن التطورات الهامة أن رئيس الوزراء نوري المالكي تعهد خلال اجتماع بين مكتب المفتش العام والخاص بإعادة إعمار العراق والمفتشين العامين العراقيين بتقديم دعمه القوي لنظام المفتشين العامين العراقيين.

وقد اجتمع مكتب المفتش العام والخاص بإعادة إعمار العراق والمفتش العام لوزارة الخارجية في بغداد مع المفتشين العامين العراقيين لتقديم المشورة لهم حول

استراتيجيات لتدريب وتنظيم منظمات دوائرهم المختلفة. كما اجتمع مكتب المفتش العام مع وزير الدفاع ومفتشه العام ووجد أن الوضع الراهن لبرنامج الإشراف في تلك الوزارة ممتاز.

وازداد نشاط مجموعة العمل لمحاربة الفساد التابعة للسفارة الأميركية خلال الربع الحالي. ويترافق مع هذا التطور، تعاون مكتب المفتش العام مع السفارة لبناء مزيد من الدعم لمجلس التدقيق الأعلى والمفتشين العامين العراقيين. وسوف يكون لهذه المنظمات الآن مستشار أميركي رفيع المستوى مكلف خصيصاً بتقديم المشورة لها. ولدى هيئة النزاهة العامة بالفعل مستشار رفيع المستوى يقدّم لها المشورة. كما أن السفارة الأميركية عينت مستشاراً جديداً للشفافية لضمان أن تتمم برامج السفارة الداعمة لجهود الشفافية للحكومة

* انتهى مفعول تفويض مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي، الذي أنشأه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في نهاية العام 2006، منهياً الإشراف المستقل والخارجي على إيرادات النفط العراقي.

* أجاز المجلس التشريعي قراراً يطلب من رئيس الوزراء العراقي إغلاق أكبر مؤسستين إعلاميتين في العراق بسبب تغطيتهما للقانون الجديد الخاص بالتقسيم الإقليمي.

أشار المقاولون الدوليون الذين ما زالوا يعملون منذ فترة سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب عقود ممولة من صندوق التنمية للعراق إلى أنه إذا تم تحويل هذه العقود إلى الحكومة العراقية، فسوف يطلبون إنهاءها من أجل راحتهم لأنهم لا يثقون بأنهم سيستمرون في الحصول على ثمن خدماتهم. ويحتل العراق المرتبة 137 في قائمة الشفافية الدولية التي

العراقية بعضها البعض الآخر.

ويظل مكتب المفتش العام قلقاً من التحديات التي تواجه محاربة الفساد ضمن الحكومة العراقية. وينجم هذا القلق عن عدد من القضايا، بما فيها:

* تحرّت وزارة المالية إمكانية نقل حساباتها المتعلقة بتبادل العملية الأجنبية من بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك إلى بنوك أجنبية أخرى، مما قد يثير قلقاً في المجتمع الدولي حول استمرار الشفافية لهذه الحسابات.

الإجراءات المتفق عليها، كما أن بعض البيانات في نظام إدارة إعمار العراق الذي طورته الولايات المتحدة غير كامل أو غير صحيح.

وتقوم الحكومة العراقية حاليا بإعادة تقويم العملية الإجمالية لتحويل الأصول، في حين أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق يكثف الجهود لتطوير سجل كامل وصحيح للأصول الأميركية. ويتعين على الحكومة العراقية الالتزام باتخاذ إجراءات ملائمة تضمن الإنجاز الناجح لعملية تحويل الأصول، وبالتالي تضمن استمرار تشغيل وإدارة مرافق وموجودات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الحاجة إلى استمرار المساعدات الأميركية

مع أن المزيد من المساعدات الأميركية للعراق سيكون ضرورياً بشكل حتمي، فإن مكتب المفتش العام والخاص بإعادة إعمار العراق يعتقد بأن التمويل المستقبلي للإغاثة وإعادة الإعمار يجب أن يكون مرتبطاً بإجراءات محددة من قبل الحكومة العراقية. أي أنه يتعين على الحكومة العراقية أن تحقق معالم ملموسة وإنجازات سياسية واقتصادية كشرط للحصول على المساعدات في المستقبل. وأحد الأساليب التي يمكن اعتبارها نحو تحقيق هذه الأهداف هو تقديم مساعدة أميركية جديدة لإعادة الإعمار عن طريق قروض مشروطة.

واستخدمت القيادة الانتقالية للأمن القومي المتعددة – العراق، التي كلفت بمهمة تدريب الشرطة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005، جزءاً كبيراً من تمويل صندوق إغاثة وإعادة تضم 158 دولة في مؤشر إدراك الفساد للعام 2005.

تحويل غير كامل للأصول الأميركية للوزارات العراقية

يبدو أن عملية إدراك وتحويل الأصول الذي بدأ في العام 2005 لتبويب وتحويل أصول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للحكومة العراقية قد انهارت. ولا تقوم وزارة المالية بمعالجة البيانات، كما هو مطلوب في

ويعتقد مكتب المفتش العام أن على الحكومة الأميركية أن تتبع مبادرات وقضايا الإغاثة وإعادة الإعمار الهامة التالية:

* إشراك وزارة العدل على نحو أكبر في دعم تطوير حكم قانون فعال في العراق.
* إكمال مذكرة الاتفاق بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حول برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية.
* الاستثمار على نحو أكبر في تطوير القدرات التشغيلية والإدارية للوزارات العراقية.
* تشجيع الاتفاق الدولي حول العراق كعامل التحفيز للمرحلة التالية لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

توسيع جهود حكم القانون

كان دعم الحكومة الأميركية للحكومة العراقية فيما يتعلق بإصلاحات حكم القانون مفككاً بسبب التنسيق الضعيف وعدم التحديد الكافي لمسؤوليات الوكالات المختلفة.

وخلال تطبيق برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قدّمت الحكومة الأميركية جزءاً كبيراً من تمويل حكم القانون عن طريق مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي بوزارة الخارجية، والذي يتعاقد مع مئات المقاولين في العراق، ولكن مع وجود عدد قليل نسبياً من موظفي الحكومة الأميركية في موقع التحكم التشغيلي.

الولايات المتحدة.

ظهرت أربعة بواعث قلق حول برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية من تدقيق مكتب المفتش العام للربع الحالي:

إعمار العراق لدعم تدريب وتجهيز الشرطة العراقية.

ولدى وزارة العدل قدرة طبيعية هامة في القانون الجنائي والقانون المدني وتطوير المقاضاة والتدريب القضائي وتدريب الشرطة، ولكنها لم تحصل إلا على تمويل محدود من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وبالتالي لعبت دوراً صغيراً نسبياً في برنامج حكم القانون. وبالنظر لخبرة وزارة العدل يتعين أن تلعب دوراً أكبر في تحديد وتنسيق الأسلوب الاستراتيجي لمهمة حكم القانون. لذا يتعين على السفارة أن تنظر في تعيين منسق رفيع المستوى لحكم القانون من وزارة العدل للجمع بين الطائفة الواسعة لبرامج حكم القانون في العراق تحت مظلة واحدة. ويتعين على المنسق الجديد القيام بتقويم للبرنامج بأكمله.

تزويد فرق إعادة الإعمار الإقليمية بمزيد من الموظفين والموارد

شكلت فرق إعادة الإعمار الإقليمية للمساعدة في بناء قدرة الحكم المحلي في المحافظات العراقية ولمساعدة مجالس إعادة الإعمار والتنمية الإقليمية في تحديد ووضع الأولويات وتنفيذ المشاريع الممولة من

1- يتعين على وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأميركيتين أن تحددا بوضوح أكبر توزيع المسؤوليات بينهما بالنسبة لمهمة فرق إعادة الإعمال الإقليمية. وبالتحديد يجب إكمال مذكرة التفاهم بين الوكالتين فيما يتعلق بهذه القضايا الرئيسية على الفور.
2- تحتاج فرق إعادة الإعمار الإقليمية إلى موارد ثابتة وإلى تزويدها بالموظفين المؤهلين لتنفيذ مهمتها.
3- تستمر بواعث القلق الأمني في إعاقة عمل معظم فرق إعادة الإعمار الإقليمية، خاصة تلك التي لا تقع في المكاتب الإقليمية للسفارة.
4- يتعين تمويل فرق إعادة الإعمار الإقليمية لفترة زمنية كافية لضمان تنفيذ تفويضها. ويؤيد مكتب المفتش العام بقوة زيادة الأموال وتمديد الفترة الزمنية لفرق إعادة الإعمار الإقليمية.

للاطلاع على خلاصة تنفيذية لهذا التدقيق، أنظر الجزء 3.

تعزيز قدرة الوزارات العراقية.

يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إثارة بواعث القلق حول قدرة الوزارات العراقية على العمل بفاعلية. وجهود تعزيز القدرة الأميركية الحالية متواضعة نسبياً في نطاقها وقد لا تضمن أن تدار البنية التحتية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة بناء العراق وتحفظ بصورة كافية بعد عملية التحويل. ومن بواعث القلق الرئيسية عدم القدرة الحالية لبعض الوزارات على تحمل مسؤولية إدارة منشآت صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ليس هناك أساس متفق عليه بصورة عامة لقدرة الوزارات العراقية. لذا فإن من الصعب قياس نتائج البرامج الممولة من الولايات المتحدة. ويبدو أن وزارات عديدة – النفط والكهرباء والماء والدفاع – قد استفادت من الجهود الأميركية لتعزيز القدرة، ولكن ما زال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة العراقية تشغيلي شامل.

ولدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق برنامج قيمته 65 مليون دولار لتعزيز القدرة، إلا أن قائمة الاحتياجات طويلة جداً بحيث أن هذا البرنامج لن يلبي سوى عدد قليل منها. وقد ركزت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية جهوداً خاصة بتعزيز القدرة على إنشاء مدرسة لتدريب التكنوقراطيين في الحكومة العراقية. ويتعين تحسين التنسيق بين البرنامجين. ويجري كل من مكتب المحاسبة الحكومية ومكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عملياتتدقيق حول برامج تعزيز القدرة في العراق.

تشجيع الاتفاق الدولي حول العراق

يهدف الاتفاق الدولي حول العراق، وهو حالياً قيد التفاوض ويتوقع أن يكتمل قريباً، إلى إقامة شراكة جديدة بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي. كما سيوفر إطاراً للمشاركة

ستلزم الموارد الضرورية لضمان بقاء مشاريع وبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

وأثار مكتب المفتش العام بواعث قلق لهذا الربع حول الحاجة إلى خطة إستراتيجية معدلة لتحسين توجيه تعزيز القدرة في الحكومة العراقية. ويعتمد الأسلوب الحالي إلى حد كبير على المقاولين لتنفيذ برامج تعزيز القدرة، وليس في البرنامج الإجمالي مسؤول حكومي أميركي واحد لتقديم توجيه

يحفز المانحين الدوليين على ما يلي:

* تقديم الأموال التي تم التعهد بها بالفعل.
* زيادة التعهدات للعراق خلال السنوات العديدة القادمة.

ولضمان تنسيق برامج المتبرعين الموسعة ولتجنب جهود التكرار، فإن من المتوقع أن يستخدم الاتفاق لجنة المانحين الحالية وآليات التنسيق الأخرى التي أنشئت فيما يتعلق بمؤتمر المانحين في مدريد في العام 2003.

أنشطة هامة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

أصدر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، عند تنفيذ مهمته الخاصة بالإشراف للربع الحالي، ثماني عمليات تدقيق، قدّمت 29 توصية ، كما قدمت تقويمات المشاريع التسعة لمكتب المفتش العام نتائج عديدة تتعلق بالإعمار. وبدأ مكتب المفتش العام 20 تحقيقاً جديداً خلال الربع الحالي، نشأ معظمها عن مزاعم احتيال وهدر وإساءة استعمال في الإنفاق الأميركي على إعادة إعمار العراق.

ويربط الملحق أ بين مراجع صفحات ومحتويات هذا التقرير المتعلقة بالمتطلبات القانونية لتقديم تقارير مكتب المفتش العام.

عمليات التدقيق

يصل عدد إجمالي أعمال التدقيق الكاملة

إنجاز الكثير من أعمال إعادة الإعمار. وبالتعاون مع مكتب المفتش العام لوزارة

المتعددة الأبعاد في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية في العراق.

ويقتضي الاتفاق من الحكومة العراقية الالتزام بإصلاحات وتحقيق معالم وإنجازات هامة محددة. ومن أهم هذه الأمور إجازة قانون شامل للهيدروكربون. كما سيلتزم المجتمع الدولي بدعم برنامج الإصلاحات العراقي، وخاصة هدف الحكومة العراقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي في غضون خمس سنوات.

ومن منظور مالي، يتوقع للاتفاق أن

لمكتب المفتش العام إلى 73 بعد إضافة تقارير التدقيق الثمانية النهائية التي صدرت خلال الربع الحالي. كما أصدر مكتب المفتش العام مسودتي تقريرين ولديه 16 تدقيقاً مستمراً. وهناك ثماني عمليات تدقيق جديدة مخططة للربع القادم.

وأكمل مكتب المفتش العام تدقيقين خلال الربع الحالي بناء على طلب رئيسة لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ وهما:

* قوات الأمن العراقية: مراجعة الخطط لتنفيذ القدرات اللوجستية (مكتب المفتش العام – 06 – 032)
* قوات الأمن العراقية: الأسلحة المزودة من وزارة الدفاع الأميركية مستخدمة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (مكتب المفتش العام – 06 – 033)

ويقدم هذان التقريران تسع توصيات لتحسين التخطيط والمساءلة وتطوير القدرات وإدارة موارد وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين. وتم تنسيق المراجعتين مع مكتب المحاسبة الحكومي ومكتب المفتش العام لوزارة الدفاع ووكيل وزارة الدفاع للمشتريات واللوجستيات والتكنولوجيا.

كما أكمل مكتب المفتش العام تدقيق التكاليف العامة لأكبر مقاولي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وهذه التكاليف التي دفعت عن طريق "طلبات المهمات الإدارية" كانت عالية جداً في العام 2004 حين لم يتم

* في كلية الشرطة ببغداد، ركّب المقاول أنابيب مياه عادمة ضعيفة وقام بوصلها بطريقة

الخارجية أجرى مكتب المفتش العام مراجعة لتعاقد مع مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي التابع لوزارة الخارجية لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية. كما ينسق مكتب المفتش العام عدة جهود للإشراف مع مكتب المحاسبة الحكومية وغيره من منظمات المساءلة.

عمليات التفتيش

يصل العدد الإجمالي لتقويمات المشاريع التي أكملها مكتب المفتش العام إلى 65 بإكمال تسعة تقويمات مشاريع خلال الربع الحالي. ومنذ بدء البرنامج أكمل مكتب المفتش العام 96 تقويماً محدوداً في الموقع و220 تقويماً جوياً.

ولبى معظم مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي قام مكتب المفتش العام بزيارتها خلال الربع الحالي المواصفات التعاقدية. وكانت برامج ضمان الجودة والتحكم في الجودة أساسية لضمان مواصفات العقود. واشتمل أداء المقاولين وبرامج ضعف ضمان الجودة على مشاكل في عدد قليل من مواقع المشاريع التي قام مكتب المفتش العام بزيارتها.

ووجد مكتب المفتش العام بعض المشاريع التي تعاني من قصور في التصميم والإعمار، بما في ذلك:

256 حالة وأحال أو أثبت عدم صحة 164 حالة. ولدى مكتب المفتش العام حالياً 92 حالة جارية، منها 25 حالة في وزارة العدل، وكثير منها في المراحل الأخيرة للمقاضاة. وأسفرت أربع حالات عن أحكام بالإدانة وهي حالياً قيد إصدار العقوبة النهائية.

وتمت إدانة هدفين لمكتب المفتش العام خلال الربع الحالي، هما فهيم سلام واللفتنانت كولونيل بروس هوبفيمغاردنر في الجيش الأميركي. وأقر فهيم سلام بالذنب في قضية واحدة تتعلق بانتهاك قانون ممارسات الفساد الخارجية للعام 1997، وسوف تصدر عقوبته في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. وأقر هوبفيماغاردنر بالذنب في قضيتين للتآمر في محاولة للاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة في الحلة بالعراق. للاطلاع على التفاصيل غير سليمة. وسبّب تسرب المياه العادمة الناتجة في المباني المبنية حديثاً في حرم الكلية أضراراً للمنشآت وقد يسبّب مخاطر صحية خطيرة.

* في مقر الشرطة بمحافظة نينوى في الموصل، ألغت فرقة منطقة الخليج التابعة لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي التعاقد لأن عمل المقاول العراقي كان دون المستوى المطلوب. وشمل القصور منزل الحراس والسطح ووحدات تكييف الهواء ونظام إمدادات وتوزيع الماء وبناء الجدران ودورات المياه وتركيب مولدات الكهرباء ونظام خزان وأنابيب الصرف الصحي والأسلاك الكهربائية.

وفي معظم المواقع الأخرى التي قام مكتب المفتش العام بتقويمها خلال الربع الحالي كانت برامج ضمان الجودة فعالة في مراقبة تقدم بناء المقاول ومستوى العمل.

التحقيقات

يواصل مكتب المفتش العام إجراء أكبر عدد من التحقيقات الجنائية الأميركية في الاحتيال في العراق. ويساند المكتب موظفون في مقر المكتب في أرلنغتون بولاية فرجينيا.

وبدأت تحقيقات مكتب المفتش العام خلال هذا الربع 20 حالة جديدة وأغلق عشر حالات. وبدأ مكتب المفتش العام حتى الآن

* مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية.
* مكتب التحقيقات الفدرالي.

وافتتح مكتب العمليات المشترك للهيئة الخاصة في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2006 في مقر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

الأثر المالي لعمليات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يستمر إشراف مكتب المفتش العام في إنتاج فوائد مالية ملموسة. ووفرت عمليات تدقيق مكتب المفتش العام حتى تاريخه 10.9 مليون دولار، واستعادت 1.4 مليون دولار، وحسنت استخدام 20.6 مليون دولار. وتحدى مدققو مكتب المفتش العام دفعات بلغت 306.9

المتعلقة بهاتين الحالتين وغيرهما، أنظر الجزء 3.

وشكّل مكتب المفتش العام هيئة خاصة جديدة خلال الربع الحالي للتحقيق في الاحتيال المتعلق بالعقود في العراق. ويضم أعضاء هذه الهيئة الخاصة كلا من:

* مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
* وحدة الاحتيال في المشتريات الرئيسية لقسم التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي.
* خدمة التحقيقات الجنائية بوزارة الدفاع.

دولار.

وحجزت تحقيقات مكتب المفتش العام أو استعادت 11.69 مليون دولار نقداً أو بشكل أصول في سياق تحقيقاته. للاطلاع على البيانات المساندة لهذه الفوائد، أنظر الملحق ب.

الحصيلة البشرية

تكشف الحصيلة البشرية في العراق المخاطر التي تواجه الرجال والنساء العاملين لتشجيع إعادة تأهيل وانتقال العراق إلى مجتمع ديمقراطي كامل. وقد وصف العراق أخيراً من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بأنه واحد من أكثر مناطق النزاعات عنفاً في العالم، ويواجه العراق سلسلة من التحديات المتزايدة التعقيد والخطر للمحافظة على بيئة مأمونة وآمنة.

وتظهر الدلائل على الحصيلة البشرية في أشد حالاتها بين المدنيين العراقيين الذين يستمر تعرضهم للقتل أو الجرح أو النزوح من منازلهم:

* أعلنت وزارة الصحة العراقية أن أكثر من 2.600 مدني قتلوا في شهر أيلول/سبتمبر 2006، إضافة إلى مجموع القتلى الذي زاد على 6.600 مدني خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. وقدرت الأمم المتحدة أن أكثر من 8.100 شخص أصيبوا بجراح خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006 معا.

مليون دولار تشتمل على دفعات مكررة محتملة، ودفعات زائدة، ودفعات لعمال وهميين، وعمل لم يكتمل. كما قدّم مكتب المفتش العام توصيات أدت إلى تحسين المساءلة على الأملاك تقدر بنحو 65.3 مليون دولار. ويقدّر الأثر المالي المحتمل الصافي لعمليات تدقيق مكتب المفتش العام بنحو 405.1 مليون دولار حتى تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2006.

وأسفرت عمليات تفتيش مكتب المفتش العام عن توصيات يمكن أن تزيد إيرادات النفط العراقي السنوية بقيمة 1.278 بليون

* أرغم عراقيون كثيرون على النزوح أو اختاروا (لأسباب أمنية) النزوح من منازلهم. ويقدّر عدد الأشخاص النازحين داخل العراق بحوالي 1.3 مليون شخص. ونزح أكثر من 300.000 من هؤلاء منذ الهجوم على المسجد الذهبي في سامراء في شهر شباط/فبراير 2006.

ويستمر تعرض المقاولين والمدنيين العاملين في العراق لأعمال العنف.

* منذ بدء مجهود إعادة الإعمار في العراق أعلن عن مقتل 646 من المقاولين المدنيين العاملين في مشاريع ممولة من الولايات المتحدة في العراق. وأعلنت وزارة العمل عن مقتل 68 شخصاً آخر خلال الربع المنتهي في 30 أيلول/سبتمبر 2006.

* أعلنت وزارة الخارجية أن ثمانية مدنيين أميركيين قتلوا في العراق خلال هذا الربع. ومنذ بدء مجهود إعادة الإعمار الأميركي أعلن عن مقتل 196 مدنياً أميركياً في العراق.

* منذ شهر آذار/مارس 2003 قتل 85 صحفياً و35 من المساندين للعمل الإعلامي، وفقاً للجنة حماية الصحفيين. وقتل عشرة محترفين يعملون في وسائل الإعلام خلال الربع الأخير.

وضع إعادة إعمار العراق

مقدمة: تقارير القطاعات
وضع الكهرباء
وضع النفط والغاز
وضع الماء
وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
وضع الأمن والعدل
وضع الرعاية الصحية
وضع النقل والاتصالات
العقود
بيانات التكاليف النهائية
موارد التمويل
نشاطات محاربة الفساد

الجزء

2

ملخصات **القطاعات**

مقدمة

هذا هو التقرير الرابع الذي يقدّم فيه مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مراجعة لكل قطاع على حدة لإعادة إعمار العراق. وقد حلل مكتب المفتش العام في تقرير شهر كانون الثاني/يناير 2006 التقدم الذي تم إحرازه في ثلاثة قطاعات بنية تحتية أساسية – الكهرباء، والنفط والغاز، والماء. وأضاف تقرير شهر نيسان/إبريل 2006 أربعة قطاعات جديدة: الأمن والعدل، والرعاية الصحية، والنقل والاتصالات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف مكتب المفتش العام في تقرير شهر تموز/يوليو 2006 قطاعاً فرعياً جديداً حول المشاريع الزراعية وقدّم تركيزاً إضافياً على النشاطات غير العمرانية.

ولتقويم التقدم العام، يراجع مكتب المفتش العام ثلاثة جوانب لإعادة الإعمار –النشاطات والمخرجات والنتائج:

* النشاطات: إعادة الإعمار على مستوى المشاريع (أي توربينة كهربائية، محطة لمعالجة المياه، مركز رئيسي للرعاية الصحية، برنامج تدريب للمعلمين).
* المخرجات: نتائج مشاريع إعادة الإعمار (أي ازدياد توليد الكهرباء، ازدياد القدرة على معالجة المياه العادمة، المزيد من المعلمين المدربين).

النتائج: الآثار الكامنة لمخرجات المشاريع لشعب العراق (أي ساعات توفر الطاقة الكهربائية، عدد أكبر من العراقيين الذين يحصلون على الماء النظيف، عدد أكبر من الأطفال العراقيين الملقحين ضد شلل الأطفال، معدلات أعلى لمعرفة القراءة والكتابة).

نظرة شاملة

تجاوز معدل ذروة توليد الكهرباء على المستوى القومي خلال الربع الحالي مستويات ما قبل الحرب – 4.770 مقابل 4.500 ميغاواط. وبسبب الحظر على خطوط الإرسال الشمالية وامتناع الجنوب عن إرسال الطاقة الكهربائية، كانت الكهرباء في بغداد خلال الربع الحالي أقل توفراً مما كانت قبل نزاع العام 2003.

واقترب إنتاج النفط خلال هذا الربع مرة أخرى من معدل 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى أسبوع في أوائل شهر آب/أغسطس وبلغ المعدل أكثر قليلاً من 2.2 مليون برميل في اليوم خلال الربع بأكمله. وبلغ معدل صادرات النفط 1.66 مليون برميل يومياً، أي أكثر قليلاً من الهدف العراقي وهو 1.65 مليون برميل يومياً.

واستمر برنامج مراكز الرعاية الصحية الرئيسية بمواجهة التحديات. وحتى تاريخه نقل سبعة مراكز رعاية صحية رئيسية فقط للإدارة العراقية (6 منها عاملة) من مجموع 142 مركزاً مولت من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2.

تحديات عامة

استنادا لمراجعات القطاعات، يقدّم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات العامة التالية حول برنامج إعادة الإعمار في العراق:

* توشك مرحلة التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على الانتهاء. وتم اعتماد جميع الأموال، وتم التزام نحو 89 بالمئة منها، وأنفق قرابة 74 بالمئة منها. وتكون أي أموال لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي لم يتم إلزامها بحلول 30 أيلول/سبتمبر "منتهية" ولا يمكن استخدامها إلا في نشاطات محدودة، كما هي محددة بموجب القانون الأميركي.

جميع البيانات المالية في صندوق إغاثة

يقدّم هذا الجزء أيضاً معلومات عن التعاقدات، بما في ذلك تكاليف إكمال مشاريع إعادة الإعمار في العراق، وأحدث المعلومات عن مصادر التمويل لإعادة إعمار العراق، ومراجعة للجهود المستمرة لدعم برامج محاربة الفساد العراقية.

ويستخدم مكتب المفتش العام والخاص بإعادة إعمار العراق، ومكتب المشاريع والتعاقد – قسم منطقة الخليج، وتقرير الجزء 2207 لوزارة الخارجية، والقانون العام 108 – 106، المعدّل، تعريفات مختلفة لقطاعات إعادة إعمار العراق. للمقارنة بين التعريفات المختلفة للقطاعات، أنظر الملحق ج.

وإعادة إعمار العراق 2 مأخوذة من تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية. والبيانات المالية في هذه التقارير عن الوضع هي الأدق والأحدث حول تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 المتوفرة عند نشر هذا التقرير.

* أكمل 88 بالمئة تقريباً من المشاريع الأميركية، ولم يبق سوى أكثر قليلاً من 4 بالمئة التي لم تبدأ بعد. وبعد إنفاق 74 بالمئة تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تظل هناك مشاريع رئيسية عديدة لم تكتمل بعد.

مع اكتمال التزام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تقريباً، ازدادت أهمية الانتقال الفعال لتحسينات البنية التحتية والبرامج والمشاريع الممولة من الولايات المتحدة إلى الجانب العراقي. ولم يجد تدقيق مكتب المفتش العام لعملية الانتقال الذي صدر في الربع الأخير خطة إستراتيجية شاملة لبرنامج الانتقال إلى الحكومة العراقية، مع أن عدة مجموعات عاملة تعالج القضايا الأساسية. ويرأس مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الخطة قصيرة الأمد لبرنامج تطوير القدرات الوطني (65 مليون دولار) لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية القصوى للحكومة العراقية. وتقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الجهود متوسطة وطويلة الأمد (165 مليون دولار) والتي تشمل بناء المؤسسات وبرامج التدريب. وقدّم ملحق السنة المالية 2006 أخيراً 285 مليون دولار للنشاطات الإضافية للعمليات والصيانة في القطاعات الرئيسية.

للاطلاع الشامل على وضع إعادة الإعمار أنظر الشكلين 2-1 و2-2.

الشكل 2-1

حصص القطاعات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من 18.44 بليون دولار.

ملاحظة: النسب المئوية لا تجمع برقم كامل بسبب الكسور.

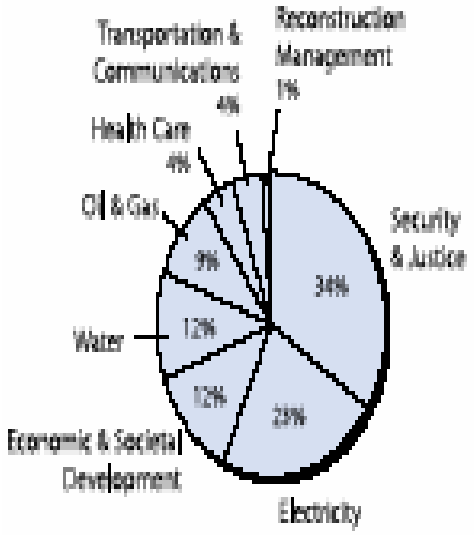

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية. (2006/9/27).

الشكل 2-2

وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ، جميع القطاعات.

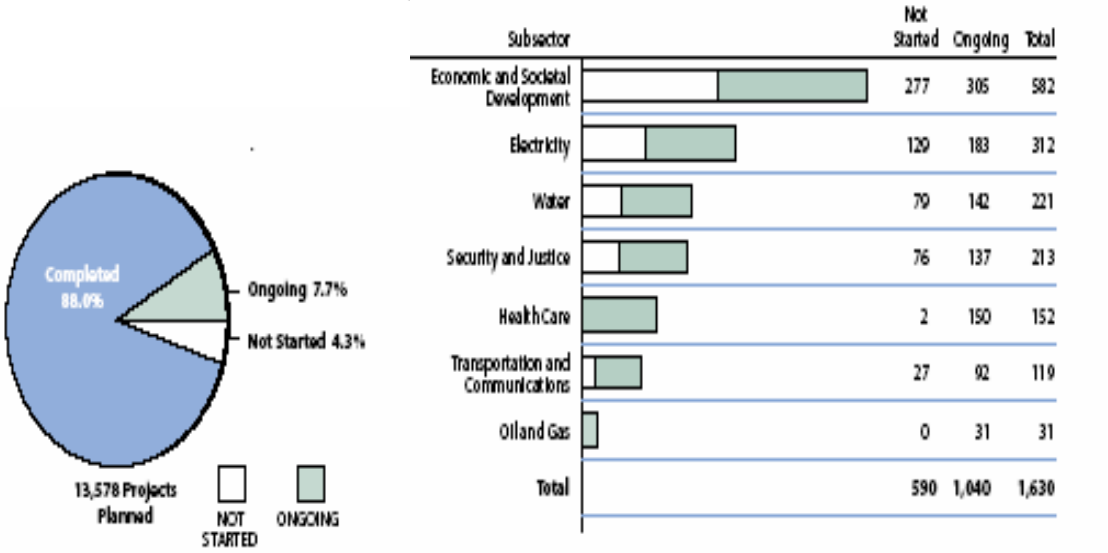

المصدر: تقرير نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. (2006/10/6).

ملخصات القطاعات

محطة القداس لتوليد الطاقة الكهربائية

وضع قطاع الكهرباء

تجدد هذه المراجعة وضع مشاريع إعادة الإعمار الأميركية لاستعادة قدرة العراق على توليد وإرسال وتوزيع الكهرباء.

يقدّم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق هذه الملاحظات حول التقدم الذي تم إحرازه في قطاع الكهرباء خلال الربع الحالي:

* أكمل 48.2 بالمئة من المشاريع المخططة بانتهاء الربع الحالي، وتم إنفاق 62 بالمئة من الأموال المخصصة. وحتى 27 أيلول/سبتمبر 2006 تم إلزام 98 بالمئة تقريبا من الاعتمادات. للاطلاع على وضع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 2-3.

* أسهمت المشاريع الأميركية بـ 2.710 ميغاواط لقدرة التوليد الكهربائي في العراق. وزادة قدرة الذروة على مستويات ما قبل الحرب (4،500 كيلوواط) خلال معظم الربع، بمعدل بلغ 4،770 ميغاواط. إلا أن معدل الحمولة اليومية المتوفرة تعد قياساً أفضل لكمية الطاقة الكهربائية التي تصل إلى العراقيين. وبلغ معدل الحملة المتوفرة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، حيث انخفضت الطاقة الكهربائية إلى ساعتين فقط في اليوم على مدى عدة أيام. لذا فإن العراقيين في بغداد يعتمدون أكثر فأكثر على مولدات الكهرباء التي تستخدم وقوداً مكرراً. وكان لذلك أثر تضخمي على الأسعار الإجمالية للوقود.

* يعزى التقدم البطيء في هذا القطاع إلى تحديات عديدة: عدم توفر التمويل، وارتفاع الطلب، العمليات والصيانة، النقص في الوقود، والأهم من كل ذلك للربع الحالي، الأمن.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الكهرباء

هناك 129 مشروعاً (21.4 بالمئة) في هذا القطاع لم تبدأ بعد، مع أن 48.2 بالمئة قد اكتملت. وسوف تكتمل جميع المشاريع في هذا القطاع بحلول شهر كانون الثاني/ يناير 2008. وبدأت جميع مشاريع المولدات الكهربائية، ما عدا اثنين منها، واكتملت 80.8 بالمئة منها. إلا هذا الربع 101.900ميغاواط ساعات، مواصلة اتجاهاً متصاعداً بدأ في أشهر الصيف الأولى.

* يواصل العراقيون خارج بغداد تلقي الطاقة الكهربائية على مدى ساعات أكثر مما كان الوضع عليه قبل الغزو بقيادة الولايات المتحدة (11.3 ساعة في اليوم). وأصبح نقص الطاقة الكهربائية في بغداد الناتج عن أعمال التخريب للخطوط الفرعية بالغ الحدة في أواسط

الشكل 2-3
قطاع الكهرباء كحصة في أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار

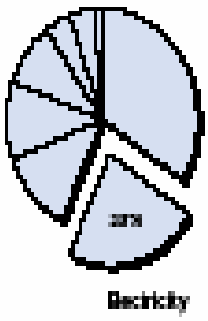

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية 2006/9/27

وخلال فترة التغطية هذه أنفق 270 مليون دولار في هذا القطاع – انخفاضا من 320 مليون دولار في الربع الأخير – مما يجعل النفقات الإجمالية في هذا القطاع 2.62 بليون دولار. وفي نهاية الربع الأخير، كان هناك 740 مليون دولار لم يتم إلزامها بعد. وبتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 2006 أعلن أن 100 مليون دولار (2.4 بالمئة) لم تلزم بعد. وجدد قسم منطقة الخليج - مكتب المشاريع والعقود هذا الرقم الإجمالي في وقت لاحق، مشيراً إلى أن المبلغ الإجمالي باستثناء 8،000 دولار في أموال القطاع بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 ألزم بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006.

المشاريع الرئيسية المكتملة والجارية

يمول برنامج إعادة الإعمار الأميركي ثلاثة أنواع رئيسية من المشاريع في قطاع

أن قرابة ربع مشاريع التوزيع والإرسال لم تبدأ بعد، وذلك أساساً لأن هذه المشاريع أضيفت في وقت لاحق في برنامج إعادة الإعمار.

ومشاريع التوزيع والإرسال المتبقية أصغر وأقل تعقيدا بصورة عامة من مشاريع المولدات الضخمة الأوسع نطاقاً. للاطلاع على وضع المشاريع الكهربائية حسب القطاع، أنظر الشكل 4-2.

الشكل 4-2

وضع المشاريع الكهربائية

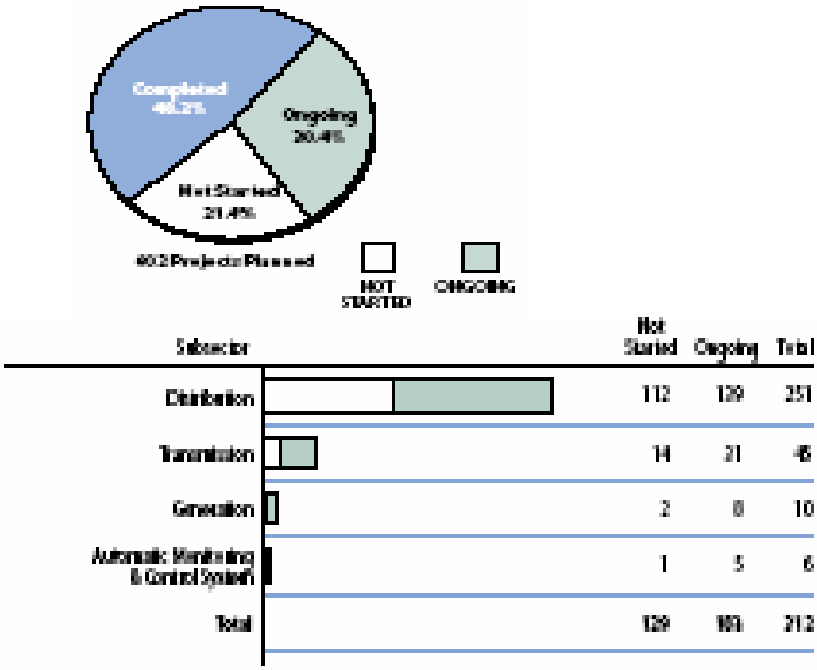

المصدر: تقرير وكالة التنمية الدولية

كما ستوفر سبعة مشاريع أميركية تبلغ قيمتها 108 ملايين دولار نظام مراقبة وتحكم أوتوماتيكياً لأجزاء إستراتيجية مختارة من الشبكة الكهربائية (SCADA). وقد اكتمل أحد مشاريع (SCADA) حتى تاريخه.

منشآت التوليد

ستكتمل جميع مشاريع التوليد الباقية بحلول شهر كانون الثاني/يناير 2008. وستضيف محطة توليد الدورة 280 ميغاواط لشبكة الطاقة الكهربائية، وستمد أكثر من 1.5 مليون شخص من سكان منطقة بغداد بالكهرباء. وتمت إحالة إحدى وحدات الدورة في الربع الأخير، ومن المقرر أن تحال وحدة أخرى في شهر شباط/فبراير 2007.

أبرز التطورات المتعلقة بمشاريع الإرسال الكهرباء :

* منشآت التوليد تنتج الطاقة الكهربائية للشبكة.
* تنقل شبكات التوزيع تلك الطاقة الكهربائية عبر البلاد.
* تنقل شبكات التوزيع الطاقة الكهربائية المرسلة إلى المناطق المحلية والمنازل والأعمال التجارية.

وتعالج مولدات كثيرة باقية في القطاع موضوع المساندة، بما في ذلك التدريب. وتكاد تكون الصيانة كاملة في محطة توليد بيجي (59 مليون دولار) للمحافظة على قدرة توليد تبلغ 320 ميغاواط. وقدر اكتمال العمل في بيجي بحلول 6 حزيران/يونيو 2006، إلا أن العمل الجاري أعيدت جدولته بحيث يكتمل في شهر كانون الأول/ديسمبر 2006.

شبكات الإرسال

لم يتم اكتمال سوى 21 من مشاريع الإرسال حتى الآن، ولم يبدأ العمل في 14 منها لأن أموال هذا القطاع أعيد اعتمادها من البرنامج في العام 2005. وفيما يلي لمشاريع التوزيع وهو 487 لم يبدأ بعد.

لهذا الربع:

* أكمل البناء خلال هذا الربع في محطة وشاش الفرعية في منطقة الكاظمية ببغداد. وسوف يعود هذا المشروع الذي كلف 20.3 مليون دولار بالفائدة على 500.000 عراقي.

* قدم خلال الربع الحالي550 مليون دولار وتم تنفيذها في مشاريع الإرسال، وفقاً لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود.

شبكات التوزيع

تعد مشاريع التوزيع أساسية لوصول الطاقة الكهربائية المولدة إلى منازل العراقيين، إلا أن 112 من العدد الإجمالي للاطلاع على ملخصات المشاريع الجارية، أنظر الجدول 2-1.

وقد أكمل مكتب المفتش العام والخاص بإعادة إعمار العراق خلال هذا الربع، تفتيشا في الموصل (06 – 073) لمشروع الكوابل الفرعية لمحطة باب عشتار الفرعية لمد شبكة الكوابل الفرعية تحت الأرض إلى المحطات الفرعية الجديدة في عشتار. ووجدت فرق تقويم مكتب المفتش العام أن المقاول قام بتخطيط وتصميم وإنشاء المشروع بشكل كاف. للاطلاع على ملخص لهذا التفتيش وغيره، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير.

الجدول 2-1

مصادر توزيع الكهرباء

المنطقة	تكاليف الإنتاج الإجمالية	تاريخ الانتهاء التقريبي	الوضع الحالي
الشمال	177 مليون دولار	2007/8/17	إكمال 86%
البنية التحتية لشبكة بغداد المحلية	75 مليون دولار	2007/4/2	إكمال 17%
المنطقة الوسطى(باستثناء شبكة بغداد المحلية، ومدينة الصدر، والفلوجة)	112 مليون دولار	2007/5/2	إكمال 74% من المشاريع
مدينة الصدر	95 مليون دولار	2007/7/29	6% إعمار، 79% مواد (ملاحظة: وفقاً لقطاع الكهرباء)
الجنوب	277 مليون دولار	2007/4/11	إكمال 72%
الفلوجة	45 مليون دولار	2007/6/30	إكمال 46%

المصدر: قسم منطقة الخليج- مكتب المشاريع والعقود، تعليقات دقيقة 2006/10/17.

مخرجات مشاريع الكهرباء لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الممول من الولايات المتحدة

تقاس مخرجات مشاريع الكهرباء بقدرة التوليد المضافة إلى الشبكة بالميغاواط. ولمقارنة الإسهامات الأميركية الحالية بالهدف الأميركي للإسهامات، أنظر الجدول 2 – 2.

وقد أسهمت مشاريع إعادة الإعمار الأميركية في 2.710 ميغاواط من قدرة التوليد – لا تغيير من الربعين السابقين.

ويمكن أن تعزى الزيادة جزئيا لطبيعة دورة التوليد: تفصل وحدات التوليد عن الخط خلال فترات انخفاض الطلب. ومع أن المستوى الحالي أعلى من مستويات ما قبل الحرب، فإنها أقل بكثير من هدف العراق لصيف 2006. ولمقارنة مستوى ما قبل الحرب وهدف الصيف بمعدل القدرة للربع، أنظر الجدول 2 – 3.

الجدول2-2

إنتاج الكهرباء في المشاريع لأمريكية

الإسهام الأمريكي الحالي	الإسهام لأمريكي الإجمالي المخطط	التقدم لأمريكي نحو الهدف النهائي

2,710 ميغاواط	3.710 ميغاواط	%73

المصدر: رد وزارة الخارجية الأمريكية على طلب بيانات من قبل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق- 2006/10/11.

الجدول2-3
القدرة الحالية لتوليد الكهرباء- مستويات ما قبل الحرب (ميغاواط)

الإنتاج القومي	مستوى ما قبل الحرب 2 آذار/مارس 2003	الهدف العراقي لتموز/ يوليو	المعدل الفصلي
قدرة التوليد	4.500	6.000	4.770

المصدر: مستوى ما قبل الحرب: الأمم المتحدة/ البنك الدولي- التقويم المشترك لإحتياجات العراق، 2003، صفحة 28.
ملاحظة: ذكر مكتب المحاسبة الحكومية أخيراً أن مستوى ما قبل الحرب كان 4.300 ميغاواط (تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 06-697 ت، 2006/4/25، صفحة19).
الهدف: خطة عمل الكهرباء الأمريكية – العراقية المشتركة، 2006/3/12، صفحة2.
الوضع الحالي: تقارير الأوضاع الأسبوعية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق- تموز/ يوليو- أيلول/ سبتمبر 2006.

ومع أن الإسهامات الأميركية في قدرة التوليد لم تزد خلال الربع الحالي، فإن معدل هذا الربع لقدرة التوليد في الذروة كان أعلى من مستويات ما قبل الحرب.

وليس لخطة العمل للكهرباء للعام 2007 هدف محدد للمخرجات أو النتائج: هدف الخطة هو "توفير الكهرباء بأسلوب موثوق وفعال لأكبر عدد ممكن من المواطنين العراقيين، ولأكبر عدد ممكن من الساعات.

نتائج مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بلغت معدل الحمولة المقدمة خلال تغطية هذه الفترة 101،900 ميغاواط ساعة – أي بزيادة عن معدل الربع السابق بلغت 94،000 ميغاواط ساعة. ومعدل الحمولة اليومي المقدّم خلال الربع الحالي أقرب إلى الهدف البالغ 110،000 ميغاواط ساعة وفي الحقيقة أنه زاد على الهدف خلال أسبوعين من الربع، كما يظهر في الشكل 2 – 5.

ويبقى توزيع الطاقة الكهربائية من منشآت التوليد إلى المنازل العراقية تحدياً رئيسياً. لمقارنة ساعات الطاقة الكهربائية المتوفرة للعراقيين مع مستويات ما قبل الحرب، أنظر الجدول 2 – 4.

الشكل 2-5
حمولة الكهرباء المقدمة

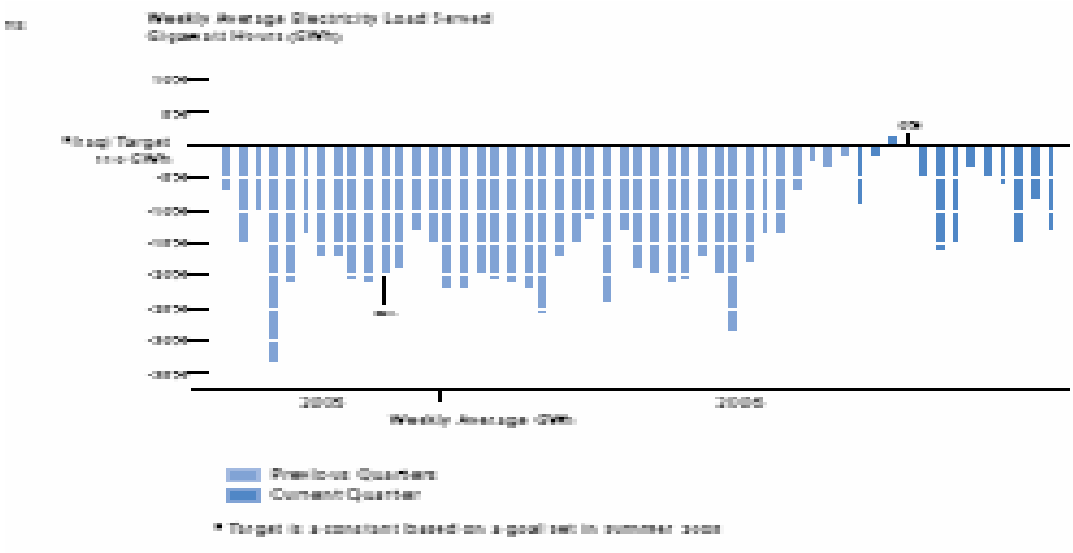

المعدل الأسبوعي لحمولة الكهرباء المقدمة – ميغاواط ساعات.
المصدر : تقارير الأوضاع الأسبوعية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

الجدول 2-4
النتائج الحالية مقابل مستويات ما قبل الحرب

القياس الأساسي للإنتاج	مستوى ما قبل الحرب	الهدف العراقي لشهر تموز/ يوليو 2006	المعدل اليومي، الأسبوع الأخير لأيلول/ سبتمبر 2006
ساعات الطاقة الكهربائية / اليوم في العراق	8-4	12	11.3
ساعات الطاقة الكهربائية / اليوم في بغداد	24-16	12	4.7

المصادر: مستوى ما قبل الحرب: الجلسة الإعلامية لوزارة الخارجية من قبل السفارة الأميركية ببغداد، 2005/11/30. الأهداف: خطة عمل الكهرباء الأميركية-العراقية المشتركة، 2006/3/12، صفحة 2. الوضع الحالي: تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية، 2006/9/27، صفحة 14.

ومع أن هدف توفير 12 ساعة من الطاقة الكهربائية في اليوم قد تحقق في مناطق أخرى من العراق، فإن بغداد تواصل التخلف عن تحقيق ذلك الهدف بسبب ارتفاع الهجمات على خطوط الطاقة الكهربائية التي تمد بغداد بالكهرباء. وينتج جزء آخر من النقص في الطاقة الكهربائية ببغداد عن عدم قدرة الشبكة على نقل الطاقة من محطات التوليد في الشمال وإحجام الجنوب عن إرسال الطاقة الكهربائية إلى بغداد. ولم تحصل على قدر يذكر من الطاقة الكهربائية من الشمال منذ الأول من أيلول/سبتمبر2006، وتحصل على كمية محدودة من الطاقة الكهربائية من الجنوب، ولا وتنطوي الخطة الحالية على بناء مزيد من منشآت التوليد حول مدينة بغداد لخفض الاعتماد على نقل الطاقة الكهربائية من مناطق البلاد الأخرى.

ويظهر الشكل 2 - 6 توزيع الطاقة الكهربائية في سائر أنحاء البلاد بالنسبة لساعات الطاقة الكهربائية لكل محافظة.

التحديات

تشتمل التحديات الرئيسية في هذا القطاع على التمويل المحدود وارتفاع الطلب، ومساندة المشاريع الأميركية عن طريق برامج التشغيل والصيانة، ونقص الوقود، والأمن.

تحصل على أي طاقة كهربائية من سد الحديثة.

الشكل 2-6
توزيع الكهرباء وساعات الطاقة الكهربائية

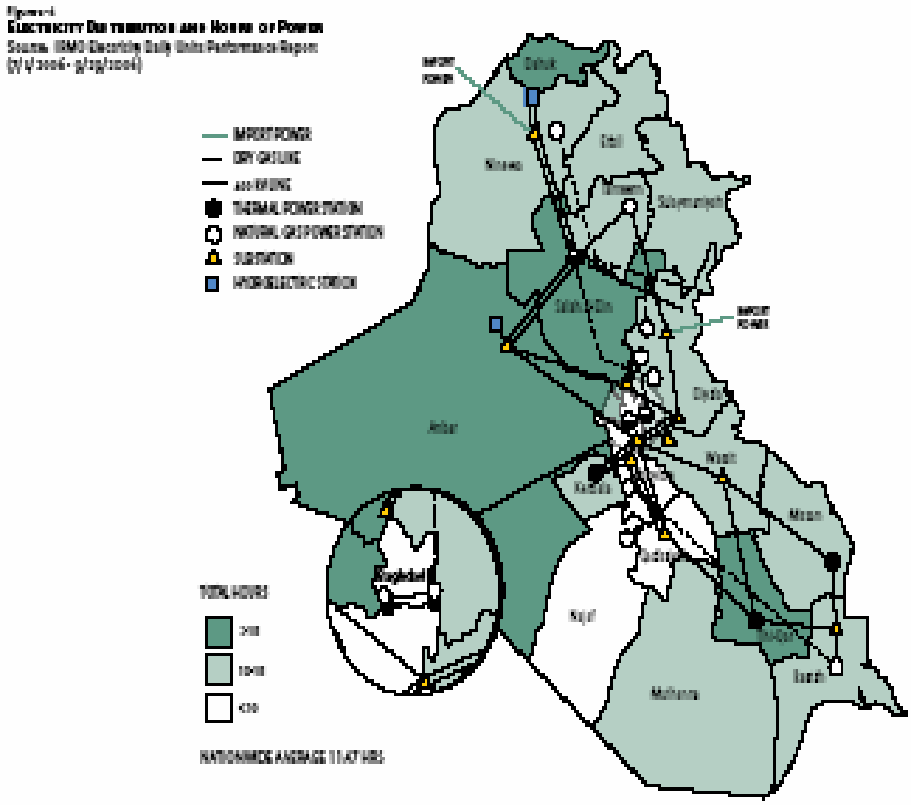

المصدر: تقرير أداء وحدات الكهرباء اليومية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (2006/7/1- 2006/9/29).

بواعث قلق التمويل

بعد إنفاق 74 بالمئة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، هناك تحد رئيسي مستمر في هذا القطاع وهو التمويل. وسيحتاج العراق إلى ما يقدر بعشرين بليون دولار من الاستثمار في هذا القطاع بحلول العام 2010 لرفع قدرة التوليد إلى 18،000ميغاواط.

وازدادت ميزانية التشغيل لوزارة الكهرباء من العام 2005 إلى العام 2006 بنسبة130 بالمئة تقريبا (367 مليون دولار إلى840 مليون دولار)، ذهبت كل الزيادة تقريباً إلى مشاريع الكهرباء. وذكر وزير الكهرباء لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الربع الحالي أن هذه الزيادة ما زالت تبقي الميزانية مجرد جزء مما تحتاج إليه الوزارة كل عام.

ارتفاع الطلب

يستمر طلب الكهرباء بأن يزيد على قدرة التوليد عند الذروة في العراق: هناك حاجة إلى 9،200 ميغاواط تقريبا بالمعدل خلال هذا الربع مقارنة بمعدل توليد في الذروة يبلغ

يظهر الشكل 2 – 7 قدرة التوليد مقابل الطلب. ويعزى ارتفاع الطلب إلى الدعم المالي الحكومي، والنمو الاقتصادي، وارتفاع في شراء المستهلكين للأجهزة المنزلية والمعدات الإلكترونية.

4.770 ميغاواط.

الشكل 2-7
الطلب على الكهرباء مقابل القدرة

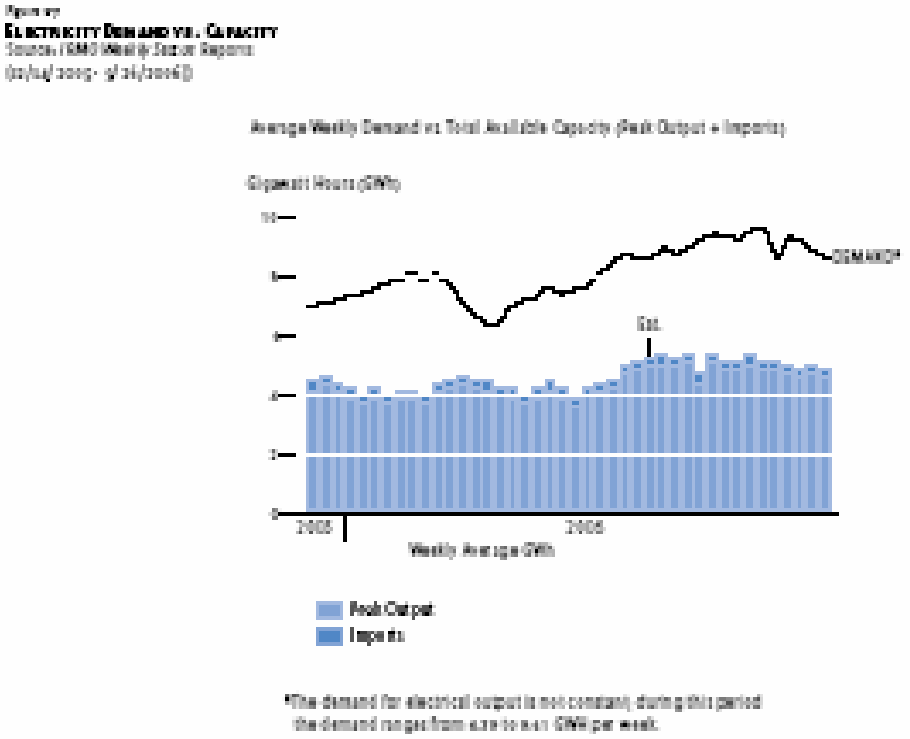

المصدر: تقارير الأوضاع الأسبوعية لمكتب إدارة إعمار العراق (2005/12/14- 2006/9/26).
الطلب على الإنتاج الكهربائي ليس ثابتاً. يتراوح الطلب خلال هذه الفترة من 6.39 – 9.61 ميغاواط ساعة في الأسبوع.

التشغيل والصيانة

عندما يتوقف التمويل الأميركي للتشغيل والصيانة وتنتقل مسؤولية المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، فإن هذا القطاع سيواجه تحدياً كبيراً في الصيانة، وفقاً لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، الذي يقول إن جميع المنظمات الأميركية "تعمل لمساعدة [وزارة الكهرباء العراقية] بوسائل متعددة لتسهيل عملية انتقال سهلة وناجحة من دعم التشغيل والصيانة الممولة من الولايات المتحدة إلى مجهود عراقي. وتهدف البرامج الأميركية التالية إلى تحقيق هذا الهدف:

* أعلن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عن برنامج تشغيل وصيانة مزمع طويل الأمد قيمته 80 مليون دولار. واختار البرنامج خلال الربع الحالي مقاولاً سيقدّم الدعم لتطوير وتنفيذ وصيانة خطة تشغيل وصيانة فعالة. وسيساعد المقاول الوزارة في تطوير برنامج تشغيل وصيانة بينما يقدّم خدمات التشغيل والصيانة في محطات التوليد التوربينية الحرارية والغازية. ووفقاً لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، فقد ساعد فريق التشغيل والصيانة بالفعل في إعادة تشغيل ثلاث وحدات في القداس ، مما أضاف قرابة 120 ميغاواط إلى شبكة بغداد.

* وافق الفريق الاستشاري لوزارة الكهرباء على تطوير إطار معين للعمل لبرنامج تطوير القدرة في وزارة الكهرباء. ويحصل الفريق على المعلومات من الوزارة، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، والبنك الدولي، والمملكة المتحدة، لتنفيذ التوصيات من الدراسات السابقة لتدريب 750 من موظفي الوزارة. ويركز الفريق الاستشاري لوزارة الكهرباء على تدريب عدة مئات من المهندسين في التخطيط الاستراتيجي، والتعاقد، وتنظيم الإدارة، والتعريفات الجمركية، وقراءة العدادات وإعداد الفواتير، والأنظمة.

* قدّم ملحق السنة المالية 2006 مبلغ 278.6 مليون دولار للتشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء. واعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر اعتمد 224 مليون دولار للتشغيل والصيانة والمساندة، مع استمرار 17 مشروعا (124 مليون دولار) واكتمال خمسة مشاريع (96 مليون دولار). ومن المقرر أن ينتهي برنامج التشغيل والصيانة والمساندة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007.

النقص في الوقود

كما ذكر في الفصول السابقة، يواصل النقص في الوقود تشكيل تحدّ في قطاع الكهرباء. وقد ركّبت مشاريع إعادة الإعمار الأميركية 35 توربينة غاز طبيعي في محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق. غير أن 16 من توربينات الغاز الخمس والثلاثين تستخدم الديزل أو زيت الوقود الثقيل أو الخام بدلاً من الغاز الطبيعي. وهذا يسبب التدهور السريع للقطع ووقتاً أطول للصيانة والمزيد من التلوث.

ومعدل الإنتاج الفعلي لتوربينات الغاز أقل بكثير من الإنتاج المحتمل، كما يظهر الشكل 2 – 8.

ووفقاً لوزارة الخارجية الأميركية فإن الحل للنقص في الوقود يحتاج إلى تنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء، إلا أن المباحثات المشتركة لم تسفر حتى الآن عن خطة تنسيقية.

الأمن

يواصل الأمن تشكيل تحدّ لقطاع الكهرباء، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وارتفاع التكاليف للخدمات الأمنية. ووجد تدقيق مكتب المفتش العام 06 – 009 في الربع الأخير أن برنامج أمن لقطاع الكهرباء – خدمة أمن الطاقة الكهربائية – لم يكلل بالنجاح "ولم يكد يبدأ حتى تم إلغاؤه".

الشكل 2-8
المعدل الفصلي لقدرة الإنتاج الكهربائي حسب نوع التوليد
يمثل الشكل كنسبة مئوية للقدرة الممكنة (ميغا واط)= 8.555.

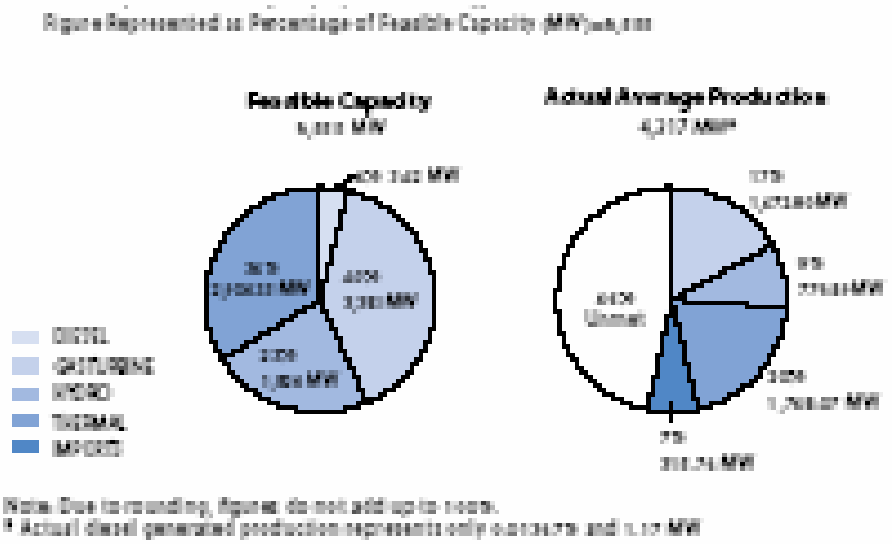

المصدر: التقرير اليومي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق حول أداء الوحدات. (2006/9/30-2006/7/1)

وقد راجع تدقيق جديد خلال الربع الحالي جهود زيادة حماية البنية التحتية للطاقة. ووجد التدقيق (مكتب المفتش العام – 06 – 038) الملخص في الجزء 3 لهذا التقرير أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ووزارة الكهرباء اتخذا خطوات لتحسين البيانات المتعلقة بالهجمات على البنية التحتية للكهرباء. وتفاوتت معدلات الهجمات بين شهر كانون الثاني/يناير 2005 وشهر نيسان/إبريل 2006، ولكنها انخفضت من شهر نيسان/إبريل إلى شهر حزيران/يونيو 2006. ورغم انخفاض عدد الهجمات فإن التدقيق يبرز أن توليد الطاقة الكهربائية ما زال أقل بكثير من الطلب، ويتعين على الحكومة العراقية فعل الكثير لتنفيذ المقترحات الأميركية المتعلقة بأمن البنية التحتية للطاقة.

للاطلاع على آثار هذه التحديات على الطاقة الكهربائية المتوفرة حديثا في العراق، أنظر الجدول 2 – 5.

الجدول 2-5
ساعات الطاقة المتوفرة في العراق في 16 تشرين الأول/ أكتوبر ،2006

المحافظة	ذروة الحمولة	فصل الحمولة	ساعات الطاقة
بغداد	590	1569	0.20
دهوك	145	31	19.50
إربيل	530	134	19.10
السليمانية	205	171	12.10
نينوى	270	154	14.10
تميم	160	104	14.20
صلاح الدين	210	78	17.00
الأنبار	240	8	23.10
ديالا	132	100	13.20
بابل	140	92	13.60
كربلاء	130	14	21.30
النجف	140	60	16.00
القادسية	80	64	12.50
الوسيط	120	80	13.90
المثنى	95	25	18.50
ذي قار	220	36	20.00
ميسان	95	25	18.00
البصرة	630	82	20.80
العراق	4132	2827	15.95

المصدر: كهرباء مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

محطة نفط البصرة (ABOT)

وضع قطاع النفط والغاز

تجدد هذه المراجعة وضع مشاريع إعادة الإعمار الأميركية الموجودة لزيادة إنتاج وصادرات النفط العراقي، وتحسين إنتاج الغاز الطبيعي، وتعزيز قدرات تكرير الوقود الحرجة. ويرمي عمل المشاريع في هذا القطاع إلى المحافظة على حقول الإنتاج الرئيسية وتصليح المنشآت والبنية التحتية الأساسية.

ومع أن المشاريع الممولة من الولايات المتحدة ساعدت في زيادة قدرة إنتاج النفط الخام والصادرات، فإن الوضع الأمني، والبنية التحتية ضعيفة الصيانة، والفساد، والميزانية وعملية تنفيذ المشتريات المحدودة في وزارة النفط تستمر في وضع تحديات كبيرة أمام التنمية المستمرة في هذا القطاع.

تعيق إجراءات التمويل المعقدة بين وزارة المالية ووزارة النفط أنشطة المساندة الضرورية.

ويقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم في قطاع النفط والغاز خلال هذا الربع:

* حتى 27 أيلول/سبتمبر 2006 تم إلزام أكثر من 97 بالمئة من اعتمادات القطاع الأصلية، وتم إنفاق 66 بالمئة منها.
* بلغ إنتاج النفط خلال الربع الحالي ذروته بمقدار 2.47 مليون برميل في اليوم لمدة أسبوع في أواخر شهر آب/أغسطس – أوائل شهر أيلول/سبتمبر، ولكن المعدل بلغ 2.37 مليون برميل يومياً بالنسبة للربع بأكمله.
* بلغ معدل الصادرات 1.66 مليون برميل في اليوم طوال الربع وأغلق عند 1.62 مليون برميل يومياً في شهر أيلول/سبتمبر. والهدف العراقي للصادرات هو 1.65 مليون برميل يومياً.
* النقص في الوقود، وخاصة الكيروسين وغاز النفط المسال، شكل مشكلة خطيرة طوال هذا الربع وقد يستمر طوال الشتاء.

الأنشطة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز

تمويل قطاع النفط والغاز

كانت الاعتمادات الأصلية لهذا القطاع 1.72 بليون دولار. للاطلاع على الاعتمادات الحالية في تمويل قطاع النفط والغاز كنسبة مئوية من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. انظر الشكل 2 – 9.

الشكل2-9
قطاع النفط والغاز

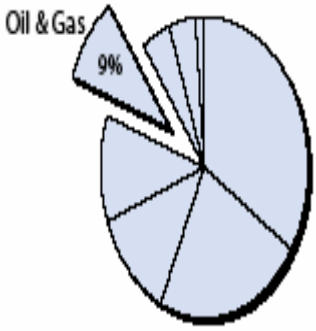

يوشك عدد من منشآت النفط والغاز الهامة على الاكتمال. ويقدر مسؤولو إعادة الإعمار الأميركيون أن جميع مشاريع الإعمار الأميركية في هذا القطاع ستكتمل بحلول شهر تموز/يوليو 2007. للاطلاع على خلاصة لمشاريع الإعمار الممولة من الولايات المتحدة حتى تاريخه، أنظر الشكل 2 – 10.
وتم إنفاق 140 مليون دولار خلال فترة التغطية الحالية. وحتى 27 أيلول/سبتمبر 2006 أنفق ما مجموعه 1.14 بليون دولار، وتم إلزام 1.68 بليون دولار.

الشكل2-10
وضع مشاريع النفط والغاز

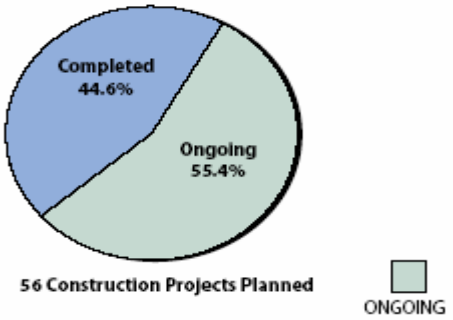

Subsector	Not Started	Ongoing	Total
Water Injection Pump Station	0	10	10
Northern Region Projects	0	7	7
LPG/LNG Plant Refurb	0	6	6
Southern Region Projects	0	5	5
Dedicated Power	0	2	2
General Projects	0	1	1
Total	**0**	**31**	**31**

الشكل2-10
وضع مشاريع النفط والغاز
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. (2006/10/6)

وضع المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

هناك حاليا 185 مشروعاً مخططاً في هذا القطاع، منها 129 من مشاريع غير إعمارية و56 من المشاريع الهندسية والمشتريات والإعمار. وللاطلاع على وضع إكمال المشاريع غير الإعمارية والمشاريع الهندسية والمشتريات والإعمار حتى نهاية هذا الربع، أنظر الجدول 2 – 6.

الجدول 2-6
ملخص وضع المشاريع غير الإعمارية مقابل المشاريع الهندسية والمشتريات والإعمار

النوع	مجموع المشاريع	لم تبدأ	جارية	مكتملة
المشاريع غير الإعمارية	129	0	60	60
المشاريع الهندسية والمشتريات والإعمار	56	0	32	24

المصدر: معلومات المشاريع غير الإعمارية: قسم منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري،2006/9/29، صفحة 11.
معلومات المشاريع الهندسية والمشتريات والإعمار: تعليقات دقيقة لقسم منطقة الخليج- مكتب المشاريع والعقود،2006/10/17.

مشاريع النفط والغاز الرئيسية المكتملة والجارية

تركزت مبادرات الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز في معظمها على الإنتاج والإرسال، إلا أن بعض مشاريع الإعمار والمشاريع غير الإعمارية ساعدت أيضا في إعادة تأهيل منشآت تكرير النفط والغاز. يظهر الشكل 2 – 11 البنية التحتية الهامة للنفط والغاز عبر العراق.

الشكل 2 – 11
البنية التحتية الهامة للغاز والنفط حسب المحافظة.
المصدر: خارطة عامة للبلاد لوكالة المخابرات المركزية.

الإعمار

اكتمل 38 بالمئة من طلب المهمة لمحطة نفط البصرة حتى 29 أيلول/سبتمبر 2006. وبحلول شهر آب/أغسطس 2006 اكتمل سبعة من 14 مشروعاً ضمن طلب المهمة هذا. وتركز هذه المشاريع أساساً على عمليات المساندة والممكن قياسها بدلاً من توفير قدرة إضافية للمساعدة في الحد من احتمال الفشل الكارثي في هذا المرفق الحساس للصادرات. ولم يحقق نظام محطة نفط البصرة – الذي اكتمل منه 33 بالمئة في الربع الأخير – تقدماً يذكر خلال هذا الربع. وذكر أن 38 بالمئة منه قد اكتمل الآن. ونتج معدل التقدم البطيء عن مشاكل تقنية مرتبطة بإغلاق المحطة. والموعد التقديري لاكتمال طلب مهمة محطة نفط البصرة هو 5 نيسان/إبريل 2007.

ومشروع قرمات علي مصمم لتوفير الماء المعالج لآبار الحقن بغية المحافظة على الضغط في خزانات النفط وللمساعدة في المحافظة على مستويات الإنتاج في واحد وخضعت محطات فصل الغاز عن النفط بحلول أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2006 لعمليات تجديد في سائر أنحاء جنوبي العراق بحيث زادت قدرة سلسلة العمليات بمقدار 600,000 برميل في اليوم. وقد اكتمل جميع مشاريع محطات فصل الغاز عن النفط الثمانية في الشمال، مما زاد قدرة سلسلة العمليات بمقدار 300,000 برميل في اليوم. واكتمل 93 بالمئة من هذه المشاريع في الجنوب بحلول أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2006 ومن المتوقع أن تكتمل بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

عداد للنفط في محطة نفط البصرة

من أكبر حقول النفط الجنوبية. وقد اكتملت المرحلة الأولى. واكتمل 28 بالمئة من المرحلة الثانية حالياً، ويذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن من المقرر اكتماله بحلول نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2006. وقد تأخر الجدول الزمني بسبب الأوضاع السيئة للمضخات الأصلية والمحركات والصمامات. ومن المتوقع أن تزيد المرحلة الثانية لطلب المهمة حقن الماء إلى مستوى القدرة الكاملة، مما يؤدي إلى زيادة في إنتاج النفط قدرها 200.000 برميل في اليوم. إلا أن خبيراً في النفط في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق يجادل في صحة هذه الزيادة المقدّرة أو المتصورة في الإنتاج، قائلاً إن المشروع "قد أوقف إنتاج بعض الآبار في حقل الرميلة بسبب خفض الماء" الذي يدفع الماء الفائض إلى الخزان. وأشار هذا الخبير أيضاً إلى أن "هذا المشروع سوف لا يزيد القدرة بمقدار 200.000 برميل في اليوم".

لمصفاة البصرة. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن من المتوقع أن يكتمل مشروع تدريب للعاملين في المحطة بحلول 28 كانون الأول/ديسمبر 2006.

بدأ ترميم الآبار الجنوبية بمحافظة البصرة في الأول من آب/أغسطس 2006، واكتمل 8 بالمئة منه حالياً. ويهدف هذا المشروع إلى ترميم الآبار في سائر أنحاء المحافظة، بما في ذلك ترميم 30 بئراً في حقول الرميلة وإكمال استبدال الأنابيب في 30 بئراً في القرنة الغربية. والهدف هو زيادة قدرة إنتاج النفط الخام في الجنوب بأكثر من 300,000 برميل

واكتملت في 28 أيلول/سبتمبر 2006 محطة ضاغطة الغاز في محافظة البصرة لتلقيم الغاز لإنتاج 3,000 طن يوميا من غاز النفط المسال في خور الزبير. وتستمر إعادة التأهيل في محطة للغاز الطبيعي المسال في حقل الرميلة الشمالي، ومحطة للغاز الطبيعي المسال ومحطتين لغاز النفط المسال في خور الزبير، وفي منشآت تخزين ضخمة في أم قصر.

واكتمل 97 بالمئة من عمليات تجديد محطة الطاقة الكهربائية لمصفاة شعيبة في البصرة في أواخر شهر أيلول/سبتمبر، ومن المتوقع أن تكتمل نهائياً بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وهدف هذا المشروع هو تحسين إمدادات الطاقة الكهربائية المستمرة في المدى الطويل

منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود يشترك بقوة في المشاريع غير العمرانية والمساندة والنشاطات لتطوير قدرة الوزارات. واعتمد حتى الآن 184 مليون دولار لشراء عربات ومعدات ثقيلة. وحتى أيلول/سبتمبر 2006 سلمت معدات قيمتها 179 مليون دولار واعتمد 11 مليون دولار لمبادرة تطوير القدرات لموظفي تشغيل الشركات. وأشرف قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود بالمجمل على تدريب 1.027 من عمال النفط والغاز في سائر أنحاء العراق.

ويشير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى أن مستشاريه ساعدوا في تقديم أحدث التقنيات الإدارية لوزارة النفط، مؤكدين على زيادة في شفافية إيرادات ومشتريات النفط. وتشتمل هذه الأنشطة على تقديم المشورة لوزارة النفط حول الوسائل الملائمة لترميم وتحديث عدادات التصدير الحالية، وتطوير نظام معلومات للإدارة المالية، ودعم البرامج لتحسين الإشراف من قبل مجلس التدقيق الأعلى والمفتشين العامين الوزاريين.

في اليوم. ويذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن من المقرر أن يكتمل هذا المشروع بحلول شهر تموز/يوليو 2007.

غير الإعمار

مع أن مشاريع الإعمار حيوية لإعادة بناء قطاع النفط والغاز، فإن مبادرات المشاريع التي لا تتعلق بالإعمار تحافظ على وتساند تلك المشاريع. و تركز هذه المبادرات للمشاريع غير العمرانية على طلبات المهمات الإدارية، والتدريب وقطع الغيار، واتفاقيات الخدمات طويلة الأمد، وتطوير القدرة الوزارية.

وبالإضافة إلى مبادرات تطوير القدرة والتدريب من قبل وكالة التجارة والتنمية الأميركية وبرنامج تطوير القدرة الوطني فإن

مخرجات مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ذكر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الربع الأخير أن إنتاج النفط الخام بلغ 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى أسبوع في أواسط شهر حزيران/يونيو. وذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن هذه الزيادة في الإنتاج كانت أساساً نتيجة لجهود إكمال آبار شركة نفط جنوب العراق ومشاريع إعادة الإعمار وإعادة التأهيل الأميركية. ومن المتوقع لهذه الزيادة الناتجة عن مشاريع إعادة التأهيل أن يتم تجاوزها بالنقص في الإنتاج في المستقبل القريب بسبب النفقات غير الكافية على الصيانة والنقص في استبدال القطع الحساسة والمواد والمعدات إذا لم يتخذ إجراء لتغيير نظام الميزانية المحدود الحالي لوزارة النفط. ويواصل توفر تمويل أنشطة المساندة الملائم وضع تحدّ كبير أمام تطوير قطاع النفط والغاز في العراق.

ومع أن العديد من مشاريع الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع تستمر في الإضافة لقدرة الإنتاج في العراق، فإن العمل الجاري بموجب طلب مهمات محطة نفط البصرة قد

الجدول الزمني. ويعتزم المفتش العام زيارة محطة نفط البصرة خلال الربع القادم. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن هذه التأخيرات ناتجة عن طائفة من التحديات، بما في ذلك عدد كبير من تغييرات المجالات خلال مرحلة الهندسة والتصميم، للحد من عمليات إغلاق المحطة لتخفيف أثر النقص في صادرات الجنوب وإقامة بيئة عمل أكثر أماناً.

عانى من تأخيرات مزمنة في

نتائج مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

يقدّم الجدول 2 – 7 الأرقام المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار مقارنة بمستويات ما قبل الحرب والأهداف الأميركية والعراقية النهائية.

الجدول 2-7
فوائد مشاريع النفط والغاز الحالية مقابل مستويات وهدف ما قبل الحرب

نتائج القياسات الأساسية	مستوى ما قبل الحرب (2003)	المعدل الفصلي	الأهداف الأميركية النهائية	الأهداف العراقية النهائية
قدرة إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	2.8	2.5	3.0	2.8
إنتاج النفط (الفعلي) (مليون برميل يوميا)	2.58	2.27	___	2.8
مستويات الصادرات (مليون برميل يوميا)	___	1.66	2.2 (قدرة)	1.65
قدرة إنتاج الغاز الطبيعي	___	600	800	___
قدرة إنتاج غاز النفط المسال	___	1.200	3.000	___

المصادر: أرقام ما قبل الحرب – تحليل وزارة الطاقة الأميركية، اجتماع مع مسؤولي وزارة الطاقة في 31 أيار/مايو 2006. معدل الربع – قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، "تقرير إعادة إعمار العراق"، 2006/10/5، صفحة 3 (قدرة الإنتاج). وزارة الخارجية الأميركية تقارير وضع العراق الأسبوعية، تموز/يوليو – تشرين الأول/أكتوبر 2006 (إنتاج وصادرات النفط). قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، "اجتماع حديث حول نتائج القطاع الموحدة، "2006/9/10، صفحة 3(قدرة إنتاج الغز الطبيعي وقدرة إنتاج غاز النفط المسال). الأهداف الأميركية النهائية – قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، "تقرير إعادة إعمار العراق" 2006/10/5، صفحة 3 (قدرة الإنتاج). رد وزارة الخارجية الأميركية على طلب بيانات من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 2006/7/24 (قدرة الصادرات). الأهداف العراقية النهائية – اجتماعات ومباحثات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية حول التقرير الفصلي لشهر نيسان/إبريل 2006. وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 2006/5/16، صفحة 9 (هدف الصادرات العراقية).

وتفترض الميزانية العراقية للعام 2006 أن معدل إنتاج النفط الخام يبلغ 2.3 مليون برميل في اليوم. وحتى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006 كان هدف الإنتاج لوزارة النفط لمنطقة الشمال 580.000 برميل في اليوم، وكان الهدف لمنطقة الجنوب مليوني برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تصل القدرة الإجمالية وهدف الإنتاج في العراق إلى 2.8 مليون برميل في اليوم بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2007. للاطلاع على تفاصيل الإنتاج بين الحقول الشمالية والجنوبية، أنظر الشكل 2 – 12.

الشكل 2-12
إنتاج النفط الخام حسب المنطقة
ملايين البراميل في اليوم

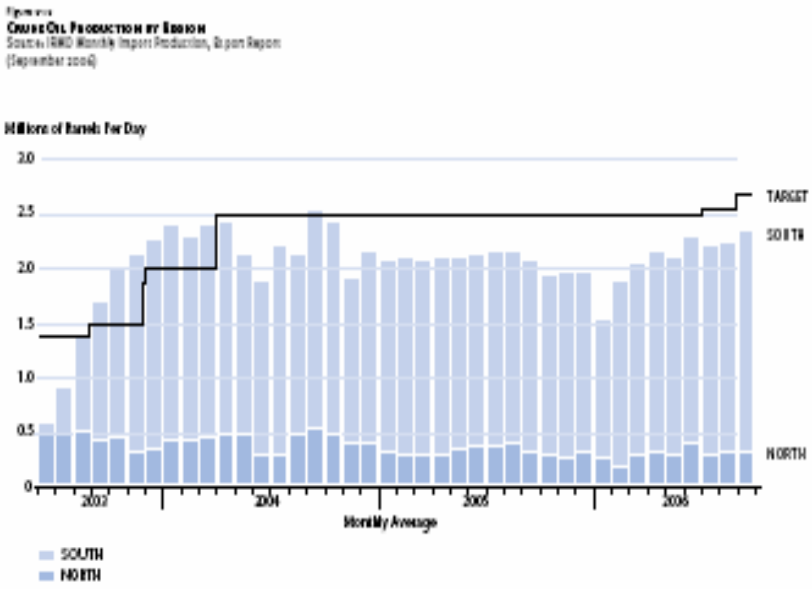

المصدر: التقرير الشهري لإنتاج الواردات والصادرات لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (أيلول/ سبتمبر 2006)

كان ارتفاع إنتاج النفط الخام في أواخر شهر آب/أغسطس وأوائل شهر أيلول/سبتمبر إلى 2.47 مليون برميل في اليوم ناتجاً عن خط أنابيب 40 بوصة (إنشاً) يصب في شبكة أنابيب النفط الشمالية. وقد أزيل فيما بعد نتيجة لحظره. وأشار خبير نفط في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى أنه عندما يتدفق خط الأنابيب هذا وغيره من خطوط الأنابيب الرئيسية في الشمال وتكون ناقلات النفط في موضع ملائم في الخليج العربي، فقد يصل إنتاج النفط الخام بسهولة إلى قرابة 2.6 مليون برميل في اليوم. يظهر الشكل 2 – 13 إنتاج النفط الخام في سائر أنحاء البلاد.

الشكل 2-13
إنتاج النفط الخام الشهري
هدف إنتاج النفط وإنتاج النفط الفعلي ملايين البراميل يومياً.

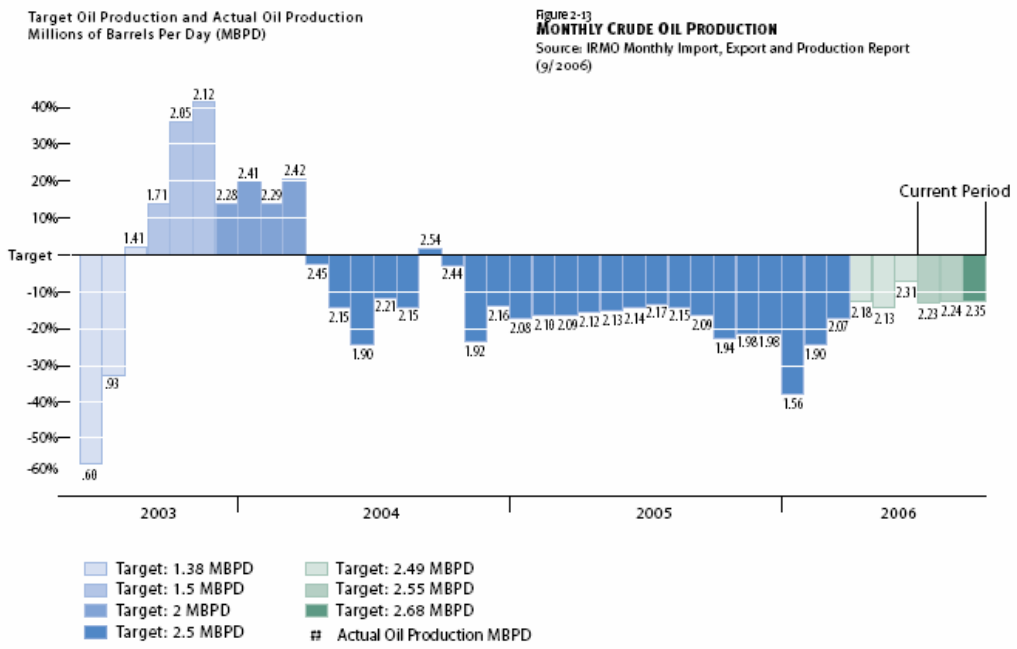

المصدر: تقرير إنتاج الواردات والصادرات الشهري لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (2006/9)

الصادرات

يظل قطاع النفط والغاز المورد الاقتصادي الرئيسي للعراق: يتوقع أن تشكل صادرات النفط الخام حوالي 90 بالمئة من إيرادات الحكومة في العام 2006. وبلغت إيرادات العراق من صادرات النفط في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر للعام 2006 24.8 بليون دولار.

إلا أن العراق خسر من شهر كانون الثاني/يناير 2004 حتى شهر آذار/مارس 16 بليون دولار من الإيرادات المحتملة من صادرات النفط بسبب القيود على قدرته لتصدير النفط الخام، إضافة إلى تعرضه لدفع بلايين الدولارات كتكاليف استيراد الوقود لتلبية الطلب المحلي. ويناقش تدقيق مكتب العام الخاص بإعادة إعمار العراق 06 – 038، الملخص في الجزء 3 من هذا التقرير، هذه الخسارة. للاطلاع على جدول الصادرات الشهرية وإيراداتها، أنظر الشكل2 – 14.

الشكل 2-14
صادرات النفط الخام الشهرية والإيرادات المحتملة

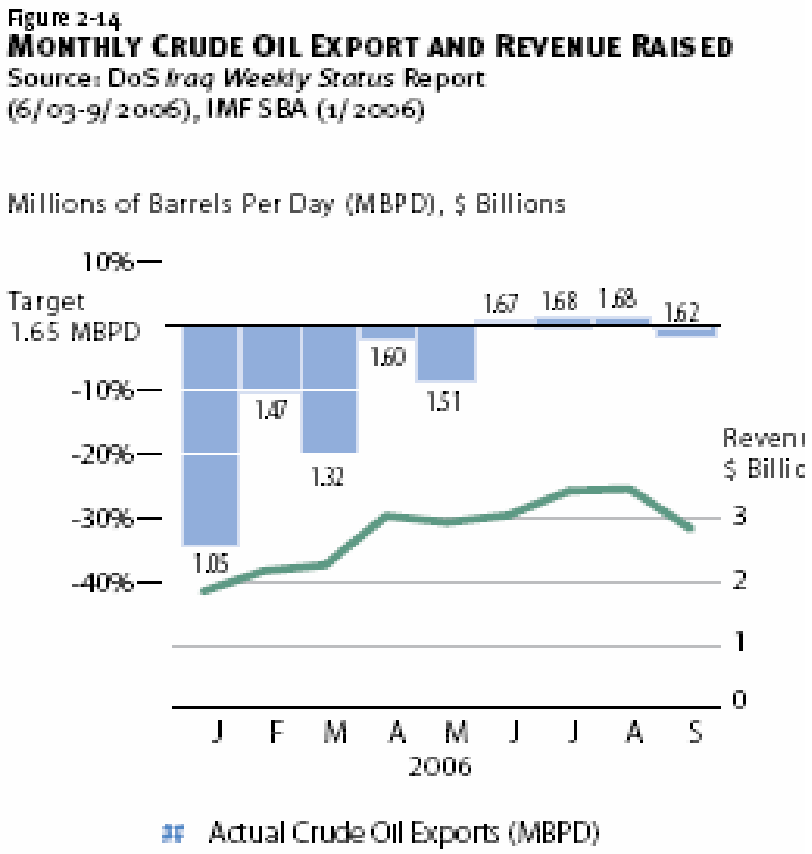

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية (3-2006/6/9)- صندوق النقد الدولي (2006/1).

بلغ معدل الصادرات 1.62 مليون برميل يومياً طوال الربع. والهدف العراقي هو 1.65 مليون برميل يومياً. إلا أن قدرة إيرادات العراق من صادرات النفط الخام تبقى معرضة للنقص إذا استمر انخفاض أسعار النفط العالمية ولم يحافظ على مستويات إنتاج النفط الخام المحلي. وسوف تواصل هجمات المتمردين المستمرة على شبكة خطوط الأنابيب الشمالية في وضع عبء الصادرات كلياً تقريباً على الجنوب. وهذا يزيد تعرض الشبكة الجنوبية لمشاكل طويلة الأمد، بما في ذلك قدرة التخزين المنخفضة والأحوال الجوية المتقلبة في الشتاء التي تؤثر على النقل البحري في الموانىء الجنوبية.

تكرير النفط

تشمل أنواع الوقود الرئيسية الذي يتم إنتاجه واستخدامه في سائر أنحاء العراق الكيروسين والبنزين والديزل وغاز النفط المسال. وقد عانى العراقيون خلال هذا الصيف سائر أنحاء العراق ومعرضة للتهريب والهجمات. ومما زاد النقص تفاقماً عدم توفر الواردات التركية أخيراً الناتج عن عجز وزارة المالية العراقية عن دفع دينها لتركيا.

وقدم مكتب المحاسبة الحكومية تقريراً عن قدرة التكرير المحلي الضعيفة في أواخر شهر نيسان/إبريل، مستشهداً بالهجمات والبنية التحتية المتداعية وممارسات ميزانية التشغيل والصيانة الضعيفة كأسباب رئيسية لذلك. وأسهمت هذه القدرة الضعيفة للتكرير المحلي بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة باستيراد الوقود بشكل كبير في عدم قدرة العراق على تزويد ما يكفي من الوقود المكرر الأساسي لتلبية طلب السوق. وأعلنت وزارة النفط أن مستويات تخزين المنتجات المكررة، خاصة الكيروسين وغاز النفط المسال، لشهر أيلول/سبتمبر انخفضت بشكل كبير، وأشارت إلى أن ذلك قد يؤدي إلى نقص حاد خلال الشتاء.

واستورد العراق طوال هذا الربع 8.5 مليون

من نقص شديد في جميع أنواع الوقود. ونتج النقص عن ارتفاع طلب الطاقة الكهربائية في الصيف ومشاكل تشغيل وصيانة خطوط الأنابيب في منطقة بيجي – كركوك، وذلك أساساً بسبب أعمال التخريب والبنية التحتية المتداعية. وأرغم عدم التعويل على خطوط أنابيب الوقود هذه العراق على نقل الوقود من بيجي إلى بغداد بواسطة قوافل شاحنات، وهي نادرة في

لتر يومياً من البنزين (ما يعادل تقريبا معدل الإنتاج اليومي الفصلي وهو 8.8 لتر في اليوم). وأنتج العراق 40 بالمئة من غاز النفط المسال محلياً خلال هذا الربع، معتمداً على الواردات للإسهام في تلبية حاجات الإمدادات. لتقييم معدلات إنتاج الوقود المكرر الأساسي للعراق، أنظر الشكل 2 – 15.

الشكل 2-15
المعدل الفصلي لمعدل إنتاج الوقود المكرر الأساسي

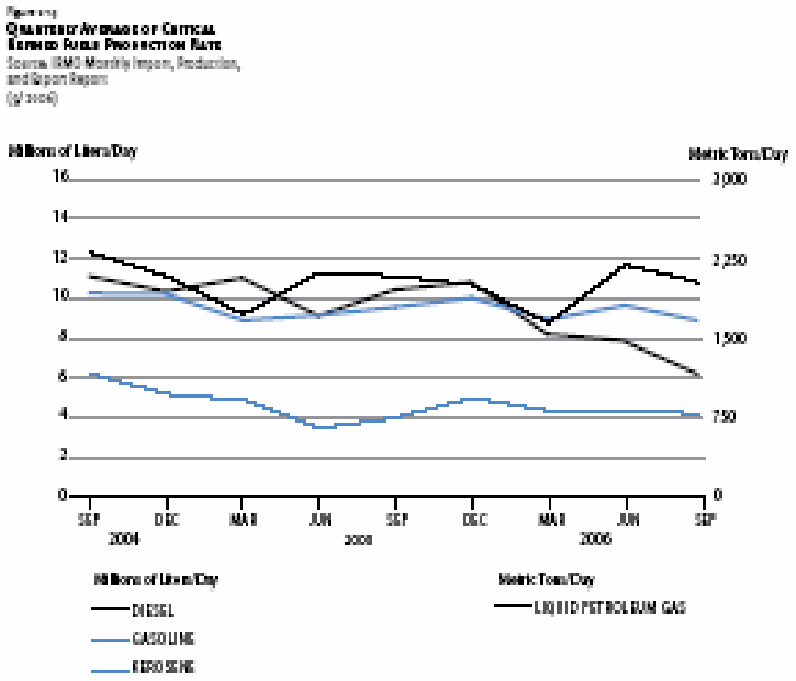

المصدر: التقرير الشهري للاستيراد والإنتاج والتصدير لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق. (2006/9)

وقد عجز الجمع بين الوقود المكرر المنتج حالياً والوقود المستورد من الخارج عن تحقيق أي من الأهداف العراقية الأربعة المذكورة في خطة الاستهلاك لشهر أيلول/سبتمبر 2006. وفي الحقيقة أن العراق لم يحقق أياً من أهدافه للمنتجات المكررة الأساسية الإجمالية لهذا الربع، مع أنه حقق هدف مستوى المخزون الوطني لفترة قصيرة خلال 15 يوماً من إمدادات الكيروسن في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. أنظر الشكل 2 – 16.

الشكل 2-16
معدل المخزون الفصلي لأنواع الوقود المكرر الأساسية

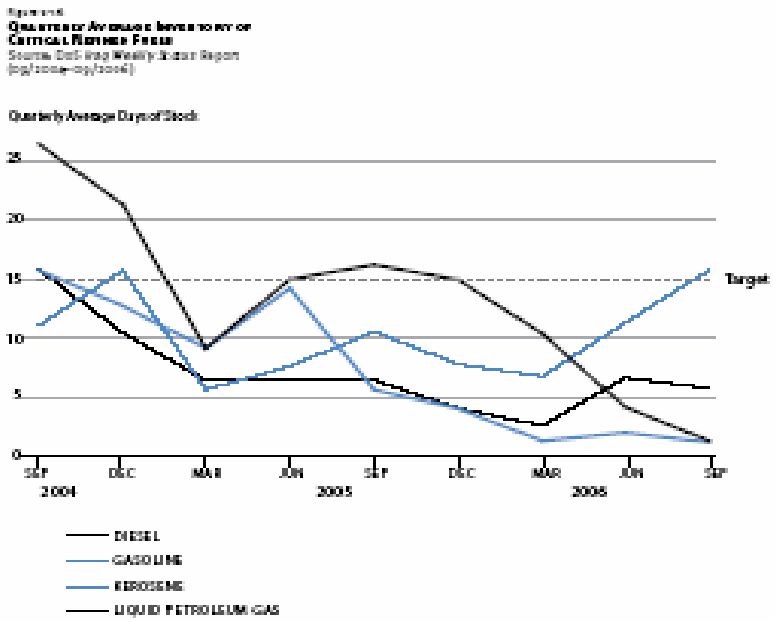

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية. (2006/9-2004/9)

وللمساعدة في تخفيف حدة هذه المشكلة وتوفير إمدادات ثابتة في المستقبل بدأت الحكومة العراقية وضع خطط لتحديث اثنتين من مصافيها الرئيسية وبناء مصفاتين جديدتين في شمالي ووسط العراق. إلا أن العراق يحاول في المدى القصير استيراد المزيد من المنتجات المكررة من الخارج. ويحصل العراق حالياً على وقود مكرر من تركيا والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران وتركمنستان وسوريا. إلا أن معظم الواردات تأتي من تركيا، وأن عجز وزارة المالية عن دفع دينها قد سبّب التوتر في هذه العلاقة إلى حد كبير. وقد وضع اتفاق لحل هذه المشكلة حالياً موضع التنفيذ، ودفع العراق 80 مليون دولار في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر وسيفعل ذلك مرة أخرى في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وسيدفع 40 مليون دولار أخرى في العشرين من كانون الأول/ديسمبر.

وأخيراً، وافق المجلس الوطني العراقي في السادس من أيلول/سبتمبر على قانون تحرير واردات الوقود الذي يسمح للشركات الخاصة بطلب رخص استيراد لتزويد السوق المحلي مباشرة بالوقود وذلك في محاولة لتخفيف حدة النقص في الوقود والحد من التهريب. وقبل الموافقة على هذا القانون، كانت منظمة تسويق النفط الحكومية تتولى إدارة جميع واردات النفط.

التحديات

تواصل المشاريع في هذا القطاع مواجهة عدد من التحديات، بما في ذلك الصعوبة في تنفيذ الميزانية، والهجمات على البنية التحتية كما أن وزارة النفط لا تزود مكتب إدارة إعادة إعمار بميزانيات كاملة. ويجب تصحيح هذا النقص في الشفافية إذا كان للولايات المتحدة أن تكون قادرة على تقديم مشورة معقولة لوزارة النفط حول خطة استثمارها الإستراتيجية.

الأمن

الأساسية، والفساد، والتهريب، وتوفير المساندة للعمليات.

تنفيذ الميزانية

زار المفتش العام، أثناء زيارته للعراق خلال هذا الربع، وزارة النفط للتباحث مع نائب الوزير وكبير مسؤولي الميزانية ومدير الخطط. وكان واضحاً خلال هذه الاجتماعات أن وزارة النفط تواجه مشكلة قدرة في تنفيذ الميزانية. ولم ينفذ سوى جزء بسيط من الميزانية في العام الماضي، ويبدو أن تلك المشكلة مستمرة في هذا العام. وهذه مشكلة تشمل الحكومة بأكملها في العراق، ولكنها أكثر حدة في وزارة النفط بسبب أهمية الاستثمار المالي في هذا القطاع. ووزارة النفط هي الوزارة الرئيسية التي تنتج الإيرادات في البلاد. لذا فإن الاستثمار في هذا القطاع أساسي لنمو إيرادات البلاد.

استمر التحدي الذي يواجه توفير الأمن للمنشآت والمرافق النفطية طوال هذا الربع. وذكر مكتب المحاسبة الحكومية أن "خطوط أنابيب النفط الرئيسية تواصل التعرض للتخريب، مما يؤدي إلى وقف الصادرات وخسارة الإيرادات". كما ذكرت وزارة الدفاع في أواخر شهر آب/أغسطس أن "الإرهابيين هاجموا خطوط أنابيب صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية، مما يعرقل الصادرات وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية كالبنزين والديزل" بالإضافة إلى مهاجمة مواقع العمل. فعلى سبيل المثال، خف ارتفاع إنتاج النفط الخام في أواخر شهر آب/أغسطس وأوائل شهر أيلول/سبتمبر بسبب هجمات لاحقة شلت خط الأنابيب 40 سعة 40 بوصة (إنشاً). وكرد على هذا الحدث نشرت الحكومة العراقية وحدات من الجيش العراقي لتحسين حماية خط الأنابيب الرئيسي هذا. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول تدقيق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لحماية البنية التحية للطاقة، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير.

تنفيذ وتمويل النشاطات المساندة

تواصل مساندة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة مواجهة تحدّ كبير في تطوير قطاع النفط والغاز بنجاح. وتقوم وكالات إعادة الإعمار الأميركية بإدارة برامج لدعم تطوير القدرة وتحسين ممارسات التشغيل والصيانة في منشآت النفط والغاز. كما أطلقت هذه الوكالات عدداً من المبادرات لمعالجة تكرير النفط، وإدارة المشاريع، والتوزيع والتسويق، والقيادة، وإدارة الموارد البشرية، والأساليب المالية. وقد ناضلت وزارة النفط لتشغيل وصيانة واستبدال البنية التحتية القديمة والمتداعية، بحسب مكتب إدارة أعادة إعمار العراق. وأشار هذا المكتب أخيراً إلى أنه في حين أن أمام وزارة النفط "فرصة جيدة لتحقيق أهدافها الإنتاجية المعلنة، فليس أمامها فرصة تذكر للمحافظة عليها ما لم تبدأ برنامج إعادة تأهيل جاد للمنشآت التي صممت وأنشئت منذ تلقت وزارة النفط جزءاً فقط من ميزانية ال 2006 البالغة 3.5 بليون دولار. وتعد هذه القيود المالية والشرائية هي السبب الرئيسي لنقص إنفاق وزارة النفط على مشاريع رئيسية جديدة لإعادة تأهيل البنية التحتية التي تشمل إكمال خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وتحسين منشآت التكرير الأساسية. ونتيجة لهذه المشاكل المتعلقة بالمساندة وتخصيص الأموال، أعلن صندوق النقد الدولي أن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في العراق للعامين 2005 و2006 يتوقع أن ينتج عن نشاط اقتصادي غير نفطي.

الفساد والتهريب

يواصل الفساد عرقلة نمو قطاع النفط والغاز في العراق. وأعلن صندوق النقد الدولي في شهر آب/أغسطس 2006 أن الفساد "يضعف قدرة العراق على إدارة موارده النفطية بفاعلية ويهدر ثروته التي تمس الحاجة إليها في مجالات غير ملائمة". وذكرت وزارة النفط لمكتب المفتش العام

عقود".

يضاف إلى هذه المشكلة إجراءات التمويل التي تنفذها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، ولجنة التعاقد العليا لمجلس الوزراء للتحكم في فساد المشتريات. واعتباراً من أواسط شهر حزيران/يونيو الخاص بإعادة إعمار العراق أن الفساد يعدّ تحدياً في التخزين والمستودعات، والنقل والإمدادات، والصيانة. وتشمل مباعث القلق الرئيسية السرقة والرشوة، بالإضافة إلى تغيب الموظفين ، والوكلاء الخارجيين، ولجان المشتريات.

وقد اعترف وزير النفط بأن الفساد منتشر في إنتاج وتوزيع أنواع الوقود المكرر، ولذلك تعمل وزارة النفط، كما ذكر، على محاربة هذه المشكلة. وقد أكملت وزارة النفط 454 تدقيقاً حتى الآن خلال العام 2006 وطورت ممارسات ومعايير معدلة لثلاثة وثلاثين جانباً من جوانب عمل الوزارة، بما في ذلك تسويق النفط الخام، ومستويات المرتبات ونقل المنتجات النفطية. إلا أن كثيرين من المفتشين العامين العراقيين ما زالوا يشتكون من الميزانيات غير الكافية والنقص في المدققين والمحققين ذوي الخبرة وعدم الاستقلال ضمن الوزارة. كما تخطط الحكومة العراقية لمحاربة الفساد والتهريب في قطاع النفط والغاز باستخدام أنظمة عدادات للإنتاج في سائر أنحاء البلاد. وتمول هذا المشروع وزارة النفط التي عملت بنصيحة شركات النفط العالمية لتعجيل العملية، ولكن ليس من المحتمل أن تكون هذه العدادات قيد التشغيل في المستقبل القريب. وقامت الحكومة العراقية في أواسط شهر حزيران/يونيو وأوائل شهر تموز/يوليو برفع أسعار الديزل والكيروسن والبنزين وغاز النفط المسال، كما طلب من خلال ترتيب مؤقت لصندوق النقد الدولي. وكانت هذه الخطوات جزءاً من تعديل الأسعار التي ستطبق خلال فترات تتراوح كل ثلاثة أشهر، وذلك لجعل أسعار الوقود	المحلية قريبة من الأسعار في الدول المجاورة وللحد من حافز تهريب الوقود. وذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أيضاً أن السعر الرسمي للديزل رفع في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2006 (طبقا للترتيب المؤقت)، إلا أن الحكومة أجلت رفع أسعار أنواع الوقود الأخرى إلى أن تستأنف تركيا التصدير للعراق. ولكن رغم هذه الزيادات المنظمة في الأسعار فإن معدل السوق الغبراء، أي غير المألوفة وغير الأخلاقية للنفط بلغ قرابة أربعة دولار للغالون، أي ثمانية أضعاف السعر الرسمي تقريبا، في أوائل شهر أيلول/سبتمبر 2006. وبشكل عام، فإن الكمية المشتركة للوقود الذي ينتجه العراق محلياً والذي يستورده من الخارج ليس كافياً حتى الآن لسد الطلب المحلي الحالي، مما يغذي السوق الغبراء بمثل هذه السلع النادرة. ويحدث معظم التهريب داخل البلاد، ويباع الوقود المهرب عادة في المنطقة التي سرق منها. كما ذكرت وزارة الدفاع الأميركية في شهر آب/أغسطس "أن جزءاً كبيراً من التجارة غير القانونية تؤدي إلى تقييد إمدادات البنزين في بغداد، مما لا يعطي سائقي السيارات بدائل كثيرة للشراء في السوق السوداء للوقود بأسعار مرتفعة.
التشريعات المساعدة كانت إجازة قانون تحرير استيراد الوقود خطوة هامة نحو تحسين قطاع النفط والغاز، إلا أن إجازة قانون وطني للهيدروكربون ما زال أهم معلم مستقبلي. إلا أن هناك تباينات كبيرة حول تشريع الهيدروكربون الذي يتم النظر فيه من قبل الحكومة الإقليمية بكردستان	

والذي تنظر فيه الحكومة العراقية المركزية. ويختلف التشريع من عدة أوجه، ولكنه الأهم في مسألة الحقوق الإقليمية للحصول على إيرادات مباشرة من الحقول الحالية والمستقبلية، إضافة إلى وضع كركوك.

منشأة معالجة المياه في الكسليك

وضع قطاع الماء

تزود هذه المراجعة تحديثا لوضع مشاريع إعادة الإعمار الأميركية لزيادة الحصول على الماء النظيف وخدمات الصرف الصحي في العراق وتحسين قدرات إدارة الموارد المائية.

ويقدّم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم الذي تم إحرازه في قطاع الماء:

* تبلغ اعتمادات هذا القطاع 2.13 بليون دولار. يظهر الشكل 2 – 17 تمويل هذا القطاع كحصة من إجمالي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ولم يبق سوى حوالي 8 بالمئة من المشاريع التي لم تبدأ بعد، كما اكتمل 79 بالمئة منها.

* حتى 27 أيلول/سبتمبر 2006، أظهرت المعلومات الرسمية المقدّمة لهذا القطاع أن التمويل قد ألزم بأكمله تقريباً (98.1 بالمئة). وجدد قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود هذه المعلومات في وقت لاحق، قائلاً إن جميع الأموال قد ألزمت بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006.

* من التحديات الرئيسية ضمان استمرار الجهود الأميركية. ويجري تنفيذ برنامج مساندة قطاع الماء، مزوداً 116 مليون دولار لتقييم المنشآت والمساعدة التقنية وتزويد القطع وغيرها من المواد المستهلكة والترميم التخصصي اللاحق وغيرها من نشاطات المساندة.

* وفرت المشاريع الأميركية لحوالي 4.6 مليون شخص الحصول على الماء – أي أكثر من نصف العدد المتوقع وهو 8.2 مليون شخص. كما حصل 5.1 مليون شخص على الخدمات المتعلقة بالصحة والنظافة من المشاريع الأميركية. والهدف النهائي هو 5.3 مليون شخص.

الشكل 2 – 17
قطاع الماء كحصة من تمويل صندوق إغاثة وإعادة تمويل العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار

Figure 2-17
WATER SECTOR AS A SHARE OF IRRF FUNDS
Percent of $18.44 Billion
Source: DoS *Iraq Weekly Status* Report (9/27/2006)

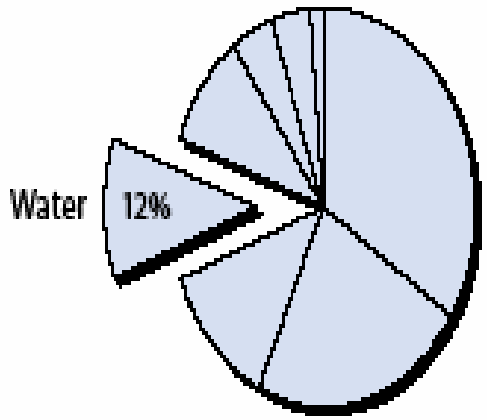

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية (2006/9/27)

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الماء

اكتمل أكثر من ثلثي مشاريع الصرف الصحي، و80.2 من مشاريع الماء الصالح للشرب. للاطلاع على وضع المشاريع في قطاع الماء، أنظر الشكلين 2 – 18 و2-19.

وأنفق خلال الربع الحالي 150 مليون دولار على قطاع الماء، أي بانخفاض من الفصول السابقة:

* 250 مليون دولار في الربع الأخير.
* 202 مليون دولار قبل ربعين.
* 295 مليون دولار قبل ثلاثة أرباع.

واعتباراً من 27 أيلول/سبتمبر، كان معظم تمويل القطاع (98.1 بالمئة) قد ألزم، ولكن 60.6 بالمئة فقط قد أنفق. ووفقاً لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، فإن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الخاضعة لسيطرته قد ألزمت بحلول الموعد النهائي وهو 30 أيلول/سبتمبر 2006، ولكن التقارير المنشورة لهذه البيانات لم تكن متوفرة لتأكيد هذه البيانات.

الشكل 2 - 18
وضع مشاريع الماء

Figure 2-18
STATUS OF WATER PROJECTS
Source: IRMS and USAID Activities Report (10/6/2006)

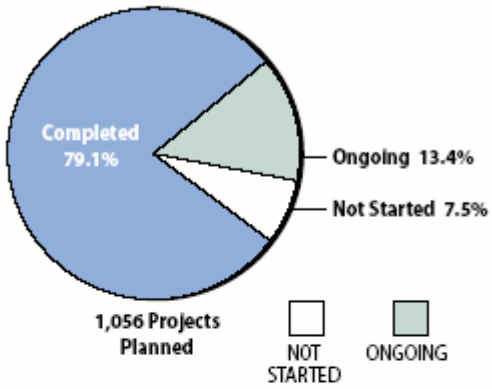

Subsector	Not Started	Ongoing	Total
Potable Water	66	124	190
Sewerage	11	11	22
Pumping Stations and Generators	0	6	6
Dam Repair, Rehabilitation, & New Construction	0	1	1
Major Irrigation Projects	1	0	1
Umm Qasr/Basrah Water Supply Project	1	0	1
Miscellaneous*	0	0	0
Other Solid Waste Management*	0	0	0
Water Conservation*	0	0	0
Total	**79**	**142**	**221**

*All Completed

المصدر: تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2006/10/6)

الشكل 2 – 19

مشاريع الماء الصالح للشرب لمكتب المشاريع والعقود

Figure 2-19
PCO POTABLE WATER PROJECTS
Source: PCO Water Metrics (9/2006)

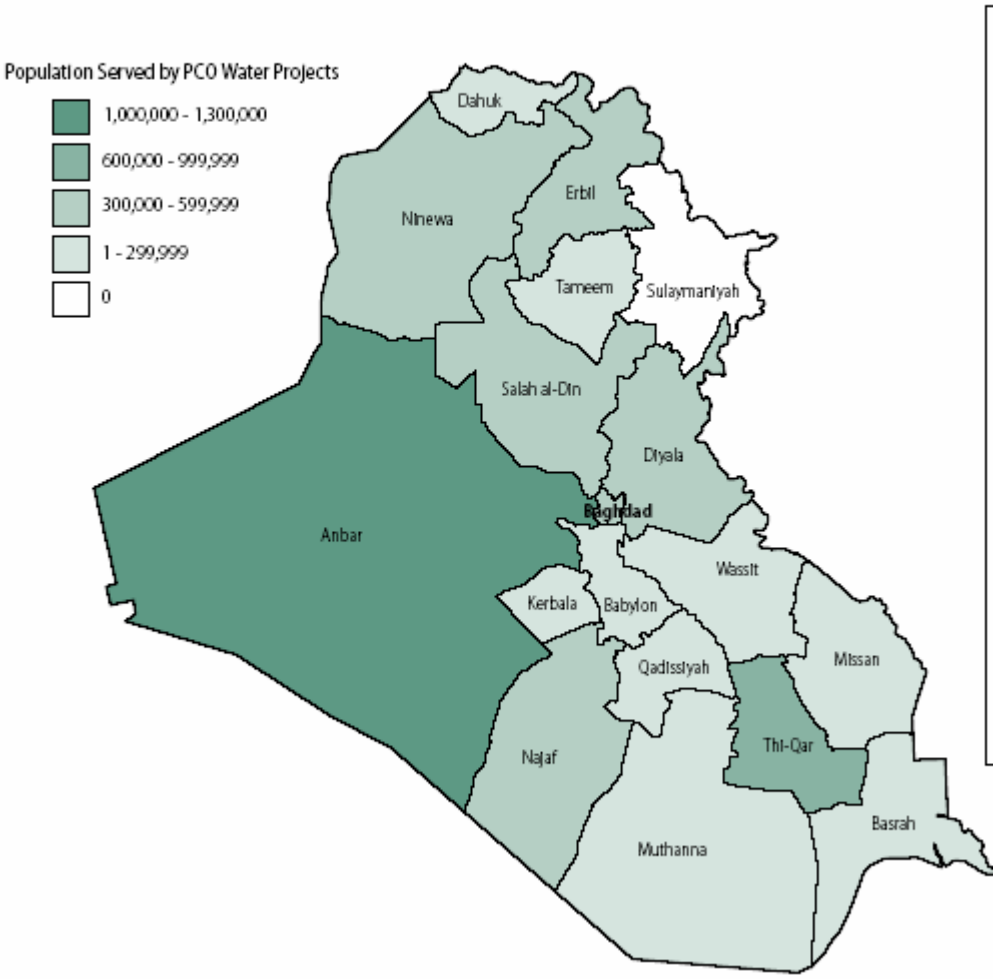

المصدر: القياسات الأساسية للماء لمكتب المشاريع والعقود (2006/9)

تكملة- الشكل 2 – 19

وضع مشاريع مكتب المشاريع والعقود حسب المحافظة

المحافظة	مكتملة	المجموع
سائر أنحاء البلاد	1	32
السليمانية	3	4
القادسية	3	5
صلاح الدين	5	14
تميم	4	8
مثنى	4	12
كربلاء	5	8
إربيل	6	20
ميسان	6	7
ذي قار	6	11
وسيط	7	9
بابل	11	18
ديالا	12	22
البصرة	14	30
دهوك	20	36
الأنبار	21	80
النجف	21	27
نينوى	24	56
بغداد	32	64
المجموع	205	463

المشاريع الأساسية المكتملة والجارية

من المقرر أن تكتمل جميع المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2008. بعد تأخير قصير، أكمل واحد من أكبر المشاريع في هذا القطاع – محطة معالجة المياه في إربيل – في شهر تموز/يوليو. ويقدّم المقاول حالياً تدريباً على التشغيل والصيانة والدعم. ويقدّم هذا المشروع البالغة تكاليفه 201 مليون دولار 144.000 متر مكعب من الماء في اليوم لسكان يبلغ عددهم 330.000 نسمة في إربيل والمنطقة المجاورة.

وأكمل 97 بالمئة من محطة معالجة المياه في الناصرية البالغة تكاليفها 262 مليون دولار بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006. وكان موعد الإكمال الأصلي وهو شهر حزيران/يونيو 2006 قد أجل إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأجل الآن حتى شهر آذار/مارس 2007. ونجم التأخير عن توسيع نطاق المشروع بحيث يشمل اتصالات للشبكة مع خمس مدن. وستزود محطة معالجة المياه 240.000 متر مكعب من الماء في اليوم لأكثر من555.000 شخص. ومن المقرر أن تكتمل محطة ضخ شبكة الصرف بالناصرية في شهر آذار/مارس 2007.

وزود برنامج المياه الريفية الذي اكتمل أخيرا والبالغة تكاليفه 63.1 مليون دولار 70 موقعاً لمعالجة المياه في مناطق ريفية تفتقر إلى الخدمة في العراق، بقدرة خدمة تشمل 492.000 عراقي في سائر أنحاء البلاد. ويوشك مشروع بلغت تكاليفه 22.9 مليون دولار لتجديد محطة معالجة المياه في شرق دجلة على الانتهاء. وبعد التجديد ستنتج المحطة كمية إضافية قدرها 216.000 متر

* استخدام الموارد بطريقة أكثر فاعلية.
* تقليص تكاليف الأمن والتكاليف العامة.

وأكبر هذه البرامج هو برنامج إعادة تأهيل المياه الصغير (63 مليون دولار) الذي سيعود بالفائدة على 1.65 مليون عراقي.

وحتى شهر أيلول/سبتمبر 2006 أكملت هذه البرامج 158 مشروعاً من مجموع 324 مشروعاً مخططاً.

واشتمل التقدم الذي تم تحقيقه خلال هذا الربع أيضاً على بدء العمليات الأوتوماتيكية في محطة معالجة المياه في الوثبة. ومن

مكعب يومياً لخدمة 432.00 شخص إضافي.

وبدأ قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود عدداً من البرامج خلال الربع الحالي تركز على التعاقد مباشرة مع شركات الإعمار العراقية لبناء مشاريع مائية صغيرة. وتتلقى المشاريع بمجملها 122 مليون دولار من التمويل لتنفيذ مشاريع ماء صالح للشرب متعددة في سائر أنحاء المحافظات الثماني عشرة في العراق. وهناك مزايا كثيرة للتعاقد المباشر مع العراقيين بما فيها:

* زيادة العمالة المحلية.
* تعزيز البنية التحتية وتطوير القدرة للأعمال الخاصة.

المتوقع أن تكتمل منشأة الصرف الصحي في البصرة بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006.

مخرجات المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

حتى تاريخه قامت الولايات المتحدة بترميم أو إعادة تأهيل 21 منشأة لمعالجة الماء الصالح للشرب و56 محطة معالجة مياه أصغر حجماً. كما اكتملت تسع منشآت لمعالجة الصرف الصحي المركزية حتى تاريخه. وتظهر مخرجات هذه المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في الجدول 2 – 8 الذي يظهر القدرة الحالية والمتوقعة المتوفرة من قبل المشاريع المائية المنتهية.

الجدول 2-8

مخرجات مشاريع المياه الأميركية الحالية والوضع النهائي المتوقع

المقياس الأساسي	الوضع الحالي في 2006/9/30	الوضع النهائي المتوقع (نيسان/إبريل 2007)
الماء الصالح للشرب – القدرة الإضافية القصوى للشبكة	1.4 مليون متر مكعب في اليوم	2.5مليون متر مكعب في اليوم
الصرف الصحي – القدرة الإضافية القصوى للشبكة	1.2 مليون متر مكعب في اليوم	1.2 مليون متر مكعب في اليوم

المصادر: رد وزارة الخارجية الأميركية على طلب البيانات لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 2006/10/11

نتائج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الماء

يقيس مكتب إدارة إعادة إعمار العراق من أجل تقرير نتيجة المشاريع الأميركية العدد التقديري للأشخاص الذين سيستفيدون من هذه المشاريع. للاطلاع على ملخص للبيانات المتعلقة بآثار المشاريع الأميركية على حصول العراقيين على الماء وخدمات الصحة والنظافة، أنظر الجدول 2 – 9.

الجدول 2-9

مخرجات مشاريع المياه الأميركية الحالية والوضع النهائي المتوقع

المقياس الأساسي	الوضع الحالي في 2006/9/30	الوضع النهائي المتوقع
الماء الصالح للشرب –الأشخاص الإضافيون الذين سيزودون طبقا لمستوى خدمة عادي، اعتبارا لأوضاع الشبكة الفعلية	4.6 مليون شخص	8.2 مليون شخص
الصرف الصحي- الأشخاص الإضافيون الذين سيزودون طبقا	5.1 مليون شخص	5.3 مليون شخص

		لمستوى خدمة عادي، اعتبارا لأوضاع الشبكة الفعلية
المصادر: رد وزارة الخارجية على طلب البيانات لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 2006/10/11		
الوضع النهائي التقديري يستند إلى التاريخ التقديري لإكمال جميع المشاريع المائية. وستكتمل جميع مشاريع مكتب المشاريع والعقود المخططة بحلول شهر نيسان/إبريل 2007 (مكتب المشاريع والعقود، مذكرة المعلومات من مدير المكتب بالوكالة لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة الدبلوماسية، 2006/4/19)		
وفرت المشاريع الأميركية الحصول على الماء الصالح للشرب لما يقدر بنحو 4.6 مليون شخص – أي بزيادة عدد الربع الماضي وهو4.2 مليون شخص وأكثر من نصف العدد النهائي المتوقع وهو 8.2 مليون شخص. وأكملت الولايات المتحدة حتى الآن 80.2 بالمئة من مشاريع الماء الصالح للشرب المخططة. وإذا ما اكتملت جميع المشاريع المخططة فسوف تتحقق الأهداف النهائية، طبقاً لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق. ولم يكتمل عدد من المشاريع الكبيرة بعد، بما في ذلك مشاريع إمدادات المياه في مدينة الصدر وبلد رز والناصرية. **التحديات** يواصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق متابعة التحدي الرئيسي المستمر في قطاع الماء – مساندة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة. ومع انتقال البرامج إلى الإدارة العراقية فإن ضمان مساندة هذه المشاريع الجديدة أصبح أولوية بالنسبة للوكالات والمقاولين الأميركيين. **المساندة** أشار تدقيق لمكتب المحاسبة الحكومية في العام 2005 إلى التحدي الكامن في مساندة المنشئآت الممولة من الولايات المتحدة في قطاع الماء. وكرد على هذا التحدي بدأ برنامج مساندة جديد قيمته 116	مليون دولار في العام 2006. ويعتزم برنامج مساعدة قطاع الماء أن "يساعد الشعب العراقي في التشغيل والصيانة الملائمة لأكثر من أربعين منشأة مائية ولمعالجة المياه العادمة مدعومة من الحكومة الأميركية. ويشتمل البرنامج على تقويم المنشآت، والمساعدة التقنية، وتزويد القطع والمواد المستهلكة، وتوفير الترميم المتخصص اللاحق. ويضيف برنامج مساعدة قطاع الماء إلى مشاريع المساندة الأخرى التي اكتملت ما يلي: * انتهى برنامج التعزيز المؤسسي لقطاع الماء التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (25 مليون دولار) في شهر نيسان/إبريل 2006، موفراً دعما للتشغيل والصيانة لإحدى عشرة منشأة مائية ولمعالجة المياه العادمة. * سيساعد برنامج التدريب على الأنظمة الإدارية لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود (14.5 مليون دولار) لوزارة البلديات والأشغال العامة في بناء القدرة في بغداد والمحافظات المحلية الثماني. من المقرر أن يكتمل برنامج مساندة قطاع الماء في شهر آذار/مارس 2007. سيوفر البرنامج دعماً للتشغيل والصيانة في جميع المنشآت المالية تقريبا التي أنشأتها الولايات المتحدة أو جددتها.
ويستخدم البرنامج بطاقة لتسجيل النقاط لتقويم مناطق التشغيل الرئيسية في كل من المنشآت. وحدثت نشاطات البرنامج التالية خلال هذا الربع: * اكتملت عقود تحسين المحطات لأربعين منشأة وهناك 18 أخرى جارية. * استمرت عمليات دعم لإحدى عشرة منشأة رئيسية و69 مشروعاً مائياً ريفياً. وتشتمل نشاطات دعم تشغيل وصيانة	* تم تزويد الديزل والمواد الكيماوية لجميع المنشآت المائية الأربعين الممولة من الولايات المتحدة في سائر أنحاء العراق. يقوم برنامج مساعدة قطاع الماء أيضاً بتنفيذ المرحلة 2 لمبادرة تطوير القدرة. وسوف يوفر ذلك تدريباً للموظفين في وزارتي الموارد المائية، والبلديات والأشغال العامة، بالإضافة إلى أمانة بغداد (مديرية

المشاريع المائية الريفية على تزويد العمال المشغلين وتقنيي الصيانة ومواد التعليمات والأمن والمواد الكيماوية ودعم أعمال الترميم البسيطة. * زاد إنتاج محطة معالجة المياه في النجف بنسبة 100 بالمئة من قدرة التصميم خلال ثلاثة أشهر. * قدّمت خدمات تشغيل وصيانة مولّد حالات الطوارىء في سائر أنحاء العراق للمولدات المحددة لموارد وزارة المياه، بما في ذلك قطع الغيار الضرورية والإمدادات المستهلكة. * تم التعاقد مع مقاولين للإشراف على التشغيل والصيانة في 13 محطة لضخ الصرف الصحي في البصرة.	الأشغال العامة لمدينة بغداد).
	 إرشادات لإنتخابات العراقيين
وضع قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول إحراز التقدم في هذا القطاع: * يبلغ مجموع اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2.21 بليون دولار، وأنفق منها 1.88 بليون دولار بحلول 27 أيلول/سبتمبر 2006. * اكتمل 94 بالمئة من هذا القطاع، ولم يبق سوى 3 بالمئة لم تبدأ بعد.	* في القطاع الفرعي للتعليم، سيستنفد معظم تمويل المشاريع خلال الربع الحالي. وما لم تحدث تجديدات فإن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لن يقدّم تقارير عن هذا القطاع الفرعي في المستقبل. * تركز أنشطة الإدارة المالية والتنمية الاقتصادية على الحكم الاقتصادي، والتجارة، وإقراض البنوك وأسواق رؤوس الأموال، والشؤون المالية الجزئية. * هناك أكثر من 200 مصدر إعلامي مستقل في العراق، ولكن لم يتم إلزام سوى ثلاثة ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة

* سيغلق برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق في القطاع الفرعي الزراعي. وبدأت مؤسستان أخريان بالفعل القيام بنشاطات مماثلة في مناطق عديدة بالعراق. * في القطاع الفرعي للديمقراطية، يواصل الوضع الأمني الحد من تنفيذ وفاعلية فريق إعادة الإعمار الإقليمية.	إعمار العراق في هذا القطاع الفرعي.
يظهر الشكل 2 – 19 النسبة المئوية لتمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الملزم في هذا القطاع. وبحلول نهاية الربع الحالي، تم إلزام أكثر من 98 بالمئة من تمويل هذا القطاع، وأنفق 85.1 بالمئة.	واعتبارا من أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2006 اكتمل 8.770 مشروعاً (94 بالمئة) في هذا القطاع. للاطلاع على وضع المشاريع في هذا القطاع، أنظر الشكل 2 – 20.

الشكل 2-19
قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية كحصة من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار

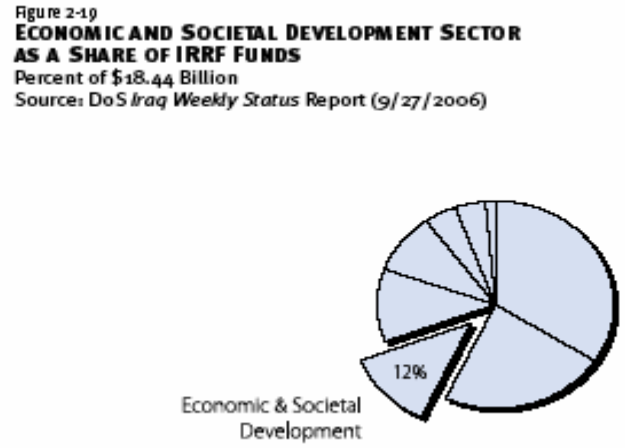

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية (2006/9/27)

الشكل 2 – 20
وضع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(2006/10/6)

Figure 2-20
STATUS OF ECONOMIC AND SOCIETAL DEVELOPMENT PROJECTS
Source: IRMS and USAID Activities Report
(10/6/2006)

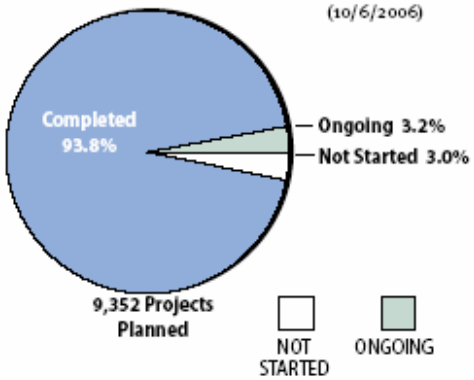

Subsector	Not Started	Ongoing	Total
Democracy-building Activities	273	231	504
Agriculture	0	70	70
Schools	3	1	4
Vocational Training	0	2	2
Market-based Reforms	0	1	1
Public Buildings Construction and Repair	1	0	1
Civic Programs*	0	0	0
Education*	0	0	0
Migration and Refugee Assistance*	0	0	0
Total	**277**	**305**	**582**

*Completed

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(2006/10/6)

الزراعة

تدعم الزراعة السكان الريفيين البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة، وتوفر التوظيف لحوالي 20 بالمئة من القوة العاملة في البلاد، وتشكل ثمانية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق. ولكن كما ذكر مكتب المفتش العام في الربع الماضي فإن لهذا القطاع الفرعي سجلاً للإنتاج المنخفض ومعدلات نمو سلبية نتجت عن سنين من ضعف القرارات السياسية في ظل نظام الحكم السابق، والعقوبات، والانعزال، والحرب. وأتلفت أعمال السلب بعد الحرب طائفة من منشآت الحكومة والإنتاج الزراعي والخدمات، خاصة في وسط وجنوبي العراق.

وقدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الصيف الماضي أن معدل محصول الحبوب العراقي كان أقل من نصف معدل الدول المجاورة بسبب تقلب سقوط الأمطار في الشمال، وازدياد ملوحة التربة في الجنوب، وسوء التخطيط على مدى سنين. وتحتاج معالجة احتياجات هذا القطاع الفرعي في المدى القصير والمتوسط – باستثناء التشغيل والصيانة – إلى تكاليف تبلغ حوالي 3.03 بليون دولار، طبقاً لتقديرات البنك الدولي في العام 2003.

وكانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة عن كل تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تقريباً لقطاع الزراعة الفرعي. ويهدف برنامج إعادة الإعمار إلى دعم والتنمية الزراعية للعراق إلى مساعدة المزارعين العراقيين على زيادة إنتاجية محصولهم ودخلهم عن طريق العناصر التالية:

* إعادة إحياء الإنتاج الزراعي.
* إنتاج دخل وعمالة عن طريق المشاريع الزراعية وتنمية السوق.
* تشجيع التمويل الريفي.
* إصلاح وتحسين إدارة التربة والموارد المائية.

منح العقد الأصلي لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003 أموالا من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 ثم تم تمديده في وقت لاحق من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2. وأنفق برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق كل المبلغ الذي اعتمد والبالغ 101.4 مليون دولار تقريباً. ويتم حالياً حله. كما تم إنفاق مبلغ أربعة ملايين دولار اعتمد لبرنامج ترميم منطقة الأهوار العراقية بأكمله تقريبا خلال هذا الربع. وسوف لا يمدد تعاقد برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق، إلا أن منظمات أخرى كوزارة الزراعة الأميركية ما زال لديها أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدعم البرامج الزراعية.

كما تعمل مؤسستان أخريان حالياً لمواصلة مبادرات وأفكار لمشاريع لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق، بما في ذلك:

* شراء وتوزيع مزيد من آلات تنقية الحبوب في سائر أنحاء العراق.
* المساعدة في إنشاء عمليات الحسابات لإنتاج العسل.
* تنظيف وإعادة تأهيل البنية التحتية للري.
* توسيع برامج التدريب المهني في سائر أنحاء العراق.
* بناء البيوت الزجاجية وخزانات تنظيف الخراف ومزارع الفطر.

مخرجات المشاريع الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

يعمل برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق مباشرة مع وزارة الزراعة العراقية، مقدّماً "وجها عراقيا" يساعد في المحافظة على انخفاض نسبي لتكاليف الأمن. ومع أن المخرجات مقاييس هامة للتحسينات الحالية في قطاع الزراعة الفرعي، فإن مسؤولاً في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق يشير إلى أن "المخرجات ليست هي ما تمس الحاجة إليها ... فالنتائج هي المقاييس التي تؤثر في مساندة القطاع، وبالتالي في مستقبل البلاد". للاطلاع على مخرجات مكتب إدارة

المشاريع الزراعية المكتملة والجارية تركز النشاطات الحالية لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق على زيادة إنتاج المحاصيل، وتوسيع الإصلاحات المتعلقة بالسوق، وتحسين إدارة المواشي، وتعزيز تنمية القطاع الخاص المتعلق بالزراعة. واعتباراً من أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 اكتمل 304 من 374 مشروعاً ممولاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الزراعة الفرعي، وكان 70 مشروعاً إضافياً مستمراً في العمل.	إعادة إعمار العراق حتى تاريخه، أنظر الجدول 2 – 10. وطبقا لمسؤولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فإن برنامج منح مكتب إدارة إعادة إعمار العراق نفذ أكثر من 250 منحة، مما كان له تأثير مباشر على أكثر من 385.000 شخص. كما أن عدد العمال الموظفين في هذا البرنامج في أي يوم وصل إلى 29.000 شخص، بما في ذلك الوظائف المؤقتة والدائمة.

الجدول2-10

مخرجات برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق

إدارة المحاصيل والمواشي	المجموعة الأولى من قرابة 225.000 سمكة صغيرة وزعت بنجاح في 3 تموز/يوليو 2006 على أهواز الحمّار في البصرة.
	أظهر برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق معدل إنتاج المحصول للقمح بلغ 40 بالمئة في مناطق تجارب بلغت مساحة كل منها هكتارا واحدا في ثلاث محافظات شمالية باستخدام رزمة تقنية مساوية لثمنها في عامي 2004 و2005. ونفذ البرنامج من 2005 إلى 2006 برامج كبيرة لتكاثر البذور في ثلاث محافظات شمالية في مناطق مختلفة مساحة كل منها هكتار واحد، وأظهرت زيادة في إنتاج المحصول بلغت أكثر من 50 بالمئة.
	زرع البرنامج 83.500 نبتة نخيل في 18 بستانا رئيسيا في 13 محافظة.
	أعيد إعمار 68 عيادة بيطرية تخدم أكثر من 5.7 مليون حيوان و135.000 حيوان مولّد.
ري الأراضي	أعاد البرنامج تأهيل شبكات ري تؤثر على 283.500 هكتار (700.300 فدان).
	أفادت البنية التحتية للري التي أعاد البرنامج تأهيلها 85.300 أسرة، أو حوالي 511.800 من سكان المناطق الريفية.
تطوير التدريب والقدرة	قام 7.400 مزارع بتنقية وتوفير حبوبهم بين شهر أيلول/سبتمبر 2005 وشهر كانون الثاني/يناير 2006، منتجين 31.500 طن متري من البذور المنقاة. وهذه الكمية كافية لزراعة 242.000 هكتار، مما يعود بالفائدة على 48.000 مزارع تقريبا.
	قام البرنامج بتدريب أكثر من 215 ميكانيكيا، معظمهم في المناطق الريفية، كجزء من برنامج تصليح الجرارات لتحسين البنية التحتية لخدمات التصليح والصيانة للآلات الزراعية.
	اشترك أكثر من 3.400 من موظفي الحكومة والقطاع الخاص في مؤتمرات وورشات التدريب للبرنامج والتي تهدف إلى تحسين قدرتهم على وضع السياسات وجمع وإدارة المعلومات.

	قدّم البرنامج تدريبا لأكثر من 700 من رجال الأعمال في إدارة الأعمال وبناء المؤسسات والتسهيلات.
تنمية القطاع الخاص	طورت الأنشطة وعززت القدرة لدى 98 منظمة في القطاع الخاص.
	أنشىء نظام معلومات لأسعار الجملة في 18 سوقا حضريا للتوزيع على المنتجين والتجار.
التصليحات الميكانيكية	تم تصليح 4.633 جرارا من الهدف المكوّن من 5.000 جرار.

[a] DoS *Iraq Weekly Status* report, July 19, 2006, p. 18.
[b] USAID responses to SIGIR data calls, October 17 and 18, 2006.
[c] USAID responses to SIGIR data call, October 17, 2006.
[d] USAID Agricultural Development Fact Sheet, October 2, 2006.

سوف يغلق برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق بحلول نهاية العام، وسوف يركز المشروع الزراعي المقبل للوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تنمية العمل الزراعي، مع أن بعض التمويل سيبقى للمساعدة التقنية للإنتاج الزراعي. وسيحتاج القطاع الخاص لتقديم الآلات الزراعية للمساعدة في الإنتاج الزراعي، وتتم إقامة برامج ائتمانية لتقديم المساعدة عند الضرورة.

وهناك مسؤولان من وزارة الزراعة الأميركية يعملان في السفارة الأميركية ببغداد، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين أسندت لهم مهمات عمل مؤقتة لمدة عام. وسوف يساعدون في التخطيط، وسلامة المواد الغذائية/الخدمات البيطرية، والتوسع، وذلك من خلال برنامج ممول من مبلغ 7.8 مليون دولار أعيد اعتماده من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

نتائج البرامج الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تعتمد نتائج المشاريع في القطاع الزراعي الفرعي أساساً على الاستثمار في الأمد الطويل. وقد أظهرت مشاريع الصندوق أن مثل هذا المردود ممكن. فعلى سبيل المثال، ازداد إنتاج القمح لكل هكتار بشكل مثير: أعلنت محافظات إربيل ودهوك والسليمانية إنتاج محصولً بلغ 1.160 كيلوغراماً من القمح لكل هكتار، بزيادة من 804 كيلوغراماً لكل هكتار في العام الماضي. كما ارتفع تقدير إنتاج محصول الشعير من 664 كيلوغراماً للهكتار في العام الماضي إلى 832 كيلوغراماً للهكتار هذا العام.

وتقدّم وزارة الزراعة الأميركية أسباباً محتملة عديدة لهذه الزيادات، بما في ذلك توزيع أفضل لسقوط الأمطار خلال موسم النمو، وتحسين البذور من برنامج التنقية لوزارة الزراعة الأميركية، وزيادة الحصول على المدخلات الزراعية، وزيادة الحصول على الأسمدة، وخطط الحكومة الأميركية لشراء المزيد من القمح من المزارعين.

ويحتاج نظام التوزيع العام في العراق بشكل عام إلى أربعة ملايين طن متري كل عام من القمح، وهي الكمية التي تمس لها الحاجة لتوزيع الحصة الكاملة من دقيق القمح على جميع المتلقين في نظام التوزيع العام. إلا أن الإنتاج المحلي يتراوح بين مليون ومليوني طن متري كل عام (أقل من نصفها من الصنف الممتاز)، أي أقل بكثير من المطلوب في نظام التوزيع العام. ونتيجة لذلك يستورد العراق قرابة ثلاثة ملايين طن من القمح وغيره من المواد الغذائية سنوياً لنظام التوزيع العام.

التحديات

يرى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ثلاثة تحديات رئيسية في هذا القطاع الفرعي: الأمن، والحاجة لتطوير قوانين وسياسات مواتية للسوق، وعملية اختيار المشاريع.

الأمن

كما هو الحال بالنسبة لجميع القطاعات، فإن مشاكل الأمن تؤثر على إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية في العراق. وذكر مسؤولو وزارة الزراعة الأميركية لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في الربع الماضي أن الأمن شغل 5 – 8 بالمئة فقط من الميزانية الإجمالية لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق. ومع ذلك فإن البيئة الخطرة قد أبطأت معدل الاستثمار في هذا القطاع الفرعي. كما أن خبيراً زراعياً في مكتب إدارة إعمار العراق أشار إلى أن أكبر تحدّ يكمن في حل مشكلة كيفية العمل بكفاءة وفاعلية في ضوء الجو والصعوبات الأمنية الراهنة.

تطوير قوانين وسياسات مواتية للسوق

أعلن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في الربع الماضي أن نقل هذا القطاع الفرعي إلى نظام يعتمد على السوق سيحتاج إلى تدريب كبير، وبناء للقدرة، ورأسمال للاستثمار، وتطوير بنية تحتية تجارية، وتنسيق.

وتتم معالجة هذه القضايا فيما تتحرك الحكومة العراقية تدريجياً لخفض الدعم المالي للمواد الغذائية، مما سيساعد في إيجاد سوق منطقي وعملي للمنتجات الزراعية ويسمح للمزارعين بالاستجابة لطلب السوق بزيادة الإنتاج وفقاً لذلك. ويعالج هذا التحدي أيضاً عن طريق برامج لتعزيز القدرة الوزارية ودعم تطوير الأعمال الزراعية، بالإضافة إلى برنامج وزارة الزراعة الأميركية لتحسين تقديم الخدمات العراقية.

عملية اختيار المشاريع

هناك تحدّ آخر هو اختيار أفضل المشاريع الملائمة للمباشرة فيها، وفقاً لخبير زراعي في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. ويكمن الحل الأساسي في اختيار مشاريع قادرة على البقاء وتشجيع الملكية العراقية ضمن إطار زمني قصير. والسؤال هو ما مدى التحرك نحو الأمام الذي يمكن تحقيقه من قبل القطاعين العام والخاص العراقيين في هذا المجال.

الديمقراطية

ذكر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أواسط شهر أيلول/سبتمبر 2006 لمجلس الأمن أن التحدي الأساسي الذي يواجه الحكومة العراقية يكمن في تطوير برنامج وطني يستجيب لحاجات ومطامح جميع العراقيين. وقد تم إرساء الأساس لهذا البرنامج خلال هذا الربع بتقديم مشروع المصالحة والحوار الوطني إلى المجلس التشريعي العراقي.

مشاريع الديمقراطية المكتملة والمستمرة

استخدم معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع الفرعي لدعم الانتخابات الوطنية، وصياغة الدستور، وإجراء استفتاء على الدستور. ويبذل حالياً مجهود لتعزيز الديمقراطية الجديدة في العراق على مستوى القاعدة بدعم شرعية النظام المبادرات حين تصبح الأموال متوفرة.

وطبقا لتدقيق 06 – 034 الذي أجراه مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، فإن الوضع الأمني يواصل تشكيل تحدّ هام لكل جانب من جوانب مهمة فرق إعادة الإعمار الإقليمية. ووجد التدقيق أن هذه الفرق والمكاتب الفرعية المحلية للمحافظات تتمتع بدرجات متفاوتة من القدرة على تنفيذ مهماتها. وأخيراً، فإن الأوضاع الأمنية غير المواتية تحول دون شغل الكثير من الوظائف المدنية، تاركة فراغاً للمهارات الضرورية. للاطلاع على خلاصة تنفيذية لهذا التدقيق، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير.

السياسي، وتطوير القدرة المؤسسية، وتعزيز منظمات المجتمع المدني، وترسيخ إحساس أقوى بالمشاركة المدنية بين المواطنين العراقيين. وبحلول أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر اكتمل 7.204 من مجموع 7.708 مشروعاً لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الديمقراطية الفرعي (93.5 بالمئة). وتم خلال هذا الربع تقويم عشرة من فرق إعادة الإعمار الإقليمية وتصنيفها كعاملة. وتركز هذه الفرق على إيجاد فرص التوظيف ومبادرات التربية المدنية القصيرة الأمد. ويعمل موظفو هذه الفرق مع القادة في المحافظات لاختيار مبادرات الأولوية لتلبية حاجات السكان المحليين. وتمول هذه	يهدف برنامج تطوير القدرة الوطني لمساعدة الحكومة العراقية إلى تعزيز وظائفها الأساسية. وتشتمل نشاطاتها على تطوير الوزارات الهامة، ومكتب رئيس الوزراء، ومشاركة المفتشين العامين، ومنظمات محاربة الفساد المختلفة. والهدف قصير الأمد لبرنامج تطوير القدرة الوطني هو استخدام الفرق الاستشارية الوزارية لتقديم السياسة العامة والمشورة البرامجية والعمل مع الوزارات لتطوير ومعالجة أولوياتها. ويركز البرنامج في المدى القصير على زيادة قدرة المراكز الإدارية العامة الوطنية لتدريب موظفي الوزارات وتطوير كفاءاتهم الأساسية. وأخيراً، يواصل المعهد الجمهوري الدولي،
والمعهد الديمقراطي الوطني، وغيرهما من الجهات المانحة ممارسة نشاطات ديمقراطية ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على المستوى القومي. مخرجات مشاريع الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أبطأت الصعوبات والتأخيرات المستمرة في نشر فرق إعادة الإعمار الإقليمية الجهود للمساعدة في تطوير القدرة في المحافظات الإقليمية. إلا أن جهود المشاركة على المستوى المحلي للحكم كانت أكثر نجاحاً. وعمل برنامج عمل المجتمع في سائر أنحاء العراق منذ العام 2003 على تعزيز الديمقراطية والمساعدة في تخفيف حدة النزاع على الصعيد المحلي. وأنشأ هذا البرنامج أكثر من 1.400 مجموعة عمل مجتمع، منتجة أكثر من 88.000 وظيفة في الأمد القصير. وقدّم برنامج المجتمع المدني العراقي13 منحة قصيرة الأمد تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من 3.4 مليون دولار، لتمويل مبادرات في المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والتربية المدنية، ومحاربة الفساد، والدفاع عن المرأة. وتركز مبادرات كثيرة على تطوير وسائل إعلام حيوية في العراق. وأعلن مكتب المفتش العام الخاص بالعراق في الربع الماضي عن نشاطات للمعهد الديمقراطي القومي والمعهد الجمهوري	الدولي في سائر أنحاء العراق. واستمرت هذه النشاطات خلال الربع الحالي، ممولة أساساً من الأموال الإضافية الطارئة للعام 2006. وواصل المعهد الديمقراطي القومي خلال الربع الحالي التركيز على ندوات التطوير الديمقراطي، وتشجيع حقوق المرأة، والتدريب على التصويت وطائفة من القضايا الأخرى. وعقد المعهد الديمقراطي القومي في شهر أيلول/سبتمبر أكاديمية اتصال للناخبين على مدى ثلاثة أيام مع 16 عضواً من الحزب الوطني العراقي لمساعدتهم على تحسين الاتصال ومعالجة بواعث القلق لدى الناخبين. وفي شهر أيلول/سبتمبر أيضاً، اشترك أعضاء في عدة أحزاب سياسية عراقية في منتديات التدريب في دهوك لتوضيح مفاهيم الديمقراطية. كما واصل المعهد الجمهوري الدولي جهوده الديمقراطية في العراق بدعم مجموعات المجتمع المدني، والعمل مع الأحزاب السياسية لتعزيز تنظيماتها وتوسيع قواعد دعمها، ودعم تطوير المؤسسات في المجلس الوطني العراقي. وأعلن المعهد الجمهوري الدولي أنه عقد برنامجي تدريب طول كل منهما ثلاثة أيام للأحزاب الشيعية الرئيسية والأحزاب السنية الرئيسية في عمان بالأردن في شهر أيلول/سبتمبر 2006. وتركز التدريب على أهمية الديمقراطية والقيادة

واختيار المرشحين داخل الأحزاب السياسية، وتطوير البرامج السياسية والرسائل، واستخدام الأبحاث المسحية ومجموعات المناقشة في السياسة، وتجنيد المرشحين.

نتائج مشاريع الديمقراطية الأميركية والدولية

فيما يلي المعالم التي تم تحقيقها في مشاريع قطاع الديمقراطية الفرعي:

* في 26 آب/أغسطس 2006 اصدر مؤتمر لزعماء العشائر بياناً ندد بالعنف وأيد خطة المصالح الوطنية.

* في 24 أيلول/سبتمبر 2006 توصلت الأحزاب السياسية العراقية إلى اتفاق أسس بموجبه المجلس الوطني العراقي لجنة مراجعة دستورية لمراجعة الدستور ومناقشة مشروع قانون حول إقامة مناطق فدرالية.

* وافق المجلس الوطني العراقي على قانون المناطق الفدرالية في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2006. وسيسمح هذا القانون للمحافظات العراقية بإجراء استفتاءات لدمج نفسها في مناطق فدرالية أكبر، ولكنه أجل عملية الاندماج لمدة 18 شهرا آخر.

يعد مشروع المصالحة والحوار الوطني اختباراً هاماً جداً حول ما إذا كانت الحكومة العراقية قادرة على مواجهة وتخفيف العنف المتصاعد في سائر أنحاء العراق عن طريق الوسائل السلمية. وسيطبق هذا المشروع على المستويات القومية والإقليمية وعلى مستوى اللجان في الميدان.

واستشهد مكتب المحاسبة الحكومية أخيراً بمعلومات من وكالة الاستخبارات الدفاعية بأن "انتخابات شهر كانون الأول/ديسمبر 2005 أبرزت على ما يبدو تصعيد التوترات الطائفية واستقطاب الانقسامات الطائفية. كما استشهد المكتب بتقرير لمعهد السلام الأميركي في شهر آذار/مارس 2006 بأن العملية السياسية في العراق أكدت إبراز الهويات العرقية والطائفية، كما أضعفت أفكار ومفاهيم القومية والهوية العراقية.

ويمكن لقوات الأمن المدربة جيداً والمجهزة جيداً المساعدة في تطوير بيئة تتيح حدوث الحوار السياسي، ولكن هذه القوات لا تستطيع وحدها ضمان السلام في المدى البعيد إلى أن يتوصل العراق إلى تفاهم سياسي. وتشتمل المعالم في المستقبل على إجازة وتطبيق تشريعات قابلة للتطبيق وإجراء انتخابات إقليمية.

التحديات

تشتمل مباعث القلق العامة في هذا القطاع الفرعي على"تنفيذ خطة المصالحة الوطنية، وإجازة تشريع قابل للتطبيق بشأن الدستور، وعملية مراجعة دستورية واستفتاء دستوري وانتخابات إقليمية محتملة." وتنجم بواعث القلق هذه عن التحديات التالية.

الحكم بفاعلية وتعاون

ذكر مكتب المحاسبة الحكومية أنه على الرغم من أن تعزيز "المؤسسات الوطنية والإقليمية خطوة أساسية في تحسين الحكم ودعم الجهود بتعزيز الاعتماد الذاتي العراقي وهزيمة التمرد" فإن تقويمات التحالف تظهر أن لدى الوزارات العراقية قدرة محدودة على تزويد خدمات حكومية للشعب. وأظهرت هذه التقويمات "حدوداً في مهارات وتدريب المدراء، وضعفاً في الخبرة التقنية، وعمليات وإجراءات عمل بالية، وعدم قدرة على تحديد تقسيم العراق. وهذا مبعث قلق وارد إذا ما أخذنا بالاعتبار السلطة التي يمنحها الدستور بصيغته الحالية عند تشكيلها. وإذا لم يعدّل الدستور فإن القانون الإقليمي سيفوق جميع القوانين الفدرالية عند تعارضهما، ولن تكون الحكومة الفدرالية قادرة على فرض ضرائب على المناطق، كما ستتمكن المناطق عند تأسيسها من إقامة ميليشاتها الخاصة بها.

ومن التحديات على الصعيد الإقليمي أن المحافظات العراقية لديها قدرة محدودة على توفير الخدمات الحكومية. ومع أن المعهد الديمقراطي القومي والمعهد الجمهوري الدولي والمنظمات الأخرى وبرنامج عمل المجتمع قدّمت إسهامات هامة بموجب برنامج الديمقراطية والحكم للوكالة الأميركية

وتفصيل الأولويات الإستراتيجية". واتخذت الحكومة العراقية إجراءات لمعالجة بعض مباعث القلق في الحكم على المستوى الإستراتيجي، وقد تحدث بعض التغييرات القيادية في الأمد القصير.

وعلى الصعيد القومي، تمت الموافقة على قانون المناطق الفدرالية في 11 تشرين الأول/أكتوبر، مع دعوة الأحزاب السياسية الشيعية إلى إقامة مناطق جنوبية تتمتع بالحكم الذاتي مماثلة للنموذج المتبع في كردستان. إلا أن هذه تظل قضية خلافية بين السنّة وبعض المجموعات الشيعية. ويخشى بعض الزعماء من أن تؤدي هذه الخطوة إلى

للتنمية الدولية، فإن أثرها الإستراتيجي الشامل يبدو متواضعاً نسبياً حتى الآن. والتحديات التي تواجه حكام العراق ليست مجرد تنظيمية، حيث أن معظم السكان لا يثقون بالمؤسسات السياسية بعد "جيل من سياسة فرّق تسد".

الأمن

عرقل الوضع الأمني في العراق تقدم جهود الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وما زال الأمن لفرق إعادة الإعمار الإقليمية عائقاً

لنشاطات بناء الديمقراطية الفعالة في سائر أنحاء العراق،وقد أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن "الوضع الأمني في بعض الأقاليم يعرقل التفاعل بين الفرق وزعماء الأقاليم". كما أن الأمم المتحدة أعلنت أخيرا أن النساء يواجهن عراقيل متزايدة في قدرتهن على التنقل بحرية خارج منازلهن، وحصولهن على الخدمات الصحية والتعليمية، والمشاركة في الحياة العامة. وتقارير "جرائم الشرف" في ازدياد، وذكر أن المحامين غير مستعدين للتعامل مع مثل هذه القضايا خشية استهدافهم من قبل المتشددين.

وأشار السفير الأميركي لدى العراق في شهر آب/أغسطس 2006 إلى أن "الأشهر الثلاثة إلى الأربعة المقبلة تعد حرجة بالنسبة لهذه الحكومة لوقف العنف الطائفي، وخاصة في بغداد". وذكر أيضاً ضرورة السيطرة على الميليشيات لكي يتقدم العراق كدولة ناجحة. واستخدام قوات الأمن العراقية للحد من العنف في سائر أنحاء البلاد ضروري، ولكن الأمم المتحدة أوضحت أنه "ليس من الممكن إيجاد حل عسكري للتحديات الكثيرة التي تواجه العراق". ويعلق ذلك أهمية كبرى على التطوير والمساندة الناجحة لنظام ديمقراطي عملي.

التعليم

تم إنفاق الأموال المعتمدة لقطاع التعليم

الفرعي كلياً بحلول نهاية الربع الحالي، رغم وجود بعض النفقات الباقية، التي تشمل أجهزة مدرسية إضافية. ولا يزود التمويل الإضافي للسنة المالية 2006 تمويلاً إضافياً مباشرة لهذا القطاع الإضافي، ولكن تمويل تطوير القدرة سيؤثر في التدريب في هذا القطاع الفرعي. وما لم يتحقق مزيد من التطوير، فإن هذا هو الربع الأخير الذي سيقوم فيه مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بمراجعة هذا القطاع الفرعي.

تتم مراجعة المخرجات النهائية لقطاع التعليم الفرعي في الجدول 2 – 11. واكتمل ما مجموعه 5.270 مشروع مدرسة بتمويل من جميع المصادر (صندوق التنمية للعراق، برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، إلخ). كما دربت المشاريع الأميركية أكثر من 60.000 معلم وقدّمت أكثر من 60.000 طاولة وكرسي وسبورة وأكثر من ثلاثة ملايين مجموعة أدوات مدرسية.

اللاجئون وحقوق الإنسان والحكم

حولت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة خلال هذا الربع تركيزها من مساعدة العراقيين العائدين إلى تقديم المساعدة للمواطنين النازحين الذي يواصلون النزوح بسبب العنف الطائفي المتزايد.

الجدول 2-11
مدارس تم ترميمها من قبل مشاريع إعادة الإعمار الأميركية

المدارس الإجمالية	مدارس بحاجة لترميم	المشاريع المكتملة	المشاريع الجارية	المشاريع التي لم تبدأ
14.121	11.000	2.358 الصندوق-1	-----	-----
		741، الصندوق -2	77، الصندوق-2	-----
		806، الصندوق-2	1	3
		1.365،	-----	-----

المصادر: وزارة الخارجية الأميركية، الجزء 2207 تقرير، خلاصة تنفيذية، تموز/يوليو 2006، صفحة 17 (المدارس الإجمالية والمدارس التي تحتاج لترميم، القوة المتعددة الجنسيات – العراق – 1 البيانات)، قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقو تعليقات دقيقة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2006 (مشروع مكتب المشاريع والعقود). جميع المقاييس الأساسية الأخرى لم تتغير منذ الربع الماضي.

ومنذ الربع الأخير، حين أعلن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عن وجود مليون عراقي نازح داخل البلاد، زادت المفوضية تقديرها إلى 5 مليون نازح يعيشون داخل العراق. وقدّر عدد العراقيين الذين كانوا يعيشون في الدول المجاورة بعد بالحرب بحوالي 500.000 شخص. ولكن العدد يقدّر الآن بحوالي 1.6 مليون شخص يعيشون خارج بلادهم، معظمهم في الأردن وسوريا. وقد اعتمدت الولايات المتحدة 186 مليون دولار للهجرة ومساعدة اللاجئين.

وتعمل المفوضية في العراق بموجب ميزانية السنة المالية 2006 والبالغة 29 مليون دولار، معتمدة إلى حد كبير على الحكومات المتبرعة. وكانت المفوضية تواجه في نهاية هذا الربع عجزاً قدره تسعة ملايين دولار. وتمت الموافقة في الربع الماضي على تمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قدره 15 مليون دولار لمشاريع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ولكن رغم جهود الحكومة العراقية لوضع معايير لحقوق الإنسان وحكم القانون، فإن بعث مساعدة الأمم المتحدة للعراق أعلنت حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان بمعدلات متزايدة. ويعدّ الأمن تحدياً كبيراً لمعالجة هذه القضايا الإنسانية المتصاعدة. ووفقا للأمم المتحدة فإن مجموعات المساعدات المحلية تتلقى تهديدات بسبب مساعدتها للعائلات النازحة المنتمية لطوائف دينية مختلفة. ونتيجة لذلك، يقوم متطوعون كثيرون بترك وكالاتهم، مما يحدّ من قدرة هذه المنظمات على الاستجابة. واعتمدت الولايات المتحدة 15 مليون دولار لتشجيع حقوق الإنسان في العراق، إلا أن البيانات المتعلقة بوضع التمويل الحالي غير متوفرة.

الإدارة المالية والتنمية الاقتصادية

يقدّم هذا الجزء مشاريع الإدارة المالية والتنمية الاقتصادية الأميركية الرئيسية بالإضافة إلى عرض شامل لمخرجات هذه المشاريع.

المشاريع المكتملة والجارية

اعتمد لبرامج الإدارة المالية والتنمية الاقتصادية 805 ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وهناك حاجة إلى 360 مليون دولار لموازنة الدين العراقي المشطوب من قبل الولايات المتحدة. ومن المبلغ المتبقي البالغ 445 مليون دولار، اعتمد أكثر من 100 مليون دولار لقطاع الزراعة الفرعي، وذهب الباقي لبرامج في تطوير الحكم الاقتصادي والقطاع الخاص. وتم إلزام جميع

واعتمد لمكتب تطوير القطاع الخاص التابع لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق كجزء من السلطة الانتقالية للتحالف 64 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويدير مكتب تطوير القطاع الخاص التعاقدات مع العديد من العناصر الهامة في القطاع الخاص، بما في ذلك التشغيل الأوتوماتيكي للسوق المالي العراقي، ودعم نموذج مركز دائم للأعمال، وتحليل التوصيات لإقامة مناطق اقتصادية، ووضع قانون دائم للسندات المالية. وقدّمت أموال إضافية قدرها 29 مليون دولار لشركة الاستثمار الخاص في الخارج لتوسيع صندوق تطوير الأسواق الوسيطة في العراق، وهو برنامج إقراض يزود الشركات العراقية بتسهيلات ائتمانية تتراوح بين

التمويل في هذا القطاع. تدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الأغلبية الساحقة للأموال في جميع هذه القطاعات الفرعية الثلاثة. وتتركز أموال تطوير القطاع الخاص للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (فيما عدا الزراعة) في عقدين رئيسيين: واحد للحكم الاقتصادي وواحد لتطوير القطاع الخاص. كما تدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية البرنامج المالي الصغير، تحت اسم "ازدهار" الذي بدأته سلطة الائتلاف المؤقتة.	35.000 دولار وخمسة ملايين دولار. وقدّمت شركة الاستثمار الخاص في الخارج 100 مليون دولار من أموالها الخاصة لبرنامج لصندوق تطوير الأسواق الوسيطة في العراق تديره منظمة غير حكومية. وأنفقت الشركة حتى الآن أكثر من 28 مليون دولار ووافقت على ثمانية ملايين دولار أخرى. كما استخدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية معظم التمويل في هذا القطاع الفرعي – 95 مليون دولار من الأموال الأولية و29.6 مليون دولار من
أموال الطوارىء – لعدد من البرامج لإيجاد بيئة ممكنة لنمو القطاع الخاص وإيجاد العمالة. وركّزت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على سياسة التجارة، وتولي منظمة التجارة العالمية، وتعزيز القدرة ضمن مؤسسات الأعمال والقطاع المصرفي، وتشجيع الاستثمار، وجهود الخصخصة، وتعزيز وظائف المحاسبة والتدقيق، ونشاطات الشؤون المالية الدقيقة. **الحكم الاقتصادي** يرمي برنامج الحكم الاقتصادي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى المساعدة في "إيجاد بيئة ممكنة لتطوير القطاع الخاص". وهذا أمر هام على وجه الخصوص للاقتصاد العراقي الذي عانى من الدعم المالي الحكومي وملكية الدولة للمشاريع على مدى عقود. ولهذا العقد بمبلغ 146مليون دولار موعد نهائي للإنتهاء في شهر أيلول/سبتمبر 2007 وخياران مدة كل منهما سنة، واللتان يمكن للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ممارستهما استجابة للحاجة المستمرة، والأداء، وتوفر التمويل. وسيواصل التمويل الحالي هذا النشاط حتى أوائل ربيع العام 2007. يشتمل برنامج الحكم الاقتصادي على العمل مع الوزارات العراقية لمساعدتها في إصلاح السياسات الاقتصادية الشاملة – المالية، والضرائب والجمارك، والميزانية، والتأمين ومرتبات التقاعد، وغيرها. كما يشتمل	البرنامج على تطوير القدرة لدى المسؤولين العراقيين. وتصب هذه الجهود في الهدف الإجمالي لمساعدة العراق على التقيد بالاتفاق المؤقت مع صندوق النقد الدولي. ويشتمل برنامج الحكم الاقتصادي على 35 مستشارا دوليا وأكثر من 100 مستشار عراقي يعملون مباشرة مع مسؤولي الوزارات. ويعمل المشروع على دعم إصلاحات الحكومة العراقية الضرورية لتلبية 28 من أهداف صندوق النقد الدولي الثمانية والخمسين. وتتعاون الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن كثب مع وزارة المالية الأميركية في هذا البرنامج. برنامج تطوير القطاع الخاص (إزدهار) يركز برنامج الحكم الاقتصادي على تقديم المساعدة في إصلاح نظام مصرفي بال. ونفذ برنامج تطوير القطاع الخاص (ازدهار) برامج لزيادة فرص الإقراض للعراقيين. وساعد ازدهار في تأسيس الشركة العراقية للضمانات المصرفية، التي ستقدّم ضمانات لقروض للبنوك الخاصة. وستتيح هذه الشركة للصناعة المالية الدقيقة العراقية تلقي القروض من البنوك الخاصة وليس من المانحين الدوليين فقط. وأسهم 11 بنكاً عراقياً خاصاً بمبلغ 3.7 مليون دولار من أموالها الخاصة لتوفير رأس المال الأولي للشركة العراقية
للضمانات المصرفية. كما أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقدّم خمسة ملايين دولار لمد	والمضي قدماً بصورة مستقلة عن المساعدة الخارجية قدر الإمكان.

الشركة برأس المال.

وقدم برنامج ازدهار قرابة 10.5 مليون دولار من مجموع 20 مليون دولار من المنح للمؤسسات المالية الدقيقة. ويبلغ الدعم الإجمالي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية للصناعة المالية الدقيقة والمصرفية الخاصة أكثر من 35 مليون دولار، مما يعكس مزيجاً من المنح لرأس مال الإقراض، ودعم التشغيل والبنية التحتية، والمعونة الفنية.

واجرى البرنامج في نهاية الربع الماضي دراسة تنافسية للاقتصاد العراقي. وحددت الدراسة "الصناعات التي تمتلك المزايا الأساسية (أو عدداً قليلاً نسبياً من العوائق)، وبالتالي يجب أن تكون قادرة على التنافس في سوق حر بأقل قدر ممكن من المساعدة من القطاع العام". وتحدد الدراسة 30 صناعة عالية الاحتمال في العراق، وتصف بالتفصيل الخصائص التنافسية لعشر من هذه الصناعات، بما في ذلك الإسمنت، والسياحة، وصناعة المواد البلاستيكية.

ويدعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من قبل برنامج مصمم لوضع وثائق الانضمام، والرد على الأسئلة المطروحة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وفي نهاية المطاف تدريب مسؤولي الحكومة العراقية على التقويم والرد ووضع الوثائق

مخرجات المشاريع الأميركية في الإدارة المالية والتنمية الاقتصادية

ساعدت المشاريع الأميركية في إيجاد بعض المخرجات في هذا القطاع الفرعي. وأعلن على نطاق واسع نجاح تبادل العملة في العراق في ظل سلطة الائتلاف المؤقت – الذي جمع بين المجهود العراقي، وتعاقد الحكم الاقتصادي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1، والمملكة المتحدة. للاطلاع على معدل تبادل الدينار العراقي خلال السنوات القليلة الماضية، أنظر الشكل 2 – 21.

كما يواصل العراق التقيد بالاتفاق المؤقت مع صندوق النقد الدولي لشهر كانون الأول/ديسمبر 2005، والذي يدعو إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك إزالة الدعم المالي للنفط والكهرباء والمواد الغذائية بشكل تدريجي. وساعد خبراء الحكم الاقتصادي وازدهار الحكومة العراقية في تطوير استراتيجيات لتلبية متطلبات الاتفاق المؤقت.

وأكدت الحكومة العراقية في هذا الربع التزامها بالاتفاق المؤقت، وأصدر صندوق النقد الدولي مراجعتيه الأولى والثانية بموجب الاتفاق المؤقت. وتظهر المراجعة أن التضخم ما زال مبعثاً رئيسياً للقلق فيما يسهم التمرد المستمر والنقص في المواد

الشكل 2-20

معدل تبادل العملة

الدينار مقابل الدولار الأميركي، المؤشر (حزيران/يونيو 2004 = 100)

Figure 2-20
CURRENCY EXCHANGE RATE
Dinars against the U.S. Dollar, index (June 2004 = 100)
Source: IRMO *Weekly Status* Report and Central Bank of Iraq (10/6/2006)

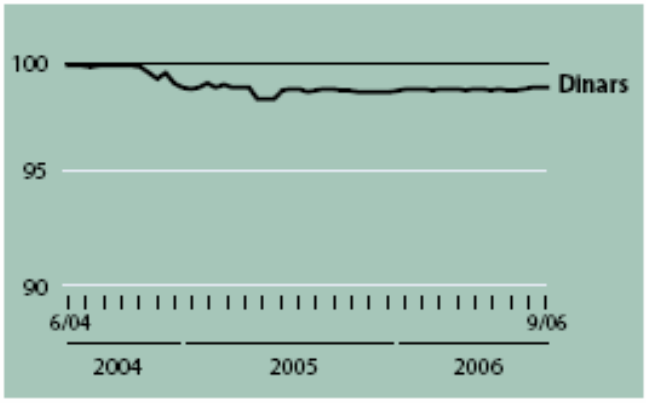

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق والبنك المركزي العراقي. (2006/10/6)

الغذائية وتوقف الإمدادات في الاقتصاد غير النفطي في ارتفاع الأسعار.

* بلغت نسبة تضخم الأسعار الاستهلاكية 31.7 بالمئة للعام 2004، وتقدر بنحو 31.5 بالمئة للعام 2005، أي أقل من هدف الاتفاق المؤقت وهو 20 بالمئة.

* كما يتعرض هدف 15 بالمئة للعام 2006 للخطر: أعلن مكتب الإحصاءات المركزي في العراق ارتفاعاً قدره 8.3 بالمئة في شهر تموز/يوليو بحيث يصل المعدل السنوي حتى تاريخه إلى 32 بالمئة. وبلغ معدل التضخم في العراق بين شهر تموز/يوليو 2005 وتموز/يوليو 2006 70 بالمئة تقريباً.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول التضخم في العراق، أنظر الملحق في هذا التقرير. وتشتمل المؤشرات الاقتصادية الأخرى في العراق على ما يلي:

* معدل الناتج الإجمالي المحلي للفرد في العراق آخذ في الارتفاع، من 949 دولاراً للشخص في العام 2004 إلى ما يقدّر بنحو 1.189 دولارا في العام 2005 و 1.635 دولارا في العام 2006. وهذه الزيادات أعلى من المعدل الذي حدده الاتفاق المؤقت.

* ما زال الدين الخارجي للعراق كبيراً. وتظهر أحدث التقديرات أن الدين بلغ 63 بليون دولار (183 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام 2005. ومن المتوقع أن ينخفض الدين الخارجي العراقي إلى حوالي 48 بليون دولار (102 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية العام2006.

وسائل الإعلام

يقدّم هذا الجزء المشاريع الرئيسية في تطوير وسائل الإعلام ويقدّم تقريرا عن مخرجاتها. وفقاً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فإن الهدفين الرئيسيين لمشاريع تطوير الإعلام في العراق هما تعزيز قطاع الإعلام التجاري في العراق وزيادة القدرة ضمن قطاع الأخبار والشؤون العامة المستقل.

على الكتابة المهنية وتقنيات العمل، ومساندة وكالة الأنباء العراقية الوطنية، وتوفير منح لوسائل الإعلام لتجديد الأجهزة والمعدات.

مخرجات مشاريع وسائل الإعلام الأميركية

تعمل شبكة وسائل الإعلام العراقية كالخدمة الإذاعية العامة في العراق، حيث تدير الصحف والتلفزيون والإذاعة. ويقوم بتشغيل وصيانة الشبكة عراقيون لتوفير تغطية عالية الجودة ومستقلة للأخبار العالمية والمحلية. وفي العراق 218 وسيلة إعلامية

المشاريع المكتملة والجارية

مـوّل صـندوق التنميـة للعـراق إقامـة شـبكة وسائل الإعلام العراقيـة عن طريـق عقد قيمتـه 95 مليون دولار منح في العام 2004. وأسست شـبكة وسـائل الإعـلام العراقيـة مـن المنظمـة الموجـود لـشبكات وسـائل الإعـلام الموحـدة، شـــبكة الإذاعـــة العراقيـــة، وقنـــاة العراقيـــة التلفزيونية الفضائية، وأكبر جريدة عراقية هـي جريدة الصباح.

ومـشروع تطـوير وسـائل الإعـلام الرئيـسي الثاني هو تعاقد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية قيمتـه ثلاثـة ملايين دولار ممـوّل مـن صـندوق إغاثـة وإعـادة إعمـار العـراق لـدعم التـدريب والمساعدة الفنيـة لوسـائل الإعـلام. وتركـز هذه البرامج على تدريب الصحفيين

منتشرة في سائر أنحاء البلاد، وتشتمل إربيل وبغداد والبـصرة علـى أكبـر تمركـز لوسـائل الإعـلام. تظهـر وسـائل الإعـلام العراقيـة فـي الشكل 2 – 22.

الشكل 2-22

فروع وسائل الإعلام في العراق حسب المحافظة

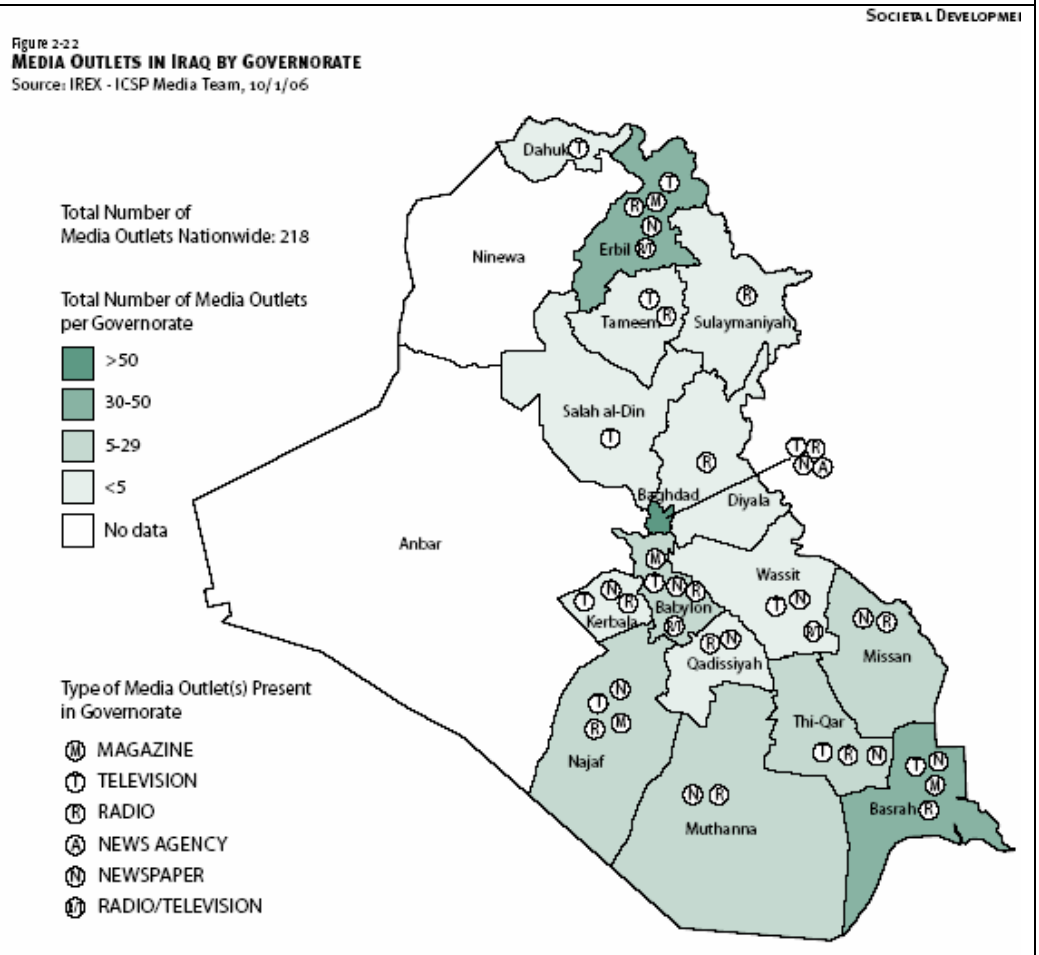

المصدر: فريق وسائل الإعلام – برنامج المجتمع المدني العراقي 2006/10/1

التحديات يواجه تطوير وسائل الإعلام في العراق تحديات عديدة. ويواصل الصحفيون والمطبوعات الإخبارية في العراق أن يكونوا هدفاً للتهديدات والهجمات. وطبقاً للجنة حماية الصحفيين، فقد قتل 85 صحفياً و35 من العاملين الآخرين في الإعلام منذ شهر آذار/مارس 2003. وقام شخص بشن هجوم انتحاري في شهر آب/أغسطس من الربع الحالي على جريدة الصباح، مما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة عشرين آخرين بجراح. يؤثر العنف على أكثر من مجرد سلامة الصحفيين: إذ يعتقد أن بث الأخبار عن العنف يثير التوترات الطائفية في البلاد. وفي أواخر شهر آب/أغسطس حظرت الحكومة العراقية بث الصور المتعلقة بالعنف. وفي شهر أيلول/سبتمبر أمرت الحكومة العراقية قناة العربية الفضائية بإغلاق عملياتها في بغداد لمدة شهر. وردت الولايات المتحدة على ذلك بدعوة الحكومة العراقية إلى احترام الحريات الصحفية.	

حصن أمزيك الحدودي

وضع قطاع الأمن والعدل

يغطي هذا الجزء تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقطاع الأمن والعدل. ولا يتضمن التمويل المتعلق بالأمن الملزم لمشاريع في قطاعات أخرى.

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن مستويات وطبيعة العنف تواصل تشكيل تهديد خطير على جهود المصالحة. كما ترى وزارة الدفاع أوضاعا في العراق قد تؤدي إلى وقوع حرب أهلية.

واستشهد مكتب المحاسبة الحكومية بتقويم وزارة الخارجية الأميركية بأن "وجود خط أساسي للأمن متطلب أساسي للمضي قدماً نحو المهمات السياسية والاقتصادية". كما ذكر مكتب المحاسبة الحكومي أن عدم توفر أمن كاف حوّل قدراً كبيراً من الموارد من مجهود إعادة الإعمار، مما أدى إلى إلغاء المشاريع أو تقليص نطاق الإنتاج.

وقد تم إلزام وإنفاق تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الذي يهدف إلى دعم موارد تقدم الأمن والعدل في العراق بأكمله تقريباً، ولكن أضيف مزيد من التمويل عن طريق صندوق قوات الأمن العراقية من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية للسنة المالية 2007. ويظهر الشكل 2 – 23 تمويل القطاع كجزء من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ويقدّم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول نشاطات صندوق إغاثة إعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية في هذا القطاع:

* تم إلزام مزيد من الأموال الأميركية للأمن والعدل أكثر من أي قطاع إعادة إعمار آخر. فقد تم اعتماد 15 بليون دولار تقريباً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية.

* اعتبارا من 27 أيلول/سبتمبر 2006 أنفق أكثر من 88 بالمئة من اعتماد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغ 6.31 بليون دولار في هذا القطاع.

* حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2006 أنفق 43 بالمئة من الاعتماد الكلي لصندوق قوات الأمن العراقية البالغ 8.4 بليون دولار.

* تمت الموافقة على مبلغ 1.7 بليون

دولار إضافي لصندوق قوات الأمن العراقية في مشروع قانون اعتماد الدفاع للسنة المالية 2007. ستظل هذه الأموال متوفرة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2008. * حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2006 تم تدريب وتجهيز وتوزيع 312.400 من أفراد قوات الأمن العراقية التي تضم أفراد الجيش والشرطة، وذلك طبقا لوزارة الخارجية الأميركية. وما زالت هناك أسئلة حول ما إذا كان جميع الشرطة المدربين قد تسلموا مهامهم. * حتى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2006 اكتمل 88 بالمئة من المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الأمن والعدل.	

الشكل 2 – 23
قطاع الأمن والعدل كحصة في أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار

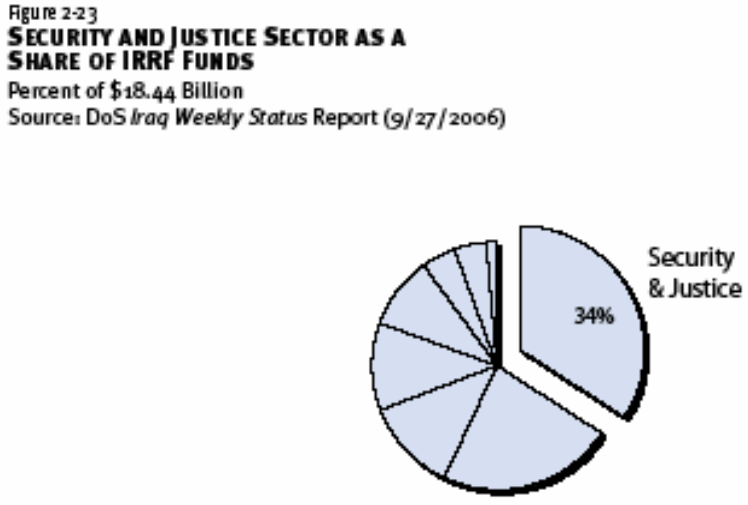

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية (2006/9/27)

نشاطات في قطاع الأمن والعدل فيما يقترب عدد قوات الأمن العراقية المدربة والمجهزة من الأهداف التي حددها التحالف والمسؤولون العراقيون، فقد انتقلت النشاطات في هذا القطاع إلى تحسين القدرات اللوجستية والقيادة والتحكم والزعامة – خاصة	3. قام المفتش العام بزيارة كلية الشرطة ببغداد خلال زيارته للعراق في الربع الحالي. ويبرز هذا المشروع كأكثر مشاريع إعادة الإعمار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تواجه المشاكل التي زارها مكتب

ضمن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. للاطلاع على الملخصات التنفيذية لعمليات تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للنشاطات غير الإعمارية في قطاع الأمن والعدل، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير. للاطلاع على ملخصات عمليات تفقد مقر الشرطة الإقليمي بنينوى وكلية الشرطة ببغداد، أنظر الجزء	المفتش في العراق. البرامج والنشاطات المكتملة والجارية تركز مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على إعمار وترميم المنشآت. للاطلاع على قائمة المشاريع الممولة من الصندوق، أنظر الشكل 2 – 24. تم إنفاق 88 بالمئة تقريباً من أموال
الشكل 2-24 **وضع مشاريع الأمن والعدل**	

Figure 2-24
STATUS OF SECURITY AND JUSTICE PROJECTS
Source: IRMS and USAID Activities Report
(10/6/2006)

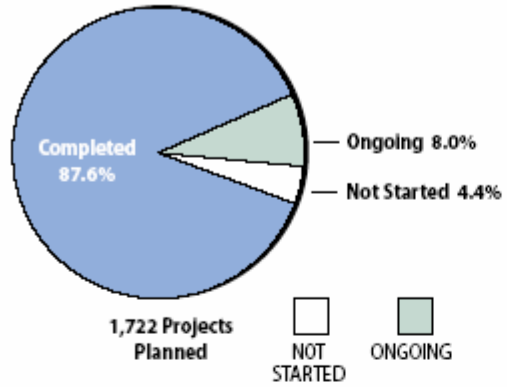

Subsector	Not Started	Ongoing	Total
Facilities Repair	7	38	45
Iraqi Civil Defense Corps	18	26	44
Establish New Iraqi Army	10	29	39
Police Training & Assistance	19	12	31
Miscellaneous	8	6	14
Border Enforcement	2	10	12
Judicial Security & Facilities	2	7	9
Reconstruction of Detention Facilities	2	2	4
Security & Law Enforcement	2	2	4
Witness Protection Program	2	2	4
Penal Facilities	2	1	3
Public Safety Training & Facilities	2	0	2
Commanders Humanitarian Relief & Reconstruction Program	0	1	1
Investigations of Crimes Against Humanity	0	1	1
Facilities Protection Services*	0	0	0
National Security Communications Network*	0	0	0
Total	**76**	**137**	**213**

*Completed

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(2006/10/6)

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للقوات العسكرية وقوات الأمن، وتم إنفاق 43 بالمئة من صندوق قوات الأمن العراقية حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2006.	صيف العام 2006. إلا أن عمليات تفتيش مكتب المفتش العام خلال هذا الربع حددت طائفة من مشاكل الإعمار المرتبطة بهذه المنشأة وبواعث القلق الصحية التي تحتاج إلى اهتمام عاجل. كما أكملت أعمال تفتيش

تطوير ودعم القوة العسكرية/الشرطة

تركز العمل في هذا القطاع على تعزيز القوات العسكرية وقوات الشرطة بتمويل معظمه من صندوق قوات الأمن العراقية. ونتج عن هذا المجهود تدريب وتجهيز 312.900 من أفراد الجيش والشرطة حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2006. ومن المتوقع أن تكتمل خطط بناء القوات لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع بنهاية العام 2006، حين سيتحول المجهود إلى استبدال خسائر القوات.

الإعمار

مول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع إعمار وإعادة تأهيل الحصن الحدودية، ومراكز الإطفاء، ومراكز الشرطة، وأكاديميات التدريب على السلام العامة، ومنشآت السجون والإصلاحيات، والمحاكم، ومنشآت حماية الشهود. ونفذت هذه المشاريع بشكل مطرد، ومن المقرر أن يكتمل آخر مشروع إعمار ممول من صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007.

أعلن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الربع الماضي أن العمل في كلية الشرطة ببغداد من المقرر أن يكتمل في

مكتب المفتش العام تقويماً للإعمار الذي تم في مقر شرطة نينوى الإقليمي بالموصل، والذي عانى من تأخير في الجدول بسبب عدم قدرة المقاول على تصحيح المشاكل وإكمال المهمة المحددة في العقد. وقام قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود بإلغاء العقد وإحالته إلى القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات – 1 لإعادة منحه. واكتمل 50 بالمئة من إعمار هذا المشروع حتى 22 أيلول/سبتمبر 2006. وأخيراً، قيمت أعمال تفتيش مكتب المفتش العام جودة العمل في أكاديمية تدريب الكوت العاملة حالياً. للاطلاع على الملخصات التنفيذية لأعمال التفتيش الثلاثة هذه، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير.

وكما ذكر مكتب المفتش العام في الربع الماضي، تم إلغاء عقدين لتصميم وبناء منشأتين إصلاحيتين. وتمت إعادة منحهما منذ ذلك الوقت لشركات عراقية محلية كعقود ثابتة السعر. وأعيد منح عقد تصميم وبناء منشأة إصلاحية خان بني سعد في وسط العراق في 15 أيلول/سبتمبر 2006، ويقدّر بأنها ستكتمل بحلول شهر حزيران/يونيو 2007. وأعيد

منح منشأة إصلاحية الناصرية في 5 أيلول/سبتمبر 2006، ويقدّر أنها ستكتمل بحلول شهر أيار/مايو 2007. واكتمل 65 بالمئة من كلتا المنشأتين.

بدأت عمليات ترميم محكمة الزاب في كركوك في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005 وذكر أنها اكتملت في 28 أيلول/سبتمبر 2006. وأخيراً، تم بناء 265 حصناً حدودياً حتى تاريخه، وهناك عشرة أحصن قيد البناء، واثنان لم يبدأ العمل بهما بعد.

المبادرات غير الإعمارية

بالإضافة إلى تدريب وتوزيع قوات الأمن العراقية، فإن هناك عدة مبادرات مستمرة لتعزيز الإشراف والشفافية في قطاع الأمن والعدل. وتعمل وزارة العدل الأميركية مع وزارة الخارجية الأميركية لدعم توسيع وعمل

2006، أسفرت عن 51 تحقيقاً. إلا أن وزارة الداخلية العراقية أعلنت عن وجود فساد في عملية عقودها، بما في ذلك تقديم الرشاوى. وتلقى المفتش العام للوزارة 573 شكوى في العام 2006، أسفرت عن 350 تحقيقاً. ولدى العديد من الوكالات الحكومية الأميركية، بما في ذلك مكتب المحاسبة الحكومية ومكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برامج لمساعدة الحكومة العراقية في الحد من الفساد. للاطلاع على تقويم أكثر تفصيلا لنشاطات محاربة الفساد الممولة من الولايات المتحدة في قطاع الأمن والعدل، أنظر "نشاطات محاربة الفساد" في مرحلة لاحقة من هذا الجزء.

مخرجات البرامج الممولة من صندوق

المحكمة الجنائية المركزية في العراق، بالإضافة إلى تقديم المشورة وتدريب القضاة العراقيين. وللمحكمة الجنائية المركزية إثنتا عشرة هيئة تعمل في سائر أنحاء العراق، ولكنها تركز معظم عملها في بغداد، وتعالج في المعدل 118 قضية متعلقة بالتمرد كل شهر. وكان لدى المحكمة 826 قضية لم يبت فيها أو قيد النظر والمقاضاة بحلول شهر آب/أغسطس 2006. وذكرت وزارة الدفاع العراقية لمكتب المفتش العام أن الفساد في صفوفها يبدو تحت السيطرة وأن المفتشين العامين العراقيين سجلوا 69 شكوى في العام	**2 إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية** تشتمل مخرجات المشاريع الأميركية في هذا القطاع على إعمار السجون، بالإضافة إلى مخرجات غير إعمارية عديدة، بما في ذلك توزيع وتدريب وتجهيز القوات العسكرية وقوات الأمن العراقية.
توزيع وتجهيز القوات والشرطة المدربين فيما يلي تقسيم قوات الجيش والشرطة العراقية البالغ عددها 312.400 التي تم تدريبها وتجهيزها لعمليات الأمن بحلول 18 تشرين الأول/أكتوبر 2006: * 131.600 من أفراد الجيش والبحرية وسلاح الطيران العراقية. * 180.800 شرطة ودوريات طرق سريعة وغير ذلك من ضباط وزارة الداخلية العراقية. ويعتزم الائتلاف ووزارة الداخلية العراقية توزيع 188.200 من الأفراد المدربين والمجهزين، كما أن خطة توسيع القوة لقوات الجيش العراقي تحت إدارة وزارة الداخلية تقترح عدداً نهائياً قوامه 137.500 جندي تقريباً. يذكر تدقيق 06 – 033 لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أنه تم إصدار 277.600 قطعة سلاح بحلول شهر آب/أغسطس، وهناك خطة لتجهيز قوات الأمن العراقية بكاملها. للاطلاع على الملخص التنفيذي لتدقيق مكتب المفتش العام للأسلحة المزودة من وزارة الدفاع الأميركية وممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الجزء 3 من هذا التقرير. كما يركز التحالف جهوده على بناء قوات دعم للخدمة في القتال لتزويد عناصر	أساسية للقوات المحاربة العراقية، كالدعم اللوجستي والنقل، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع. للاطلاع على تدقيق مكتب المفتش العام للجهود الأميركية لتطوير القدرات اللوجستية ضمن قوات الأمن العراقية، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير. استثمرت الولايات المتحدة أكثر من 320 مليون دولار لتحسين قدرة العراق على حماية بنيته التحتية النفطية والكهربائية، وهي مسؤولية تشترك فيها وزارات الدفاع والنفط والكهرباء العراقية. وتشتمل مثل هذه المبادرات الأميركية على تدريب وتجهيز كتائب البنية التحتية الإستراتيجية ومشاركة قوات التحالف مع قوات حماية البنية التحتية للطاقة المختلفة في العراق. للاطلاع على الملخص التنفيذي لتدقيق المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لحماية البنية التحتية للطاقة، أنظر الجزء 3 لهذا التقرير. لتحديد جاهزية قوات الأمن والشرطة العراقية، يستخدم الائتلاف عملية تقويم الجاهزية الانتقالية. وقد تغيرت هذه القياسات الأساسية على مرور الوقت مع تعاقب الموظفين الرئيسيين، وإضافة الأجهزة أو استبدالها، وتغيرات وتيرة عمل عمليات الوحدات. وبالنظر لأن تقويمات الجاهزية الانتقالية لمستوى الوحدات سرية، فإن التقرير الفصلي سوف لا يقوّم
جاهزية مستوى الوحدات لقوات الأمن العراقية	ويسهم النقص في سعة السجون في بيئة

بالنسبة لمشاكل الأفراد، والقيادة والتحكم، والأجهزة، والزعامة.

مرت 114 من العمليات الخاصة للجيش العراقي وكتائب البنية التحتية الإستراتيجية بمستويات مختلفة للقدرة التقويمية منذ 18 أيلول/سبتمبر 2006، وقامت بعمليات منتظمة مضادة للتمرد. وتم تقويم 92 كتيبة منها كقادرة على العمل "في المقدمة" أو بطريقة مستقلة، و88 كتيبة في الجيش تسيطر على مناطق مسؤوليتها. وتقوم جميع كتائب الشرطة الوطنية السبع والعشرين بعمليات مضادة للتمرد، وتتولى اثنتان منها حالياً القيادة في منطقتي مسؤوليتهما. وأخيراً، ذكر أن ثلث العمليات بحجم السريّة العسكرية في العراق تجرى بصورة مستقلة من قبل القوات العراقية.

الإعمار

عندما يتم الانتهاء من جميع منشآت السجون الجاري العمل فيها حالياً، والمقرر في شهر نيسان/إبريل 2007، فإن من المتوقع أن تزيد قدرة السجون العراقية بنحو 4.800 سرير. ولكن رغم القدرة الإضافية، فإن هناك حاجة لما يقدّر بعشرين ألف سرير إضافي لتلبية حاجات منشآت الإصلاحيات العراقية. وذكرت وزارة الدفاع الأميركية أن "نظام الإصلاحيات لم يظهر القدرة على التعامل بفاعلية في إدارة منشأة كبيرة".

تسمح بالانتهاكات في منشآت السجون العراقية وترغم السجناء على الانتظار لمدد طويلة قبل البت في التهم الموجهة إليهم. ويعزز هذه المشكلة عدم قدرة البنية التحتية القضائية على معالجة القضايا بسرعة وتدريب عدد كاف من القضاة وحماية مسؤولي المحكمة من الإكراه. وللحد من تحدي تهديدات القضاة، ساعد مأمورو شرطة أميركيون في توفير الأمن للقضاة وللمنشآت القضائية وعملوا مع القوة المتعددة الجنسيات - العراق لبدء تدريب خدمة مأموري شرطة عراقيين.

المبادرات التدريبية

تضع خطة التدريب للعام 2006 لوزارة الداخلية العراقية معايير تدريب مشتركة وتؤكد على حقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية وحكم القانون. إلا أنه لا يبدو أن هذه البرامج قد نجحت بعد في تغيير ثقافة الشرطة، الذين اعتمدوا تقليدياً على إجراءات الإكراه للحصول على الاعترافات.

ومن المتوقع أن تحوّل أكاديميات التدريب للسيطرة العراقية بحلول نهاية العام 2006. إلا أن أكبر منشآت التدريب، وهي أكاديمية شركة بغداد، تواجه عدداً من مشاكل البنية التحتية وقد لا تكون جاهزة للتحول في الموعد المحدد. وخرّجت خدمة

الشرطة العراقية في شهر آب/أغسطس 1.100 ضابط من مساقاتها المتقدمة المتخصصة في بغداد وإربيل، و5.326 مجنداً في الشرطة من مساقات للتدريب الأساسي مدتها عشرة أسابيع في سائر أنحاء البلاد. وقد أكمل ما مجموعه أكثر من 84.000 شرطي عراقي مساقات التدريب الأساسي، كما سيكمل 43.000 آخرين برنامج الدمج الانتقالي. وليست هناك بيانات دقيقة لمعرفة عدد المتدربين الجاهزين للعمل.

وبالإضافة إلى التدرب في الصفوف، فإن التحالف وزع أكثر من 160 من الفرق الانتقالية للشرطة حتى شهر آب/أغسطس 2006. وتشتمل هذه الفرق على ضباط ارتباط شرطة دوليين ممن يذهبون إلى مراكز الشرطة في سائر أنحاء العراق للمساعدة في التدريب

المرحلة 1: تجري فرق تقويم من التحالف وقوات وزارة الداخلية تقويمات قيادة وعمليات تفتيش للوحدات.

المرحلة 2: يتنقل لواء كامل إلى منطقة تدريب لمدة ثلاثة أسابيع للتركيز على مهارات الحراسة المدنية على مستوى الفرد والوحدة. ومن المقرر أن تبدأ هذه المرحلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006.

المرحلة 3: سيؤسس مركز تدريب الشرطة الوطني للامتياز لتقويم ضباط الشرطة والكتائب حسب مهارات القتال والحراسة. ومن المقرر أن يبدأ هذا المركز في العام 2007.

والتطوير داخل تلك المراكز. وبالإضافة إلى الفرق الانتقالية للشرطة، فإن هناك 27 من الفرق الانتقالية للحدود و38 من الفرق الانتقالية للشرطة الوطنية. وقد وضع تركيز خاص خلال هذا الربع على زيادة تطوير الشرطة الوطنية، وهي قوة شبه عسكرية يمكن أن تجسر الفجوة بين الشرطة والقوات العسكرية. وبدأت في شهر آب/أغسطس 2006 عملية تدريب من ثلاث خطوات للشرطة الوطنية:	

نتائج البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية لتقويم النتائج بشكل أفضل لمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية في قطاع الأمن والعدل، يراجع هذا الجزء الانتقال الحالي للمسؤوليات الأمنية للسيطرة العراقية ووضع تطوير القدرة في وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين. **الانتقال إلى السيطرة العراقية** تم تحقيق المعالم التالية خلال فترة التغطية الحالية: * في 13 تموز/يوليو 2006 تم نقل المسؤوليات الأمنية في محافظة مثنى الجنوبية إلى قوات الشرطة العراقية، مما ينقل مسؤولية الأمن إلى المحافظ وقوة الشرطة. * في 21 أيلول/سبتمبر 2006 تولى محافظ ذي قار في جنوبي العراق المسؤوليات الحكومية والأمنية من قوات التحالف. وهذا الحدث يعتبر مهماً بشكل خاص لأن محافظة ذي قار تبلغ ثلاثة أضعاف حجم محافظة مثنى، وتشتمل على بنية تحتية هامة للنفط والنقل، وتقع فيها مدينة الناصرية.	* نقلت 51 قاعدة عاملة أمامية إلى السيطرة العراقية، من مجموع 110 قواعد. * تولت قيادة القوات البرية العراقية مسؤوليات القيادة والسيطرة لفرقة الجيش العراقي الثامنة في أوائل شهر أيلول/سبتمبر وفرقة الجيش الرابعة في أواسط أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن تتولى قيادة القوات البرية العراقية السيطرة على فرق الجيش العراقية العشر المتبقية. إلا أن هناك بواعث قلق هامة من أن الانقسامات الطائفية تتغلغل في صفوف قيادة قوات الأمن العراقية، حيث أن الجنود السنّة والشيعة والأكراد يخدمون في مناطقهم الجغرافية أساساً وتحت إدارة قادة من نفس طوائفهم الدينية أو خلفياتهم الإقليمية. **تطوير القدرة** مع اقتراب اكتمال خطط توليد القوة الأولية لوزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين، فإن هناك تأكيداً متزايداً على تطوير قدرة مؤسسية في العراق لتوجيه ودعم ومساندة قوات الأمن العراقية. وذكرت وزارة الدفاع الأميركية أن فرق تقويم الجاهزية الانتقالية الإجمالية لوزارة الداخلية "فعالة جزئياً". وتشدد وزارة
الدفاع الأميركية على أن فريق التقويم الانتقالي لوزارة الداخلية العراقية يعمل على تحسين هذا التقويم وأن وزارة الدفاع الأميركية طلبت 151 مليون دولار لمساندة وزارة الداخلية العراقية	أيلول/سبتمبر 2006 أن العراق أصبح واحداً من أكبر مناطق النزاعات عنفاً في العالم وأن التحديات التي تواجه العراقيين لم تكن أكثر رعباً مما هي الآن. وذكرت وزارة الدفاع

في طلب تعديل الميزانية للسنة المالية 2007. وسوف يركز هذا الفريق طوال الربع القادم على تحسين النظام اللوجستي لوزارة الداخلية. ووجد تدقيق المفتش العام في هذا الربع أنه تم تحقيق بعض التقدم في تعزيز القدرات اللوجستية ضمن الجيش العراقي وفي انتقال هذه القدرات لوزارة الدفاع العراقية. إلا أن التدقيق يشير إلى أن انتقال العملية اللوجستية بنجاح إلى وزارة الدفاع العراقية بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2008 سيواجه تحديات كبيرة. كما يشير التدقيق إلى أن التخطيط للقدرات اللوجستية لوزارة الداخلية العراقية غير كامل وأن هناك تحديات خطيرة أمام تنفيذ وانتقال القدرات اللوجستية بنجاح لدعم قوة الشرطة العراقية في الأمد القصير. **التحديات** يستمر العنف في العراق في تشكيل تحد كبير لإحراز تقدم في هذا القطاع. **تخفيف حدة العنف** أبلغ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي في 14	الأميركية في أواخر شهر آب/أغسطس أن معدل عدد الهجمات الأسبوعي ارتفع بنسبة 15 بالمئة منذ شهر أيار/مايو 2006، وأن الإصابات العراقية ارتفعت بنسبة 51 بالمئة خلال تلك الفترة الزمنية، بحيث تقع معظم أعمال العنف في بغداد. كما ارتفعت أعمال العنف في سائر أنحاء جنوبي العراق، وخاصة في البصرة. وعند نشر هذا التقرير، كان شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 أكثر شهر في عدد الإصابات بين القوات الأميركية منذ شهر كانون الثاني/يناير 2005. وذكر المفتش العام في وزارة حقوق الإنسان العراقية لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن أعمال الخطف والقتل والفساد والوضع الأمني العام تزداد جميعها تفاقماً، وذكرت وزارة الدفاع الأميركية أن العناصر الإجمالية العادية تستغل بشكل متزايد عدم الاستقرار وأنه أصبح من الصعب تمييز نشاطاتها عن نشاطات المتمردين والإرهابيين. وأعلن في أواخر الربع الحالي عن محاولتين جديدتين لتخفيف حدة الوضع الأمني: * في 14 حزيران/يونيو أطلقت
عملية معاً إلى الأمام لتعزيز الأمن في سائر أنحاء بغداد. وأطلقت المرحلة الثانية من هذه العملية في أوائل شهر آب/أغسطس 2006. وبحلول أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر بلغ عدد قوات التحالف والقوات العراقية في بغداد 60.000. وذكرت الأمم المتحدة في وقت لاحق أن عدد الإصابات في بغداد انخفض من شهر تموز/يوليو إلى شهر آب/أغسطس، إلا أن المعدل بدأ بالارتفاع من جديد في بغداد والمحافظات الأخرى. ولم تتحدد الفعالية الإجمالية لهذه العملية بعد، ولكن تقويمات التحالف ذكرت أن وسائل الإعلام تشير إلى أنها حققت أهدافها (أنظر الجدول 2 – 12). * في 25 حزيران/يونيو أعلن رئيس الوزراء خطة المصالحة الوطنية، وعقدت	اللجنة العليا للمصالحة الوطنية أولى جلساتها في 22 تموز/يوليو 2006. وفي 26 آب/أغسطس 2006 عقد مؤتمر لزعماء العشائر في بغداد، وأسفر عن إدانة العنف الطائفي ومساندة الخطة. وفقا لوزارة الدفاع الأميركية "ازدادت التوترات الطائفية خلال الربع الأخير، وظهر ذلك في العدد المتزايد للقتل على طريقة تنفيذ الإعدام وأعمال الخطف والهجمات على المدنيين والأعداد المتزايدة للنازحين داخل البلاد". كما ازدادت شدة العنف الطائفي في كركوك وفي محافظة ديالا.

الجدول 2-12
تقويم عملية المضي قدماً معاً

OPERATION TOGETHER FORWARD ASSESSMENT

AVERAGE ATTACKS BY BALADIYAH COMPARISON

BALADIYAHS	3/14/2006–6/13/2006	6/14/2006–8/06/2006	8/7/2006–9/23/2006	9/24/2006–10/6/2006
Mansour	7.0	6.1	7.3	10.7
Bayaa	2.3	2.8	3.5	6.0
Kadhamiya	1.1	1.1	1.8	3.2
Thawra	0.8	0.9	0.4	0.2
New Baghdad	1.7	1.4	2.1	1.5
Karrada	1.1	1.1	0.9	1.3
Rusafa	0.9	1.3	1.3	1.9
Doura	3.8	5.6	5.6	6.5
Karkh	0.5	0.9	0.6	0.9
Adhamiya	3.1	4.1	4.7	3.9
Totals	22.3[a]	25.3[b]	28.2[b]	36.1[c]

المصادر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية، 18 تشرين الأول/أكتوبر، صفحة 6.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أخيراً تقريراً يعرب عن القلق من أن عناصر الميليشيات تغلغلت داخل المؤسسات الحكومية ومؤسسات تطبيق القانون، مما يقوض ثقة الشعب في مؤسسات الدولة.

أمن البنية التحتية

ما زالت البنية التحتية الحساسة هدفاً بالغ القيمة لهجمات المتمردين. ومع أن كتائب البنية التحتية الإستراتيجية تواصل التوسع في الحجم والقدرة، فإن واحدة منها فقط تم تقويمها كقادرة على تخطيط وتنفيذ عمليات مستقلة. وما زالت جميع هذه الكتائب بحاجة إلى دعم لوجستي من الائتلاف.

وهذه القضية كانت واضحة بشكل خاص خلال هذا الشهر في مناطق حول بغداد. فقد عزلت العاصمة تقريباً عن شبكة الطاقة الكهربائية الوطنية بسبب الهجمات التي استهدفت الخطوط الكهربائية التي تصل إلى المدينة. وأصبح ترميم الخطوط الكهربائية مستحيلاً تقريباً بسبب تهديدات القتل وهجمات القناصة على فرق الترميم. ونتيجة لذلك تعين على المدينة أن تعتمد على الإنتاج داخل شبكة بغداد، حيث لا يتوفر سوى حوالي 800 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهي كمية لا تكفي إلا لساعات قليلة من الكهرباء للسبعة ملايين شخص الذين يعيشون في العاصمة.

وفي المقابل تحظى الأقاليم الأخرى بطاقة كهربائية من 14 – 22 ساعة في اليوم.

وفي ظل هذا النوع من التخريب، إلى جانب البنية التحتية القديمة التي لا تحصل على صيانة جيدة والنشاط الإجرامي، يستمر الضغط على إنتاج النفط والكهرباء في سائر أنحاء البلاد. كما يؤثر هذا الوضع على صادرات النفط، وعلى توفر المشتقات النفطية للاستخدام المحلي. وقد أسهمت جميع هذه العوامل في الإنتاج والتوزيع الكهربائي الذي يقل كثيراً عن طلب المستهلكين الآخذ في الازدياد.

وضع قطاع الرعاية الصحية

تركز إنفاق إعادة الإعمار الأميركي في هذا القطاع على بناء وإعادة تأهيل وتجهيز المنشآت الطبية، بالإضافة إلى توفير التلقيح والتدريب وغير ذلك من الخدمات الصحية. ويقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم في قطاع الرعاية الصحية: * أنفق أكثر من 65 بالمئة (530 مليون دولار) من مخصصات القطاع البالغة 819 مليون دولار بحلول نهاية هذا الربع. للاطلاع على مخصصات القطاع كحصة من مجموع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 2 – 25. * أكمل 36 بالمئة تقريباً من جميع المشاريع في هذا القطاع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلا أن التقدم أعيق بسبب المشاكل الأمنية والإدارية. * أعلن قسم منطقة الخليج أن إدارة برنامج مركز الرعاية الصحية الرئيسي تحسنت خلال هذا الربع لأن قسم منطقة	الخليج قام بدور مباشر أكبر في الإشراف على إدارة العقود المباشرة مع الشركات العراقية. وبدأ الإعمار بين شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر لغالبية عقود مركز الرعاية الصحية الرئيسي، إلا أنه لم تكتمل سوى سبعة من عقود نموذج المركز حتى تاريخه. * اكتمل 12 مستشفي من مجموع 20 مستشفى تخضع لإعادة التأهيل. وألغي عقد بناء التصميم الأصلي لثمانية مستشفيات، وأعيد منح تعاقدات العمل لتلك المستشفيات وفقاً لسلسلة تعاقدات ثابتة السعر لشركات عراقية. **النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الرعاية الصحية** ألزم 95 بالمئة تقريباً من تمويل هذا القطاع بحلول من 27 أيلول/سبتمبر 2006، كما أنفق أكثر من 65 بالمئة. واكتمل 85 من مجموع 237 مشروعاً
لقطاع الرعاية الصحية بحلول 27 أيلول/سبتمبر 2006، بحيث حدّت التأخيرات الأمنية وعجز المقاولين بشكل كبير من مبادرات الإعمار حتى تاريخه.	يظهر الشكل 2 – 26 مشاريع إعمار المستشفيات في العراق حسب المحافظة. يظهر الشكل 2 – 27 وضع المشاريع في قطاع الرعاية الصحية.

الشكل 2 – 25
قطاع الرعاية الصحية كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار

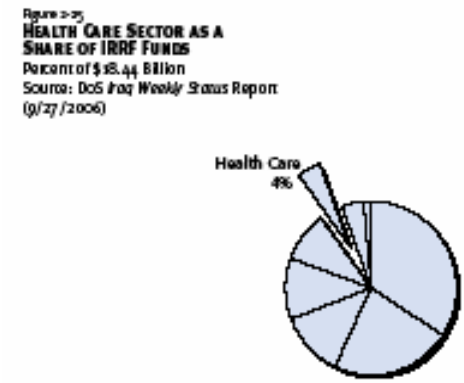

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية(2006/9/27)

الشكل 2 – 26

المستشفيات حسب المحافظات- عدد المشاريع

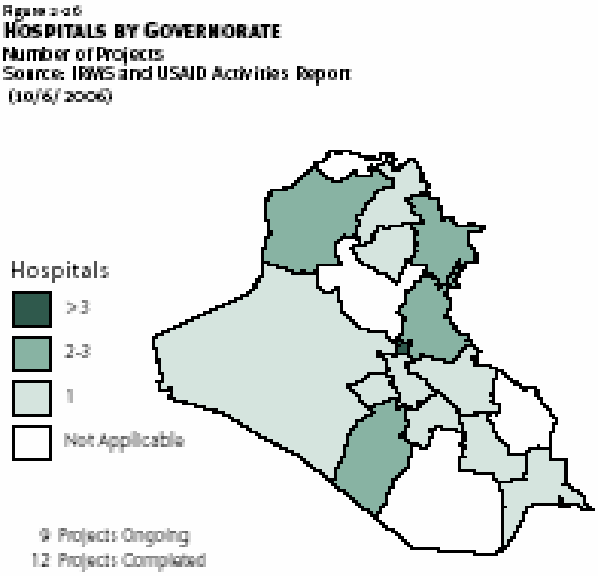

المصدر: نظام إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(2006/10/6)

الشكل 2 – 27

وضع مشاريع الرعاية الصحية

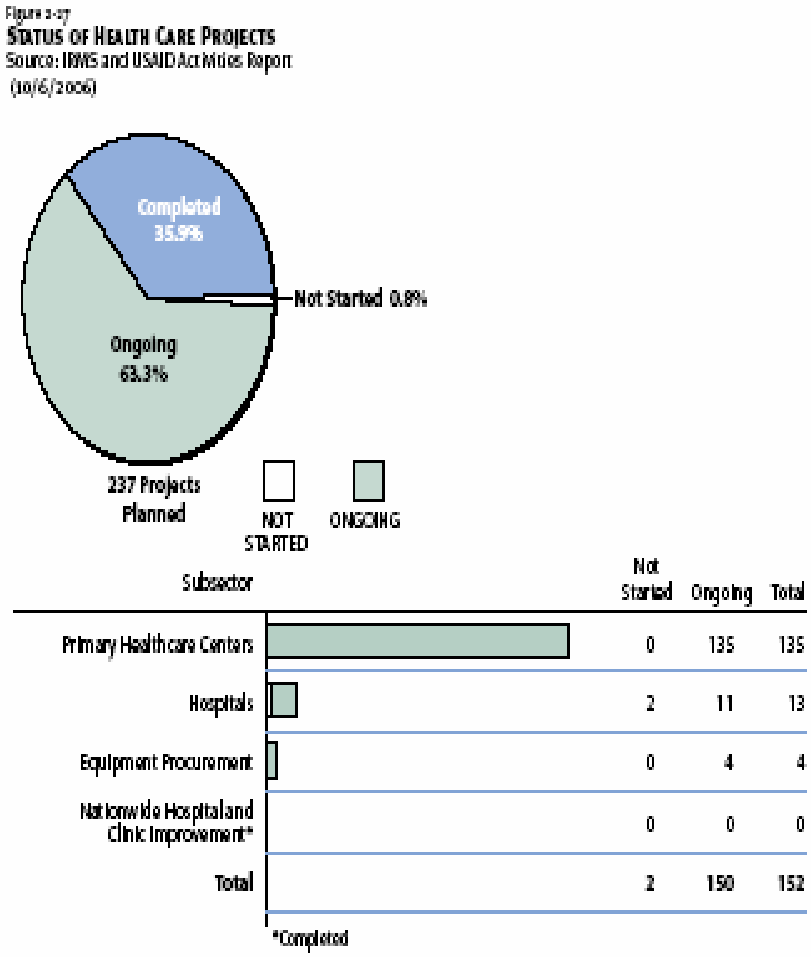

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(2006/10/6)

مراكز الرعاية الصحية الرئيسية النموذجية ذكر مكتب المفتش العام الخاص بإعمار العراق في تدقيق سابق أن 150 مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الرئيسية كانت مخططة أصلاً لاستخدام تمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2، ولكن بسبب الزيادات في التكاليف تم تخفيض العدد إلى	142 مركزاً. وتم تمويل أحد هذه المشاريع من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وبعد أن ألغي عقد وضع تصميم مراكز الرعاية الصحية الرئيسية لجميع المراكز باستثناء 20 منها، أعاد قسم منطقة الخليج منح العقود الباقية وعددها 121 إلى شركات عراقية في المواقع بموجب عقود ذات أسعار ثابتة. وكان من المقرر في أواخر
شهر أيلول/سبتمبر 2005 اكتمال 37 مركزاً بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006. كما سلم ستة مراكز لوزارة الصحة العراقية، بالإضافة إلى ستة مفتوحة لخدمة المرضى كما سيفتتح مركز سابع بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006. واجتمع المفتش العام خلال زيارته للعراق في هذا الربع مع نائب وزير الصحة العراقي الذي	هو ترميم 17 مستشفى للولادة والأطفال، ولكن هذا الرقم ارتفع إلى 20 في شهر كانون الأول/ديسمبر 2004. ويشرف قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود حاليا على تجديد 20 مستشفى بموجب عقد وضع التصميم الأصلي بالإضافة إلى إعمار مستشفى إضافي كانت تحت إشراف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حتى الربع الحالي.

ذكر أن نوعية عمل الإعمار في أحد مراكز الرعاية الصحية الرئيسية ببغداد كانت سيئة جداً، مضيفاً أنه تم تسليمه ولكن لا يتم استخدامه. * اكتمل 90 – 100 بالمئة من 32 مركزاً غير منته، و 75-90 بالمئة من 31 منها. * تمر المراكز الباقية البالغ عددها 72 مركزاً بمراحل مختلفة من الانتهاء تتراوح بين 10 بالمئة و75 بالمئة، بمعدل اكتمال يبلغ 53 بالمئة. وقد أكمل 96 بالمئة من برنامج مراكز الرعاية الصحية الرئيسية بمجمله والذي يديره قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود، ويقدّر أن يكتمل البرنامج بحلول شهر آب/أغسطس 2007. المستشفيات تم أيضاً، تأجيل برنامج إعادة تأهيل المستشفيات. وكان الهدف الأصلي للبرنامج	* أكمل المقاول 12 مستشفي من عشرين مستشفى بموجب عقد وضع التصميم، وأعيد منح الثمانية الأخرى لمقاولين عراقيين بموجب عقود ثابتة السعر قيمتها 17 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. واكتمل أحد المستشفيات، وهو مستشفى الرمادي للنساء والأطفال، في 16 أيلول/سبتمبر 2006. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن 85 بالمئة من جميع أعمال إعادة تأهيل المستشفيات في برنامجه الخاص بالمستشفيات قد اكتمل الآن وأن من المتوقع اكتمالها في 1 شباط/فبراير 2007.
مستشفى الأطفال بالبصرة كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حتى الربع الحالي تدير مستشفى الأطفال بالبصرة. إلا أن الوكالة أصدرت في أوائل شهر حزيران/يونيو أمراً للمقاول بوقف العمل, وألغي التعاقد الفرعي في أوائل شهر أغسطس/آب 2006. ومنح تعاقد جديد بسعر ثابت في 30 أيلول/سبتمبر. وأحيلت إدارة المشروع فيما بعد من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود الذي ذكر لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن 30 بالمئة من الإعمار قد اكتمل بحلول منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويقدّر أن ينتهي المستشفى بحلول شهر تموز/يوليو 2008، بحيث يستمر تركيب الأجهزة وغيرها من المواد حتى أوائل العام 2009. وعند اكتمال المستشفى سيشتمل على 94 سريراً ومبنيين للخدمات ومبنى إقامة يشتمل على 36 سريراً، وستمول تكاليفه الكاملة من عدد من أنظمة التمويل، بما فيها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2. **النشاطات غير الإعمارية**	نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. وسيقدّم التمديد تدريباً لما يتراوح بين 2.700 و3.100 من مزودي الرعاية الصحية في طائفة من المواضيع المهمة، كمنع الالتهابات، والإحالة والمتابعة، وبناء الفرق، وحل المشاكل، وإدارة مراكز الرعاية الصحية الرئيسية. وأعلن المقاول عن تعاون ممتاز من وزارة الصحة العراقية. مخرجات مشاريع الرعاية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق **منشآت الرعاية الصحية** من المفروض أن يقوم المقاول الرئيسي للمنشآت الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بتزويد وتركيب الأجهزة الطبية والخاصة بطب الأسنان لكل من مراكز الرعاية الصحية الرئيسية البالغ عددها 150 مركزاً. وتم شراء مجموعات الأجهزة الطبية والأثاث لجميع تلك المراكز باستخدام 120 مليون دولار من تمويل الصندوق. وتم تخزين الأجهزة والمجموعات التي لم يتم تركيبها بعد لتركيبها في المستقبل. وحتى تاريخه، ليس هناك سوى ستة من

مـن المتوقـع أن تغلـق النـشاطات غيـر الإعماريـة للوكالـة الأميركيـة للتنميـة الدوليـة بحلول شهر آب/أغسطس، إلا أن أحد المقاولين منح تمديداً من دون تكاليف حتى	مراكز الرعايـة الصحية الرئيسية التـي تقدّم الخـدمات للمرضـى العـراقيين، مـع أن قـسم منطقـة الخلـيج – مكتـب المـشاريع والعقـود يشير
إلى تولى القيام بدور مباشر أكثر من ذي قبل في إدارة العقود التي تمت إعادة منحها بأسعار ثابتـة فـي برنـامج مراكـز الرعايـة الـصحية الرئيسية في الربع الحالي. ومـن المتوقـع أن يـوفر برنـامج مراكـز الرعاية الصحية الرئيسية الخدمات لمعدل يبلغ 35.000 مريض تقريباً، أو 112 شخصاً لكل عيـادة يومياً. والهدف الإستراتيجي هو تـوفير الخدمات في المواقع النائية حيث لم تكن مثل هذه الخدمات متـوفرة علـى نطـاق واسـع. أنظر الجدول 2 –	13 للاطـلاع علـى وضـع منـشآت الرعايـة الصحية الممولة من الصندوقين 1 و2. **المشاريع غير الإعمارية** لقـد دعمـت الولايـات المتحـدة طائفـة منوعة من الأنشطة غير الإعماريـة، بمـا فـي ذلك برنامج التدريب المذكور آنفاً. كما شملت المـشاريع حمـلات التلقيح لمـراض الحـصبة والنكـاف والحـصبة الألمانيـة وشلل الأطفـال، بالإضـافة إلـى إمـدادات اللقـاح لـضمان تـوفير اللقـاح العـادي. للاطـلاع علـى تفاصـيل هـذه البرامج، أنظر الجدول 2 – 14.

الجدول2-13
إعمار منشآت الرعاية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: الحالية والمخططة.

IRRF-FUNDED HEALTH CARE FACILITY CONSTRUCTION: CURRENT & PLANNED

HEALTH CARE FACILITIES	CURRENT STATE, AS OF 9/30/06	IRRF PLANNED END-STATE
Hospitals Rehabilitated[1]	12	20
Hospitals Built[1]	In progress	1
Primary Healthcare Centers Rehabilitated[1]	147	147
Primary Healthcare Centers Equipped[1]	600	600
Small Primary Healthcare Centers Built and Equipped[1]	6	6
Model Primary Healthcare Centers Completed to Operational Stage[1]	6	142

Sources: GRD vetting response, October 17, 2006 (Hospitals and Model PHCs); DoS Section 2207 Report, Tab 5 (Selected Metrics), July 2006, p. 16 (all other data)
([1] represents work overseen by GRD-PCO; [2] work overseen by USAID)

TABLE 2-13

المصادر: رد قسم منطقة الخليج، 2006/10/17 (المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الرئيسية النموذجية). تقرير الجزء 2207 لوزارة الخارجية الأميركية، الجدول 5 (مقاييس أساسية مختارة) تموز/يوليو 2006، صفحة 16 (جميع البيانات الأخرى)

الجدول 2 – 14
برامج اللقاح والتدريب

VACCINATION AND TRAINING PROGRAMS

OUTPUTS METRIC	CURRENT STATUS, AS OF 6/30/06
Vaccination Programs	3.6 million children vaccinated against MMR (98% of target population) 4.6 million children vaccinated against polio (97% of target population)
Number of Ministry of Health Professionals Trained in Maternal and Child Health Service Delivery	3,707 [3,200 from IRRF 1]
Community Leaders and Other Non-ministry Personnel Trained in Health Promotion	3,100 All IRRF 1 Funding

Sources: DoS response to SIGIR data request, July 3, 2006.

TABLE 2-14

المصدر: رد وزارة الخارجية الأمريكية على طلب بيانات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (3 تموز/يوليو 2006)

وتشتمل المشاريع غير الإعمارية الأخرى على ما يلي:

* تدريب عمال الصحة في أكثر من 2.000 وحدة لرعاية الأطفال في المجتمع على إجراء مراقبة للنمو وإدارة سوء التغذية، بما في ذلك فحص واختبار أكثر من 1.3 مليون طفل.

كما وفرت الولايات المتحدة وسلمت أجهزة وإمدادات طبية قيمتها 214 مليون دولار للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الرئيسية العراقية.

نتائج مشاريع الرعاية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

مع أن برنامج إعادة تأهيل المستشفيات يبدو أنه يحقق تقدماً بطيئاً بعد إعادة منح العقود بأسعار ثابتة لشركات عراقية محلية، فإن برنامج مراكز الرعاية الصحية النموذجية لم يقدّم الكثير من المنشآت العاملة للمرضى العراقيين. ومع أن من السابق لأوانه معرفة كيف سيفيد هذا البرنامج الشعب العراقي في الأمد البعيد بعد إغلاقه كلياً، فإن المكتسبات قصيرة الأمد حتى تاريخه كانت هامشية إلى حد كبير.

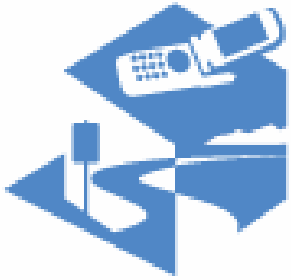

وضع قطاع النقل والاتصالات

يبحث هذا الجزء التقدم الذي تم إحرازه في قطاع النقل والاتصالات. وتعمل المشاريع في هذا الجزء على تحسين أنظمة وشبكات النقل في العراق، كالموانىء والسكك الحديدية والطرق والجسور والمطارات. كما يشتمل هذا القطاع على مشاريع الاتصالات الممولة من الولايات المتحدة.

ويقدم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم الذي تم إحرازه في قطاع النقل والاتصالات خلال هذا الربع:

* أنفق 64 بالمئة من مبلغ 798 مليون دولار اعتمد لهذا القطاع حتى 27 أيلول/سبتمبر 2006. يظهر الشكل 2 – 28 تمويل القطاع كجزء من اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. واكتمل 78.5 بالمئة من مشاريع هذا القطاع.
* اكتمل 75 بالمئة من جهود الإعمار الأميركية في ميناء أم قصر على الحدود العراقية – الكويتية في نهاية الربع الحالي.
* أكملت المشاريع الأميركية أعمال الترميم في 86 من 98 محطة سكك حديدية، إلا أن آثار هذه المشاريع ليست ظاهرة بعد. ومع أن المعدل الأسبوعي لعدد رحلات القطارات تضاعف تقريباً خلال الربع الحالي، فإن عدداً صغيراً من القطارات تواصل عملها في سائر أنحاء العراق بسبب بواعث القلق الأمنية.
* يواصل العراقيون الاشتراك بخدمات الهواتف الأرضية والمحمولة بسرعة كبيرة. ويشترك أكثر من سبعة ملايين عراقي حالياً في خدمة الهاتف المحمول، الممولة من القطاع الخاص.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النقل والاتصالات

ألزم 95 بالمئة من تمويل هذا القطاع بحلول 27 أيلول/سبتمبر 2006، وأنفق 510 ملايين دولار.

وتركز مشاريع قطاع النقل والاتصالات على خمسة مجالات رئيسية:

* الشحن البحري.
* السكك الحديدية.
* النقل الجوي.
* الطرق والجسور.
* الاتصالات السلكية واللاسلكية.

للاطلاع على وضع المشاريع في هذا القطاع، أنظر الشكل 2 – 29. من المتوقع أن يكتمل الإعمار في هذا القطاع بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008.

للاطلاع على مشاريع القطاع حسب الموقع، أنظر الشكل 2 – 30.

الشكل 2 – 28
النقل والاتصالات كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
نسبة مئوية من 18.44 بليون دولار.

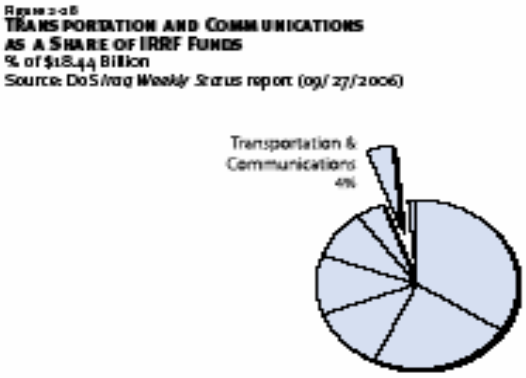

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لوزارة الخارجية الأميركية (2006/9/27)

الشكل 2 – 29
وضع مشاريع النقل والاتصالات

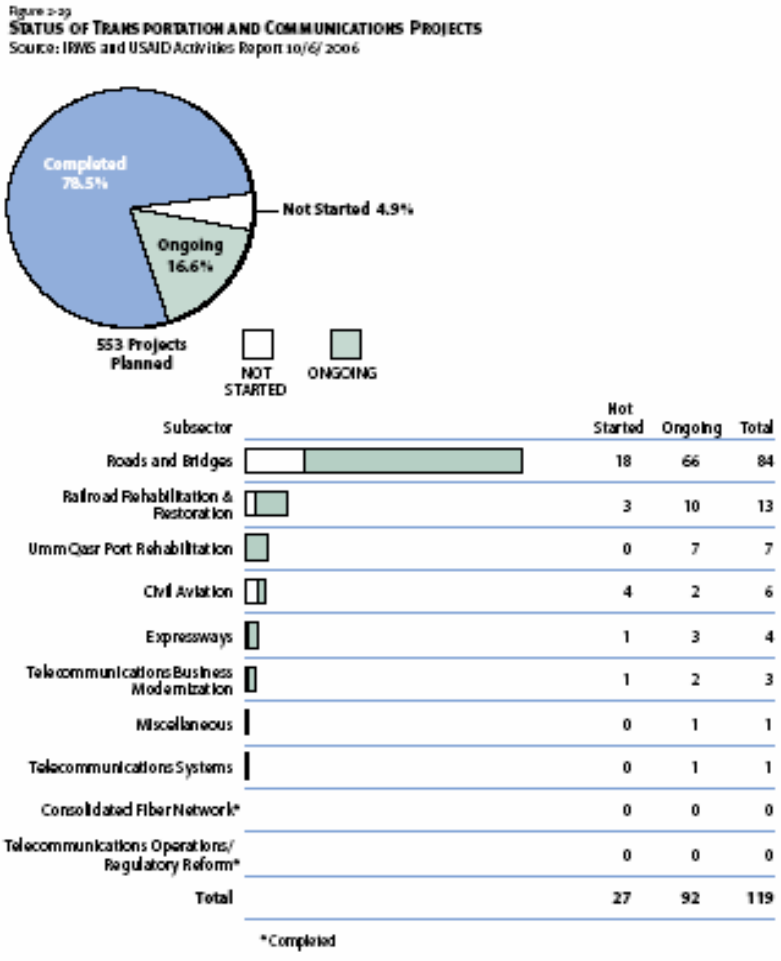

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2006/10/6

الشكل 2 – 30

مشاريع الحكومة لإعادة تأهيل محطات السكك الحديدية والمطارات

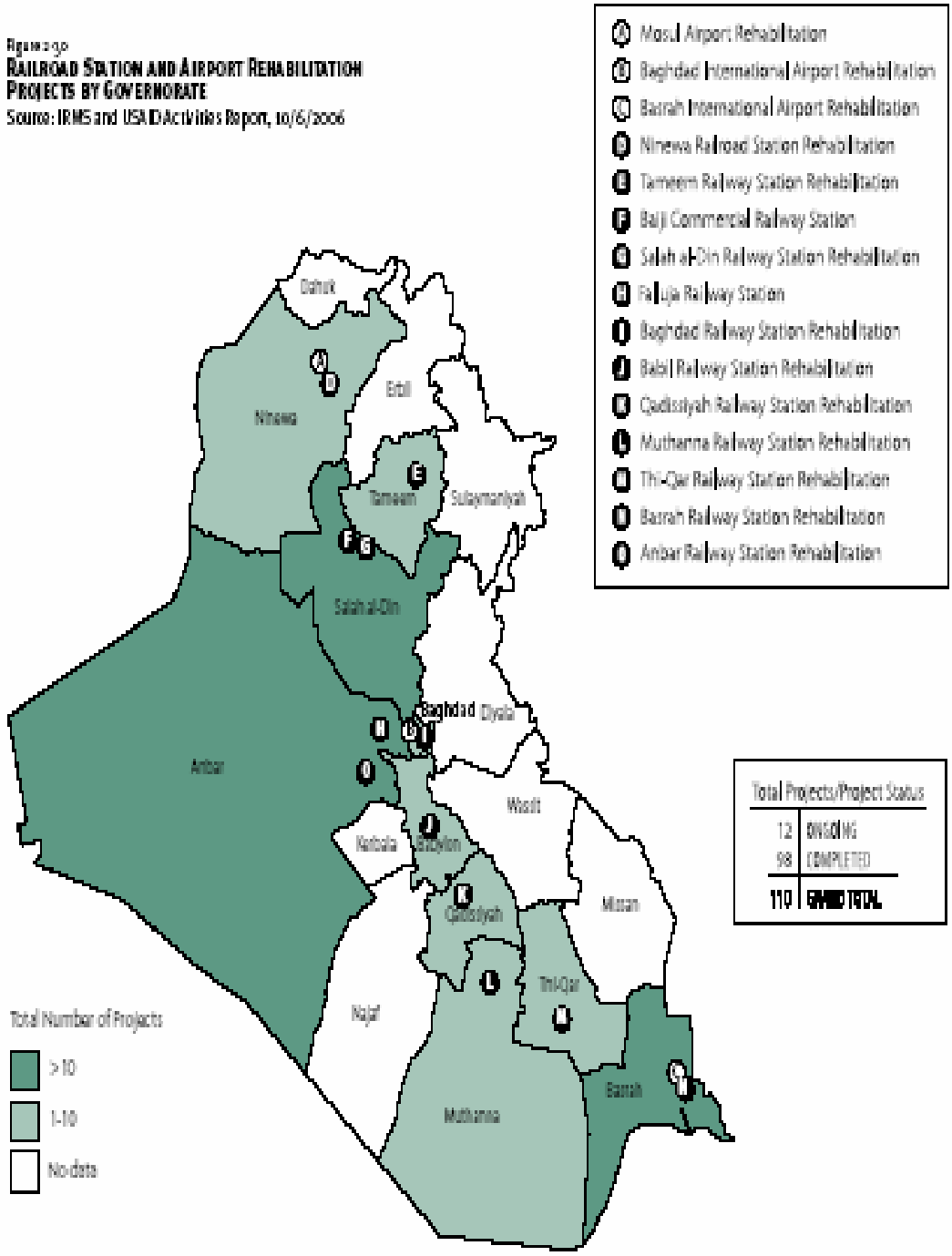

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2006/10/6

الشحن البحري تركزت مشاريع الشحن البحري على تحسين ميناء أم قصر، و تمول إعادة التأهيل وتزويد	نتائج مشاريع الشحن البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بلغ معدل عدد مراسي السفن 18 في

الأجهزة بمبلغ 45 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وتم إلزام جميع الأموال بحلول نهاية فترة التغطية الحالية. وأكمل قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أربعة من سبعة مشاريع، واكتمل 75 بالمئة من البرنامج ككل. ولم يكتمل أي مشروع في الميناء خلال الربع الماضي أو الربع الحالي. ومن المتوقع أن يكتمل البرنامج في شهر شباط/فبراير 2007. مخرجات مشاريع الشحن البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يشغّل حاليا 16 حوضاً كنتيجة للمشاريع الأميركية، وتركز المشاريع الأخرى على زيادة قدرة الحركة، وتعزيز فاعلية التشغيل، وتعزيز الأمن، والتي من شأنها جميعاً أن تتيح مزيداً من حركة الشحن من وإلى الميناء.	الأسبوع خلال الربع الحالي، وهو العدد نفسه في الربع الماضي. وأم قصر ميناء كثير الحركة، حيث تقف طوابير طويلة للسفن انتظاراً للوصول إلى رصيف الميناء. ويذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن هناك حاجة إلى تجديد مزيد من مراسي السفن لسد الحاجة لوصول السفن إلى الأرصفة. السكك الحديدية تبلغ الاعتمادات الحالية في هذا القطاع الفرعي 198 مليون دولار. ويخصص الجزء الأكبر من النفقات في هذا القطاع، أي 125 مليون دولار، لمواد إعادة الإعمار. وقد استخدم معظم هذا التمويل لشراء أجهزة صيانة السكك الحديدية، وقطع الغيار، والأدوات، والمواد. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى (16 مليون دولار) من المشروع البالغة تكاليفه 60 مليون دولار في شهر آذار/مارس 2007، مزوداً اتصالات لشبكة التحكم في القطارات. ومنح عقد الجزء الأساسي للمشروع (41 مليون دولار) خلال الربع الحالي.
مخرجات مشاريع السكك الحديدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ساعدت المشاريع الأميركية في زيادة عدد القطارات العاملة إلى 125 (من 25 بعد الحرب مباشرة). واعتمد معظم مخصصات المشاريع غير الإعمارية لمشاريع غير إعمارية، إلا أن المشاريع الإعمارية قامت بترميم 86 من 98 محطة مخططة كجزء من برنامج تبلغ قيمته 51 مليون دولار. نتائج مشاريع السكك الحديدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق شغّل خلال الربع الحالي 27 قطاراً في الأسبوع في المعدل، أي ضعف معدل الربع الماضي تقريبا، وهو 15.2 في الأسبوع. وتعزى الزيادة إلى بدء عمليات قطارات جديدة في إقليم الأنبار الغربي، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو.	ولكن رغم الزيادة في السفر بواسطة السكك الحديدية خلال الربع الحالي، فإن المعدل يبدو أقل بكثير من العدد المخطط للقطارات في الفصول السابقة. وليست هناك بيانات متوفرة لفترة التغطية الحالية، ولكن الخطط المتعلقة بالربعين الماضيين شملت 266 قطاراً في الأسبوع، أي أكثر بكثير من معدل عدد القطارات البالغ 27 قطاراً العاملة خلال الربع الحالي. ويعزى هذا النقص أساساً إلى الوضع الأمني الذي يواصل عرقلة تدفق حركة السكك الحديدية في العراق. ولم يعمل أي قطار على خط بغداد – البصرة – أم قصر منذ شهر شباط/فبراير 2006. كما أن السكك الحديدية معرضة لتهديد المتمردين في بيجي والدورة، اللتين تؤثران بشكل خاص على عمليات القطارات. النقل الجوي اعتمد للطيران المدني 67 مليون دولار

وتلبي السكة الحديدة للجمهورية العراقية حالياً الطلب لحركة المواد، بما في ذلك نقل الكبريت من الموصل إلى القائم والبوتاس من عكاشة إلى القائم. ويتوقع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ارتفاعاً كبيرا في طلب المواد الزراعية والمعدنية.	من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وأكمل خلال الربع الحالي عدد من أعمال الترميم والتجديد في مطار بغداد الدولي. وكان هذا العمل، الذي بلغت قيمته سبعة ملايين دولار، ضروريا لتلبية معايير سلطة الطيران المدني الدولية للسلامة والفعالية التشغيلية. وأضيف مشروع آخر خلال الربع الحالي في مطار بغداد، ويتوقع إكماله في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006.
ومنحت ثلاثة مشاريع جديدة في مطار البصرة الدولي خلال الربع الحالي، بما في ذلك تجديد وترميم الأدوات الملاحية والاتصالات، ونظام رادار جديد، وترميم وتجديد شبكة المياه في المطار. ومن المتوقع إكمال هذه المشاريع في شهر آذار/مارس 2007. وتقترب المشاريع الأخرى في مطار بغداد الدولي من الاكتمال.	يلخص الجدول 2 – 15 العمل الذي تم في مطارات بغداد الدولي والبصرة الدولي والموصل ويظهر أن جهود إعادة الإعمار التي قادتها الولايات المتحدة في هذا القطاع الفرعي تقترب من الانتهاء.

الجدول 2 – 15
وضع المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة في المطارات العراقية

STATUS OF U.S.-LED PROJECTS AT IRAQI AIRPORTS

AIRPORT	CONTRACT SIZE	NUMBER OF PROJECTS	ESTIMATED COMPLETION DATE	STATUS AS OF 9/30/2006
Baghdad (BIAP)	$17 million	7	October 2006	99% complete
Basrah (BIA)	$25 million	10	March 2007	27% complete
Mosul	$10 million	1	September 2006	100% complete

Source: GRD-PCO response to SIGIR data call, October 4, 2006.

TABLE 2-15

المصدر: رد قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود على طلب البيانات لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 2006/10/4

مخرجات ونتائج مشاريع النقل الجوي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ساعدت المشاريع الأميركية في إعادة تأهيل خمسة مطارات عراقية لم تكن تعمل عند انتهاء الحرب. وبلغ معدل الرحلات الجوية في مطار بغداد الدولي 473 رحلة في الأسبوع خلال الربع الحالي، أي بزيادة من 414 رحلة في الربع الماضي و371 رحلة قبل فصلين.	ويشمل هذا المجموع العمليات العسكرية والمدنية، ويعزى الارتفاع إلى زيادة في العمليات العسكرية في الآونة الأخيرة. ولا يسمح حالياً إلا للرحلات الجوية المستأجرة بدخول المجال الجوي العراقي. وأعلن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق عن ارتفاع في العمليات المدنية في مطار إربيل، بما في ذلك عدد الرحلات المستأجرة الجوية التي تدخل العراق عبر هذا المطار.
الطرق والجسور سوف لا تكتمل المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع حتى شهر كانون	للمشاريع أجراه مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أكمل في الربع الحالي أن مشروع طرق قرى ذي قار الجزء 3 قد أكمل

الأول/ديسمبر 2008. وتركزت هذه المشاريع على الطرق في القرى الصغيرة والعديد من الطرق الرئيسية الهامة في التجارة والنقل العام، والجسور. مشاريع الطرق والجسور الرئيسية المكتملة والجارية لم تكتمل مشاريع أي جسور أو طرق رئيسية حتى تاريخه. وسوف يتم توسيع الطريق الرئيسي بين بغداد وكركوك إلى أربعة مسارب بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. كما سيتم الربط بين الديوانية والسماوة بطريق رئيسي محسن من أربعة مسارب. ومن المقرر أن يكتمل هذا المشروع البالغة تكاليفه 15.5 مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير 2008. وسوف يحسن برنامج طرق القرى، الذي وضعت له ميزانية تبلغ 38.5 مليون دولار، 263 ميلاً من الطرق عبر 15 محافظة في العراق. وكان من المقدّر أن ينتهي هذا المشروع في شهر آب/أغسطس 2006، ولكنه يقدّر الآن أن ينتهي في شهر آذار/مارس 2007. وأكمل 29 من المشاريع المخططة البالغ عددها 93 مشروعاً في نهاية الربع الحالي. ووجد تدقيق (06-059)	طبقاً لمواصفات التعاقد. للاطلاع على خلاصة لهذا التفتيش وغيره، أنظر الجزء 3 في هذا التقرير. وتمضي المشاريع الصادرة عن طريق لجان تطوير إعادة الإعمار الإقليمية قدماً. وتعطي هذه اللجان الأولوية لمشاريع الطرق في الأقاليم التي تمثلها. وهناك 59 مشروعاً تبلغ قيمتها 56.5 مليون دولار، ولم يكتمل أي منها حتى تاريخه. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن من الممكن توفير تمويل إضافي لمشاريع اللجان الإقليمية من الأموال الإضافية الطارئة للسنة المالية 2006. مخرجات مشاريع الطرق والجسور الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ستقوم مشاريع الطرق والجسور التي تقودها الولايات المتحدة بترميم ورصف 405 ميلاً من الطرق، بما في ذلك 263 ميلاً من طرق القرى و125 ميلاً من طرق العربات في المدن و 17 ميلاً من الطرق الرئيسية. وسيتم ترميم عشرة جسور بحلول نهاية برنامج إعادة الإعمار – خمسة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وخمسة
من تمويل صندوق التنمية للعراق. ويقدّر أن برنامج طرق القرى (38.5 مليون دولار) سينتهي بحلول شهر آذار/مارس 2007، وقم أكمل 138 ميلاً بحلول 31 آب/أغسطس 2006. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أن أقل من ثلاثة أميال أكملت خلال الربع الحالي بسبب النقص في مادة القار المستخدمة في تعبيد الطرق. كما أن المشاكل الأمنية أعاقت سير التقدم. وذكر قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود أنه لم تكتمل أي أميال من مشاريع طرق العربات، ولكن العمل مستمر. الاتصالات السلكية واللاسلكية مولت مشاريع تحديث هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد العراقية بمبلغ 21 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتم إلزام 19 مليون دولار بحلول شهر	واعتمد لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العراقية 48 مليون دولار، وألزم كل هذا المبلغ تقريباً بحلول نهاية الربع الحالي. ويستخدم تمويله لإعمار منشأة تحويل رئيسية في المأمون وشبكة لاسلكية عريضة النطاق. واكتمل 11 بالمئة من منشأة تحويل المأمون البالغة تكاليفها 26 مليون دولار، ويقدّر انتهاؤها بحلول شهر تموز/يوليو 2007. وطلبت وزارة الاتصالات العراقية عملاً إضافياً في المحطة. وسوف يشتمل تعديل مستقبلي للعقد لعمل إضافي على تمديد تفاوضي لموعد الإكمال المقدّر. ويزود مشروع قيمته 15 مليون دولار لتأسيس شبكة لاسلكية عريضة النطاق في بغداد بيانات عالية القدرة واتصالات صوتية لخمسة وثلاثين موقعاً حكومياً في بغداد. وتشغّل الشبكة حالياً، وتم إكمال نقل أصول الشبكة إلى الحكومة العراقية في الربع الماضي. ومنح عقد بقيمة

تموز/يوليو 2006. ويشمل ذلك 34 مشروعاً بقيمة ثلاثة ملايين دولار تقريباً تركزت على إعمار وترميم مكاتب البريد. وكان 65 بالمئة من المشاريع قد أكمل في نهاية الربع الحالي، مما يمثل ارتفاعاً أكبر من نسبة الستين بالمئة التي أنجزت في الربع الماضي. ومن المتوقع أن يكتمل آخر مشروع مكتب بريد، والذي منح أخيراً، في شهر تموز/يوليو 2007. وحين تنتهي هذه المشاريع ستوفر خدمة البريد لمليون عراقي.	مليوني دولار لتشغيل وصيانة الشبكة اللاسلكية عريضة النطاق.
مخرجات ونتائج مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق منحت وزارة الاتصالات العراقية في أواخر العام 2003 ثلاث رخص للشبكة العالمية لاتصالات الهاتف المحمول. وتم تمديد مدة الرخص السارية لمدة سنتين حتى شهر أيلول/سبتمبر 2006.	مع أن الولايات المتحدة وفرت التمويل لرخص اللاسلكي، فإن معظم تطوير البنية التحتية للهاتف المحمول جاء من القطاع الخاص. يظهر الشكل 2 – 31 الصعود المستمر في عدد المشتركين في الهاتف الخليوي، ويقارن الجدول 2 – 16 العدد الحالي للمشتركين في الهاتف مع أعداد فترة ما قبل الحرب.

الشكل 2 – 31
المشتركون في الاتصالات السلكية واللاسلكية
ملايين المشتركين

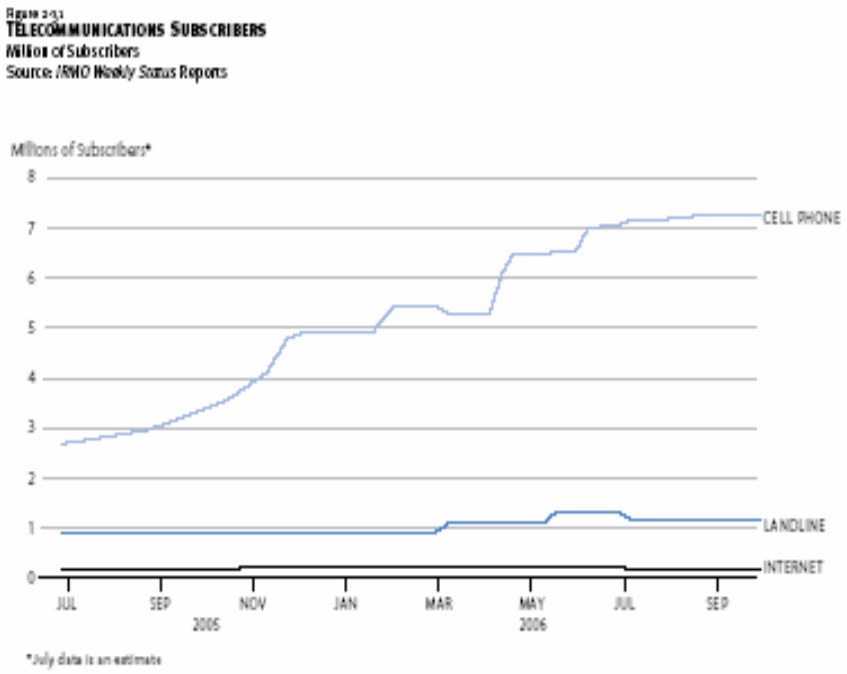

المصدر: تقارير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق

الجدول 2 – 16
المشتركون الحاليون في الهاتف مقابل مستويات فترة ما قبل الحرب

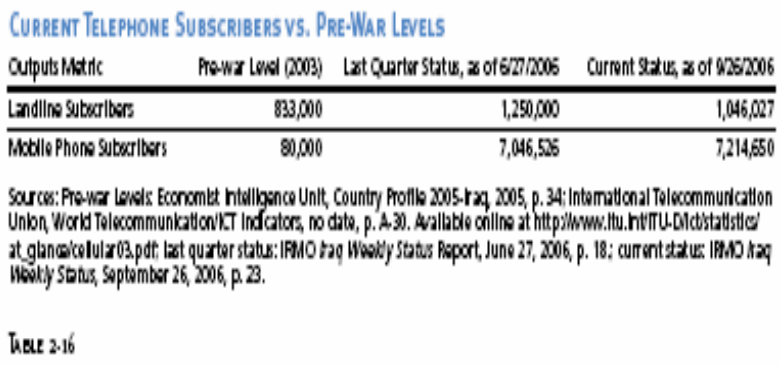

CURRENT TELEPHONE SUBSCRIBERS VS. PRE-WAR LEVELS

Outputs Metric	Pre-war Level (2003)	Last Quarter Status, as of 6/27/2006	Current Status, as of 9/26/2006
Landline Subscribers	833,000	1,250,000	1,046,027
Mobile Phone Subscribers	80,000	7,046,526	7,214,650

Sources: Pre-war Levels: Economist Intelligence Unit, Country Profile 2005-Iraq, 2005, p. 34; International Telecommunication Union, World Telecommunication/ICT Indicators, no date, p. A-30. Available online at http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at_glance/cellular03.pdf; last quarter status: IRMO Iraq Weekly Status Report, June 27, 2006, p. 18.; current status: IRMO Iraq Weekly Status, September 26, 2006, p. 23.

TABLE 2-16

المصادر: مستويات فترة ما قبل الحرب: وحدة الاستخبارات في مجلة الإيكونوميست، تقرير الدولة 2005 – العراق، صفحة 34. اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمي، المؤشرات السلكية واللاسلكية العالمية، غير مؤرخ، صفحة ا – 30. متوفر على الشبكة الإلكترونية. وضع الربع الماضي: تقرير الوضع الأسبوعي في العراق لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 2006/6/27، صفحة 18. الوضع الحالي: الوضع الأسبوعي في العراق لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 2006/6/26، صفحة 23.

ويواصل المشتركون في الهاتف المحمول الازدياد بسرعة كبيرة من مليون مشترك في الربع الماضي إلى 7.2 مليون في الربع الحالي. وانخفض عدد المشتركين في الهاتف الأرضي في الربع الحالي. ويستخدم 194.420 مشتركا في الإنترنت في العراق شركة خدمات الإنترنت الحكومية. ويواصل معظم العراقيين ارتياد المقاهي والفنادق.

العقود

ألزم خلال هذا الربع 1.3 بليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ، رافعاً الإلزامات التراكمية للصندوق إلى 18بليون دولار. ارتفعت النفقات التراكمية ببليون دولار إلى 13.75 بليون دولار.

جمع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حتى الآن أكثر من 6.500 إجراء تعاقدي لنظام معلومات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، مما يشكل 14.74 بليون دولار تقريباً من الالتزامات و11.1 بليون دولار من النفقات. ويدار 98 بالمئة تقريباً من نشاط التعاقد من قبل قسم منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأميركية. وتلقّى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق من هذه الوكالات المنفذة بيانات تتعلق بالعقود من قسم منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ولكن ليس من وزارة الخارجية الأميركية.

لذا، ومع أن مكتب المفتش العام يمكنه تقديم كشف حساب بأكثر من 80 بالمئة من التزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فليس من الممكن تقديم صورة كاملة لهذا التمويل. ولتلبية تفويض الكونغرس المتعلق به وتقديم كشف حساب بجميع أنشطة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فسوف يواصل مكتب المفتش العام جهوده للحصول على البيانات الكاملة في وقت مناسب.

يقدم الجدول 2 – 17 تفصيلا للأموال التي تم إلزامها وإنفاقها والمحددة من قبل الوكالات التي قدمتها لمكتب المفتش العام خلال الربع الحالي، ناقصة من ميزان الملخص المالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المقدّم من وزارة الخارجية الأميركية للشهر المنتهي في أيلول/سبتمبر 2006.

الجدول 2 – 17
مجاميع نظام معلومات إعادة إعمار العراق- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2، مقابل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الفعلي (بالبلايين)

SIRIS IRRF 2 Totals vs. Actual IRRF 2 Totals (in billions)

Source	Obligated	Expended
IRRF 2 Financial Summary	$18.03	$13.75
SIRIS: GRD	$11.80	$8.51
SIRIS: USAID	$2.94	$2.59
SIRIS Total	$14.74	$11.10
Unaccounted for by SIRIS	$3.29	$2.65

Table 2-17

تحليل المقاولين

يظهر الجدول 2 – 18 أكبر عشرة مقاولين مصنفين حسب قيمة الإلزام المقدم لنظام معلومات إعادة إعمار العراق. وقدّمت خلال هذا الربع إلزامات هامة بواسطة شركة (Symbion Powers) تعاقدات شركة (Limited Liability Company) ، بالنظر لبدء المشاريع في قطاع الكهرباء.

وانخفضت النسبة المئوية للطلبات غير المدفوعة لخدمات (Kellogg Brown and Root Services, Inc.) ، من 42 بالمئة في الربع الماضي إلى 22 بالمئة نتيجة لانخفاض النفقات في قطاع النفط.

وكان من بين أكبر المقاولين العشرة في الربع الحالي أيضاً، (Anham Joint Venture)، وهي مجموعة أميركية/أردنية ترأسها شركة أميركية تقدم الإمدادات للجيش العراقي.

الجدول 2 – 18
أكبر عشرة مقاولين

TOP 10 CONTRACTORS

CONTRACTOR	OBLIGATED	EXPENDED	UNEXPENDED	% UNEXPENDED
Bechtel	$1,262,411,678.00	$1,049,445,822.00	$212,965,856.00	17
Fluor-Amec, LLC	$982,703,857.82	$842,585,856.76	$140,118,001.06	14
Parsons Global Services, Inc.	$733,006,787.13	$610,970,685.82	$122,036,101.31	17
Parsons Iraq Joint Venture	$640,480,740.69	$389,437,438.44	$251,043,302.25	39
Kellogg Brown & Root Services, Inc.	$558,003,285.92	$435,732,562.13	$122,270,723.79	22
Washington Group International	$531,018,470.91	$389,803,224.13	$141,215,246.78	27
Development Alternatives, Inc.	$440,039,843.00	$436,383,520.00	$3,656,323.00	1
Environmental Chemical Corporation	$356,041,907.67	$346,898,498.95	$9,143,408.72	3
Anham Joint Venture	$259,122,019.53	$258,207,373.22	$914,646.31	4
Symbion Power, LLC	$249,189,864.54	$33,567,351.72	$215,622,512.82	87

TABLE 2-18

نشاط التعاقدات حسب القطاع

تشكل الإجراءات التعاقدية لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود 99 بالمئة تقريبا من السجل الإجمالي المحدد في نظام معلومات إعادة إعمار العراق. يقدّم الجدول 2 – 19 تفصيلاً لهذه السجلات حسب القطاعات المحددة من قبل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ومدى الإلزام. ومقارنة بمجاميع القطاعات فإن قطاع النفط والغاز يقدم أكبر حصة من الإجراءات التعاقدية التي تبلغ قيمتها خمسة ملايين دولار أو أكثر. ويظهر قطاع الأمن والعدل أكبر عدد إجمالي لهذه المنح وهو 181.

كما هو مطلوب في القانون العام 108 – 106، الجزء (F)(1)(i) كما هو معدل، فإن الملحق (D) يدرج الإجراءات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي سجلت في نظام معلومات إعادة إعمار العراق.

الجدول 2 – 19
ملخصات العقود

Contract Summary

SIGIR Sector	Dollar Range	Quantity	Quantity %
Economic and Societal Development	>= $5 Million	9	4%
	>=$1 Million and <$5 Million	16	6%
	<$1 Million	223	90%
Economic and Societal Development Total		248	
Electricity	>= $5 Million	88	8%
	>=$1 Million and <$5 Million	183	18%
	<$1 Million	756	74%
Electricity Total		1,027	
Health Care	>= $5 Million	24	4%
	>=$1 Million and <$5 Million	69	12%
	<$1 Million	500	84%
Health Care Total		593	
Oil and Gas	>= $5 Million	65	15%
	>=$1 Million and <$5 Million	101	23%
	<$1 Million	273	62%
Oil and Gas Total		439	
Security and Justice	>= $5 Million	181	6%
	>=$1 Million and <$5 Million	388	13%
	<$1 Million	2,494	81%
Security and Justice Total		3,063	
Transportation and Communications	>= $5 Million	26	6%
	>=$1 Million and <$5 Million	78	17%
	<$1 Million	357	77%
Transportation and Communications Total		461	
Water	>= $5 Million	48	6%
	>=$1 Million and <$5 Million	87	10%
	<$1 Million	690	84%
Water Total		825	
Grand Total		6,656	

Table 2-19

بيانات تكاليف الإكمال

تساعد بيانات تكاليف الإكمال في تحديد قطاعات إعادة الإعمار التي لا يتوفر لها تمويل كامل، بحيث يمكن اتخاذ إجراء قبل إكمال المشاريع. والوكالات الأميركية المنفذة لمشاريع إعادة الإعمار ملزمة بموجب الجزء 2207 من القانون العام 108 – 106 بتقديم تقديرات لتكاليف الإكمال لكل مشروع ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

أبرز مكتب المفتش العام في التقارير الفصلية السابقة معلومات تكاليف الإكمال الموحدة من تقارير تقويم المشاريع. غير أن وزارة الخارجية الأميركية لم تقدّم معلومات تكاليف الإكمال لهذا الربع إلا للمشاريع التي يديرها قسم منطقة الخليج. ولم تقدم معلومات حول تكاليف الإكمال للمشاريع التي تديرها قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات – العراق أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وعلّق مكتب المفتش العام في الربع الماضي على شمولية تقرير تقويم المشاريع لأنه، ولأول مرة منذ شهر أيلول/سبتمبر 2005، شمل معلومات عن المشاريع التي تديرها قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات – العراق – 1. وذكر مكتب المفتش العام أيضا أنه بما أن تقرير تكاليف إكمال إعمار المشاريع وأن تدرج على حدة لأن الخلط بين الإثنين يبالغ في القيمة الفعلية لمشروع الإعمار ويخفي الاستخدام الفعلي للأموال. كما يعتقد مكتب المفتش العام بأن الوزارات العراقية يجب أن تتحمل جميع تكاليف المساندة للمشاريع الأميركية بأسرع ما يمكن وبأن ذلك يجب أن يكون قضية أولوية للنقاش مع الوزارات العراقية حول تحسين تنفيذ ميزانياتها.

* التقدير الإجمالي لإكمال جميع مشاريع قسم منطقة الخليج هو 6.295 بليون دولار، وهو يزيد على الأموال المفوضة (6.076 بليون دولار) بمبلغ 219.0 بليون دولار (3.5 بالمئة). كما أن تكاليف المساندة المتوقعة هي 578.2 مليون دولار، وحين تضاف إلى التقدير الإجمالي للإكمال، فإن النقص في تقرير تقويم المشاريع لم يحدد مصدر التمويل، فإن مكتب المفتش العام لم يتمكن أن يضمن أن يمثل التقرير كل البيانات المتعلقة بالتمويل. ولا يقتضي القانون العام 108 – 106 من الوكالات الأميركية سوى تقديم تقديرات تكاليف الإكمال لكل مشروع يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وبما أن المشاريع تمول الآن من أكثر من مجرد مخصصات الصندوق فإن الغرض من تقرير تقويم المشاريع، رغم أهميته، ليس ذا صلة بالإدارة.

فيما يلي ملاحظات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لتقرير تقويم مشاريع قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006:

* يشتمل أحدث تقرير تقويم لمشاريع قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود على عمود أضيف حديثاً يحمل اسم "التكاليف الممتدة للإكمال" وهو تقدير الإكمال زائد تكاليف التشغيل والصيانة/المساندة للسنة المالية 2006. ولا يعتقد مكتب المفتش العام بأن تكاليف المساندة يجب أن تكون مشمولة ضمن تقديرا ت تكاليف الإكمال لأنها تحرّف التكاليف الفعلية للمشاريع. ويعتقد مكتب المفتش العام بأن تكاليف التشغيل والصيانة والمساندة يجب أن تميز بوضوح عن

وفيما يلي بعض الملاحظات الأخرى لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول تكاليف الإكمال:

* يشتمل الاعتماد الإضافي للدفاع للسنة المالية 2005 على بند لإلغاء أو إعادة الإلزام للسماح للإلزامات الحالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 أن تقدّم حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006، وأن تبقى متاحة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007، لإلغاء الإلزام. وسيسمح هذا البند بإعادة البرمجة بين القطاعات والقطاعات الفرعية إلى درجة أن أموال الصندوق الملزمة تصبح متاحة لإعادة الاعتماد. ويعكف مكتب المفتش العام على عملية تدقيق لمراجعة إلزامات الصندوق غير الملغاة (مشروع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق رقم 6026، 21

الأموال المفوضة سيزيد بمبلغ 797.2 بليون دولار. * لم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق من تقرير ما إذا كانت مطالب المقاولين المتوقعة مشمولة في تقديرات تكاليف الإكمال. وأبلغ مكتب المفتش العام 2006 أن قسم منطقة الخليج وضع جانباً في السنة المالية 2006 أموالاً للمطالب. ومع أن هذه وضعت جانباً في وثائق إلزام متفرقة فقد ألغي إلزام هذه الأموال، ونفد مفعولها في 30 أيلول/سبتمبر 2006.	تموز/يوليو 2006)، وإذا وجد أن الإلزامات الملغاة غير سليمة، فإن من الممكن إلغاء إلزام الأموال وإعادة إلزامها لتغطية متطلبات الصندوق غير الممولة عن طريق عملية إعادة الاعتماد. إلا أن مكتب المفتش العام لم ير سياسة محددة أو عملية لبند إلغاء الإلزام أو إعادة الإلزام. ويتساءل مكتب المفتش العام عن عدم وجود سياسة واضحة حول هذه العملية. كما يعتقد مكتب المفتش العام بأن هذه السياسة ضرورية كعامل هام جداً لسيطرة الإدارة على العملية.
* لا يتطلب القانون العام 108 – 106، القسم 2207 سوى تقارير فصلية للكونغرس لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2، ولكن ليس لصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق الدعم الاقتصادي. ويعتقد مكتب المفتش العام أنه من دون تقديرات تكاليف الإكمال لمشاريع لصندوق قوات الأمن العراقية وأموال دعم الطوارىء، فإن الكونغرس لن يحصل على الشفافية والمساءلة التي قصدها عندما أنشأ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وحتى تاريخه تم اعتماد 10.098 بليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية وتم اعتماد 1.595 بليون دولار لأموال دعم الطوارىء.	

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

يطالب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتقديم تقارير عن الإشراف وكشف حساب للأموال التي تنفق في إغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108 – 106، الجزء 3001 (كما هو معدّل). وبالإضافة إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، هناك ثلاثة مصادر تمويل تدعم نشاطات إعادة إعمار وإغاثة العراق:

* الأموال المعتمدة الأميركية الأخرى.
* أموال المانحين الدوليين.
* الأموال العراقية.

حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006، حدد مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 38.281 بليون دولار من الأموال المعتمدة الأميركية للعراق "كإغاثة وإعادة إعمار". ويشتمل هذا المبلغ الإجمالي على 20.914 بليون دولار في تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق و17.367 بليون دولار في أموال معتمدة أميركية أخرى. وفي غياب تعريف مقبول دولياً "للإغاثة وإعادة الإعمار" يشمل مكتب المفتش العام 26 من النشاطات غير التابعة للصندوق وهي مرتبطة بالإغاثة وإعادة الإعمار- على سبيل المثال، إعمار المنشآت العسكرية الأميركية التي ستحوّل في نهاية المطاف إلى العراقيين.

يقدّم الجدول 2 – 20 أفضل معلومات متوفرة للتمويل المعتمد الأميركي ولكنه لا يقدّم صورة كاملة لجميع نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية. وليس لدى مكتب المفتش العام معلومات حول تمويل البرامج ذات التركيز المحدود لبعض الوكالات، أو استخدام أموال تشغيل الوكالات في العراق. وأخيراً، قدّم مكتب المفتش العام بعض التقديرات لحسابات مختارة تظهر في الملاحظات في أسفل الجدول.

حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006 بلغ مجموع أموال المانحين الدوليين 15.018 بليون دولار – 13.593 بليون دولار تم التعهد بها في مؤتمر المانحين بمدريد في العام 2003 و1.425 بليون دولار تم التعهد بها بعد مؤتمر مدريد. وتم إنفاق حوالي 25 بالمئة من هذه التعهدات – 3.5 بليون دولار.

الجدول 2-20

Funding Mechanism	Consolidated Appropriations Resolution, 2003	Emergency Supplemental Appropriations Act, 2003	Emergency Wartime Supplemental Appropriations Act, 2003	Emergency Appropriations Act for the Defense, Reconstruction of Iraq and Afghanistan, 2004	Department of Defense Appropriations Act, 2005	Emergency Supplemental Appropriations Act for Defense, the Global War on Terror, and Tsunami Relief, 2005	Appropriations for the Department of State, FY 2006	Appropriations for the Department of Defense, FY 2006	Emergency Supplemental Appropriations for FY 2006	Department of Defense Appropriations Act, FY 2007	Total Appropriations
PUBLIC LAW #	P.L. 108-7	P.L. 108-11	P.L. 108-106	P.L. 108-287	P.L. 108-447	P.L. 109-13	P.L. 109-102	P.L. 109-148	P.L. 109-234	P.L. 109-289	
DATE OF ENACTMENT	02/20/03	04/16/03	11/06/03	08/05/04	12/30/04	05/11/05	11/14/05	12/30/05	06/15/06	09/29/06	
Iraq Relief and Reconstruction Fund (IRRF 2)			$18,439,000,000								$18,439,000,000
Iraq Security Forces Fund (ISFF)						$5,391,000,000			$3,007,000,000	$1,700,000,000	$10,098,000,000
Iraq Relief and Reconstruction Fund (IRRF 1)		$2,475,000,000									$2,475,000,000
Commander's Emergency Response Program (CERP)				$140,000,000		$710,000,000		$408,000,000	$345,000,000	$375,000,000	$1,686,000,000
Economic Support Fund (ESF)[a]	$40,000,000	$10,000,000					$160,350,000		$1,485,000,000		$1,695,350,000
Coalition Provisional Authority (CPA)[b]				$900,000,000							$900,000,000
Assistance to Iraq and Afghanistan Military and Security Forces[c]								$500,000,000			$500,000,000
Natural Resources Risk Remediation Fund (NRRRF)		$449,100,000									$449,100,000
Military Construction[d]								$341,900,000	$34,000,000		$375,900,000
New Iraqi Army[e]				$210,000,000							$210,000,000
Project and Contracting Office (PCO/ DoD)[f]									$200,000,000		$200,000,000
International Disaster Assistance		$145,800,000									$145,800,000
Combatant Commander Initiative Fund (CCIF) Initiative Fund[g]		$29,750,000	$12750,000	$21,250,000	$21,250,000	$21,250,000		$21,250,000	$21,250,000		$127,500,000
USAID Administrative Expenses		$21,000,000			$24,400,000				$79,000,000		$124,400,000
Department of State, International Narcotics Control and Law Enforcement (INCLE)		$20,000,000							$91,400,000		$111,400,000
Diplomatic and Consular Programs[h]						$49,659,000	$56,900,000				$106,559,000
Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR)[i]			$75,000,000						$24,000,000		$99,000,000
Child Survival and Health		$90,000,000									$90,000,000
P.L. 480 Title II Food Aid	$60,000,000										$60,000,000
Voluntary Peacekeeping Operations		$50,000,000									$50,000,000
Emergency Refugee and Migration Assistance		$37,000,000									$37,000,000
Overseas Humanitarian, Disaster and Civic Aid[j]			$17,000,000								$17,000,000
International Affairs Technical Assistance									$13,000,000		$13,000,000
United States Agency for International Development, Office of Inspector General (USAID OIG)		$3,500,000	$1,900,000			$2,500,000					$7,900,000
DoD Office of the Inspector General									$5,000,000		$5,000,000
Department of Treasury (Salaries and Expenses)[k]									$1,800,000		$1,800,000
Department of State, Office of Inspector General									$1,000,000		$1,000,000
Legal Activities and U.S. Marshals (Salaries and Expenses)									$1,000,000		$1,000,000
TOTAL	$100,000,000	$2,265,250,000	$19,452,450,000	$271,250,000	$24,400,000	$28,000,000	$117,250,000	$1,271,150,000	$5,209,250,000	$2,075,000,000	$29,213,750,000

[a] $40M from FY 2003 ESF base account that was not reimbursed; $10M from P.L. 108-11

[b] Excludes $75M for Special Inspector General for Iraq Reconstruction under P.L. 108-106

[c] Congress provided DOD with authorization for drawdown authority for these funds

[d] As identified in OSD bi-weekly reports and P.L. 109-234

[e] Where Iraq-only appropriations unavailable, based on historical trends: SIGIR split 85% for Iraq and 15% for Afghanistan

[f] Congress provided funding for PCO in other appropriations bills; more details will be available in future SIGIR reports

[g] Includes Iraq Reconstruction Management Office salaries and expenses, mission travel, public diplomacy programs, and other operating expenses related to reconstruction.

[h] CPA operating expenses under P.L. 108-106

تتضمن الأموال العراقية أموالاً مكتسبة ومصادرة، وصندوق تنمية العراق، والميزانية الرأسمالية

* أموال صندوق تنمية العراق، المحصّلة أصلاً من إيرادات النفط والأموال المعادة وهي

العراقيـة. وكانـت الأمـوال العراقيـة تعتبـر مـصدر تمويل هام لجهود إعادة الإعمار، خاصة خلال فترة سلطة التحـالف المؤقتـة. وحتـى 30 أيلـول/سـبتمبر 2006 بلـغ مجمـوع هـذه الأمـوال 41.167 بليـون دولار، وهي تشمل ما يلي:

* الأمـوال المكتـسبة (المجمـدة) وهـي 1.724 بليون دولار.

* الأموال مصادرة، بما فيها المصادرة نقداً وبشكل ممتلكات وقيمتها 926.8 مليون دولار.

23.754 بليون دولار.

* الأموال العراقية المعتمدة في الميزانية وهي 14.762 بليون دولار من العام 2004 إلى العام 2006 (مع أنه تم إنفاق أقل من ذلك في الواقع).

يقـدّم الـشكل 2 – 32 نظـرة شـاملة لجميـع مـصادر تمويل إعـادة إعمـار العـراق. المزيـد مـن التفاصيل متوفر في الملاحق هـ،و،ز.

الشكل 2 – 32

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق – 94.466 بليون دولار.

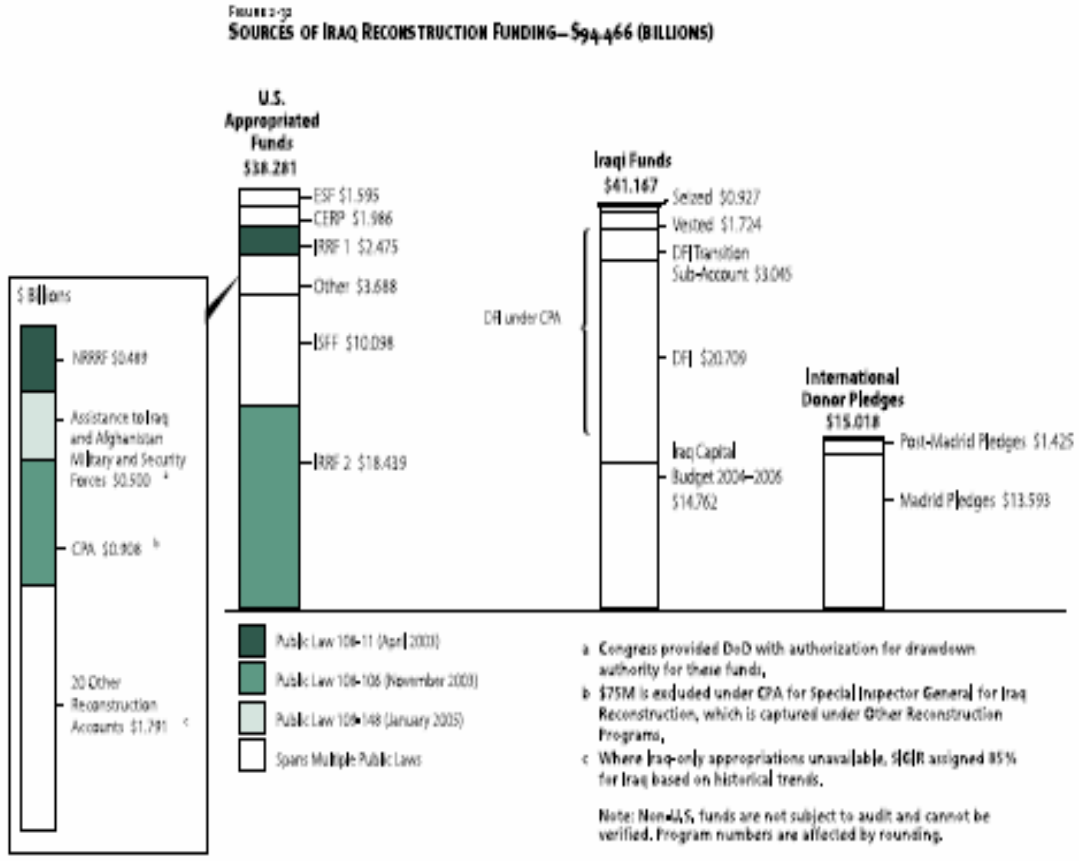

التمويل المعتمد الأميركي

منـذ أن بـدأ النـزاع فـي العـام 2003، أجـاز الكـونغرس ثمانيـة مـشاريع قـوانين قـدّمت 38.3 مليار دولار لتمويل إعادة إعمار العراق. وشمل هـذا المبلـغ 2.8 بليـون دولار، وهـو جـزء مـن قـانون اعتمـادات وزارة الـدفاع الأميركيـة للـسنة المالية 2007 (القانون العـام 109 – 289) الـذي وقعه الرئيس في 29 أيلول/سبتمبر 2006.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، جاء أكثر من نصف التمويل الأميركي لإعادة الإعمار من

أموال المانحين الدوليين

ارتفع مجموع الأموال التي تم التعهد بها في مدريد من قبل المـانحين غير الأميركيين من 14.58 بليون دولار إلـى 15.02 بليون دولار في الربع الحالي، بتعهدات إضافية من المفوضـية الأوروبيـة وأسـتراليا وألمانيـا وإسبانيا والأردن وفرنسا. إلا أن المعلومـات الدقيقة حـول إنفـاق هذه الأمـوال مـا زال مـن الصعب الحصول عليها. وقد طالبت الجهات المانحـة مـن البنـك الـدولي بتزويـد تحـديث

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 و2 الذي أنشىء وفقاً للقانون العام 109 -11 والقانون العام 108 – 106 في العام 2003. وتشتمل الوكالات الأميركية المشتركة في تمويل إدارة وإعادة الإعمار على وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتتراوح المشاريع بين تنمية البنية التحتية ومساعدة اللاجئين والهجرة. وتظهر الأموال المعتمدة في الجدول 2 -20.	لوضع تعهدات مدريد، ولكن البنك الدولي لم يتلق بعد معلومات كافية من المانحين لتقديم رقم أكثر دقة. للاطلاع على معلومات عن هذه التعهدات، أنظر الجدول 2 – 21. ما زالت لجنة المانحين لمرفق صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق، التي أسست في مؤتمر المانحين بمدريد في العام 2003 ويديرها البنك الدولي والأمم المتحدة، نشيطة. وانضمت ألمانيا في هذا الربع إلى لجنة المانحين بتعهد بلغ عشرة ملايين دولار. وكما أعلن في الربع الماضي قدّم مقيمون خارجيون علامات إيجابية لإدارة هذه الأموال المودعة وأشاروا إلى أن سرعة دفع المانحين لهم كانت عالية. ومن المتوقع أن تعلن هذه التقويمات قريباً. للاطلاع على قائمة أعضاء لجنة المانحين، أنظر الجدول 2 – 22.

الجدول 2 – 21
تعهدات مساعدات إعادة الإعمار للعراق حتى 2006/9/30

Donor	Original Madrid Pledge October 2003	Additional Pledges since Madrid Conference	Total Pledges June 2006
Australia	$45,590,974	$81,042,221	$126,633,195
Austria	5,478,165		5,478,165
Belgium	5,890,500		5,890,500
Bulgaria	640,000		640,000
Canada	187,466,454		187,466,454
China	25,000,000		25,000,000
Cyprus	117,810		117,810
Czech Republic	14,659,023		14,659,023
Denmark	26,952,384	40,000,000	66,952,384
Democratic Governance Thematic Trust Fund		100,000	100,000
Estonia	82,467		82,467
Finland	5,890,500		5,890,500
France		32,288	32,288
Germany	-	10,000,000	10,000,000
Greece	3,534,300		3,534,300
Hungary	1,237,005		1,237,005
Iceland	2,500,000		2,500,000
India	10,000,000		10,000,000
Iran	5,000,000	5,000,000	10,000,000
Ireland	3,534,300		3,534,300
Italy	235,620,020		235,620,020
Japan	4,914,000,000	50,000,000	4,964,000,000
Jordan		75,000	75,000
South Korea	200,000,000		200,000,000
Kuwait	500,000,000	65,000,000	565,000,000
Lithuania	-	30,000	30,000
Luxembourg (EURO)	2,356,200		2,356,200
Malta	27,000		27,000
Netherlands	9,424,801		9,424,801
New Zealand	3,351,975	990,000	4,341,975
Norway	12,867,617		12,867,617
Oman	3,000,000		3,000,000
Pakistan	2,500,000		2,500,000
Qatar	100,000,000		100,000,000
Saudi Arabia	500,000,000		500,000,000
Slovenia	419,382		419,382
Spain	220,000,000	2,380,000	222,380,000
Sri Lanka	-	75,500	75,500
Sweden	33,000,000		33,000,000
Turkey	50,000,000		50,000,000
United Arab Emirates	215,000,000		215,000,000
United Kingdom	$452,326,416		$452,326,416
United States	10,000,000		10,000,000
Vietnam		$700,000	700,000
Subtotal	7,807,467,293	255,425,009	8,062,892,302
European Commission	235,620,000	669,680,000	905,300,000
Subtotal	8,043,087,293	925,105,009	8,968,192,302
International Financial Institutions			
IMF (low range)	2,550,000,000		2,550,000,000
World Bank (low range)	3,000,000,000		3,000,000,000
Islamic Development Bank	-	500,000,000	500,000,000
Subtotal	5,550,000,000	500,000,000	6,050,000,000
Total Non-U.S. Donor Assistance	$13,593,087,293	$1,425,105,009	$15,018,192,302

Source: DoS and Iraqi Donor Assistance Database

Note: Data not formally reviewed, audited, or verified.
Pre-Madrid pledges for humanitarian assistance are not included in this table.

Table 2-21

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية وقاعدة بيانات مساعدات المانحين للعراق.

الجدول 2 – 22
أعضاء مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولية للجنة المانحين للعراق

MEMBERS OF THE INTERNATIONAL RECONSTRUCTION FUND FACILITY FOR IRAQ DONOR COMMITTEE

Canada (Chair)	Kuwait
United Kingdom	Iran
Italy	Norway
India	South Korea
Turkey*	Qatar
Sweden	Spain
Finland*	European Commission
Japan	United States
Australia	Denmark
Germany	

* Rotating members

TABLE 3-22

ومن المتوقع أن يتحدد مستقبل دعم المانحين الدوليين للعراق في المستقبل بالاتفاق الدولي للعراق، وهو مبادرة للحكومة العراقية تحظى بدعم الأمم المتحدة. وقد أطلق هذا الاتفاق في شهر تموز/يوليو 2006 بعد زيارة قيام بها نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق. والهدف هو تطوير إطار يتحول اقتصاد العراق بموجبه إلى اقتصاد يعتمد على السوق، بحيث يكون مندمجاً كلياً مع المنطقة وبقية العالم. ووفقاً للاتفاق، سينفذ العراق إصلاحات اقتصادية وسياسية وأمنية لكي يتلقى دعماً اقتصادياً وسياسياً من المجتمع الدولي. وترأس نائب رئيس الوزراء العراقي ونائب الأمين العام للأمم المتحدة اللجنة التحضيرية للاتفاق والتي اجتمعت في أبو ظبي في 10	أيلول/سبتمبر 2006 وفي سنغافورة من 18 - 20 أيلول/سبتمبر. واستضافت الأمم المتحدة في 18 أيلول/سبتمبر 2006 اجتماعاً في نيويورك ألزم فيه الوفد العراقي برئاسة وزير المالية الزبيدي العراق بمعالجة مشكلة الفساد، وتأسيس مؤسسات وطنية فعالة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة. ومن المتوقع للاتفاق – الذي يشمل الأولويات الأساسية والإنجازات الهامة والمواعيد النهائية – أن يتم تبنيه بحلول نهاية العام 2006. ومن المتوقع أن يتبع مؤتمر مانحين دولي رئيسي آخر الإبرام النهائي للاتفاق.
ورئيس لجنة المانحين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 عضو في المجموعة التحضيرية للاتفاق. وسوف تلعب لجنة المانحين، التي اكتسبت خبرة واسعة متراكمة حول حاجات إعادة إعمار العراق، دوراً هاماً في تنفيذ الاتفاق. **تنسيق المانحين** ومع إنفاق التمويل الأميركي الرئيسي لإعادة الإعمار، أصبح العراقيون والمانحون الدوليون مدركين للحاجة إلى استهداف أموال المانحين بمزيد من التخطيط والدقة. ويستمر	وتشتمل قاعدة البيانات حالياً على 7.249 مشروعاً، تبلغ قيمتها الإجمالية 11.53 بليون دولار، تتعلق بعشرين مانحاً. ومقابل هذه المشاريع تم إلزام 8.68 بليون دولار، وتم إنفاق 3,84 بليون دولار. ومن بين المشاريع الأميركية التي يقدّر عددها بنحو 13.578 مشروعاً أدرج 6.748 مشروعاً منها من قبل قاعدة بيانات مساعدات المانحين، وتبلغ قيمتها الإجمالية 8.01 بليون دولار. ومقابل هذه المشاريع، تشير قاعدة بيانات مساعدات المانحين إلى أن الولايات المتحدة ألزمت 5.9 بليون دولار وأنفقت 2.05 بليون دولار.

اعتبار تحسين تنسيق المانحين أولوية هامة بالنسبة للولايات المتحدة. وتواصل مجموعة التنسيق في بغداد ومجموعات العمل في القطاع اجتماعاتها مع قيادة أميركية تقدمية أكثر قوة. ومن المتوقع أن تكون آليات تنسيق المانحين جزءا من الاتفاق. تظهر قاعدة بيانات مساعدات المانحين بوزارة التخطيط العراقية، بدعم من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، التقدم في المشاريع المدعومة من المانحين، المتوقعة والجارية. وتقسّم قاعدة بيانات مساعدات المانحين المشاريع، وطلبات المشاريع، والتبرعات حسب التصنيفات التالية: المانح، وقطاع المساعدات، والمحافظة. كما تسمح للمستخدم بتدقيق البيانات لتطوير تقارير معدّة حسب الطلب.	وأطلق برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة جزءاً إقليمياً لقاعدة بيانات مساعدات المانحين في البصرة، ويقوم بمساعدة العراقيين في جمع البيانات على المستوى الإقليمي. كما يتم التخطيط لإقامة جزء إقليمي في الحكومة الإقليمية لكردستان. ولم يتم حتى الآن تنفيذ خطط دمج العقود والمنح والمشاريع من الميزانية الوطنية العراقية في قاعدة بيانات مساعدات المانحين. وتستمر هذه القاعدة في التحسن كأداة لإدارة المساعدات، إلا أنه لا يمكن استخدامها كلياً بعد لمراقبة وتحليل ووضع أولويات المعونة للحكومة العراقية.
البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف الرئيسية تواصل الولايات المتحدة تشجيع المانحين الآخرين على تنفيذ تعهداتهم في مدريد. يقدّم الشكل 2 – 33 معلومات حول تعهدات المانحين. اليابان بلغ تعهد اليابان في مدريد 5 بلايين دولار، وتم الإلزام الكلي منذ أكثر من عام للمنح البالغة 1.5 بليون دولار بالإضافة إلى	خمسين مليون أخرى: * 911 مليون دولار من المساعدات المباشرة، بما في ذلك المساعدة الفنية. * 490 مليون دولار عن طريق أموال اعتمادات مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق. * 116 مليون دولار قدمت مباشرة عن طريق منظمات دولية كبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. * 27 مليون دولار عن طريق منظمات غير حكومية. * 10 ملايين دولار للمؤسسة المالية العالمية.

الشكل 2 – 33
التعهدات من الدول الأخرى
15.02 بليون دولار
حتى 2 آب/أغسطس 2006
بلايين الدولارات

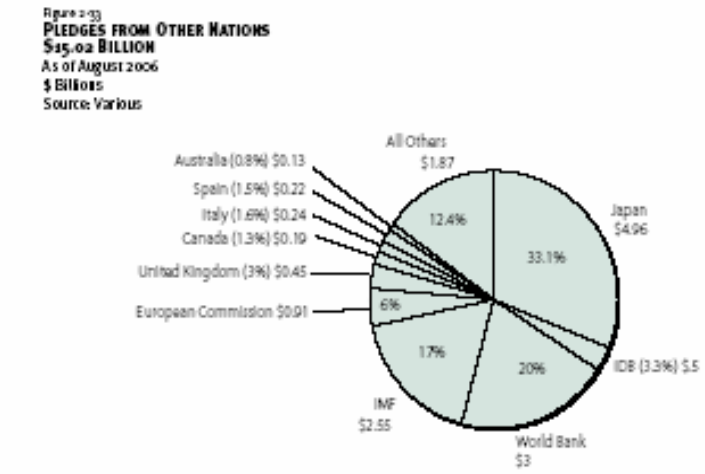

المصدر: متعدد

دعمت المعونة المالية اليابانية القطاعات التالية: الكهرباء، والماء والتصحاح، والصحة، والطرق والجسور، والتعليم والثقافة، والأمن. ويواصل مسؤولون من اليابان العمل مع المسؤولين العراقيين لتطوير مشاريع لقروض سهلة قيمتها 3.5 بليون دولار.

وتشتمل المشاريع على خدمات هندسية أعلنت أخيرا لمصفاة البصرة (18 مليون دولار) وإعادة تأهيل مصنع أسمدة خور الزبير (154 مليون دولار)، بالإضافة إلى المشاريع التالية من الفصول السابقة:

* 28 مليون دولار لإعادة تأهيل الجسور والطرق في سامراء.
* 259 مليون دولار لإعادة تأهيل ميناء أم قصر.
* 81 مليون دولار لتحسين قنوات الري.
* 315 مليون دولار لإعادة تأهيل محطة الطاقة الحرارية في المسيب.

المملكة المتحدة

ما زالت تعهدات المملكة المتحدة 920 مليون دولار، بما في ذلك تعهد مدريد (452 مليون دولار) والتبرعات الإنسانية قبل الحرب (468 مليون دولار). ومع إنفاق 917 مليون دولار تقريبا حتى شهر أيلول/سبتمبر، تكون المملكة المتحدة قد اقتربت من الإيفاء بالتزامها. يظهر الجدول 2 – 23 نفقات المملكة المتحدة، حسب البرنامج. وقد اشتركت دائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ تعهدات المملكة المتحدة، في العديد من أنواع المشاريع نفسها التي تمولها الولايات المتحدة، ولكن على مستوى أصغر، وركزت على منطقة جنوبي العراق:

* إعادة تأهيل البنية التحتية الكهربائية والمائية.
* تنظيم مكتب رئيس الوزراء ومكاتب المحافظين في الجنوب.
* تدريب مديرية الاتصالات الحكومية.
* تخطيط ووضع ميزانية التطوير الإستراتيجي في الأقاليم الجنوبية.
* التنسيق داخل الحكومة.
* إصلاحات الاقتصاد الكلي والميزانية.
* تعزيز البث الإذاعي والتلفزيوني المستقل.
* تطوير المجتمع المدني.

الجدول 2 - 23
تعهدات تبرع المملكة المتحدة، حتى شهر أيلول/سبتمبر 2006
(ملايين الدولارات)

UK Donor Pledges, as of September 2006
(in millions)

DFID Bilateral Program	$488
IRFFI Trust Funds	127
Contribution to EC Program	113
FCO Programs	64
Global Conflict Prevention Pool	66
MoD Quick Impact Projects	59
Total	$917

Source: email from DFID, July 24, 2006; exchange rate used: $1.69 per pound sterling.

Table 2-23

المصدر: رسالة إلكترونية من دائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، 24 تموز/يوليو 2006. معدل التبادل: 1.69 دولارا للجنيه الإسترليني.

للملكة المتحدة برنامج سريع الأثر ممول من وزارة الدفاع، التي لها مهمة مماثلة لبرنامج الإستجابة الطارئة للقادة.

ذكرت دائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وجود تحديات مماثلة: الأمن، التغير المستمر للنظراء الحكوميين، قدرة الحكومة الإجمالية الضعيفة. وسيركز برنامج دائرة التنمية الدولية خلال 2006 – 2007 على الإصلاح الاقتصادي، وتحسينات نقل الطاقة الكهربائية والماء في الجنوب، والحكم وبناء المؤسسات في بغداد والجنوب، ودعم المجتمع المدني والمشاركة السياسية، وبناء القدرة في وزارة الداخلية العراقية. وتمول دائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة مستشاراً للبنك الدولي في بغداد للإسراع في المشاركة في قضايا النفط والكهرباء ومساعدة الحكومة العراقية على تطوير خطة لقطاع الطاقة.

كما خصصت المفوضية الأوروبية بعض الأموال للمساعدة الثنائية قصيرة الأمد.

المفوضية الأوروبية

تعهدت المفوضية الأوروبية حتى تاريخه بمبلغ 905.3 مليون دولار خصص 779.3 مليون دولار منها لمساعدة إعادة الإعمار. وقدّم معظم هذه الأموال من خلال الأموال الائتمانية لمرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق، مع أن بعض التمويل قدّم عن طريق الائتمان الموضوعي لمنع الأزمات والاستعادة لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة قبل تأسيس مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق في العام 2004.

للاطلاع على مخصصات المفوضية الأوروبية لأموال إعادة الإعمار من العام 2003 إلى العام 2005، أنظر الجدول 2 – 24.

الجدول 2 – 24
مساعدة إعادة الإعمار الإجمالية للعراق من المفوضية الأوروبية
2003 – 2005 (بملايين الدولارات)

TOTAL EC RECONSTRUCTION ASSISTANCE TO IRAQ, 2003-2005 (IN MILLIONS)

Year	UN	World Bank	Bilateral	Total
2003	$49.1	$3.78	$0	$52.88
2004	121.6	100.8	0	222.4
2005	200.4	50.4	1.2	252
Total	$371.1	$154.98	$1.2	$527.28

Source: www.ec.europa.eu

TABLE 2-24

المصدر: www.ec.europ.eu

الجدول 2 – 25

الإسهامات الإجمالية لمرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق ومخصصات صندوق ائتمان العراق للبنك الدولي حتى 2006/9/1

TOTAL IRFFI DONOR CONTRIBUTIONS AND WORLD BANK IRAQ TRUST FUND ALLOCATIONS, AS OF 9/1/2006

	COMMITMENTS		DEPOSITS	
DONOR	WORLD BANK	UNITED NATIONS	WORLD BANK	UNITED NATIONS
Australia	$16,100,000	$16,775,000	$16,100,000	$16,775,000
Australia (Dept of Immigration)	-	3,292,000	-	3,292,000
Belgium	-	1,321,000	-	1,321,000
Canada	22,300,000	46,400,000	22,300,000	46,400,000
Denmark	-	10,666,000	-	10,666,000
Finland	2,600,000	6,234,000	2,600,000	6,234,000
Germany		10,000,000		
Greece	-	3,630,000	-	3,630,000
Iceland	1,000,000	500,000	1,000,000	500,000
India	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000
Ireland	-	1,226,000	-	1,226,000
Italy	-	29,782,000	-	29,782,000
Japan	130,000,000	360,951,000	130,000,000	360,951,000
South Korea	4,000,000	11,000,000	4,000,000	11,000,000
Kuwait	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000
Luxembourg	-	2,319,000	-	2,319,000
Netherlands	6,200,000	6,697,000	6,200,000	6,697,000
New Zealand	-	3,365,000	-	3,365,000
Norway	6,700,000	7,009,000	6,700,000	7,009,000
Qatar	5,000,000	5,000,000	2,500,000	5,000,000
Spain	20,000,000	22,380,000	20,000,000	22,380,000
Sweden	5,800,000	10,622,000	5,800,000	10,622,000
Turkey	1,000,000	200,000	1,000,000	200,000
United Kingdom	71,400,000	55,542,000	71,400,000	55,542,000
United States	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000
European Commission (Rapid Reaction Mechanism)	-	24,978,000	-	24,978,000
European Commission (Human Rights)	-	7,307,000	-	6,937,000
European Commission	140,800,000	438,129,000	140,800,000	428,961,000
Total Non-U.S. Donor Assistance	$456,900,000	$1,100,325,000	$454,400,000	$1,080,787,000

Source: www.irffi.org

TABLE 2-25

المصدر: www.irffi.org

تعهدت المفوضية الأوروبية في العام 2006 بملغ إضافي قيمته 252 مليون دولار. وستواصل تقديم جزء كبير من التعهدات عن طريق آلية مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق فيما تواصل زيادة معونتها الثنائية. وفي 8 آب/أغسطس 2006 تم إيداع 154 مليون دولار من تعهد المفوضية الأوروبية للعام 2006 في صندوق ائتمان العراق لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عندما وقّعت المفوضية الأوروبية اتفاقية تبرعاتها الثامنة. ويجعل هذا التبرع الجديد المفوضية الأوروبية أكبر مساهم في صندوق ائتمان العراق لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق. وسيركز تبرع المفوضية الأوروبية للعام 2006 على البرامج التالية: * تحسين نوعية حياة العراقيين (138.6 مليون دولار). * تعزيز الديمقراطية في العراق (50.4 مليون دولار). * تعزيز الحكم الرشيد (50.4 مليون دولار). التكيف مع الأولويات الجديدة للحكومة (12.6 مليون دولار من التمويل الاحتياطي).	وبالإضافة إلى مساعدة إعادة الإعمار،أسهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ 12.6 مليون دولار لبعثة حكم القانون المتكامل للعراق، الذي قامت بتأسيسه في العام 2005. ودربت هذه البعثة التي أسست في العام 2005 ونظمت بمساعدة الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية، دربت 770 مسؤولاً عراقيا من قطاعات الشرطة والقضاء والسجون. البنك الدولي في شهر كانون الثاني/يناير 2004 فوّض المانحون البنك الدولي بإدارة صندوق ائتمان العراق التابع للبنك الدولي الذي بدأ بتلقي الأموال في شهر آذار/مارس 2004. يلخص الجدول 2- 25 مخصصات صندوق ائتمان العراق التابع للبنك الدولي. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2006 تلقى صندوق ائتمان العراق 454 مليون دولار من 17 مانحاً وقدّم 266 مليون دولار في عطاءات، وتم توقيع عقود بشأن 150 مليون دولار منها كما أنفق 79 مليون دولار: * 399.7 مليون دولار من صندوق ائتمان العراق التابع للبنك الدولي خصصت لثلاثة عشر مشروعاً. * 60.5 مليون دولار (بما في ذلك دخل الاستثمارات) خصصت لمشاريع قيد الإعداد من قبل البنك الدولي والسلطات العراقية.
* عشر من 13 منحة، قيمتها 388 مليون دولار، خصصت لمشاريع نفذت مباشرة من قبل السلطات الحكومية العراقية. * المنح الثلاث الباقية بقيمة 12 مليون دولار مخصصة لنشاطات بناء القدرة والمعونة الفنية من قبل البنك الدولي. * أغلق أحد مشاريع صندوق ائتمان العراق (بناء القدرة الأول) وأكمل ثان ويشغّل وسوف يغلق رسمياً في نهاية العام 2006. يظهر الشكل 2 – 34 وضع صندوق ائتمان العراق التابع للبنك الدولي حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006. كما وافق البنك الدولي على مشروعين تبلغ قيمتهما الإجمالية 235 مليون دولار عن	الذي تمت الموافقة عليه في شهر حزيران/يونيو 2006 ومشروع التعليم الطارىء الثالث (100 مليون دولار) الذي تمت الموافقة عليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. ويمر مشروعان آخران، قيمتهما الإجمالية 150 مليون دولار، في مرحلة الإعداد النهائية ويتوقع أن يوافق البنك الدولي عليهما بحلول نهاية العام 2006. وخصص المبلغ المتبقي بقيمة 115 مليون دولار لمشاريع قيد الإعداد ويواصل مجلس المراجعة الإستراتيجية العراقي الموافقة على مشاريع البنك الدولي. وما زال من المخطط لمدير بلاد طويل الأمد يتمتع بسلطة اتخاذ المزيد من القرارات بالنسبة

طريق قروض مؤسسة التنمية الدولية. ويشتمل المشروعان على مشروع إعادة تأهيل الطرق الطارىء (135 مليون دولار)	لأولويات المشاريع في بغداد، أن يرأس مكتب البنك الدولي في المنطقة الخضراء في المستقبل القريب.

الشكل 2 – 34
صندوق الائتمان الدولي – البنك الدولي (ملايين الدولارات)

واعترافاً بأن تفشي الفساد في العراق يضيف إلى المجازفة بالنسبة للمانحين الدوليين فيما يعملون لتنفيذ برامجهم، فقد اتخذ البنك الدولي إجراءات مختلفة للحد من الفساد. وقد أبطات هذه الإجراءات عملية مشترياته في بعض الحالات. كما استضاف البنك الدولي ورشة عمل لمحاربة الفساد للعراق في دبي في أواخر شهر تموز/يوليو لبحث الأساليب وتحديد الممارسات الرئيسية للحد من الفساد. وشمل المشاركون ممثلين عراقيين من السلطة القضائية (المحكمة الجنائية المركزية في العراق والمحكمة العليا في العراق) ومنظمات المفتشين العامين، ومجلس التدقيق الأعلى, ووزارة الخارجية الأميركية, ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وهيئة النزاهة العامة، والبنك الدولي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ورئيس هيئة الجرائم الاقتصادية والمالية النيجيرية، ومدع عام من المحكمة العليا في إسبانيا، وخطباء آخرين من البنك الدولي من ذوي الخلفية بمحاربة الفساد. وتشتمل أولويات البنك الدولي خلال الأشهر القادمة على مساعدة العراق على تعزيز حكم القطاع العام، بما في ذلك المال العام ومحاربة الفساد، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي خلال الفترة	لمرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق حتى 31 آب/أغسطس 2006.

	الانتقالية الاقتصادية. ويظهر الشكل 2 – 35 إسهامات المانحين الدوليين

الشكل 2 – 35
إسهامات المانحين الدوليين لمرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق
حتى 2006/8/31

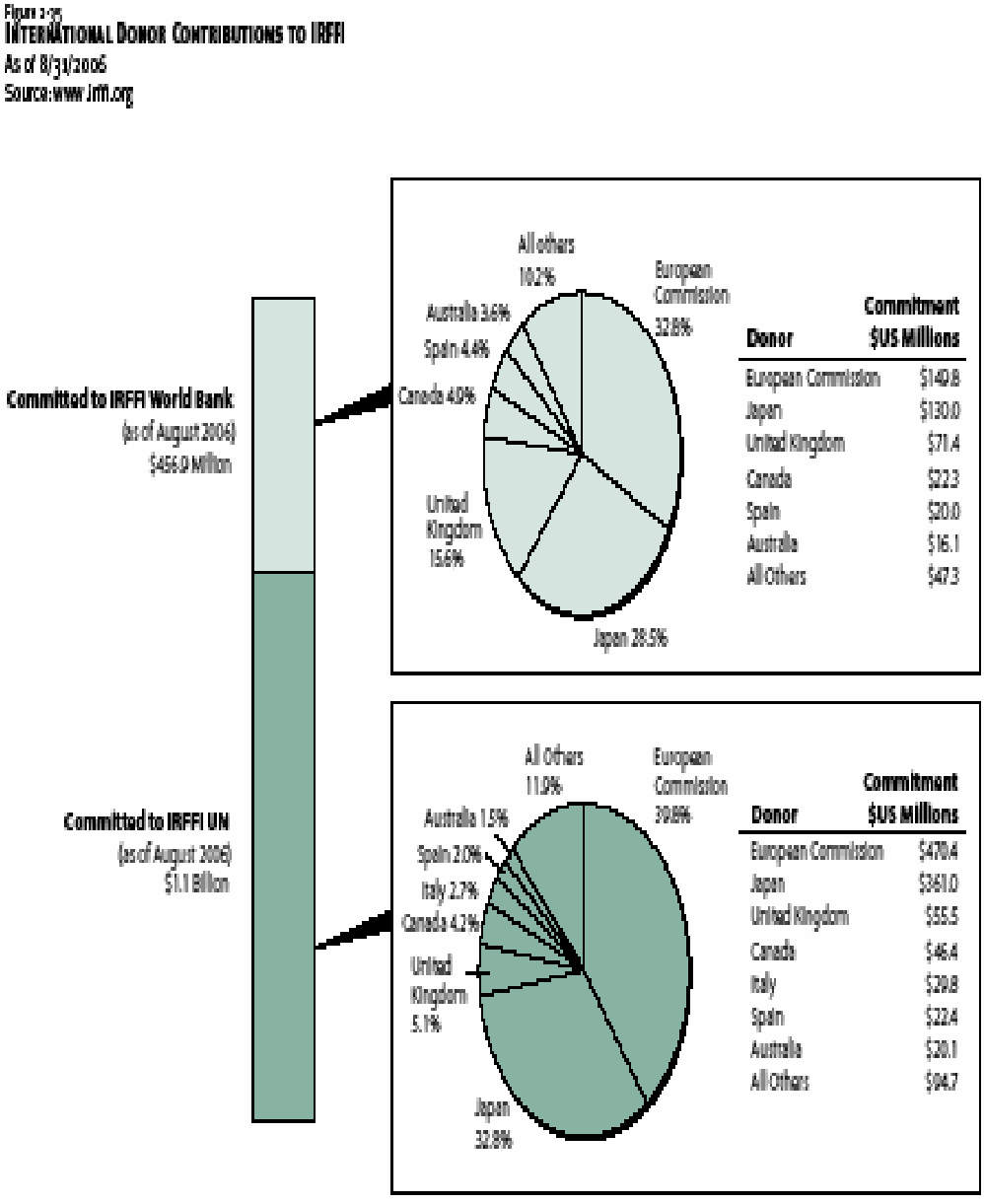

المصدر: www.irffi.org

الأمم المتحدة يدير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة صندوق ائتمان العراق التابع للأمم المتحدة. ويلخص الجدول 2 – 25 مخصصات الصندوق. وألزم 25 متبرعاً 1.1 بليون دولار للصندوق حتى 1 أيلول/سبتمبر 2006، تم إيداع 1.08 بليون دولار منها. وتنفذ 15 وكالة دولية 101 مشروعاً بتمويل قيمته 840 مليون دولار. ولدى برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أكبر قدر من الأموال الموافق عليها (31 بالمئة)، يليه	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (18 بالمئة) واليونيسيف (12 بالمئة): * تم إلزام 640 مليون دولار (76 بالمئة). * تم إنفاق 534 مليون دولار (64 بالمئة). * أكمل 24 مشروعاً. يظهر الشكل 2 – 36 وضع أموال صندوق ائتمان العراق حتى 1 أيلول/سبتمبر 2006.

الشكل 2 – 36
مجموع تنمية الأمم المتحدة – صندوق الائتمان الدولي (بلايين الدولارات)
حتى 2006/9/1

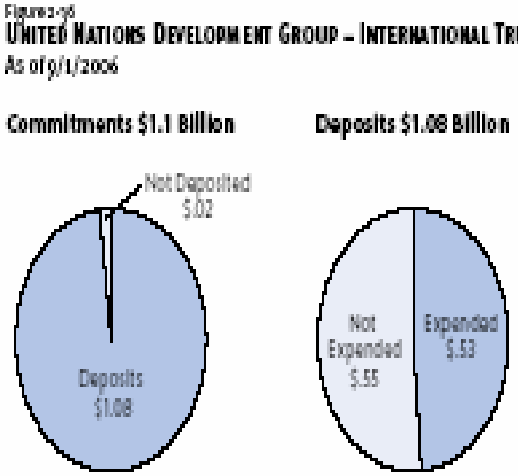

يمكن للمتبرعين تخصيص إسهاماتهم لصندوق ائتمان العراق. وإعادة تأهيل البنية التحتية (21 بالمئة) ودعم العملية الانتخابية (20 بالمئة) هما أكثر المجموعات شعبية بين المانحين. وتشمل القطاعات الشعبية بين المانحين والعراقيين الزراعة والتعليم والصحة.

أعلن الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة منح عقود قيمتها 473 مليون دولار: ذهب 15 بالمئة لليابان، و14 بالمئة للعراق، و11 بالمئة للمملكة المتحدة، و10 بالمئة للصين. وتغطي الشركات الأميركية أقل من 5 بالمئة من هذه العقود. ولم يجد تدقيق خارجي لبرنامج الأمم المتحدة أي مشاكل مالية، لكنه أوصى بطرق لجعل مجموعات

المنظمات وعملية الموافقة على المشاريع أكثر كفاءة. ومن المتوقع أن تعلن نتائج التدقيق قريباً. يواصل موظفو الأمم المتحدة العمل في عمان والكويت وقبرص، كما افتتحت مكاتب في البصرة وإربيل، كما أن هيئة موظفين صغيرة للمساعدات أصبحت الآن جزءا من حصة بعثة الأمم المتحدة في بغداد. ويرى مسؤولو الأمم المتحدة أن الحاجة لاستخدام موظفين عراقيين أساساً قد خفضت تكاليف الموظفين إلى حوالي 5 بالمئة من تكاليف البرامج الإجمالية – انخفاضاً من 30 بالمئة أثناء وجود موظفين دوليين. وتعتزم الأمم المتحدة أن تنظر في هذا النموذج للدول الأخرى. يظهر الشكل 2 – 37 صندوق ائتمان العراق حسب المجموعات.

الشكل 2 – 37

صندوق ائتمان العراق – مجموعة تنمية الأمم المتحدة

مشاريع موافق عليها وممولة حسب مجموعات الأمم المتحدة

حتى 2006/9/1- ملايين الدولارات

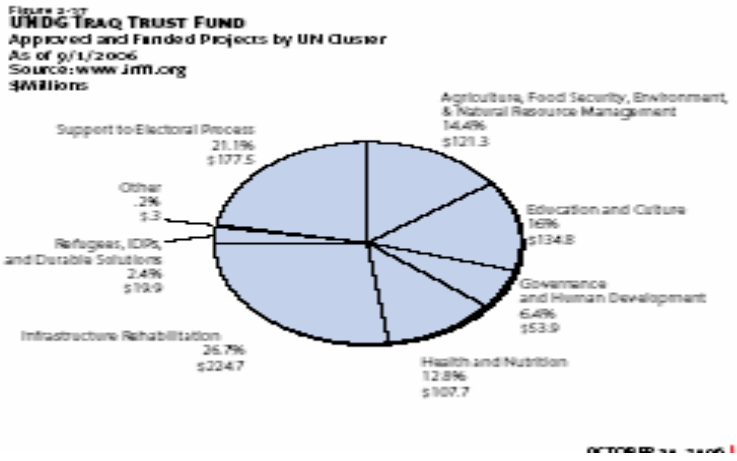

المصدر: www.irffi.org

صندوق النقد الدولي ما زال تمويل صندوق النقد الدولي البالغ 1.15 بليون دولار متوفراً لدعم ميزان المدفوعات: * 430 مليون دولار من رزمة مساعدة الطوارىء لما بعد النزاعات. * 685 مليون دولار للترتيب المؤقت. ولم يسحب العراق حتى الآن من أي من هذه الأموال. وأكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 3 آب/أغسطس 2006 المراجعتين الأولى والثانية للأداء الاقتصادي للعراق ومراجعة للضمانات المالية بموجب الترتيب المؤقت. ويرى صندوق النقد الدولي أن برنامج الترتيب المؤقت العراقي يسير على النهج الصحيح، مع أن العراق فقد بعض معايير وأهداف الأداء، بما في ذلك إيرادات النفط. ووافق صندوق النقد الدولي على طلبات السلطات العراقية للتخلي عن عدم التقيد بسبب التزام العراق ببرنامج الترتيب المؤقت وتنفيذها لسياسات وإجراءات أخرى. وأيد المجلس التنفيذي ذلك ومنحت إعفاءات التخلي. وكانت هذه المراجعة ذات أهمية خاصة لأن الأداء الناجح شرط للمضي قدماً في تخفيف ديون نادي باريس. ويواصل صندوق النقد الدولي تدريب المسؤولين الاقتصاديين والماليين العراقيين.	بنك التنمية الإسلامي تعهد بنك التنمية الإسلامي بمبلغ 500 مليون دولار لإعادة إعمار وتنمية العراق وهو مشارك نشيط في الاجتماع التحضيري للاتفاق الدولي للعراق. ويركز بنك التنمية الإسلامي تقليدياً على مشاريع وقطاعات التنمية البشرية التي لها مردود اجتماعي عال، بما في ذلك إمدادات المياه الريفية، مع الالتزام بمشاريع قد تستغرق عقداً كاملاً لتنفيذها. الأموال العراقية قدّر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق منذ شهر نيسان/إبريل 2006 أن إسهام العراق في إعادة الإعمار بعد فترة السلطة المؤقتة للتحالف بنحو 14.762 بليون دولار – أي مجموع ميزانيات 2004 – 2006، وليست هناك معلومات علنية متوفرة حول ما أنفق من هذه الميزانيات، ولكن من الواضح أن الوزارات العراقية – وخاصة وزارة النفط – تناضل لزيادة ميزانياتها بسرعة، مستخدمة الإجراءات المعمول بها. ويساور مكتب المفتش العام القلق من أن عدة بلايين من الدولارات – لتمويل أعمال ترميم ومساندة البنية التحتية التي تمس الحاجة إليها – قد تبقى من دون إنفاق في الميزانية العراقية في نهاية العام. وتعمل الولايات المتحدة والمانحون
الآخرون مع وزارة المالية العراقية وغيرها من الوزارات لتحديد الطرق لتحريك الأموال بصورة أسرع مع المحافظة على المساءلة الدقيقة. وتعكف الحكومة العراقية حالياً على إعداد ميزانية العام 2007. القروض من المانحين الدوليين لم تتغير القروض المتوفرة من المانحين الدوليين منذ صدور تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في شهر نيسان/إبريل 2006: * اليابان: 3.5 بليون دولار (تم تخصيص683 مليون دولار).	وقدرت الديون العامة العراقية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بحوالي 120.2 بليون دولار، منها 38.9 بليون دولار مستحقة لدائنين في نادي باريس. وحتى أواخر شهر تموز/يوليو 2006، وقع 18 من بين 19 من دائني نادي باريس اتفاقيات تنفذ التزام شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بشطب 80 بالمئة على الأقل من ديون العراق. وكان التقدم أكثر بطئاً بالنسبة للديون السيادية لغير الأعضاء في نادي باريس، وخاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. والآن، وبعد تولي الحكومة الجديدة

* المملكة العربية السعودية: 1 بليون دولار من الاعتمادات التجارية والقروض. * البنك الدولي: 3 – 5 بليون دولار من القروض، منها500 مليون دولار من القروض السهلة (تم تخصيص235 مليون دولار من القروض السهلة). الاقتراض التجاري رغم إحراز تقدم كبير في تسوية ديون عهد صدام، فإن ديون العراق تواصل الحد من قدرته على اقتراض الأموال الدولية. ولدى العراق دائنون في التصنيفات التالي: ديون نادي باريس، والديون السيادية لغير الأعضاء في نادي باريس، والديون التجارية.	مهمتها، فإن المفاوضات يمكن أن تبدأ لحل هذه المطالبات خلال فترة زمنية ملائمة. وقد أجريت اتصالات بالفعل مع السعودية على المستوى الوزاري لتسهيل حل هذه المطالب، ويتم تشكيل لجنة عمل فنية لبدء عملية التوفيق. وتكثف الدبلوماسية الأميركية والعراقية جهودها فيما يتعلق بتخفيف الديون توقعا لمفاوضات الاتفاق الدولي. وإذا حقق العراق هذه الشروط، فسوف يتم شطب حوالي 30 بليون دولار من الديون السيادية. وحتى شهر أيار/مايو 2006 تمكن العراق من حل 18 بليون دولار تقريباً من المطالبات المقدمة من دائنين خاصين عن
طريق تبادل الدين والنقد، وقدّم بليون دولار تقريباً من المطالبات للتحكيم، طبقا لتقرير صادر عن هيئة موظفي صندوق النقد الدولي في 9 آب/أغسطس 2006. ومع أن عملية توفيق الديون التجارية مستمرة فإن السلطات ستواصل إتباع الإستراتيجية الحالية لحل المتأخرات الباقية التي تبلغ 2 بليون دولار تقريباً عن طريق عروض تبادل الدين والنقد، بما في ذلك عملية التحكيم حتى نهاية شهر تموز/يوليو 2006. وتعتزم السلطات العراقية وضع إستراتيجية متابعة للمطالبات التجارية المتبقية بعد شهر تموز/يوليو 2006. وبما أن مقدار المتأخرات الخاصة المتبقية صغير نسبياً – حوالي 4 بالمئة من الديون الخارجية الإجمالية في العام 2006 – فليس من المتوقع أن تشكل مجازفة كبيرة للبرنامج.	

ملخصات القطاعات

نشاطات محاربة الفساد

يعتبر الفساد في العراق مشكلة مستمرة تحتاج إلى حل طويل الأمد ومتعدد الجوانب يمكن للعراقيين المحافظة عليه. واحتل العراق في العام 2005 المرتبة 137 بين 158 دولة شملها مؤشر إدراك الفساد للشفافية الدولية. ويحتل العراق مرتبة دون مصر وسوريا وإيران وغيرها من دول المنطقة التي تعاني من الفساد.

وقد أنجز قدر كبير من العمل لتأسيس وتعزيز المؤسسات لمحاربة الفساد. ومنذ العام 2003 قدّمت وكالات أميركية مختلفة مساعدة فنية للمجلس العراقي للتدقيق العالي الموجود سابقا ومؤسسات محاربة الفساد الثلاث الجديدة: هيئة النزاهة العامة، والمفتشون العامون العراقيون في كل من الوزارات، والمحكمة الجنائية المركزية في العراق.

وتواصل البرامج الأميركية التركيز على مساعدة الحكومة العراقية على تحقيق ما يلي:

* تطوير شفافية ومحاسبة مالية قوية.
* تطوير وتنفيذ أنظمة إدارة مالية.
* تعزيز عمليات العقود والشراء.
* توسيع مبادرات النزاهة العامة.
* توسيع مقاضاة المسؤولين الحكوميين الفاسدين.

رد العراق على الفساد

ستعتمد قدرة العراق على جذب واستخدام مساعدات المانحين الدوليين جزئياً على قدرته على الحد من الفساد الملاحظ في سائر أنحاء الحكومة. وتتوقع الحكومة العراقية أن جهود ملاحقة الفساد وتعزيز الشفافية والكفاءة ستشجع الاستثمارات العامة والخاصة الأجنبية، خاصة في قطاع النفط. وكجزء من الاتفاق الدولي للعراق الذي يتم حالياً التفاوض بشأنه، فإن العراق يتوقع أن يلتزم باتخاذ خطوات محددة لتحسين الشفافية ومنع الفساد. والاتفاق – بما في ذلك أولويات أساسية وإنجازات هامة والتزامات – يرجح أن يتم تبنيه بحلول نهاية العام 2006.

أكدت هيئة النزاهة العامة في 11 أيلول/سبتمبر 2006 مجدداً على السياسة التي تقتضي الإشهار المالي من قبل كبار المسؤولين الحكوميين العراقيين، من المدنيين من مستوى مدير عام ومن العسكريين من رتبة نقيب وأعلى. وهددت هيئة النزاهة العامة بإحالة من لا يتقيدون بهذه الأنظمة إلى المحكمة. وتنشط هيئة النزاهة العامة خلال الربع الحالي أيضاً بالإعلان عن اعتقال مسؤولين حكوميين عراقيين متهمين بالفساد، بمن في ذلك عدد من كبار موظفي الوزارات.

ويواصل مفتشون عامون عديدون الاستشهاد بالعقبات التي تواجه أعمالهم، بما في ذلك الميزانية غير الكافية، والنقص في الموظفين المهنيين، والاستقلال المحدود. إلا أن

الجهود الأميركية لمساعدة العراق على الحد من الفساد

يتم تنسيق الجهود الأميركية لدعم مبادرات محاربة الفساد من قبل مجموعة العمل لمحاربة الفساد التي تقودها السفارة الأميركية في بغداد. وتتألف هذه المجموعة من ممثلين لعدة وكالات فدرالية أميركية تقدّم المشورة والدعم لطائفة واسعة من مبادرات محاربة الفساد في العراق. ويشترك مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في هذه المجموعة كمراقب.

زاد تأخير تشكيل الحكومة العراقية من صعوبة تفعيل مجموعة العمل لمحاربة الفساد الأميركية/العراقية المشتركة(أطلقت في قمة محاربة الفساد التي حضرها مسؤولون

بعض المفتشين العامين أعلنوا عن إحراز تقدم في الحصول على الاعتراف والدعم داخل هذه الوزارات، وفي تدريب الموظفين وتطوير آليات لتحديد ومواجهة ممارسات الفساد. وكانت وزارة النفط من أكثر الوزارات نشاطا، حيث أكملت 454 تدقيقا حتى تاريخه في العام 2006. كما أعادت الوزارة تنقيح ممارساتها ومعاييرها في 33 من جوانب العمل، بما في ذلك تسويق النفط الخام، ومستويات المرتبات ونقل المنتجات النفطية.	أميركيون وعراقيون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005). ومع أن لجنة العمل المشتركة لا تجتمع بصورة منتظمة، فقد وجد المسؤولون الأميركيون فرصاً أخرى لمواصلة الحوار الخاص بمحاربة الفساد. ويعتزم العراقيون تعيين منسق لمحاربة الفساد في المستقبل القريب لضمان استمرارية أفضل والحد من تداخل نشاطهم المتعلق بمحاربة الفساد. تمت إعادة تشكيل لجنة العمل لمحاربة الفساد في أواخر العام 2005 بعد توقف نشاطها لعدة أشهر، وأصدرت لجنة السفارة أخيراً خطتها الإستراتيجية لمساعدة العراق
على الحد من الفساد والتي تركز على إصلاحات السوق والشفافية المالية والنزاهة العامة. وأصدر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في الربع الأخير مسحاً لجهود محاربة الفساد وقدّم عدة توصيات للتدقيق، بما في ذلك توصية شجعت السفارة على زيادة دعم الموظفين لجهود محاربة الفساد وتشكيل مجموعة توجيه تنفيذية مشتركة للإشراف على جميع برامج محاربة الفساد للحكومة الأميركية. ولقيت هذه التوصيات دعماً من قبل تفتيش مرافق أجراه المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية، الذي قدّم توصيات مماثلة لتعزيز الجهود الأميركية لمحاربة الفساد. وأوصى التدقيقان بأن تتواصل السفارة الأميركية مع نظرائها العراقيين في محاربة الفساد، ودعت وزارة الخارجية الأميركية إلى عقد جلسة رسمية مبكرة لهيئة العمل الأميركية – العراقية الخاصة لمحاربة الفساد يتوقع أن تتم خلال مؤتمر قمة محاربة الفساد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وبتوصية من مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، وافقت السفارة الأميركية على زيادة عدد الموظفين الداعمين لجهود محاربة الفساد في العراق إلى أربعة، بمن فيهم مستشارون جدد رفيعو المستوى لمجلس التدقيق الأعلى والمفتشون العامون، ومنسق شفافية ومستشار رفيع المستوى	للإشراف على إستراتيجية محاربة الفساد. وقد ساعدت هذه الإضافات الهامة لهيئة الموظفين في ضمان أن تكون السفارة الأميركية قادرة على التحرك بخطى أسرع لتنفيذ خطة جديدة وأوسع لدعم لكل من الكيانات العراقية لمحاربة الفساد. وتسهم وكالات فدرالية أميركية أخرى في هذا المجهود أيضاً. ولمساعدة مجلس التدقيق الأعلى، خصص مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي بوزارة الخارجية الأميركية مبلغاً لمكتب المحاسبة الحكومية للتواصل مع مجلس التدقيق الأعلى وترجمة معايير التدقيق الحكومية إلى اللغة العربية (الكتاب الأصفر). وتكمّل هذه المعايير معايير التدقيق الدولية المختلفة، بما في ذلك المجموعة التي طورتها المنظمة الدولية لمؤسسات التدقيق العليا. ومكتب المحاسبة الحكومية هو عضو في هذه المنظمة وقد تبنى معايير دولية رائدة أخرى. وسيستخدم مجلس التدقيق الأعلى هذه المعايير لتعزيز تطوير المعايير العراقية. وردّا على طلب مجلس التدقيق الأعلى وافق مكتب المحاسبة الحكومية على مراجعة برامج تدقيق المجلس الحالية وتقديم تغذية راجعة وتوصيات. وقد باشر مجلس التدقيق الأعلى في عملية ترجمة برامج التدقيق إلى اللغة الإنجليزية. ووافق مكتب المحاسبة الحكومية أيضا على ضم
ثلاثة مدققين متوسطي المستوى من مجلس التدقيق الأعلى إلى زمالة المحررين الدوليين	أفضل الممارسات ضد الفساد ضمن مجتمع الأعمال العراقي.

بمكتب المحاسبة الحكومية، وهو برنامج تدريب مدته 3 – 4 أشهر من المقرر أن يبدأ في شهر أيار/مايو 2007. كما تدعم الحكومة الأميركية زيادة الشفافية المالية في العراق. وتدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تعاقداً قيمته 10 ملايين دولار لتطوير وتنفيذ نظام معلومات إدارة مالية أساسي، ضمن وزارة المالية العراقية. ويشتمل هذا النظام، الذي من المقرر أن يكتمل في أوائل العام 2007، على نموذج جداول رواتب عام ونموذج للمشتريات يمولهما مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي بوزارة الخارجية الأميركية (5 ملايين دولا ر) ووزارة المالية الأميركية (2 مليون دولار). وقد أكمل 85 بالمئة تقريباً من متطلبات النظام الأساسي، وسوف يتم تركيب النظام في 178 مؤسسة مالية على مرحلتين. وقد التزمت وزارة التجارة الأميركية بالعمل مباشرة مع وزارة التجارة العراقية. وستستخدم وزارة التجارة الأميركية برنامج تطوير القوانين التجارية التابع لها، لإرسال مستشارين متمرسين، بطلب من وزير التجارة الأميركي للمساعدة في تحديد الأنظمة الفاسدة والتوصية باتخاذ إجراءات مشتريات لتجنب الفساد. وتخطط وزارة التجارة الأميركية لبرامج محددة لتشجيع	وتواصل الوكالات الأميركية تخصيص مصادر لتدريب مسؤولي محاربة الفساد العراقيين في هيئة النزاهة العامة، ومجلس التدقيق الأعلى، والمفتشين العامين العراقيين، والمحكمة الجنائية المركزية في العراق. وتدير وزارة الدفاع الأميركية مبادرة محاربة الفساد والحكم المبدئي العراقية وتقدّم دعماً مباشراً لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع العراقية. وخصص مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون الدولي مليون دولار للتدرب على الأجهزة لهيئة النزاهة العامة ولعقد ندوة لتدريب المتدربين في واشنطن العاصمة لمفتشين عامين عراقيين عامين. وسيشترك مفتشون عامون من دول أخرى في التدريب والتشاور. وخصص مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون أيضاً موارد للمساعدة في دمج الشرطة والمدعين العامين العراقيين. ويواصل هذا المكتب العمل مع وزارة العدل الأميركية لتقديم معلمين ومنهج ملائم لبرنامج تدريب الشرطة. وقد مولت قيادة انتقال المهن المتعددة الجنسيات – العراق مركز قيادة عسكريا لوزارة الدفاع العراقية يشمل التدريب على مبادىء الأخلاق والقيم، والذي سيوفر فوائد طويلة الأمد لمحاربة الفساد. وما زالت خطط إقامة منشأة تدريب
مشتركة لهيئة النزاهة العامة ومجلس التدقيق الأعلى والمفتشين العامين العراقيين قيد البحث. الرد الدولي على الفساد كما أن محاربة الفساد ذات اهتمام للمانحين الدوليين الآخرين، ومن المتوقع أن تكون جزءا هاما من الاتفاق الدولي للعراق. وقد مولت مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة مشروعاً قيمته 4.8 مليون لكي يقدّم مجلس التدقيق في الأردن تدريباً لمجلس التدقيق الأعلى على مدى فترة 18 شهراً. وقدّم المجلس الوطني البريطاني للمدققين تدريباً لمدققي مجلس التدقيق الأعلى في عمان. قادت الأمم المتحدة والشفافية الدولية المجهود الدولي لتطوير إطار لمحاربة الفساد متاح لأي دولة مهتمة بمحاربة الفساد. ومع أن الأدوات المتوفرة عن طريق الأمم المتحدة والشفافية الدولية ليست مخصصة للعراق، إلاّ أنها توفر	نافذة المفعول في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005، بعد أن حصلت على العدد الضروري من وثائق المصادقة/الانضمام. وحتى تاريخه، هناك 65 مصادقة/انضمام. ووافق مجلس الشيوخ الأميركي على المصادقة على الاتفاقية في 15 أيلول/سبتمبر 2006، ومن المتوقع أن يوقع الرئيس وثيقة المصادقة قريبا. ودعت الولايات المتحدة العراق للانضمام إلى الاتفاقية – سواء كاتفاقية ثنائية أو عن طريق مبادرة الدول العربية للحكم الرشيد للتطوير التي تشجعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. واشترك العراق في المفاوضات المبكرة لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد ولكنه لم يوقع على الاتفاقية بعد. ومن المتوقع انضمام العراق إلى الاتفاقية من ضمن التزاماته فيما يتعلق بالاتفاق.

للعراق نقطة بداية لمحاربة الفساد عن طريق التعلم من خبرة الدول الأخرى. وقد تبنت الأمم المتحدة محاربة الفساد عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد ومجموعة الأدوات لمحاربة الفساد للأمم المتحدة. وتبنت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة ضد محاربة الفساد في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2004، وحصلت فيما بعد على توقيع 140 دولة عليها. وأصبحت الاتفاقية	تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد مجموعة شاملة من المعايير، والإجراءات، والقواعد بأن من الممكن للدول أن تطلب تعزيز أنظمتها القانونية والتنظيمية لمحاربة الفساد وتدعو إلى اتخاذ إجراءات وقائية وتجريم أسوأ أنواع الفساد المنتشرة في القطاعين العام والخاص، وتقتضي من الدول الأعضاء إعادة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد إلى الدولة التي سرقت منها. ويكرّس فصل كامل في الاتفاقية للوقاية،
وتوجّه الإجراءات نحو القطاعين العام والخاص، بما في ذلك سياسات الوقاية النموذجية، مثل: * تأسيس كيانات محاربة للفساد. * تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية. * وسائل وقاية تشجع الكفاءة والشفافية. * تجنيد مبني على الاستحقاق. تعتمد مجموعة أدوات محاربة الفساد للأمم المتحدة على إجراءات محاربة فساد ناجحة ودروس تم تعلمها من أنشطة التعاون الفني التي سهلها البرنامج العالمي ضد الفساد. وترمي مجموعة أدوات الأمم المتحدة إلى توفير طائفة من الخيارات التي ستمكّن كل دولة من وضع إستراتجية متكاملة تكون فعالة قدر الإمكان لتلبية احتياجاتها الخاصة. تسعى الشفافية الدولية، وهي منظمة دولية أخرى تشجع الحكم الأفضل، إلى الجمع بين الأطراف ذوي العلاقة من الحكومة والمجتمع المدني وميدان الأعمال ووسائل الإعلام في منهج شامل لتشجيع الشفافية في الانتخابات، وفي الإدارة العامة، وفي المشتريات، وفي الأعمال. كما طورت الشفافية الدولية مجموعة أدوات لمحاربة الفساد، مشابهة لمجموعة أدوات الأمم المتحدة، تستفيد من خبرة وأفضل ممارسات الدول الأخرى. ومع أن منظمات غير	حكومية كثيرة قد أجرت اتصالات مع الشفافية الدولية فهي لا تعتقد أن أياً من تلك المنظمات أظهرت القدرة على تقديم الدعم الفعال لوجود الشفافية الدولية في العراق. كما أثر الوضع الأمني على قرار الشفافية الدولية لتقديم الدعم من خارج العراق في الوقت الحاضر. كما جعل البنك الدولي محاربة الفساد في العراق أولوية، وسعى للحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي ومانحين آخرين لدعم التدريب للمؤسسات العراقية. وفي شهر تموز/يوليو حضر مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مؤتمر البنك الدولي في دبي الذي جمع بين مسؤولين عراقيين وخبراء من البنك الدولي والأمم المتحدة وممارسين دوليين لمناقشة الوسائل لتحريك أجندة محاربة الفساد في العراق. وناقش العراقيون في هذا المنتدى جهودهم للحد من الفساد والتحديات التي يواجهونها. كما يدعم البنك الدولي جهود محاربة الفساد في العراق عن طريق النشاطات التالية: * يعمل البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي لإصلاح أنظمة الإدارة المالية العامة. وسيساعد تقويم للنفقات والمؤسسات العامة الحكومة العراقية على تحديث ممارسات إدارتها المالية العامة تمشياً مع التزاماتها وفقاً للاتفاق الدولي
للعراق. * يتعامل البنك الدولي مع مستشارين للعمل مع الحكومة العراقية لتحسين إدارة وتنسيق مساعدات التنمية للحكم والإدارة	

العامة. * واصل البنك الدولي بعد ورشة عمله في دبي في أواخر شهر تموز/يوليو، العمل مع هيئة النزاهة العامة والمفتشين العامين ومجلس التدقيق الأعلى والقضاء لتطوير زيادة التنسيق. ويعمل البنك الدولي على تشجيع تطوير الإنجازات الهامة لكل من هذه الوكالات في الاتفاق المتوقع.	

إشراف مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

عمليات تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
عمليات تفتيش مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
الخط الساخن لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
مبادرة الدروس التي تم تعلمها لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
التشريعات الجديدة
الموقع الإلكتروني

الجزء
3

عمليات تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

أكمل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق 8 عمليات تدقيق بين 1 آب/أغسطس 2006 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006، مما يجعل العدد الإجمالي 73 تدقيقاً. وخلال الربع الحالي عالجت عمليات تدقيق مكتب المفتش العام طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك استخدام طلب المهمات الإدارية لمتابعة التكاليف غير المباشرة، وقدرة قوات الأمن العراقية على توفير واستمرار الدعم اللوجستي، وتنفيذ الإلزامات غير الملائمة، وتقويم السيطرة على الأسلحة المقدّمة من وزارة الدفاع الأميركية لقوات الأمن العراقية، والإفراط في استخدام تسويق البيانات الخاصة أو المسجلة من قبل مقاول برنامج الدعم المدني اللوجستي، وفحص برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

كما أصدر مكتب المفتش العام مسودتي تقريرين ولديه 16 تدقيقاً جارياً. وهناك ثماني عمليات تدقيق أخرى على الأقل يعتزم البدء بها خلال الربع القادم. ويؤدي مكتب المفتش العام التدقيق وفقاً لمعايير تدقيق حكومية مقبولة عامة تقدّم تفاصيل عمليات تدقيق مكتب المفتش العام في سائر أنحاء هذا التقرير:

* للاطلاع على عناوين عمليات التدقيق وأوصى مكتب المفتش العام بإلغاء إلزام هذه الأموال للحاجات العاجلة.

وربما يكون أثر هذه الممارسة قد أسفر عن عدم تمويل برامج أو مشاريع ذات أولوية عالية بالنسبة للبرنامج العام لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للاطلاع على تفاصيل هذه المراجعة، أنظر "تقرير مؤقت حول إلزامات غير سليمة باستخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (مكتب المفتش العام – 06 – 037).

كما يجد مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق باستمرار أن الأمن في سائر أنحاء العراق ما زال يشكل تحدياً لإدارة والإشراف على العديد من المشاريع.

الثماني للربع الحالي، أنظر الجدول 3 – 1.

* للحصول على معلومات عن جميع عمليات التدقيق التي أكملها مكتب المفتش العام حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006، والنص الكامل لجميع منتجات عمليات التدقيق النهائية، أنظر الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق: http://www.sigir.mil/

راجعت عمليات تدقيق مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي بعض أوجه الاندفاع لإلزام الأموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قبل 30 أيلول/سبتمبر 2006، عندما نفدت السلطة لإلزام أموال الصندوق. ونتج عن مراجعة نفقات غير متطابقة من الصندوق (مشروع الصندوق 6027) وإلزامات غير ملغاة من الصندوق (مشروع الصندوق 6026) تحديد حساب يدعى "بائعون وهميون" فيه رصيد يبلغ 362 مليون دولار من الإلزامات غير الملغاة. وخلصت المراجعة إلى أن هذه الإلزامات كانت غير سليمة،

ويشير تقرير المفتش العام المتعلق "بوضع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية" إلى أن جميع المشاركين – من عراقيين وأميركيين – يخاطرون بحياتهم كل يوم لتنفيذ مهمة البرنامج. إلا أن عدم وجود منظمة أميركية واحدة مسؤولة عن برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بأكمله وعدم قدرة الوكالات الحكومية الأميركية على التعاون مع بعضها البعض الآخر يواصلان الحد من التقدم.

الجدول3-1

SIGIR Audit Products, as of October 30, 2006

Report Number	Report Title	Date Issued
06-028	Review of Administrative Task Orders for Iraq Reconstruction Contracts	October 2006
06-031	Management of the Iraqi Interim Government Fund	October 2006
06-032	Iraqi Security Forces: Review of Plans To Implement Logistics Capabilities	October 2006
06-033	Iraqi Security Forces: Weapons Provided by the U.S. Department of Defense Using the Iraq Relief and Reconstruction Fund	October 2006
06-034	Status of the Provincial Reconstruction Team Program in Iraq	October 2006
06-035	Interim Audit Report on Inappropriate Use of Proprietary Data Markings by the Logistics Civil Augmentation Program (LOGCAP) Contractor	October 2006
06-037	Interim Report on Improper Obligations Using the Iraq Relief and Reconstruction Fund (IRRF 2)	September 2006
06-038	Unclassified Summary of SIGIR's Review of Efforts To Increase Iraq's Capability to Protect Its Energy Infrastructure	September 2006

Table 3-1

ويراقب مكتب المفتش العام ويقدم التقارير عن فشل المشاريع أو البرامج الذي ينتج عن السياسات والعمليات غير الثابتة في جميع الكيانات الحكومية الأميركية. ووجد مكتب المفتش العام في تقويمه لبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية أن موظفي هذه الفرق في القواعد العسكرية العاملة الأمامية يمضون وقتاً أكثر في المسائل الإدارية من عمل المهمة. واستشهد الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات بعدم وجود مهمة محددة بوضوح لفرق إعادة الإعمار الإقليمية. كما ذكروا أنهم وعدوا بتوفير الموارد الكافية لأداء المهمة، ولكنها لم تتوفر بما فيه الكفاية.

وأجرى مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي تدقيقين بناء على طلب رئيسة لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ:

* "قوات الأمن العراقية: مراجعة الخطط لتنفيذ القدرات اللوجستية" (مكتب المفتش العام - 06 – 032).

* قوات الأمن العراقية: الأسلحة المزودة من وزارة الدفاع الأميركية باستخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق" (مكتب المفتش العام – 06 – 033).

وتم تنسيق التدقيقين مع مكتب المحاسبة والتكنولوجيا. وقدّمت هذه التقارير تسع توصيات لتحسين التخطيط والمساءلة وتطوير القدرة في إدارة الوظائف والموارد.

ويجري مكتب المفتش العام مراجعة حالياً بدعم من مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية. كما ينسق مكتب المفتش العام عدة جهود أخرى مع مكتب المحاسبة الحكومية ومنظمات المساءلة المختلفة للقوة المتعددة الجنسيات – العراق، والقيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات – العراق.

وترأس مكتب المفتش العام اجتماعاً لمجموعة عمل المساءلة للعراق في 30 تموز/يوليو 2006. واجتمع ضباط الارتباط من عدة منظمات، ومدققون آخرون، ومقيّمون إداريون داخليون لمناقشة الجهود الجارية والقضايا الناتجة.

ويواصل مكتب المفتش العام تطبيق أسلوب متوازن لتقديم البصيرة وبعد النظر والإشراف عن طريق نشاطات التدقيق وغير التدقيق بمساعدة المنظمات المنفذة في العراق وتلك التي تدعم هذه المنظمات خارج العراق.

* ترشد جهود البصيرة لمكتب المفتش العام القيادات حول قضايا الحكم، مع التأكيد على إيجاد بيئة مساءلة وحكم قانون وثقة

الحكومية، ومكتب المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية، ووكيل وزارة الدفاع للمشتريات واللوجستيات	شعبية في العراق. * تواصل جهود بعد النظر لمكتب
المفتش العام التركيز على القضايا النهائية، كتكاليف الإكمال والفترة الانتقالية والمساندة وتعزيز القدرة. * تعالج جهود الإشراف لمكتب المفتش العام، وهي نقطة تركيز تقليدية للمفتشين العامين، القدرة على الحصول على مردود عال لاستثمار دافعي الضرائب الأميركيين وتشجيع الشفافية والمساءلة للإدارة الأميركية لأي موارد عراقية مستخدمة. * تقيّم عمليات تدقيق مكتب المفتش العام أيضاً الاقتصاد والكفاءة والفاعلية لمشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق. هناك في المعدل 25 من مدققي مكتب المفتش العام في الميدان في العراق في أي يوم، بالإضافة إلى سبعة آخرين موجودين في مقر المفتش العام في أرلنغتون بولاية فرجينيا. ويشتمل قسم التدقيق على مدققين ذوي خبرة طويلة ومقيّمين ومحللي إدارة وبرامج ومتخصصين في العقود ومحررين ومتخصصين في برامج المشتريات. وتشتمل الخبرة الإجمالية لهذا القسم على أكثر من 700 سنة، بمعدل 22 سنة لكل منهم في خبرة التدقيق وغير التدقيق في عمليات تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. ولدى مكتب المفتش العام أيضا القدرة، سواء عن طريق التعاقد أو السلطة الخاصة، لإضافة خبراء لأي فريق تدقيق لأي مجال قيد المراجعة.	منتجات التدقيق النهائية مراجعة طلبات المهمات الإدارية لعقود إعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 06 - 028 تشرين الأول/أكتوبر 2006. مقدمة – اعتمد الكونغرس 18.4 بليون دولار لأمن وإغاثة وإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2. وأصدرت الحكومة الأميركية في بداية العام 2004 متطلب تصميم – بناء في طلب اقتراح لتوفير خدمات الإعمار في العراق. ومنح من 13 كانون الثاني/يناير 2004 حتى 26 آذار/مارس 2004، إثنا عشر تعاقد دفع تكاليف تصميم – بناء بلغ مجموعها 5.8 بليون دولار لتسعة مقاولين. (حصل مقاولان على عدة تعاقدات). ويتحمل المقاولون التكاليف الإدارية والعامة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة، المرتبطة بأداء العمل. ولم يطلب من هؤلاء المقاولين متطلبات عقود ثابتة لقيامهم بمتابعة وتقديم تقارير للحكومة الأميركية حول التكاليف الإدارية والعامة. ويمكن، إلى حد ما، اشتقاق المعلومات المتعلقة بهذه التكاليف غير المباشرة مما يلي: * الفواتير الفردية عندما تقدّم على مستوى مفصل من المقاولين. * تقارير تكاليف الإدارة حين يكون
تقديمها مطلوباً من المقاولين. * طلبات المهمات التي وضعت بموجب العقد لفصل التكاليف الإدارية والعامة. في ربيع العام 2004، سعى مكتب إدارة البرامج ومسؤولو العقود لتبسيط متابعة التكاليف الإدارية والعامة لعقود التصميم – البناء الإثني عشر عن طريق نوع جديد من طلب المهمات – طلب مهمات إداري. وترمي طلبات المهمات الإدارية للحصول على جميع	* هل أثرت زيادة أو نقصان فترة أداء المقاولين لطلبات المهمة الإدارية في قيمة تكاليف طلبات المهمة الإدارية؟ * هل أثر تخفيض نطاق المشاريع على الحاجة إلى تكاليف إدارية معينة مشمولة في طلبات المهمة الإدارية؟ وجد مكتب المفتش العام أن طلبات المهمة الإدارية صدرت في 6 من تعاقدات التصميم – البناء الإثني عشر. كما أن واحداً

التكاليف الإدارية والعامة لكل عقد تصميم – بناء، منفصلاً عن التكاليف المباشرة، لكل طلب مهمة إعادة بناء على حدة بموجب العقد. ومن المتوقع أن يوفر ذلك عدة فوائد، بما في ذلك السماح لمدراء مكتب المشاريع والعقود لتفهم تكاليف المقاولين المباشرة وغير المباشرة بصورة أفضل وزيادة قدرة المدراء على التحكم والحد من التكاليف الإدارية. الأهداف – أجري هذا التدقيق لتقويم فعالية إدارة المشاريع والمراقبة والتحكم الذي يمارسه مسؤولو العقود الإداريون. وبالتحديد، فإن أهداف التدقيق ترمي إلى تحديد ما يلي: * هل تفاوتت طلبات المهمة الإدارية من مقاول تصميم – بناء لآخر؟ * هل أنجزت طلبات المهمة الإدارية الغرض المقصود للحصول على التكاليف الإدارية الثابتة لمقاولي التصميم – البناء؟	من الستة قد ألغي قبل أقل من عام بعد منح العقد. لذا فإن مراجعة مكتب المفتش العام تركزت على 11 تعاقد تصميم – بناء عاملة، أصدر 5 منها طلب تصميم - بناء أو أكثر. وبما أن الهدفين الأولين مترابطان جداً، فهما يناقشان في التقرير معاً. النتائج – لم تتم متابعة التكاليف الإدارية لمقاولي التصميم – البناء بشكل متسق لأن طلبات المهمة الإدارية لم تصدر لجميع عقود التصميم – البناء الأحد عشر، كما كان هناك تفاوت في طلبات المهمة الإدارية التي صدرت، وبالتحديد ما يلي: * صدرت طلبات مهمة إدارية لخمسة فقط من 11 تعاقد تصميم – بناء. * صدرت طلبات مهمة إدارية لاثنين من عقود التصميم – بناء الخمسة غطت وحددت على حدة أربعة تصنيفات لتكاليف
طلبات المهمة الإدارية (التعبئة والنقل، والإدارة، والأمن، ودعم الحياة). * بالنسبة لعقود التصميم – بناء الثلاثة الأخرى، صدر طلب مهمة إدارية منفرد لاثنين منها، جمع بدلاً من فصل تكاليف طلب المهمة الإدارية حسب تصنيفات محددة، وصدر طلب آخر غطى تكاليف دعم الحياة فقط. وجدت وكالة تدقيق عقود الدفاع في سلسلة من عمليات التدقيق أنه بالنسبة للعقود الخمسة التي صدرت لها طلبات مهمة إدارية، لم يكن إلا لدى واحد من المقاولين نظام محاسبة وفواتير ملائم للحصول على التكاليف الإدارية. ومع أن مكتب المفتش العام اعتمد على فواتير المقاولين لتحليل التكاليف، فإن نتائج وكالة تدقيق عقود الدفاع تثير تساؤلات حول القيمة الفعلية للتكاليف المشمولة في الفواتير. بالإضافة إلى ذلك، فإن طلبات المهمة الإدارية صدرت في أوقات مختلفة بعد منح العقود: * بالنسبة لأربعة من عقود التصميم – البناء الخمسة، صدرت طلبات مهمة إدارية في وقت ما بين موعد صدور أوامر مهمة التعبئة وموعد بدء العمل الهام في المشروع. وكانت أول أوامر تعبئة إدارية صدرت قبل شهرين	* بالنسبة لتعاقد التصميم – البناء الخامس، لم تصدر طلبات مهمة إدارية إلى أن بدأ العمل الهام. للاطلاع على تفاصيل طلبات المهمة هذه، أنظر تدقيق 06 – 028 على الموقع الإلكتروني www.sigir.mil. وفي الفترة التي سبقت صدور طلبات المهمة الإدارية، كان صدور فواتير التكاليف الإدارية من قبل المقاولين يتم على الأرجح مقابل تعبئتهم الموجودة أو طلبات مهمة المشاريع المباشرة (أو الجمع بين الاثنتين). وخلال فترات نشاطات المشاريع المباشرة المحدودة، كانت تكاليف طلبات الأوامر الإدارية أكبر من تكاليف طلبات المهمة المباشرة بالنسبة لمقاولي التصميم – البناء الخمسة. وخلال الفترة الواقعة بين تعبئة المقاولين وبدء عمل المشاريع المباشر الهام – من شهر شباط/فبراير إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 – قدّم مقاولو هذه العقود الخمسة فواتير قدرها 62.1 مليون دولار في تكاليف طلبات مهمة إدارية و26.7 مليون دولار في تكاليف مشاريع مباشرة. ومرت ثلاثة إلى تسعة أشهر من تاريخ صدور طلبات مهمة التعبئة وتاريخ بدء عمل

من صدور طلبات مهمة التعبئة.	المشاريع الهام. وبالنسبة لعقود التصميم – البناء الخمسة، كان معدل
الفترة التي مرت بينهما ستة أشهر. ويعتقد مكتب المفتش العام بأن التكاليف الإدارية والعامة التي كان المقصود أن تحسب مقابل طلبات المهمة الإدارية كانت أعلى بالفعل من تلك التي صدرت فواتير لها لأن طلبات المهمة الإدارية لم تصدر في وقت متزامن مع أوامر مهمة التعبئة. وكان من المفروض أن يبدأ المقاولون تحمّل التكاليف الإدارية منذ بدء التعبئة. وفي غياب وجود طلبات مهمة إدارية، لم يكن أمام المقاولين أي خيار آخر سوى أن يشملوا التكاليف الإدارية في فواتير طلبات المهمة الإدارية أو المباشرة، أو الجمع بين الإثنتين. على سبيل المثال، شمل تعاقد تصميم - بناء شركة (Kellogg Brown and Root)، أطول فترة بين التعبئة وبداية عمل المشاريع الهام – وأعلى تكاليف طلبات المهمة الإدارية. ومع أن طلب مهمة التعبئة لهذه الشركة صدر في 15 شباط/فبراير 2004، فإن طلبات المهمة الإدارية لم تصدر حتى 7 حزيران/يونيو 2004، أي بعد مرور أربعة أشهر تقريبا على صدور أوامر مهمة التعبئة. ولم يحدث أي نشاط مشاريع هام حتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وكانت تكاليف طلبات المهمة الإدارية لشركة كيلوغ خلال هذه الفترة 52.7 مليون دولار. وكانت تكاليف المشاريع المباشرة 13.4 مليون دولار وتكاليف التعبئة5.8 مليون دولار. وبما أن شركة كيلوغ لم تتمكن من	إصدار فواتير للتكاليف الإدارية مقابل طلبات المهمة الإدارية حتى 7 حزيران/يونيو 2004، فإن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق يعتقد بأن التكاليف الإدارية التراكمية كانت أكثر من 52.7 مليون دولار التي قدّمت فواتير لها مقابل طلبات المهمة الإدارية، وبأن تكاليف التعبئة و/أو المشاريع المباشرة كانت أقل من قيمة الفواتير. وأرسل مسؤول العقود رسالة تعبير عن القلق إلى شركة كيلوغ حول تقاريرها المتعلق بالتكاليف في 28 أغسطس/آب 2004 قال فيها إن العقد يتحمل بسرعة تكاليف باهظة. ولم يكن مكتب المفتش العام قادراً على تحديد مدى تأثير تقليص نطاق أعمال العقود على تكاليف طلبات المهمة الإدارية لأن الفواتير لم تحفظ بشكل يسمح بمثل هذا التحليل. وفي إحدى الحالات، حدد مكتب المفتش العام إجراء لتقليص النطاق حدث في 27 كانون الأول/ديسمبر 2004، أعقب بزيادة بدلاً من نقصان في تكاليف طلبات المهمة الإدارية. إلا أن مكتب المفتش العام لا يستطيع استخلاص أي استنتاجات من هذا التحليل لأن تكاليف طلبات المهمة الإدارية شملت تكاليف إدارية لأربعة عشر طلب مهمة صدرت بموجب العقد، ولا تقدم تفاصيل فواتير طلبات المهمة الإدارية – كما أنهم غير
ملزمين بتقديم التفاصيل – للتكاليف غير المباشرة حسب طلبات المهمة الفردية. وبحث مكتب المفتش العام نتائج هذا العمل مع مسؤولين في فرقة المهندسين بالجيش الأميركي، وقسم منطقة الخليج. وذكر المسؤولون لمكتب المفتش العام أن هناك طرقا أخرى لمتابعة التكاليف الإدارية – وبالتحديد عن طريق تقارير التكاليف الإدارية. كما اقترح هؤلاء المسؤولون عدم قيام مكتب المفتش العام بنشر هذا التقرير لأنه سيكون ذا قيمة محدودة أو معدومة الآن لأن العقود تمنح لمقاولين عراقيين وليس أميركيين.	الأميركية من متابعة التكاليف الإدارة والعامة لعقود إعادة البناء المستقبلية بصورة أفضل – الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو في أي مجهود مستقبلي لإعادة إعمار العراق – وللحد من التكاليف خلال فترات عدم النشاط إلى حين صدور تفويض بدء العمل، يوصي مكتب المفتش العام بأن ينسق القائد العام لقسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود مع القائد العام لقيادة التعاقد المشتركة – العراق/أفغانستان لاتخاذ الإجراءات التالية: 1. ضمان أن تشتمل عقود دفع التكاليف

إلا أن مكتب المفتش العام لم يتفق مع مواقف قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود. ورداً على الاقتراح بأن التقارير الإدارية هي طريقة أخرى لمتابعة التكاليف الإدارية، فحص مكتب المفتش العام التقارير الإدارية المتوفرة لكل من عقود التصميم – البناء الأحد عشر. وأشارت المراجعة إلى أن تقديم التقارير عن التكاليف الإدارية تفاوتت من عقد لآخر ولم تحصل على تكاليف إدارية محددة بالشمول نفسه لطلبات المهمة الإدارية. ويعتقد مكتب المفتش العام بأن هناك قيمة في تفهم مدى متابعة التكاليف الإدارية واستخدام أموال إعادة الإعمار بدلا من تكاليف المشاريع المباشرة – بصرف النظر عن جنسية المقاولين الفرديين. التوصيات – لتمكين الحكومة	على شروط واضحة لجميع المقاولين في العراق ولجهود إعادة الإعمار المستقبلية لفصل ومتابعة وتقديم فواتير التكاليف الإدارية – مثلاً عن طريق استخدام التوجيه التعاقدي، بما في ذلك فصل وتقديم تقارير التكاليف الإدارية في تقارير التكاليف الإدارية. 2. ضمان إجراء تخطيط مشاريع كاف للحد من مدة المقاول بين صدور طلبات التعبئة وبدء نشاط المشاريع المباشرة الهام. 3. تحسين عمليات مراقبة التكاليف الإدارية للمقاولين لضمان تعديل مستوى النشاط الإداري لكي يعكس أي توقف في العمل، وتقليص نطاق
العمل، والتخفيضات العائدة لإكمال المشاريع وإغلاقها. تعليقات الإدارة ورد التدقيق – *تلقى مكتب المفتش العام تعليقات خطية حول مسودة هذا التقرير من قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق/أفغانستان. واتفقت المنظمتان مع جميع توصيات مكتب المفتش العام. وأشارت كلتاهما إلى تحذير من شأن التوصية الأولى أن تطبقه على عقود دفع التكاليف، ولكن ليس على عقود السعر الثابت (المباشرة). ووافق مكتب المفتش العام وأوضح توصيته طبقاً لذلك. ولم يوافق قسم منطقة الخليج على بعض استنتاجات مكتب المفتش العام ووسائله التحليلية. ولم يتفق مكتب المفتش العام مع تفسيرات قسم منطقة الخليج فيما يتعلق بتحليل أو تقديم النتائج. وقد تناول مكتب المفتش العام هذه التعليقات في قسم تعليقات الإدارة ورد التدقيق بالتقرير.*	إدارة صندوق الحكومة العراقية المؤقتة مكتب المفتش العام – 06 – 031، تشرين الأول/أكتوبر 2006. مقدمة – أسست الحكومة العراقية المؤقتة في العام 2004 صندوق الحكومة العراقية المؤقتة، الذي وفر 136 مليون دولار من صندوق التنمية للعراق للقادة العسكريين الأميركيين للاستجابة لمتطلبات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار الطارئة في مناطق مسؤوليتهم. والقوة المتعددة الجنسيات – العراق مسؤولة عن الإشراف وإبلاغ الحكومة العراقية شهريا حول وضع مشاريع صندوق الحكومة العراقية المؤقتة والمعلومات المالية. والقيادة التابعة للقوة المتعددة الجنسيات – العراق، وهي الفرقة المتعددة الجنسيات – العراق، مسؤولة عن إدارة مشاريع صندوق الحكومة العراقية المؤقتة، وهذه المشاريع تشتمل على ترميم أو إعادة إعمار المستشفيات والعيادات الطبية، وتقديم الأجهزة الإلكترونية (كالمولدات) وعمليات التنظيف المدنية. وأحد أهدافها هو توظيف أكبر عدد ممكن من العراقيين. وحتى 31 تموز/يوليو 2006 أعلنت القوة المتعددة الجنسيات – العراق عن توزيع 114.9 مليون دولار على 683 مشروعا للصندوق

	وأن 628 منها قد اكتملت.
الأهداف – تعامل التدقيق مع هذه القضايا: * هل تستطيع القوة المتعددة الجنسيات – العراق أن تقدّم كشف حساب ملائم للأموال المقدمة من الحكومة العراقية المؤقتة؟ * هل استخدمت الأموال لأغراضها المقصودة؟ النتائج – يمكن للقوة المتعددة الجنسيات أن تقدم كشف حساب بملغ 136 مليون دولار من أموال صندوق الحكومة العراقية المؤقتة في سجلاتها المالية الإجمالية. ومن بين 26 مشروعاً قام مكتب المفتش العام بمراجعتهم عشوائيا، استخدمت القوة المتعددة الجنسيات أموالاً لأغراض محددة وطبقاً لقواعد وأنظمة ملائمة. إلا أن مكتب المفتش العام وجد أيضاً أن ملفات المشاريع ليس كاملة وأن البيانات لم تتوافق مع السجلات المالية أو ملفات المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، مع أن تقديم تقارير شهرية للحكومة العراقية حول وضع واستخدامات الصندوق ملزمة، فقد وجد مكتب المفتش العام أن القوة المتعددة الجنسيات لم تقدم تقارير للحكومة العراقية منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2005. ووجدت مراجعة مكتب المفتش العام لستة وعشرين مشروعاً كاملاً أن اثنين فقط احتويا على جميع الوثائق الضرورية. كما	وجد مكتب المفتش العام أن الفرقة المتعددة الجنسيات – العراق لم تستطع أن تحدد موقع جميع ملفات مشاريع الصندوق المكتملة. وقد يؤدي هذا القصور إلى نقص في المحاسبة والشفافية التاريخية لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية في العراق. ووجد مكتب المفتش العام أن نظام إدارة المشاريع المستخدم من قبل القوة المتعددة الجنسيات – العراق لتسجيل المعلومات المتعلقة بالمشاريع لم تتوافق مع نظام البيانات المالية للجيش. كما أن نظام الإدارة المالية لا يعكس دائماً بيانات ملفات مشاريع الصندوق الكاملة. إلا أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق والفرقة المتعددة الجنسيات – العراق تتخذ حالياً إجراءات لتحسين نوعية البيانات. التوصيات – بما أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق لم تقدم للحكومة العراقية التقارير الشهرية المطلوبة لحسابات صندوق الحكومة العراقية المؤقتة حول استخدام صندوق التنمية للعراق منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2005، فإن مكتب المفتش العام يوصي القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق بما يلي: 1- تزويد الحكومة العراقية بالحسابات المطلوبة حول استخدام هذه
الأموال. ويجب أن تتقيد هذه الحسابات بالأمر المقسّم 603 للقوة المتعددة الجنسيات – العراق "المساءلة المتعلقة بالأموال من قبل الحكومة العراقية المؤقتة"، وأن تقدم بعد ذلك شهرياً كما هو مطلوب. كما يوصي مكتب المفتش العام القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق بأن يوجّه مدراء البرامج والقادة التابعين باتخاذ الإجراءات التالية: 2- تطبيق التوجيهات الحالية وحفظ سجلات المشاريع، بما في ذلك إجراء مراجعات فصلية لضمان دقة ملفات مشاريع صندوق الحكومة العراقية المؤقتة. 3- تطوير نظام متابعة للتحكم ومعالجة ملفات مشاريع صندوق الحكومة العراقية	*وطبقاً لهذه التعليقات فإن القوة المتعددة الجنسيات – العراق استأنفت إرسال تقاريرها الشهرية للحكومة العراقية في شهر تموز/يوليو 2006. إلا أن مكتب المفتش العام وجد لدى حصوله على تقرير القوة المتعددة الجنسيات – العراق لشهر تموز/يوليو أنه لم يوقع عليها حتى 13 أيلول/سبتمبر 2006. وكانت التعليقات التي استلمت مستجيبة كلياً. وهذه التعليقات مشمولة في جزء التعليقات الإدارية لهذا التقرير.* قوات الأمن العراقية: مراجعة خطط تنفيذ القدرات اللوجستية مكتب المفتش - العام 06-032، تشرين

المؤقتة عن طريق العملية الإدارية الكاملة. 4- مواصلة الجهود لتحسين دقة نظام إدارة إعادة إعمار العراق لمشاريع صندوق الحكومة العراقية المؤقتة. تعليقات الإدارة ورد التدقيق – *تلقى مكتب المفتش العام تعليقات خطية على مسودة هذا التقرير من القوة المتعددة الجنسيات – العراق. ووافق رئيس هيئة أركان القوة المتعددة الجنسيات – العراق على جميع التوصيات وحدد إجراءات تصحيحية تم اتخاذها أو التخطيط لها.*	الأول/أكتوبر 2006. مقدمة- تحدد الإستراتيجية القومية للانتصار في العراق للحكومة الأميركية الأهداف والإطار العام لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وتشمل قدرة الحكومة العراقية على هزيمة الإرهابيين وتحييد المتمردين والجماعات المسلحة غير القانونية. وذكرت وزارة الدفاع الأميركية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2005 للكونغرس أن تطوير وتوزيع القدرات اللوجستية العراقية هو عنصر أساسي لقوات الأمن العراقية في القيام بعمليات أمنية بصفة مستقلة.
وتستخدم القوة المتعددة الجنسيات – العراق أموالاً من كل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية لتعزيز القدرات اللوجستية للجيش العراقي تحت سيطرة وزارة الدفاع العراقية، وقوات الشرطة المحلية والوطنية العراقية تحت سيطرة وزارة الداخلية العراقية. ويقتصر تقريرنا على استخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتحقيق هذه الأهداف، فيما كلف مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية ومكتب المساءلة الحكومي الأميركي بتقديم تقارير حول نفقات قوات الأمن العراقية. وحتى 1 آب/أغسطس 2006 أنفقت الحكومة الأميركية 666 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على تطوير وتوزيع هذه القدرات. الأهداف – كان هدف هذه المراجعة هو تحديد ما إذا كانت جهود تعزيز القدرات اللوجستية ضمن قوات الأمن العراقية تدار بطريقة ملائمة وتحقق النتائج المقصودة منها. وبالتحديد، كانت أهداف التدقيق هي تحديد ما يلي: * الخطط والمواعيد الزمنية لوزارة الدفاع الأميركية لتنفيذ عملية لوجستية فعالة ضمن قوات الأمن العراقية. * خطط ومواعيد زمنية لانتقال عملية لوجستية قابلة للمساندة والبقاء لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقيتين لمساندة	والحفاظ على تركيب القوة. * العوائق ومحدودية والموارد لنجاح قدرات المساندة طويلة الأمد ضمن قوات الأمن العراقية. وللاستجابة لأهداف التدقيق، نظم مكتب المفتش العام التقرير في قسمين لبحث النتائج. وركز القسم الأول على تطوير القدرات اللوجستية للجيش العراقي ضمن وزارة الدفاع. ويشكل الجيش العراقي وقوات دعمه حوالي 98 بالمئة من القوة الإجمالية التي تدربها القوة المتعددة الجنسيات – العراق لوزارة الدفاع العراقية. وبما أن البحرية وسلاح الجو العراقيين لن يشكلا حتى صيف العام 2007 على الأقل، فقد ركز مكتب المفتش العام على جهود القوة المتعددة الجنسيات – العراق في وزارة الدفاع العراقية لتنفيذ القدرات اللوجستية لدعم الجيش العراقي. وتركز التقويم على تطوير الصيانة التكتيكية والتشغيلية للجيش العراقي، والنقل، والإمدادات، والدعم اللوجستي الصحي. وركز القسم الثاني على تطوير القدرات اللوجستية لوزارة الداخلية العراقية وقوات أمنها المحلية والوطنية. النتائج – حققت القوة المتعددة الجنسيات – العراق بعض التقدم في جهودها لتعزيز القدرات اللوجستية الفعالة ضمن الجيش العراقي ووضع هذه القدرات تحت سيطرة وزارة الدفاع. إلا أنه ما زالت هناك
تحديات هامة تهدد هدف القوة المتعددة الجنسيات –العراق لتحويل عملية لوجستية	غير كاف من الأفراد اللوجستيين في العراق لتدريب الوحدات اللوجستية للجيش العراقي

تتمتع بالمساندة وقادرة على البقاء لوزارة الدفاع بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2008. كما وجد التدقيق أن التخطيط للقدرات اللوجستية لوزارة الداخلية العراقية غير كامل. وبناء على ذلك، يعتقد مكتب المفتش العام أيضاً بأن القوة المتعددة الجنسيات ستواجه تحديات كبيرة في تنفيذ ونقل القدرات اللوجستية لوزارة الداخلية ولقوات شرطتها المحلية والوطنية. وزارة الدفاع – أمام القوة المتعددة الجنسيات – العراق الكثير لتفعله لتحقيق هدف تنفيذ القدرات اللوجستية ضمن الجيش العراقي، ولتحويلها لسيطرة وزارة الدفاع على مراحل خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة، ونقل جميع القدرات بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2008. ومع أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق لا تعرف كم عدد الأفراد اللوجستيين الذين قامت بتدريبهم، فقد حققت بعض التقدم في جهودها لتعزيز القدرات اللوجستية ضمن الجيش العراقي ولتحويل هذه القدرات لإدارة وزارة الدفاع العراقية. ومع ذلك، فهناك تحديات هامة ما زالت موجودة وتهدد هدف القوة المتعددة الجنسيات – العراق: * أفراد كافون لتدريب الوحدات اللوجستية للجيش العراقي – أقرت القوة المتعددة الجنسيات – العراق بأن لديها عدداً	في الوقت نفسه وبأنها لم تطور خطة لمعالجة هذا النقص. وأبلغت القوة المتعددة الجنسيات – العراق مدققي مكتب المفتش العام أنها تنظر في استخدام نموذج تدريب المدربين، حيث يضم الجنود اللوجستيون العراقيون الذين تم تدريبهم إلى جنود عراقيين آخرين. ومن شأن ذلك أن يزيد عدد الأفراد المدربين. إلا أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق لم تلتزم بهذا النهج للعمل بعد. * ضمان أن هناك عدداً كافياً من الجنود المدربين لتنفيذ خططها – لم تستطيع قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات – العراق أن تبلغ مكتب المفتش العام عن عدد الأفراد الذين تم تدريبهم لدعم هذه الوظائف اللوجستية. كما أنه لم يتم إسناد جميع الجنود المدربين بوحدات لوجستية والبقاء معها، خاصة بالنسبة للوحدات اللوجستية على المستوى التشغيلي الذي يحتاج إلى تدريب خاص، كالأطباء والممرضين ومساعدي الأطباء والميكانيكيين. * ضمان أن توفر وزارة الدفاع العراقية أموالاً كافية لمساندة القدرات اللوجستية التي تعتزم القوة المتعددة الجنسيات – العراق نقلها إلى سيطرة الجيش العراقي في العام 2007 – تقدر
قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق أن مساندة العمليات في العام 2007 سيكلف وزارة الدفاع العراقية حوالي 3.5 بليون دولار. وبما أن ميزانية الوزارة لم تقدم أو يوافق عليها بعد من قبل المجلس الوطني العراقي، فليس من الممكن تقويم ما إذا كانت وزارة الدفاع مستعدة لتقديم الأموال الكافية لدعم القدرات اللوجستية في العام 2007. وزارة الداخلية – لا تتوقع القوة المتعددة الجنسيات – العراق أن تكمل خططها لتطوير القدرات اللوجستية ضمن وزارة الداخلية حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وعندما تصبح كاملة، فإن مكتب المفتش العام يعتقد بأن القوة المتعددة الجنسيات - العراق ستواجه تحديات كبيرة تهدد خططها: * تنفيذ خططها وتحقيق القدرات اللوجستية ضمن وزارة الداخلية – لأن الوزارة لا تسيطر على خدمة الشرطة العراقية.	اللوجستية لقوات الشرطة العراقية في العام 2007– تقدّر قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق أن مساندة العمليات في العام 2007 سيكلف وزارة الداخلية حوالي 2.4 بليون دولار. وبما أن ميزانية وزارة الداخلية لم تقدم أو يوافق عليها بعد من قبل المجلس الوطني العراقي، فليس من الممكن تقويم ما إذا كانت وزارة الداخلية مستعدة لتقديم الأموال الكافية لدعم القدرات اللوجستية في العام 2007. بالنظر للتحديات التي واجهتها القوة المتعددة الجنسيات - العراق ضمن وزارة الداخلية العراقية، فإن مكتب المفتش العام يعتقد بأن هناك مخاطرة كبيرة بأنه حتى لو أن الهدف الأصلي لتطوير خطة قدرات لوجستية قابلة للمساندة تحقق بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006، فإن

* تدريب عدد كاف من الأفراد اللوجستيين لتنفيذ خططها – لأن خطط القوة المتعددة الجنسيات – العراق ليست نهائية بعد، ليس هناك ضمان بأن قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات - العراق تعتزم تدريب عدد كاف من الأفراد اللوجستيين لقوات الشرطة بحلول نهاية العام 2006. * ضمان أن تزود وزارة الداخلية العراقية أموالاً كافية لمساندة القدرات	وزارة الداخلية العراقية لن تكون قادرة على تولي ومساندة الدعم اللوجستي لقوات الشرطة العراقية المحلية والوطنية في الأمد القصير. ملاحظة ذات صلة – فحص مكتب المفتش العام أثناء التدقيق البيانات التي استخدمتها القوة المتعددة الجنسيات – العراق لمتابعة نفقات الإمدادات والخدمات الأخرى التي وفرتها لقوات الأمن العراقية من شهر كانون الثاني/يناير حتى شهر
حزيران/يونيو 2006. ووجد مكتب المفتش الخاص أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق لم تقدم كشفاً حسابياً لقدر صغير نسبياً من الأموال التي أنفقت خلال هذه الفترة (أنفق حوالي 900.000 دولار). كما وجد مكتب المفتش العام أنه لم يسند إلى تصنيف إمدادات ملائم لا 22 بالمئة من الأموال التي أنفقت لدعم القوات المسلحة العراقية ولا 84 بالمئة من الأموال التي أنفقت لدعم قوات الشرطة العراقية المحلية والوطنية، مع أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق كانت ملزمة بإسناد كليهما. إجراءات الإدارة – أبلغ مكتب المفتش الخاص خلال هذا التدقيق القوة المتعددة الجنسيات – العراق بعدد من التباينات في البيانات التي استخدمتها القوة المتعددة الجنسيات – العراق في متابعة النفقات على الإمدادات والخدمات الأخرى التي قدمتها لقوات الأمن العراقية من شهر كانون الثاني/يناير حتى شهر حزيران/يونيو 2006. ومع أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق أجرت تعديلات بالفعل لعملية تقديم تقاريرها لتحسين دقة وثبات إبلاغاتها، فإن مسؤوليها ذكروا أنهم سيتخذون أيضاً إجراء لتعديل البيانات لكي تعكس بدقة التكاليف التاريخية لدعمها اللوجستي لقوات الأمن العراقية. ولم تكتمل الإجراءات التصحيحية لتحسين دقة البيانات حتى إعداد هذا التقرير. التوصيات – يوصي مكتب المفتش العام	بأن يوّجه القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق أفراده والقيادات التابعة لقوته باتخاذ الإجراءات التالية: 1- القيام بالتعاون مع وزارة الدفاع العراقية، بتحديد احتياجات الأفراد اللوجستيين للجيش العراقي وصياغة خطة لتدريب هؤلاء الأفراد. 2- القيام بالتعاون مع وزارة الداخلية العراقية، بتحديد احتياجات الأفراد اللوجستيين لقوات الشرطة العراقية المحلية والوطنية لصياغة خطة لتدريب هؤلاء الأفراد. 3- القيام عند تلقي ميزانيتي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقيتين للعام 2007، بتحديد مدى دعمهما الكافي للقدرات اللوجستية التي تنوي القوة المتعددة الجنسيات – العراق نقلها إليها. يعدّ تطوير وتوزيع القدرات اللوجستية العراقية جزءاً أساسياً من جهود الحكومة الأميركية لمساعدة قوات الأمن العراقية لوزارتي الدفاع والداخلية لأن تصبح قادرة على إجراء عمليات الأمن بصورة مستقلة. لذا فإن مكتب المفتش العام يوصي بأن يتخذ وزير الدفاع الأميركي الإجراءات التالية: 4- تزويد الكونغرس بتقويم في التقرير الفصلي، *قياس الأمن والاستقرار في العراق*، بحيث يشتمل على:
* تفاصيل خطة/خطط القوة المتعددة الجنسيات – العراق لتدريب الأفراد اللوجستيين لقوات الأمن العراقية، لوزارتي الدفاع	التقويمات الموصى بها في التقرير الفصلي لوزارة الدفاع الأميركية تقع ضمن نطاق التشريع الحالي. وبالتحديد فإن الجزء 9010 (ج) لقانون اعتمادات الدفاع القومية للعام

والداخلية العراقيتين. * كفايـة ميزانيتـي وزارة الـدفاع ووزارة الداخليـة العـراقيتين لـدعم قدرتيهما اللوجستيتين. تعليقـات الإدارة ورد التـدقيق: تلقـى مكتب المفتش العام تعليقات خطية من القوة المتعددة الجنسيات – العراق، ونيابة عن وزير الدفاع الأميركي، من مكتب الدفاع لدعم إعادة الإعمـار للـدفاع. واتفقـت القـوة المتعـددة الجنسيات – العراق مع توصيات مكتب المفتش العام. وقال مكتب الدفاع لدعم إعادة الإعمار إنه سيشمل معلومات توصيات مكتب المفتش العـام فـي تقريـره الفـصلي "قيـاس الأمـن والاستقرار في العراق" إلى المدى الذي تعكس فيه المعلومات النطاق القانوني للتقرير. إلا أن المكتب قال أيضاً إن التقويم الذي أوصى به مكتب المفتش العام يقع خارج نطاق التشريع الحـالي، وأكـد أن المعلومـات المـشمولة فـي التقرير الفصلي موجهة من قبل القانون وأنه سيتبع اللغة القانونية في تحديد المضمون. لا يتفق مكتب المفتش العام مع رد مكتب الدفاع لدعم العراق، ويعتقد بأن	2007، القـانون العـام 109 – 289، يوجّـه بأن يتناول التقرير، كحدّ أدنى، وضع التأهب التـشغيلي للقـوات العـسكرية العراقيـة، والمعايير الأساسية لتقويم القدرات والجاهزية للشرطة العراقية وغيرها من قوات وزارة الداخلية العراقية، وأهداف تحقيق جاهزية ومستويات قابلية معينة. وكما بحث من قبل، فإن القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق ذكر في 30 آب/أغسطس 2006 أن القدرات اللوجستية كانت واحدة من عوامل التمكين الأساسية لمساعدة نقل قوات الأمن العراقية إلى مرحلة تصبح فيها قادرة على توفير الأمن بصورة مستقلة عن القوات الأميركية وقوات التحالف. ونتيجة لذلك، يعتقد مكتب المفتش العام بأن شمل التقرير الفصلي لتقويم خطط الدعم اللوجستي للقوة المتعـددة الجنـسيات – العـراق واسـتعداد الحكومية العراقية لتزويد التمويل لمساندة القدرات اللوجستية ملائم وضروري. كما قدّمت القوة المتعددة الجنسيات – العراق وقيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العـراق والفرقـة المتعـددة الجنـسيات – العراق تعليقات فنية ووثائق إضافية رداً على مسودة هذا التقرير.
وأخذ مكتب المفتش العام هذه المعلومات بعين الاعتبار في تقريره النهائي، محدثاً التعديلات اللازمة. قوات الأمن العراقية: الأسلحة المزودة من وزارة الدفاع العراقية والتي تستخدم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش الخاص 06 - 033، تشرين الأول/أكتوبر 2006 مقدمة: تعتمد قدرة الحكومة العراقية على توفير الأمن القومي والنظام العام جزئياً على تسليح قوات الأمن العراقية تحت سيطرة وزارتي الدفاع والداخلية. وتدعم الولايات المتحدة الوزارتين العراقيتين بتزويدهما بالأسلحة من مصادر مختلفة، بما في ذلك التي تمت مصادرتها أو التبرع بها أو شراؤها. وتعتزم الولايات المتحدة توفير المعدات لحوالي 325.500 من أفراد قوات الأمن العراقية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر	العراق لقوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى قدرة قوات الأمن العراقية على صيانة وحفظ هذه الأسلحة بصورة مستقلة. ومع أنه لم تطلب مراجعة المساءلة المتعلقة بالأسلحة الممولة من الصندوق، فإن اتصالها بالمساندة برر تقويما محدودا لسجلات امتلاك الأسلحة مقارنة بالكميات التي اشتريت بأموال الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، بالنظر لأهمية السيطرة على هذه المواد الحساسة – خاصة بالنظر للبيئة الأمنية في العراق – قام مكتب المفتش العام أيضا بمراجعة الأرقام المتسلسلة للأسلحة. النتائج: استخدم حوالي 133 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لشراء أكثر من 370.000 قطعة سلاح بواسطة 19 تعاقدا في 142 طلب تسليم منفصلا. وكانت الأسلحة أسلحة صغيرة، تشتمل على 12 نوعا تراوحت بين

2006. وصدرت أسلحة لحوالي 277.600 منهم بحلول شهر آب/أغسطس 2006. وتقع على عاتق قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق مسؤولية تحديد متطلبات الأسلحة والتجهيز والتدريب الأولي لأفراد قوات الأمن العراقية. **الأهداف**: يتناول هذا التدقيق، الذي طلبته رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي صنف وكمية ونوعية الأسلحة التي قام بشرائها صندوق إغاثة وإعادة إعمار	المسدسات نصف الآلية ومنصات إطلاق القذائف. واشترطت التعاقدات أن تكون نوعية الأسلحة جديدة أو لم تصدر من قبل. وتحدّ هذه العوامل من قدرة قوات الأمن العراقية على صيانة وحفظ هذه الأسلحة المعينة بصورة مستقلة، وربما أي أسلحة مطابقة تم الحصول عليها بوسائل أخرى غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار
العراق: * نقص قطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة والترميم لمعظم أنواع الأسلحة التي تم شراؤها. * عدم وجود متطلب لتوفير كتيبات تعليمات فنية لأفراد الصيانة بقوات الأمن العراقية. * القرار الظاهر لوحدات قوات الأمن العراقية لعدم شغل مناصب صيانة الأسلحة الشاغرة. * الدقة المثيرة للشكوك لقوائم جرد قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق لثلاثة من 12 نوعا من الأسلحة التي اشتريت بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجد مكتب المفتش العام خلال مراجعة ملفات العقود وثائق كافية ليظهر أن القيادة تقيدت كليا بمتطلب تسجيل الأرقام المتسلسلة لجميع الأسلحة في برنامج تسلسل الأسلحة الصغيرة لوزارة الدفاع الأميركية. **بواعث ضعف تحكم الإدارة بالمواد**: حدد مكتب المفتش العام مبعثي ضعف في تحكم الإدارة بالمواد: * عدم تحمل المسؤولية الكاملة للأسلحة التي اشترتها وزارة الدفاع الأميركية لقوات الأمن العراقية.	* عدم التقيد الواضح بتسجيل الأرقام المتسلسلة للأسلحة بموجب برامج تسلسل الأسلحة الصغيرة لوزارة الدفاع الأميركية. **التوصيات**: يوصي مكتب المفتش العام بأن يوجّه الجنرال القائد قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق أفراده باتخاذ الإجراءات التالية: 1- تحديد قطع الغيار اللازمة ومتطلبات كتيبات تعليمات الترميم الفني حسب نوع الأسلحة، إذا كان ذلك منطبقا، ونموذج الأسلحة وتوفير هذه المعلومات لوزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين. 2- مراجعة سياسات وإجراءات ملء مناصب صيانة الأسلحة الشاغرة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لمساندتها. 3- وضع قوائم جرد دقيقة للأسلحة. 4- اتخاذ إجراء لتوفير الأرقام المتسلسلة للأسلحة للتقيد ببرنامج التسلسل للأسلحة الصغيرة لوزارة الدفاع الأميركية.
تعليقات الإدارة والتدقيق **الرد**: تلقى مكتب المفتش العام تعليقات خطية حول مسودة هذا التقرير من مسؤولي قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات – العراق، الذين اتفقوا بصورة عامة مع التوصيات 1 إلى 3،	* الوكيل التنفيذي للجيش الأميركي للوجستيات الأسلحة الصغيرة في قيادة الدبابات – الآليات للجيش الأميركي، ترسانة روك أيلاند.

ولكنهم لم يتفقوا مع التوصية 4. وأرفقت الموافقات بتعليقات حددت إجراءات جارية أو مخططة تتعلق بالتوصيات. ولم يتفق مسؤولو القيادة مع التوصية 4، قائلين إنه ليس هناك بند أو آلية لتسجيل الأسلحة المملوكة من أجانب في برنامج التسلسل للأسلحة الصغيرة لوزارة الدفاع الأميركية. وتردّ التعليقات المستلمة على التوصيتين 1 و2. إلا أن مكتب المفتش العام لا يعتقد بأن الإجراءات التي وصفت في تعليقات القيادة للتوصية 3، بما في ذلك نظام جرد جديد للأرقام المتسلسلة للأسلحة، سيعالج أسلوب تحديد جرد الأسلحة التي اشتريت سابقا وتحمل مسؤولية مثل هذه الأسلحة. أما بالنسبة لأساس عدم اتفاق القيادة مع التوصية 4، فقد طلب مكتب المفتش العام آراء الجهات التالية: * مسؤولون في وكالة الدعم اللوجستي لقيادة المعدات العسكرية للجيش الأميركي التي تشترك في سجل الأسلحة الصغيرة لوزارة الدفاع الأميركية. * رئيس لجنة تنسيق الأسلحة الصغيرة بوزارة الدفاع الأميركية.	اتفق الجميع على استنتاج مكتب المفتش العام بأن الأسلحة التي تم شراؤها لقوات الأمن العراقية بأموال معتمدة طبقا لعقد وزارة الدفاع الأميركية ثم نقلت إلى كيان أجنبي يجب أن تسجل في السجل. كما أن هؤلاء المسؤولين ذكروا أن "الأسلحة التي جلبت طبقا لتعاقد وزارة الدفاع الأميركية يمكن أن تسجل في سجل الأسلحة الصغيرة بعد أن تم نقلها إلى كيان أجنبي لتوثيق أنها شحنت خارج سيطرة وزارة الدفاع الأميركية".
وضع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق مكتب المفتش العام – 06 – 034، تشرين الأول/أكتوبر 2006 مقدمة – تواصل الحكومة الأميركية دعم برامج تطوير القدرة في الوزارات والأقاليم العراقية. كان الاقتصاد العراقي على مدى العقود الأربعة الماضية اقتصاد دولة ذا إدارة مركزية للغاية. وقامت بغداد بنقل الميزانية والخدمات عن طريق الوزارات التي مولت الأقاليم. وكان للامركزية السلطة التي بدأتها السلطة الانتقالية للائتلاف بعد سقوط نظام حكم صدام حسين أثر تفويض السلطة لمسؤولين محليين يفتقرون إلى الخبرة لإدارة نقل الخدمات الحكومية الإقليمية. وتطلبت عواقب هذا التحول في اتخاذ القرارات من الولايات المتحدة والمانحين الآخرين تأسيس برامج تهدف إلى تطوير القدرات المحلية. وبرنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية هو برنامج أساسي بينها. وقدّمت هذه الفرق أفضل فرصة لخبراء الحكومة الأميركية لتوفير دعم القاعدة في	والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومقاولها لبرنامج الحكم المحلي، و(RTI) الدولية، والقوة المتعددة الجنسيات – العراق بقيادة الولايات المتحدة، وعنصرها التابع الفرقة المتعددة الجنسيات – العراق، وقسم منطقة الخليج لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي، والمهاجرين المولودين في العراق (ومعظمهم من حاملي الجنسية الأميركية). أسست فرق إعادة الإعمار الإقليمية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005 في البرقية 4050، الصادرة بصفة مشتركة من السفارة الأميركية في العراق والقوة المتعددة الجنسيات – العراق. وهدف هذه اللجان هو مساعدة حكومات المحافظات العراقية على تطوير قدرة شفافة ومستمرة لحكم وتعزيز زيادة الأمن وحكم القانون، وتشجيع التنمية السياسية والاقتصادية، وتوفير الإدارة الإقليمية الضرورية لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان. ودعا المفهوم التشغيلي الذي وافقت عليه وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتان، السفارة الأميركية إلى

تطوير قدرة للحكم في سائر أنحاء العراق. وقدّم التوجيهان الرئيسيان للأمن القومي 36 و44 الإطار السياسي والتنظيمي للمنظمات المدنية – العسكرية الأميركية لتنفيذ برامج بناء الدولة. وتشمل فرق إعادة الإعمار الإقليمية أفرادا من وزارات الخارجية والعدل والزراعة الأميركية،	دعم تأسيس واستضافة بعض لجان إعادة الإعمار الإقليمية في مواقع تديرها وزارة الخارجية الأميركية، كما دعت القوة المتعددة الجنسيات – العراق إلى دعم تأسيس واستضافة بعض لجان إعادة الإعمار الإقليمية في قواعد عسكرية. وتعين على
اللجان الموحدة والمتعددة الاختصاصات التي تضم أفراداً مدنيين وعسكريين وموظفين عراقيين محليين تدريب وإرشاد ونصح حكومات المحافظات في الكفاءات الأساسية للحكم والتنمية الاقتصادية وحكم القانون وتطوير البنية التحتية. ويفحص تقرير التدقيق وضع برنامج لجان إعادة الإعمار الإقليمية في العراق. **الأهداف** – كانت أهداف هذا التدقيق هي تحديد ما إذا كانت لجان إعادة الإعمار الإقليمية تتمتع كلياً بالسلطة والموظفين والموارد لتحقيق مهمتها، وتحديد أي حواجز أخرى تعيق تحقيق مهمة لجان إعادة الإعمار الإقليمية. وتناول مكتب المفتش العام على وجه التحديد القضايا التالية: * هل إن بواعث القلق الأمني تؤثر في عمليات لجان إعادة الإعمار الإقليمية؟ * هل إن المنظمات المشاركة تنسق بفاعلية برامجها ودعمها التشغيلي؟ * هل هناك موارد مالية وبشرية كافية متوفرة لدعم مهمة لجان إعادة الإعمار الإقليمية؟ لم يقيّم هذا التقرير أداء لجان إعادة الإعمار الإقليمية، بل قدرة اللجان على تحقيق مهمتها. ويعتزم مكتب المفتش العام أن يقيّم أداء هذه اللجان في العام 2007.	**النتائج**: تمس البيئة الأمنية غير المستقرة في العراق كل جانب من جوانب برنامج لجان إعادة الإعمار الإقليمية المؤلفة من عشر لجان وثمانية مكاتب فرعية في محافظات عراقية. ورغم أوضاع العمل الصعبة جداً فإن تأسيس تلك اللجان خلال فترة زمنية قصيرة يعد إنجازاً هاماً ويستحق الاهتمام ويتعلق مباشرة بالقيادة العليا الفعالة في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والقائد العام للفرقة المتعددة الجنسيات – العراق. كما أن مكتب المفتش العام لاحظ بعض الجهود الفردية الفائقة في لجان إعادة إعمار إقليمية مختارة في تنفيذ مهمتها. من المتوقع أن تستمر غالبية لجان إعادة الإعمار الإقليمية العمل حتى نهاية السنة المالية 2008، وعندئذ ستتحول المهمة إلى برنامج تدريب تقليدية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتطوير قدرة الحكم المحلي. وقد استمر عمل هذه اللجان لأكثر من سنة، وما زال بعضها في طور التأسيس. وتم التغلب على عقبات كثيرة، ولكن الكثير منها ما زالت موجودة، كالوضع الأمني الدائم التغير، وصعوبة دمج الأفراد المدنيين والعسكريين، وعدم وجود اتفاقية نهائية حول المتطلبات التشغيلية والمسؤوليات للجان إعادة الإعمار الإقليمية، وبطء الموارد المالية، وصعوبة تجنيد وإعادة تدريب أفراد مدنيين
مؤهلين. وبسبب بواعث القلق الأمنية، تكون الاجتماعات التي تعقد وجهاً لوجه بين مسؤولي حكومات المحافظات وأفراد لجان إعادة الإعمار الإقليمية عادة محدودة، وفي بعض الحالات لا تحدث على الإطلاق. وقد حددت التحديات الأمنية التعليم والتدريب والإرشاد	وبالتحديد، فإن أربعاً من اللجان التسع والمكاتب الفرعية الأربعة كانت قادرة إلى حد ما وثلاثا كانت قادرة بدرجة اقل واثنتين لم تكونا قادرتين بشكل عام، على تنفيذ مهمات لجان إعادة الإعمار الإقليمية. ولم تكمل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتان اتفاقيتهما حول المتطلبات

التي تشكّل أساس مهمة تطوير القدرة للجان إعادة الإعمار الإقليمية. ويتعرض أعضاء اللجان للخطر بشكل خاص عندما يتنقلون إلى ومن مواقع اجتماعاتهم مع نظرائهم العراقيين، كما هو الحال بالنسبة لمسؤولي حكومات المحافظات والموظفين العراقيين المحليين الذين يعملون مع تلك اللجان. والجميع معرضون للخطر بالمستوى نفسه إذا عرف أنهم يتعاونون مع الحكومة الأميركية. ومع أنه ليس هناك من هو مسؤول عن تسجيل والإبلاغ عن الحوادث الأمنية، فإن مسؤولي الأمن في السفارة الأميركية أعربوا عن قلقهم على السلامة الجسدية العامة للمدنيين غير المسلحين وحذروا من أن الوضع الأمني قد يتدهور فيما تنسحب قوات التحالف وتسلّم المناطق للحكومة العراقية. وبالنظر للوضع الأمني فإن لجان إعادة الإعمار الإقليمية ومكاتب الحكومات المحلية الفرعية تتمتع بدرجات متفاوتة من القدرة لإنجاز مهماتها.	التشغيلية والمسؤوليات للجان إعادة الإعمار الإقليمية. وأخر ذلك تأسيس بعض اللجان وأعاق عمليات لجان أخرى. ويعني عدم وجود اتفاقية رسمية أن خطوط السلطة والتنسيق بين السفارة الأميركية والعناصر العسكرية لم توضح أو يتم الاتفاق عليها، وأن آليات الدعم التشغيلي التي تعتمد عليها اللجان في القواعد العسكرية – التسهيلات، ودعم الحياة، والاتصالات، والإمدادات الأساسية – لم تتم تسويتها بعد. ولكن رغم عدم وجود اتفاقية رسمية، فقد وجد مكتب المفتش العام أن المنظمات المدنية والعسكرية في اللجان بصورة عامة تعمل بفعالية معا، وتنسق نشاطاتها، وتضبط مواعيد جهودها مع عمليات الاستقرار للائتلاف في المحافظات.
كما لاحظ مكتب المفتش العام أنه حين تواجه وزارة الخارجية الأميركية صعوبة في ملء العديد من المناصب المدنية، فإن وزارة الدفاع الأميركية ملأت الفجوة بتقديم أفراد من الشؤون المدنية العسكرية لمناصب اللجان الشاغرة. ومع أن هذه المساعدة العسكرية ملأت الفراغ المؤقت فإن كثيرين من أفراد الشؤون المدنية لوزارة الدفاع الأميركية لم تتوفر لديهم المهارات الكاملة الضرورية لهذه المناصب المدنية. وعلم مكتب المفتش العام خلال مناقشات مع قيادات وزارة الخارجية الأميركية أن الجزء المتعلق بالوزارة من برنامج اللجان لديه ما يكفي من الموارد والأفراد لتلبية توقعات برنامج اللجان في السنة المالية 2007. إلا أن وزارة الخارجية الأميركية واجهت تحدياً جديداً. ففي تقرير لجنة الكونغرس المشتركة المرافق للقانون العام 109 – 234، كلفت وزارة الخارجية الأميركية باتخاذ عدة إجراءات قبل إنفاق أي أموال مشمولة أو متوفرة بموجب هذا القانون لدعم لجان إعادة الإعمار المؤقتة في العراق.	إنفاق الأموال على لجان إعادة الإعمار الإقليمية. **الملاحظات**: بالنظر للوضع الأمني غير المستقر في الأنبار والبصرة بالنسبة للجان وبالنسبة للمكاتب الفرعية للحكومات المحلية في النجف وكربلاء والقادسية والوسيط، فإن أعضاء اللجان هناك لم يكونوا قادرين بعد على التفاعل شخصياً مع نظرائهم العراقيين، مما يحدّ بشكل كبير من تنفيذ اللجان لمهمتهم. لذا فإن مكتب المفتش العام يتساءل عما إذا كان استمرار نشر أفراد اللجان في الأنبار والبصرة والنشر المخطط لأفراد إضافيين لدعم المكاتب الفرعية للمحافظات في جنوب وسط العراق شيئا منطقيا من الناحية التشغيلية في هذا الوقت. وفي تعليقها على مسودة هذا التقرير أبلغت القوة المتعددة الجنسيات – العراق مكتب المفتش العام أنها لا تعتقد بأن من الضروري أن يتفاعل الأفراد الأميركيون وجهاً لوجه مع المسؤولين الحكوميين المحليين في المكاتب الفرعية. إلا أن مكتب المفتش العام أبلغ خلال مناقشاته مع الموظفين في مكتب الحلة أن على

وأبلغت وزارة الخارجية الأميركية مكتب المفتش العام في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2006 بأنها قدّمت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2006 تقريراً يشتمل على المعلومات المطلوبة للجان الكونغرس للإعتمادات، وبذلك تكون قد أوفت بمتطلبات	الموظفين الأميركيين العاملين في تلك اللجان، لكي يكونوا فعالين، أن يكونوا على اتصال مباشر مع مسؤولي الحكومات المحلية الذين تدعمهم المكاتب الفرعية.
وعند أخذ العوامل المختلفة في الحسبان، فإن خبرة لجان إعادة الإعمار الإقليمية في العراق تظهر نجاحات فردية ناشئة عن جهود واجتهادات فردية، مما سمح لبعض اللجان المضي قدما بمهمتهم لتطوير القدرة. وأظهرت الدروس التي تم تعلمها من لجان إعادة الإعمار الإقليمية في أفغانستان أن عدم وجود توجيه محدد أدى إلى الارتباك حول أدوار المدنيين والعسكريين في اللجان. وعلى نحو مماثل، فإن تنفيذ برنامج اللجان بفعالية في العراق كان من شأنه أن يتعزز كثيراً إذا تقاسمت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتان تفهما مشتركا لدوريهما ومسؤوليتهما. والآن وبعد أن أكملت لجان إعادة الإعمار الإقليمية سنتها الأولى، فإن الوقت قد حان لبدء جمع الدروس التي تم تعلمها حول ما يعمل وما يحتاج إلى تحسين في تنفيذ نموذج لجان إعادة الإعمار الإقليمية في العراق. التوصيات – يوصي مكتب المفتش العام بأن يتخذ وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان الإجراءات التالية: 1- إصدار بيان مشترك يعيد التأكيد بأن مبادرة لجان إعادة الإعمار الإقليمية هي أولوية لوزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، محددا بوضوح مهمة وتحديد خطوط السلطة والتنسيق بين الأفراد المدنيين والعسكريين.	2- إنهاء مذكرة اتفاق توضح الموقف المشترك لتمويل البنية التحتية، ودعم الحياة، وتكاليف تشغيل اللجان في مواقع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين. تطوير خطط مفصلة لإكمال ومساندة لجان إعادة الإعمار الإقليمية، بما في ذلك الأهداف الموضحة وإجراءات الأداء، والمعالم لتحقيق الأهداف المعلنة، ومتطلبات التمويل المستقبلية، وإستراتيجية لدعم النتائج ونقل البرنامج بنجاح إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كما يوصي مكتب المفتش العام بأن يتخذ السفير الأميركي في العراق والقائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق الإجراءات التالية: 3- إصدار بيان مشترك يعيد تأكيد خطوط السلطة والتنسيق لتحقيق الاندماج المدني والعسكري الفعال في برنامج لجان إعادة الإعمار الإقليمية. 4- تحديد المسؤولية لتقديم التقارير عن حوادث الهجمات لفرد واحد في كل مكتب إقليمي بالسفارة وقاعدة عاملة أمامية والتنسيق عن كثب مع مركز العمليات التكتيكية بالسفارة الأميركية. 5- تحديد متطلبات المهارات لأفراد الشؤون المدنية بلجان إعادة الإعمار
الإقليمية لتمكينها من تحسين التدريب والاختيار والتعيين. 6- النظر في التعيين المؤقت لأفراد اللجان المحددين للأنبار والبصرة، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية للحكومات المحلية في جنوب وسط العراق، في اللجان العاملة إلى أن تتحسن البيئة الأمنية.	ولم تتفق وزارة الخارجية الأميركية والقوة المتعددة الجنسيات – العراق مع التوصية 7. وردّت وزارة الخارجية بأنه رغم بواعث القلق الأمني فإن قيادة اللجان تعتقد بأن المهمة كانت ضرورية. إلا أن مكتب المفتش العام أبلغ خلال اجتماع بعد تلقي التعليقات الخطية لوزارة الخارجية الأميركية، من قبل مسؤول كبير في وزارة الخارجية أن الوزارة

تعليقات الإدارة وردّ التدقيق – تلقى مكتب المفتش العام تعليقات خطية من وزارة الخارجية الأميركية، والبعثة الأميركية – العراق، والقوة المتعددة الجنسيات – العراق حول مسودة هذا التقرير. واتفق جميع المستجيبين مع التوصيات 1 إلى 5. ومع أن القوة المتعددة الجنسيات – العراق اتفقت مع التوصية 6، فإن وزارة الخارجية الأميركية لم تتفق معها. ويعتقد مسؤولو وزارة الخارجية بأن وحدات الشؤون المدنية الداعمة للجان إعادة الإعمار الإقليمية تتمتع بالمهارات الضرورية لتحقيق الدور الذي أسند إليها. ويتفق مكتب المفتش العام مع موقف وزارة الخارجية، إلا أن مكتب المفتش العام أشار إلى أن تكليف الأفراد بمهمة معينة – بدلاً من عضو من الشؤون المدنية العامة – عزز قيمة مهمة اللجان. كما لاحظ مكتب المفتش العام أن معظم أعضاء وحدات الشؤون المدنية المكلفين لدى اللجان كانوا محفزين لبذل أقصى جهد ممكن لدعم المهمة.	تعيد الآن تقويم تعيين موظفي اللجان في المواقع التي تعتبر شديدة الخطورة من الناحية الأمنية. ويعتبر مكتب المفتش العام إجراء وزارة الخارجية بأنه يستجيب للتوصية 7. وردت القوة المتعددة الجنسيات – العراق في عدم اتفاقها بأن مكتب المفتش العام قد يرغب في اعتبار أنه مع أن الأمن يشكل مشكلة في الأنبار والبصرة فإن تقدما يتحقق بوجود لجان إعادة إعمار إقليمية في المحافظات. كما أشارت القوة المتعددة الجنسيات – العراق إلى أن الأمن مبعث قلق لجميع اللجان، إلا أن استمرار التقويم يحتاج إلى أن يجرى لدى لجان تتعرض لخطر كبير لتقويم قابلية نجاحها بالنسبة للخطر والتكاليف. كما تلقى مكتب المفتش العام تعليقات فنية خطية حول مسودة هذا التقرير من وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة، ومن قسم منطقة الخليج. ويتم تناول هذه التعليقات في التقرير. واتفق قسم منطقة
الخليج بشكل عام مع الاستنتاجات. ويرى مكتب المفتش العام أن جميع التعليقات كانت مستجيبة لقصد التوصيات وأن التصحيحات الفنية أجريت حسب تطبيقها. وجميع التعليقات مشمولة في قسم تعليقات الإدارة لهذا التقرير. تقرير التدقيق المؤقت حول الاستخدام غير المناسب لعلامات البيانات المسجلة من قبل مقاول برنامج الدعم المدني اللوجستي مكتب المفتش العام – 06 -35، تشرين الأول/أكتوبر 2006 مقدمة – أصدر مكتب المفتش العام تقرير التدقيق المؤقت هذا لأن الحصول على البيانات وقضايا التقارير تؤثر على شفافية العمليات الحكومية. وأعلنت هذه المراجعة، التي طلبت من قبل مكتب رئيس البعثة، السفارة الأميركية – العراق في 24 تموز/يوليو 2006 بهدف كلي هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية تتلقى الخدمات التي تدفع تكاليفها طبقاً لطلب	إلى ذلك أن المقاول رفض بداية تزويد مكتب المفتش العام بالبيانات المطلوبة في نسقه الأصلي (صفحات إكسيل أو قاعدة بيانات أكسيس) لأن كيلوغ ادعى أن الصفحات الفعلية أو القواعد البيانية تشتمل على معلومات مسجلة محددة تتعلق بكيفية إدارة كيلوغ لعملها. وكان الغرض من هذه المراجعة المؤقتة هو توفير تقويم لما إذا كانت شركة كيلوغ تتبع توجيهات أنظمة الشراء الفدرالية المطبقة على تصنيف البيانات المسجلة وتقيدها ببنود التعاقد المتعلقة بالمعلومات. منح الجيش في 14 كانون الأول/ديسمبر العقد (DAAA09-02-D-0007) لشركة كيلوغ كعقد دعم يغطي سائر أنحاء العالم للمتطلبات اللوجستية العسكرية. وتصدر متطلبات محددة بموجب برنامج الدعم المدني اللوجستي كطلبات مهمة. ومنح طلب المهمة 130 في 27 نيسان/إبريل 2006 كطلب مهمة مع التكاليف الإضافية لتوفير الخدمات الضرورية لدعم وتشغيل وصيانة هيئة موظفي رئيس البعثة والقوة المتعددة الجنسيات – العراق في السفارة الأميركية –

المهمة 130 لبرنامج الدعم المدني اللوجستي وما إذا كان الدعم المتوفر معقولاً وفعالاً وجديراً بتكاليفه. ولاحظ مكتب المفتش العام أثناء المراجعة أن مقاول برنامج الدعم المدني اللوجستي، شركة كيلوغ، صنفت جميع المعلومات المقدمة للحكومة "كبيانات مسجلة". يضاف	العراق. وكان طلب المهمة هذا أساساً استمرارا لخدمات تم الحصول عليها سابقاً بموجب طلب المهمة 100، الذي منح في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وكان
طلب المهمة 100 استمراراً لخدمات قدّمت بموجب طلب المهمة 44 الذي منح في 6 آذار/مارس 2003 لتقديم دعم للسلطة المؤقتة للتحالف دعما لعملية الحرية العراقية. ومنح طلب المهمة 130 كطلب مهمة مع التكاليف الإضافية. ويعرّف طلب المهمة مع التكاليف الإضافية في الجزء 16.305 لأنظمة الشراء الفدرالية كعقد لدفع التكاليف يشتمل على رسم يتألف من (أ) مقدار أساسي ثابت عن بدء العقد و(ب) مقدار المنحة، استنادا إلى تقويم يتخذ حكم بشأنه من قبل الحكومة، بحيث يكون كافياً لتوليد حافز للامتياز في أداء العقد. وتشتمل بعض العوامل المستخدمة في تحديد رسم المنحة لطلب المهمة 130 على تكاليف المقاول واستجابته ونوعية خدمته وتقيده بالجدول الزمني. النتائج – يعتبر استخدام علامات البيانات المسجلة على التقارير والمعلومات المقدمة من قبل شركة كيلوغ للحكومة انتهاكاً لأنظمة الشراء الفدرالية ولنظام المشتريات. وكما لوحظ في الأمثلة المذكورة في هذا التقرير فإن شركة كيلوغ لا تحمي بياناتها، ولكنها في كثير من الحالات تضع قيوداً بشكل غير مناسب على استخدام الحكومة للمعلومات التي يطلب من شركة كيلوغ جمعها للحكومة كجزء من إدارة الشركة لطلب المهمة 130.	ولا تتوافق ممارسة شركة كيلوغ لوضع العلامات بشكل روتيني على جميع المعلومات التي تقدمها للحكومة كبيانات مسجلة لشركة كيلوغ، بموجب الجزء 3.104 لأنظمة الشراء الفدرالية كتبرير لذلك، مع اتجاه أنظمة الشراء الفدرالية لما يعتبر بيانات مسجلة. ومع أن هذا البند في تلك الأنظمة ينطبق على حماية العطاء أو المعلومات المختارة الأصلية خلال عملية الشراء، فهو لا ينطبق على البيانات التي تقدم كجزء من أداء المقاولين. والنتيجة هي أن المعلومات التي تصدر عادة للجمهور يجب أن تكون محمية لمجرد أن المعلومات التي تم جمعها للحكومة من قبل شركة كيلوغ، وفقاً لالتزامات كيلوغ التعاقدية، وضعت عليها علامة مسجلة. وهذا يمنع شفافية النشاطات الحكومية واستخدام أموال دافعي الضرائب ويفرض متطلبات غير ضرورية على الحكومة، سواءً لحماية المعلومات من الكشف العلني والمستلمة من شركة كيلوغ، أو لتحدي العلامات المسجلة غير المناسبة. كما قد تعرقل جهود الحكومة لنقل العمل الذي يتم أداؤه حاليا بموجب عقد برنامج الدعم المدني اللوجستي لمقاولين لاحقين.
ويسعى مكتب برامج برنامج الدعم المدني اللوجستي ووكالة إدارة عقود الدفاع في دورها الإشرافي على البرنامج إلى منع إساءة استعمال العلامات المسجلة من قبل شركة كيلوغ. التوصيات – يوصي مكتب المفتش العام، سعياً للحد من استخدام العلامات غير المناسبة في المعلومات المسجلة بموجب عقد برنامج	المسجلة واستلام تقارير العقود وتقديم البيانات بالنسق الأصلي. 4- حدّد مقياسا أساسيا للأداء لاستخدام شركة كيلوغ للعلامات المسجلة والرد على طلبات المعلومات كعامل في تحديد معدلات رسم المنحة. 5- مارس سلطة مسؤول العقود المناسبة إما بصورة مباشرة أو عن طريق تفويض السلطة لوكالة إدارة عقود الدفاع، لإلزام

الدعم المدني اللوجستي ولضمان أن تقدم البيانات بنسقها الأصلي، بتكليف القائد العام في قيادة مساندة الجيش الأميركي، أن يوجّه مدير برنامج الدعم المدني اللوجستي باتخاذ الإجراءات التالي: 1- في جميع طلبات المهمة المستقبلية لبرنامج الدعم المدني اللوجستي والتعديلات في طلبات المهمة الحالية، استخدم لغة تفرض قيودا على استخدام العلامات المسجلة. 2- مارس سلطة مسؤول العقد المناسب، إما بصورة مباشرة أو عن طريق تفويض السلطة لوكالة إدارة عقود الدفاع، لإبلاغ شركة كيلوغ طبقا لمتطلبات أنظمة الشراء الفدرالية 3.104-4 (د) عندما يبدو تقديم أي عقود بأنه يتضمن علامات مسجلة. 3- استخدم بيانات محددة ضمن بيانات عمل الأداء لعقد برنامج الدعم المدني اللوجستي تتناول قضية البيانات	شركة كيلوغ لتقديم المعلومات للحكومة – بما في ذلك مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق ونشاط تدقيق الحكومة الأميركية – بنسق إلكتروني أصلي (إكسيل أو أكسيس) تحافظ فيه شركة كيلوغ على المعلومات. وسوف يسهل ذلك تحليل الحكومة للمعلومات.
تعليقات الإدارة وردّ التدقيق – بالنظر للتأثير المستمر لإساءة استعمال العلامات المسجلة والحاجة الملحة لمعالجة هذه الممارسة، حصل مكتب المفتش العام على تعليقات شفهية رسمية من قيادة المساندة للجيش، بدلا من تعليقات خطية، للإسراع في إصدار هذا التقرير. وناقش مكتب المفتش العام النتائج مع مسؤولي القيادة من مكتب برنامج الدعم المدني اللوجستي في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2006، والذين وافقوا على محتويات التقرير وذكروا انه يأتي في الوقت المناسب. واتفقت قيادة المساندة للجيش مع قصد توصيات مكتب المفتش العام، قائلة إن إجراءات بديلة ستتخذ لمعالجتها. وبالتحديد، قال هؤلاء المسؤولون إنهم سيقومون (1) بإعداد تعديل للعقد الأساسي لبرنامج الدعم المدني اللوجستي لتزويد شركة كيلوغ بتوجيهات حول استخدام العلامات المسجلة للبيانات و(2) استخدام التوجيهات حول العلامات المسجلة للبيانات في العقود اللاحقة لبرنامج الدعم المدني اللوجستي. ويعتقد مكتب المفتش العام بأن هذه الإجراءات مستجيبة وتفي كليا بقصد التوصيتين 1 و2. وسيتابع	تقرير التدقيق المؤقت حول الالتزامات غير الملائمة لاستخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 06 – 037- أيلول/سبتمبر 2006 مقدمة – أجاز الكونغرس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2003 القانون العام 108 – 106، وهو قانون الإعتمادات الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان، الذي خصص 18.4 بليون دولار لإعادة بناء العراق. ويعرف هذا المبلغ بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2، على أن تكون الأموال المزودة في القانون العام 108 – 106 متوفرة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006، عندما تنتهي سلطة الإلزام الأولية لهذه الأموال. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2006، طبقا للسجلات المالية للمركز المالي لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي تبقى لدى وزارة الدفاع الأميركية حوالي 464 مليون دولار في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإلزامها بحلول 30

مكتب المفتش العام ويعلق في التقرير النهائي على الإجراءات البديلة لتلبية قصد التوصيات الباقية.	أيلول/سبتمبر 2006، كما هو مفصل في تقرير نظام الإدارة المالية لفرقة المهندسين لجميع إلزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لوزارة الدفاع الأميركية المعتمدة لوزارة الدفاع.
الهدف: أعلنت هذه المراجعة في 21تموز/يوليو بهدف كلي لتحديد مقدار النفقات غير المتوافقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتحري مما إذا كانت الوكالات الأميركية قد وضعت ضوابط إدارية كافية على هذه النفقات غير المتوافقة. وخلال مراجعة مكتب المفتش العام لهذه النفقات غير المتوافقة، وجد 96 إلزاماً قيمتها حوالي 362 مليون دولار تحت تصنيف "بائع وهمي". واستخدم نظام الإدارة المالية لفرقة المهندسين عبارة "بائع وهمي" لإدخال بيانات في مجال بيانات للبائعين عندما لم يوجد أي بائع محدد. ولا يعتقد مكتب المفتش العام بأن أي محاولة بذلت لتضليل فهم الوضع الحقيقي للإلزامات باستخدام هذا الاسم. وقامت فرقة المهندسين للجيش العراقي منذ ذلك الوقت بتغيير هذا الوصف من "بائع وهمي" إلى تعديلات في نطاق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتقدير تكاليف إكمال المشاريع" لتعكس بدقة أكبر هدف الإلزامات. وكان هدف هذا التدقيق المؤقت تقويم ما إذا كانت إلزامات صناديق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي أشير إليها في البداية كبائع وهمي قد حققت معايير الإلزامات المناسبة. النتائج: وجدت مراجعة مكتب المفتش العام لإلزامات مكتب المشاريع والتعاقدات المسجلة في السجلات المالية لفرقة المهندسين	للجيش الأميركي أن 362 مليون دولار مسجلة تحت اسم "بائع وهمي" لا تشكل إلزامات ملائمة. ولا يتفق وضع هذه الإلزامات مع قرار المراقب المالي للولايات المتحدة في العام 1995 الخاص بتوفر الاعتمادات، وكتيب تعليمات الاعتمادات، ومتطلبات أنظمة الإدارة المالية لوزارة الدفاع الأميركية لتسجيل ومراجعة الالتزامات والإلزامات. وكان إلزام الأموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مطلوبا لأغراض حقيقية قبل 30 أيلول/سبتمبر 2006. ولو لم يتخذ إجراء لإلزام هذه الأموال بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006، بتوافق مع توجيهات مكتب المحاسبة الحكومي ووزارة الدفاع الأميركية حول ما يشكل إلزامات ملائمة، فإن موعد تلك الإلزامات كان سينتهي. وكنتيجة لذلك، زادت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي إلزاماتها بمبلغ 362 مليون دولار. وحتى 24 آب/أغسطس كان مبلغ 826 مليون دولار متبقيا لكي يتم إلزامه قبل نهاية السنة المالية. كما يعتقد مكتب المفتش العام بأن ضم 362 مليون دولار من الإلزامات غير الملائمة للصندوق في سجلات الحسابات الرسمية لنظام الإدارة المالية لفرقة المهندسين أسفرت عن تقديم تقارير غير دقيقة للكونغرس حول حجم صناديق
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تم إلزامها والأموال الباقية التي سيتم إلزامها. وبناء على ذلك لا تتلقى إدارة وزارة الدفاع والكونجرس معلومات دقيقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. التوجيه موجود حول توفر وتسجيل الإلزامات الملائمة – يقدّم المراقب المالي العام للولايات المتحدة، وكتيب تعليمات الاعتمادات لمكتب المحاسبة الحكومية وأنظمة الإدارة المالية لوزارة الدفاع الأميركية توجيها حول ما يعتبر إلزاما ملائما. وينص الفصل 7	الحكومية، الفصل 5. وينص الكتيب على ما يلي: "لا يمكن استخدام إلزام لحاجات فترة زمنية لاحقة لانتهاء فترة توفره". وفيما يتعلق بالاعتمادات السنوية، فإن العبارة الأوسع انتشارا للقاعدة هي أن الإلزام لسنة مالية معينة ليس متوفرا لحاجات سنة مالية مستقبلية. وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق هو اعتماد يغطي عدة سنوات (السنة المالية 2004 إلى السنة المالية 2006)، وعدا عن الفترة الزمنية الممتدة للتوفر فإن الاعتمادات المتعددة السنوات خاضعة

لكتيب تعليمات قانون الاعتمادات لمكتب المحاسبة الحكومية على أن "الإلزام" هو إجراء يضع مسؤولية مالية أو التزاما محددا من جانب الحكومة للقيام بإنفاق في وقت لاحق. وفي قرار اتخذ في العام 1995، قال المراقب المالي العام إن من المبادىء الأساسية لقانون الاعتمادات أن المبالغ المعتمدة محددة بالإلزام لفترة زمنية محددة وهي متوفرة فقط لدفع النفقات التي تتحقق بصورة ملائمة خلال فترة التوفر. كما قال المراقب المالي العام إنه ما لم تكن المبالغ قد ألزمت بطريقة ملائمة خلال فترة توفرها فإن أي مبالغ محفوظة في حساب طارىء سوف لا تكون متوفرة لدعم إلزامات تنشأ بعد انتهاء فترة توفرها. ويناقش هذا القرار بالتفصيل في كتيب تعليمات قانون الاعتمادات لمكتب المحاسبة	للمبادىء نفسها التي تطبق على الاعتمادات السنوية. وينبغي أن تسجل الاعتمادات في سجلات المحاسبة الرسمية في الوقت الذي يتحقق فيه الاعتماد القانوني، أو بأقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك، طبقا لأنظمة الإدارة المالية لوزارة الدفاع، R 700.14، المجلد 3، الفصل 8. ويتعين أن يسجل المبلغ كإلزام فقط عندما يدعم ذلك بأدلة موثقة لذلك الإجراء. يظهر الجدول 3 – 2 هذه الإلزامات، حسب التصنيف. وكما يظهر في الجدول 3 – 3 فإن هذه الإلزامات تغطي تسعة قطاعات إعمار وإعادة إعمار للاقتصاد العراقي. ومعظمها – 69 بالمئة – في قطاعي النفط والكهرباء. وناقش مكتب المفتش العام في 7
أيلول/سبتمبر 2006 هذه النتائج مع المسؤول المالي الرئيسي لفرقة المهندسين للجيش الأميركي، والمسؤول المالي الرئيسي للقيادة. ورداً على بواعث قلق مكتب المفتش العام من أن الاعتمادات الحالية	المحددة تحت "بائع وهمي" ليست إلزامات ملائمة، فقد ذكر المسؤول المالي الرئيسي أنه يعكف على اتخاذ عدة إجراءات:

الجدول3-2
إلزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 المذكورة في نظام الإدارة المالية لفرقة المهندسين تحت حسابات "بائع وهمي"

IRRF 2 Obligations Described in CEFMS under "Dummy Vendor" Accounts

Type of Obligation	Number of CEFMS Entries	Obligations ($ in millions)	Disbursements ($ in millions)
Contingency	30	$252.2	$0
Design-build Program Close-out	25	86.1	0
Public Works Center Costs	36	10.4	0
Supervision & Administration	2	0.3	0
Claims & Unknown	3	$5.5	0
Total	96	$362.5	$0

Source: Developed by SIGIR from CEFMS data, as of August 24, 2006.

Table 3-2

الجدول3-3
إلزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق باسم "بائع وهمي" حسب القطاع.

IRRF 2 Obligations with Vendor Name of "Dummy Vendor" by Sector

Sector	Entries	Obligations ($ in millions)	% of Total "Dummy Vendor" Obligations
Security and Law Enforcement	3	$2.5	.7
Justice, Public Safety Infrastructure, and Civil Society	22	29.0	8.0
Electricity	16	129.6	35.8
Oil Infrastructure	8	119.4	32.9
Water Resources	21	55.7	15.4
Transportation and Telecommunications	12	5.3	1.5
Roads, Bridges, and Construction	9	8.8	2.4
Health Care	4	12.1	3.3
Education, Refugees, Human Rights, and Governance	1	.1	0
Total	96	$362.5	100.0

Source: Developed by SIGIR from CEFMS data, as of August 24, 2006.

Table 3.3

* الطلب رسمياً في 6 أيلول/سبتمبر 2006 لرأي قانوني من نائب المستشار العام للجيش (المبادىء الأخلاقية والمالية) في خطة فرقة المهندسين بالجيش الأميركي لحفظ الأموال المعتمدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للتعديلات داخل النطاق وتكاليف الإغلاق. * إجراء مناقشات مع مكتب الإدارة والميزانية لتحديد صلاحية أسلوب الحفظ هذا وتسجيل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – 2. * إجراء مناقشات مع وزارة الخارجية الأميركية التي هي مسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	يعتقد مكتب المفتش العام بأنه بالنظر لأن هذه الخطط الحديثة أو المخططة لم تبدأ إلا في 6 أيلول/سبتمبر 2006، فإن هناك مخاطرة بأن هذه القضية لن تحل قبل أن تنتهي سلطة إلزام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 في 30 أيلول/سبتمبر 2006. توصية – يوصي مكتب المفتش العام بأن يوجّه القائد العام، فرقة المهندسين بالجيش الأميركي قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود على الفور بمراجعة 96 إلزاما وضعت لبائعين وهميين، واتخاذ الخطوات، قدر الإمكان، لإلزام هذه الأموال بالتوافق مع توجيهات
مكتب المحاسبة الحكومية ووزارة الدفاع الأميركية حول ما يشكل التزامات ملائمة بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006، أو كبديل لذلك اتخاذ خطوات لضمان بقاء هذه الأموال متوفرة قانونياً. تعليقات الإدارة ورد التدقيق – بما أن	الرئيسي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حوالي 348 مليون دولار لإلغاء إلزامها. وسوف تسمح فرقة المهندسين في 30 أيلول/سبتمبر 2006 لهذه الأموال بأن ينفد مفعولها ضمن ميثاق تلك الوكالة وسوف تحتفظ بتلك الأموال التي نفد مفعولها للتعديلات داخل النطاق في السنة المالية

موضوع هذا التقرير حساس زمنيا، فقد حصل مكتب المفتش العام على تعليقات شفهية من فرقة المهندسين للجيش الأميركي. وبحث النتائج مع مكتب المفتش العام مع المسؤول المالي الرئيسي بفرقة المهندسين، وهو أعلى مسؤول مالي في القيادة، في اجتماع عقد في 12 أيلول/سبتمبر 2006. واتفق المسؤول المالي مع استنتاج مكتب المفتش العام بأن مبلغ 362 مليون دولار في أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 التي ألزمت من دون أسماء بائعين لم تكن إلزامات لائقة. وتسعى فرقة المهندسين لإيجاد حل يفي بالحاجات لتمويل التكاليف الطارئة وتكاليف الإغلاق المستقبلية بصورة لائقة. قدّم المسؤول المالي الرئيسي لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي في 18 أيلول/سبتمبر 2006 رداً إضافياً. وطبقاً لهذا المسؤول فإن فرقة المهندسين ستوصي بأن يلغي مكتب المشاريع والعقود إلزام هذه الأموال فوراً وأن يعيد الأموال إلى وزارة الجيش. وحدد نسق العمل للمسؤول المالي	2007. التوجيه موجود حول استخدام الأموال التي نفد مفعولها – عندما تنتهي الفترة الزمنية الأولية التي ينفد فيها مفعول الإلزام المتوفر، فإن توفر الأرصدة الباقية لالتزام جديد تكون محدودة. ويوفر كتيب تعليمات قانون اعتمادات مكتب المحاسبة الحكومية توجيهات حول إنفاق الأرصدة المعتمدة. ويقال إن الاعتمادات السنوية التي لا يلغى التزامها في نهاية السنة المالية التي ألزمت فيها "تنفد" للأغراض التشغيلية: لا تعود متوفرة لأغراض تحقيق وتسجيل إلزامات جديدة. وينطبق المبدأ نفسه على الإلزامات المتعددة السنوات عند نهاية السنة المالية الأخيرة التي توفرت فيها. وعندما ينفد اعتماد ثابت، تحتفظ الأرصدة التي تم إلزامها بتحديد سنواتها المالية في "حساب نفد مفعوله" لذلك الاعتماد لخمس سنوات مالية إضافية. ويمكن استخدام رصيد الحساب الذي نفد مفعوله خلال فترة خمس سنوات لتصفية
إلزامات مسحوبة من الحساب بصورة لائقة قبل أن ينفد. ويبقى رصيد الحساب الذي نفد مفعوله متوفراً أيضاً لإجراء تعديلات إلزامات مشروعة – لتسجيل إلزامات غير مسجلة سابقاً وإجراء تعديلات إلى قيمة أعلى في إلزامات مسجلة سابقاً أقل من قيمتها. خلاصة غير سرية لمراجعة مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق لزيادة قدرة العراق على حماية بنيته التحتية للطاقة مكتب المفتش العام – 06 – 038، أيلول/سبتمبر 2006 المقدمة – لا يمكن للعراق أن يزدهر من دون تصدير غير متقطع للنفط والنقل الموثوق للكهرباء. وقد استثمرت الولايات المتحدة حوالي 320.3 مليون دولار خلال السنوات العديدة الماضية لتحسين قدرة العراق على حماية بنيته التحتية للنفط والكهرباء. إلا أن	ولتحقيق انتصار شامل في العراق، تشتمل الإستراتيجية الحالية للحكومة الأميركية على حماية مواقع البنية التحتية الأساسية وزيادة للطاقة فيها. وتتعامل هذه المراجعة مع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لزيادة قدرة الحكومة العراقية على حماية البنية التحتية للطاقة.

عدداً من العوامل – بما في ذلك هجمات المتمردين، ووجود بنية تحتية قديمة وذات صيانة ضعيفة، والنشاطات الإجرامية، وعدم وجود قدرة للترميم الصحيح – اجتمعت لعرقلة صادرات النفط العراق وتوفر الكهرباء.	
وأعلن مكتب المفتش العام في 8 شباط/فبراير 2006 التزامه بإجراء مراجعة في جلسة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي لتقديم تقارير حول قدرة الحكومة العراقية على حماية بنيتها التحتية. وبالنظر لأهمية سلامة البنية التحتية لمستقبل العراق والتحديات التي تواجه تحقيقه، فسيكون هذا الأول في سلسلة تقارير تعالج قدرة العراق على صيانة سلامة بنيته التحتية النفطية والكهربائية. وستعالج المراجعات المستقبلية لمكتب المفتش العام قدرة العراق على: * الاستثمار في تحسين البنية التحتية الهشة. * مساندة عملية فعالة وصيانة البنية التحتية. * منع وكشف ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن التهريب والفساد في قطاعي الكهرباء والنفط. **الأهداف** – يقدم التقرير خلاصة غير سرية لتقرير تدقيق مكتب المفتش العام غير السري الذي صدر في 27 تموز/يوليو 2006، والذي يتناول الجهود الأميركية لزيادة قدرة الحكومة العراقية على حماية بيئتها التحتية النفطية والكهربائية. ويتناول هذا التقرير على وجه التحديد القضايا التالية:	* ما هي العوامل التي تؤثر في البنية التحتية العراقية، بما في ذلك الهجمات والوضع المادي، والنشاط الإجرامي؟ ويعد ذلك توسيعا للهدف الأصلي لمكتب المفتش العام الذي يرمي على التركيز على الهجمات. وغرض هذا الهدف هو تحديد نطاق المتطلبات/الاحتياجات. * إلى أي مدى تستطيع الحكومة العراقية الأداء بصورة مستقلة لحماية بنيتها التحتية النفطية والكهربائية؟ وهدف ذلك هو تحديد المقياس الأساسي للخط الأساسي. * ما هو الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة العراقية لزيادة قدرتها على حماية بنيتها التحتية النفطية والكهربائية؟ وهدف ذلك هو تحديد الاستثمار الحالي والمستقبلي للموارد الضرورية لتحقيق القدرة المرجوة.
النتائج – يمثل عدد من العوامل – بما في ذلك الهجمات، والبنية التحتية القديمة والضعيفة الصيانة، والنشاط الإجرامي – دوراً سلبياً في قدرة العراق على تطوير قطاع طاقة قابل للحياة. وعملت هذه العوامل مجتمعة على خفض صادرات النفط العراقي وتوفر الكهرباء. وكنتيجة لذلك يقدّر مكتب المفتش العام أن العراق خسر بين شهر كانون	وكانت البيانات المتعلقة بالهجمات قبل هذا المجهود سرية وتقدم بأسلوب يتعلق بغرض معين، إلى جانب جميع أسباب انقطاع الكهرباء – كالحوادث المتعلقة بالأحوال الجوية أو فشل المعدات.

الثاني/يناير 2004 وشهر آذار/مارس 2006 ما قيمته 16 بليون دولار من إيرادات صادرات النفط بسبب القيود المفروضة على قدرته لتصدير النفط. وبالإضافة إلى خسارة إيرادات النفط، يدفع العراق بلايين الدولارات لاستيراد منتجات النفط المكرر لدعم حاجاته الاستهلاكية لمواطنيه. وتحتفظ القوة المتعددة الجنسيات – العراق ووزارتا النفط والكهرباء العراقيتان وتقدم بيانات عن الهجمات على البنية التحتية. وتعد بيانات الهجمات لدى القوة المتعددة الجنسيات – العراق سرية، أما وزارتا النفط والكهرباء العراقيتان فتقدمان بيانات غير سرية. وقد اتخذ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الذي يعمل مع وزارة الكهرباء العراقية، خطوات لتحسين بيانات وزارة الكهرباء المتعلقة بالهجمات على البنية التحتية الكهربائية.	
وتقتصر بيانات وزارة النفط العراقية المتعلقة بالهجمات على الهجمات على خطوط أنابيب النفط، وتستثني الهجمات على الأجزاء المفصلية للبنية التحتية. لذا فإن بياناتها لا توفر صورة واضحة للمخاطر التي تتعرض لها البنية التحتية. وقد تقلبت الهجمات على البنية التحتية النفطية في العراق بين صعود وانخفاض من شهر كانون الثاني/يناير 2005 إلى شهر نيسان/إبريل 2006. كما ارتفعت الهجمات ضد البنية التحتية الكهربائية وانخفضت، شأنها في ذلك شأن الهجمات على البنية التحتية النفطية، بين شهر كانون الثاني/يناير وشهر نيسان/إبريل 2006. وتعتبر حماية البنية التحتية الحساسة للطاقة في العراق مجهوداً مشتركاً يشمل ثلاث وزارات عراقية هي وزارات الدفاع والنفط والكهرباء. وتسهم كل وزارة في هذه المهمة بتقديم القوات التالية: كتائب بنية تحتية إستراتيجية، وقوات الجيش العراقي (وزارة الدفاع) وقوة حماية النفط (وزارة النفط)، وخدمة أمن الطاقة الكهربائية (وزارة الكهرباء). وتتفاوت القدرات الحالية لهذه القوات.	الإجرامي وأثر البنية التحتية القديمة والضعيفة الصيانة على قدرة التشغيل، ستواصل التأثير على صادرات النفط وتوفر الكهرباء. فعلى سبيل المثال، كان للهجمات أثر محدود على الفشل في التوصل إلى قدرة كهربائية ممكنة للعراق. وفي الحقيقة أن عدد الهجمات على البنية التحتية النفطية والعراقية كان قليلاً من أواخر شهر نيسان/إبريل حتى أوائل شهر حزيران/يونيو 2006، ومع ذلك فإن صادرات النفط كانت دون مستوى الأهداف المحددة، كما كان توليد الكهرباء أقل بكثير من الطلب. بالإضافة إلى ذلك فعندما يحدث الضرر أو التوقف، فإن من الأهمية البالغة أن يرمم بسرعة، ولكن هناك حاجة للقيام بالكثير لتعزيز قدرة الترميم السريع. وقد وضعت السفارة الأميركية والقوة المتعددة الجنسيات – العراق مخططات واسعة النطاق تعالج البنية التحتية للطاقة في العراق. وهناك طائفة من الخطط الفردية على مستويات مختلفة من السفارة الأميركية ومن خطة الحملة المشتركة للقوة المتعددة الجنسيات – العراق، إلى خطط وأوامر القوة المتعددة الجنسيات – العراق والفرقة المتعددة الجنسيات – العراق لقيادتهما المرؤوستين،

إلا أن الأمن ليس سوى عامل واحد في معالجة حماية البنية التحتية. ومع أن الكثير من الاهتمام تركز على هجمات المتمردين، فلا بد من الاعتراف بأنه حتى لو توقفت الهجمات، فإن عوامل أخرى كالنشاط	إلى خطة السلامة الحساسة للسفارة الأميركية وخطة عمل قطاع الطاقة لصيف 2006. ويتعلق كل منها بمهمة ومسؤوليات المنظمة
المنفذة. **الاستنتاج** – بذلت الحكومة الأميركية جهوداً كبيرة خلال العام الماضي لتحسين قدرة قوات أمن البنية التحتية العراقية، بما في ذلك تدريب وتجهيز كتائب البنية التحتية الإستراتيجية ومشاركة قوات التحالف مع كتائب البنية التحتية الإستراتيجية، وقوة حماية النفط، وخدمة أمن الطاقة الكهربائية. كما قامت الحكومة الأميركية بتطوير طائفة من المبادرات المصممة لحماية البنية التحتية للطاقة وتسهيل نقل المسؤولية لحمايتها إلى الحكومة العراقية. ويتعين على الحكومة العراقية القيام بالكثير إذا أرادت تنفيذ المقترحات الأميركية، بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من وزارات أخرى. وكان التقدم الذي أحرز في تطبيقها بطيئاً، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم وجود حكومة دائمة وجزئياً بسبب المبادرات المحدودة لبعض الوزارات العراقية. والآن، وبعد أن تولت حكومة دائمة مهمتها، فيتعين عليها اتخاذ إجراء جريء. وتتخذ الحكومة العراقية الجديدة مبادرات لتعزيز الأمن والأداء لقطاعي النفط والكهرباء. وتعد زيادة صادرات النفط وتوفير الكهرباء في مقدمة الأولويات. وتحدد خطة الحكومة العراقية عدداً من الخطوات تقول إنها ستتخذها لتحقيقها. والتحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو مساعدة الحكومة العراقية على التحرك قدماً	الضرورية لتحسين سلامة البنية التحتية. ومن وسائل تشجيع الحكومة العراقية على اتخاذ الإجراء الضروري هو تركيز اهتمام الكونغرس على ما تفعله الحكومة العراقية وما زالت تحتاج إلى القيام به لمعالجة سلامة بنيتها التحتية للطاقة. ولا توفر التقارير الحالية من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين للكونغرس معلومات كافية حول التقدم الذي يتم إحرازه من قبل الحكومة العراقية، ووضع الخطوات المحددة التي تتخذها الحكومة العراقية، وما هي الخطوات المحددة الإضافية التي يجب اتخاذها. وتحتوي تقارير وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين فقط على وصف عام للتقدم في العراق، ولكن ليس على معلومات محددة عن الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الحكومة العراقية لتعزيز سلامة البنية التحتية والتقدم الذي تحققه في اتخاذ هذه الإجراءات. **إجراءات الإدارة** – قام مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (قطاع الكهرباء)، بالتعاون مع موظفي مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، بتطوير وتنفيذ أسلوب جديد لتسجيل البيانات المتعلقة بالهجمات على البنية التحتية الكهربائية رداً على مباعث قلق مكتب المفتش العام. وستمكّن البيانات المستندة إلى الأسلوب الجديد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
للقيام بالمهمات من متابعة وتحليل مدخلات الوزارة بصورة أفضل. **التوصيات** – قدم مكتب المفتش العام عدداً من التوصيات للقائد، القوة المتعددة الجنسيات – العراق وللسفير الأميركي في العراق في مجالات متعددة لتحسين حماية البنية التحتية العراقية ونقل مسؤولية حمايتها للحكومة العراقية. واشتملت التوصيات على ما يلي: 1- تشجيع اتخاذ إجراء من قبل	ولتحسين تقديم التقارير العراقية المتعلقة بالهجمات على البنية التحتية النفطية أوصى مكتب المفتش العام بأن يعمل مدير مكتب إدارة الإعمار الإقليمية مع وزارة النفط العراقية لتوسيع تقديم تقاريرها لتشمل الهجمات على البنية التحتية المفصلية. ولإبقاء الكونغرس على اطلاع بمجريات الأحداث، أوصى مكتب المفتش العام أيضاً بأن يعزز وزيرا الخارجية والدفاع

الحكومة العراقية لمواصلة التأكيد على الإجراءات التي يتعين على الحكومة العراقية الجديدة أن تتخذها لتعزيز سلامة البنية التحتية، جاعلة الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الحكومة العراقية الجديدة جزءاً من أجندات عمل أميركية لاحقة، ومؤكدة على عملية بناء القدرة في المناقشات مع الحكومة الجديدة. 2- دعم خطط الانتقال عن طريق العمل مع الوزارات العراقية لتطوير قدرة تقديم تقارير تتعلق بالأداء لتحديد أحداثها القابلة للقياس وقياس التقدم الذي يتم إحرازه في قدرات سلامة بنيتها التحتية.	الأميركيان تقاريرهما الفصلية الحالية لتركيز الاهتمام على التقدم الذي يتم إحرازه من قبل الحكومة العراقية الجديدة في مواجهة تحديات سلامة البنية التحتية الحساسة. وبالنظر لأن مثل هذه المعلومات تكون سرية، فيتعين أن تقدم بملاحق سرية. وفي تعليقها على مسودة التقرير السري، اقترحت السفارة الأميركية بأن يضيف مكتب المفتش العام توصيتين إضافيتين للسفير الأميركي ولقائد القوة المتعددة الجنسيات – العراق: * تشجيع الحكومة العراقية على اتخاذ إجراءات إضافية فيما يتعلق بالبنية التحتية النفطية والكهربائية العراقية تشتمل على تسهيل الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط العراقية. * تشجيع تطوير قدرة ترميم سريعة.
ويعتقد مكتب المفتش العام بأن التوصيات المقترحة تتوافق مع نتائج التدقيق وذات مصداقية، لذا فقد أضيفت للتقرير. تعليقات الإدارة ورد التدقيق – تلقى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تعليقات خطية حول التقرير السري من السفارة الأميركية والقوة المتعددة الجنسيات – العراق. وذكرت السفارة الأميركية أن التقرير يصف بدقة القضايا الأساسية التي تحتاج الحكومة العراقية إلى معالجتها لحماية البنية التحتية بصورة أفضل، بالإضافة إلى جهود المشاركة للبعثة الأميركية مع الحكومة العراقية حول هذه المسائل. واتفقت القوة المتعددة الجنسية – العراق مع النتائج الإجمالية للتقرير ولم تقدم اعتراضات رئيسية على مضمونه. وبما أن التقرير الأساسي كان سرياً، فقد حصل مكتب المفتش العام على مراجعة سرية رسمية لهذه الخلاصة من القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات – العراق. وقررت المراجعة أن هذه الخلاصة ليست سرية. مسودات التقارير الصادرة أصدر مكتب المفتش العام مسودتي تقريري تدقيق حتى تاريخه.	لائحة البيانات: أدوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 06 – 022 يصف هذا التقرير أدوار ومسئوليات المنظمات الحكومية الأميركية الرئيسية المشتركة في إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويبحث هذا التقرير كيف يرى المسؤولون في هذه المنظمات سلطتهم ودورهم في المجهود العراقي وكيف يعتقد المسؤولون بأنهم يتفاعلون مع المنظمات الأخرى. (لم تكن صلاحية هذه السلطات والأدوار وجهود التفاعل ضمن نطاق هذه المراجعة، وبالتالي لم يتم إجراؤها). الأهداف – كانت أهداف هذه المراجعة هي تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل منظمة حكومية أميركية رئيسية مع مسؤولية عملية وتشغيلية و/أو مالية لإغاثة وإعادة إعمار العراق. وتركز المراجعة على وجه التحديد على القضايا التالية: * ما هي المنظمات الحكومية الأميركية التي فوضت بالقيام بدور في أنشطة إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

	* ما هي الأدوار والمسؤوليات المفوضة لكل منظمة وعلاقتها بالمنظمات الأخرى؟ * كيف تنسق هذه المنظمات السياسات والإجراءات والأنشطة مع
بعضها البعض الآخر؟ * فيما يتعلق بالمنظمات الحكومية الأميركية التي لم تقم بأدوار ومسؤوليات رئيسية، ما هي المنظمات التي قدّمت موظفين لإغاثة وإعادة إعمار العراق؟ * ما هو حجم الأموال الذي قدّم لكل منظمة؟ وما هو نوع التمويل الذي تم تقديمه؟ وما هو غرض التمويل؟ * ما هي تقارير الأداء التي تقدمها كل منظمة، ولمن ومدى فتراتها؟ * ما هو الحدث الذي يسفر عنه وقف أو نقل مهمة كل منظمة إغاثة وإعادة إعمار العراق؟ الدروس التي تم تعلمها: التعاقد في إعادة إعمار العراق: التصميم – البناء مقابل التعاقد المباشر مكتب المفتش العام – 06 – 027 كان هدف هذا التقويم هو فهم كيف نفذت عقود الإعمار الرئيسية في العراق. وقارن مكتب المفتش العام بين نظامي تسليم المشاريع الرئيسيين المستخدمين في العراق – التصميم – البناء والتعاقد المباشر – وبين الممارسات الرئيسية للصناعات الأميركية لتحديد الظروف التي تعزز أو تحدّ من نجاحها.	عمليات التدقيق الجارية مراجعة عمليات وإجراءات الإغلاق لعقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 6006 هدف هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بما في ذلك طلبات المهمة والمنح واتفاقيات التعاون) يتم إغلاقها في الوقت المحدد وما إذا كانت تتقيد بأنظمة الشراء الفدرالية 4.804 1(a) والأنظمة والسياسات والإجراءات المطبقة الأخرى. مراجعة شركة (DynCorp)، العقد رقم (S-LMAQM -04-C-300)، طلب المهمة 0338: دعم برامج تدريب الشرطة العراقية مكتب المفتش العام – 6017 هذه مراجعة مشتركة مع مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية الأميركية. وأهداف هذا التدقيق هي الإجابة على الأسئلة التالية: * ما هي التكاليف المتعلقة بطلب المهمة 0338، بما في ذلك المبالغ التي تم إلزامها وإنفاقها ومسؤولياتها المالية
المحتملة والتحكم في هذه التكاليف؟ * ما هو وضع الأملاك التي تم شراؤها بموجب طلب المهمة 0338، بما في ذلك التحكم الداخلي المتعلق بذلك، وما هي قيمة الأصول غير المستعملة؟ * ما هي تكاليف وأثر البرامج لطلب وقف العمل المؤثر على إعمار منشآت تدريب الشرطة في قصر عدنان؟ ما هو وضع إعمار المنشآت لدعم برامج تدريب الشرطة؟ مراجعة التخطيط والعملية المتبعة لحماية	متابعة الإجراءات التصحيحية المتعلقة بتوصيات مكتب المفتش العام المتعلقة بالمساءلة الخاصة بصندوق تنمية العراق مكتب المفتش العام – 6025 ستقيّم مراجعة المتابعة الإجراءات التي اتخذها ممثلو الحكومة الأميركية بالنسبة للتوصيات المقدمة في تقارير التدقيق السابقة لمكتب المفتش العام حول المساءلة المتعلقة

استثمار الحكومة الأميركية عند قرار إنهاء مراكز بارسون للرعاية الصحية الرئيسية مكتب المفتش العام – 6018 ستقيّم هذه المراجعة تخطيط وتنفيذ الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الأميركية والمتعلقة بإنهاء برنامج بارسون لمراكز الرعاية الصحية الرئيسية، بالنسبة للفعالية والكفاءة واتخاذ القرارات الاقتصادية. وسيتناول مكتب المفتش العام أي دروس تم تعلمها. ويمثل ذلك تغييراً في أهداف المراجعة الأصلية في إعلان المشروع. وأجرى مكتب المفتش العام هذا التعديل لتقديم أكثر مراجعة وتوصيات فعالة للمدراء في الحكومة الأميركية المسؤولين عن هذا البرنامج.	بالتعاقدات والمنح والمبادلات النقدية باستخدام صندوق التنمية للعراق. كما سيراجع مكتب المفتش العام العمل الذي تم إنجازه بموجب التعاقد (W91GXQ-05-C-0014) الذي صدر رداً على توصيات مكتب المفتش العام للحصول على سجلات التعاقد والسجلات المالية المتعلقة بصندوق التنمية للعراق. وسوف توثق نتائج هذه المتابعة وتعرض على مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي للعراق.
المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: الإلزامات غير المصفّاة أو المنتهية مكتب المفتش العام – 6026 الهدف الإجمالي لهذا التدقيق هو تحديد حجم إلزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق غير المصفّاة أو المنتهية وما إذا كانت الوكالة الحكومية الأميركية المسؤولة عن مشاريع إعادة الإعمار في العراق قد وضعت ضوابط إدارية كافية بالنسبة للإلزامات غير المصفّاة أو المنتهية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2. ويعتزم مكتب المفتش العام الإجابة عن الأسئلة التالية: * ما هو حجم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كإلزامات غير مصفّاة؟ * هل تم إلغاء إلزام إلزامات أو أموال غير مصفّاة تم التزامها لإكمال مشاريع، وتم تحويلها لتغطية متطلبات غير ممولة؟ * ما هي الضوابط الإدارية المطبقة لمراقبة الإلزامات غير المصفاة؟ المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: النفقات غير المتوافقة	الهدف الإجمالي لهذه المراجعة هو تحديد حجم النفقات غير المتوافقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما إذا كانت الوكالات الحكومية الأميركية قد وضعت ضوابط إدارية كافية للنفقات غير المتوافقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويعتزم مكتب المفتش العام الإجابة عن الأسئلة التالية: * ما هو حجم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي حددت كنفقات غير متوافقة؟ * ما هي فترات مراجعة النفقات غير المتوافقة من قبل المسؤولين الحكوميين، ومن هو الذي يقرر ما إذا كان الإنفاق إنفاقا من الصندوق؟ * هل تم تحديد نفقات الصندوق غير المتوافقة فيما بعد في مشاريع أخرى للصندوق؟ * ما هي الضوابط الإدارية المطبقة للتخلص من وحل النفقات غير المتوافقة؟

مكتب المفتش العام – 6027	
مراجعة الإنفاق بموجب تعاقد شركة بيكتيل للوكالة الأميركية للتنمية الدولية وتسجيل وتقديم التقارير عن التكاليف المرتبطة بذلك. هدف هذه المراجعة، وبالتفصيل، هو تحديد التكاليف التي تحمّلها المقاول في أداء العمل بموجب عقود مختارة مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق، بالإضافة إلى الوسائل المستخدمة لتسجيل وتقديم التقارير عن التكاليف المرتبطة بذلك. ويعتزم مكتب المفتش العام الإجابة عن الأسئلة التالية: * ما هي تفاصيل التكاليف المشمولة في الفواتير ووثائق الدعم التي قدمتها شركة بيكتيل للحكومة؟ * ما هي التكاليف التي تحملتها شركة بيكتيل لتنفيذ مهماتها التعاقدية، بما في ذلك المواد والعمال والتكاليف العامة والأمن والعقود الفرعية وجميع التكاليف الأخرى؟ * ما هو عدد مستويات العقود الفردية الموجودة في شركة بيكتيل لأداء العمل المتعاقد عليه؟ * ما هي أنواع العقود – سعر ثابت، تكاليف زائدة، أو أي ترتيبات أخرى – التي استخدمت في العقود الفرعية؟ * ما هي التكاليف التي قدمت لها فواتير، في كل مستوى من العقود الفردية، للمستوى التالي للمقاول الفرعي؟ * ما هي الرسوم الإدارية التي قدمتها الوكالة المتعاقدة؟	مراجعة طلب المهمة 130 لبرنامج الدعم المدني اللوجستي مكتب المفتش العام – 6029 طلبت هذه المراجعة من مكتب رئيس البعثة، السفارة الأميركية بالعراق. والهدف الإجمالي هو تحديد ما إذا كانت الحكومة العراقية تتلقى الخدمات التي يدفع لقاءها بموجب طلب المهمة 130 لبرنامج الدعم المدني اللوجستي، وما إذا كان الدعم المقدّم معقولاً وفعالاً وجديراً بالتكاليف. منح طلب المهمة 130 لتوفير الخدمات الضرورية لدعم وتشغيل والمحافظة على موظفي رئيس البعثة والقوة المتعددة الجنسيات – العراق في السفارة الأميركية في العراق. وسيراجع مكتب المفتش العام مجالين للخدمات بشكل خاص: (1) خدمة وصيانة السيارات، و(2) شراء وتسليم وتسعير الوقود. وسيجيب التدقيق عن الأسئلة التالية: * هل إن المتطلبات، بما فيها تلك التي بدأها المقاول، مصدقة بصورة مناسبة؟ * هل إن عملية المراجعة الملائمة والكافية مطبقة على كل العمل؟
* هل يقدّم المقاول فواتير مناسبة؟ * هل يقيّم كل العمل بصورة ملائمة بموجب المعايير المحددة؟ هل هناك ضوابط ملائمة موجودة للأملاك المرتبطة بكل طلب مهمة؟ * ما هي الدروس التي تم تعلمها من إدارة وتنفيذ عملية وممارسات تعاقد الخدمات المتعلقة بطلب العمل هذا؟ بالإضافة إلى ذلك، سيقيّم مكتب المفتش العام أهلية استمرار ترتيبات العقود من نوع	المفتش العام (مكتب المفتش العام – 6012) حول كيفية إسناد الأدوار والمسؤوليات لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وستحدد هذه الدراسة الممارسات الرائدة التي قد تستخدم لتوجيه التفاعل المتعدد المنظمات المستقبلي لإدارة مبادرات إغاثة وإعادة إعمار مماثلة. وهدف هذه الدراسة هو الإجابة عن الأسئلة التالية: * ما هو التنظيم المثالي لمكتب إدارة إعادة الإعمار، بالنسبة للأدوار والمسؤوليات، عندما تنتقل من التدريب

برنامج الدعم المدني اللوجستي لخدمات مختارة حين تنتقل السفارة الأميركية في العراق إلى مجمّع جديد. ولأغراض المقارنة، سيلقي مكتب المفتش العام نظرة على خدمات مماثلة تم أداؤها، والتكاليف المرتبطة بها، والوكالات الأميركية المسؤولة عن كل مجال بموجب عقود البرنامج السابقة، بالإضافة إلى خدمات دعم الحياة المقدّمة بموجب العقود الأخرى في العراق. الدروس التي تم تعلمها من الإدارة والتحديات التنظيمية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 6032 يواصل هذا التقرير مراجعة مكتب	والتخطيط لدعم الانتشار وإجراءات ما قبل الانتشار، والانتشار الفعلي، وإعادة الانتشار؟ * ما هي مجموعة المهارات الضرورية للمنظمة أثناء مرورها بهذه المراحل؟ * ما هو الحجم المثالي خلال كل من هذه المراحل، وخاصة خلال مرحلة الانتشار التام؟ الضوابط المتعلقة بممتلكات الحكومة الأميركية لدى مقاول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شركة بيكتيل ناشنال مكتب المفتش العام – 6033 سيكون هدف التدقيق هو تحديد ما
إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد وضعت ونفذت ضوابط تتعلق بأملاك الحكومة المقدمة أو التي حصلت عليها بيكتيل أو مقاولوها الفرعيون لمشاريع إعادة الإعمار في العراق بموجب العقد رقم-SPU-C-00-04 00001. وسيجيب مكتب المفتش العام على وجه التحديد عن الأسئلة التالية: * هل يتم توثيق جميع الأملاك بدقة، بما في ذلك الإجراءات الضرورية لمتابعة البند من تفويض الشراء حتى التصرف النهائي. * هل يتم جرد وتسجيل وحماية الأملاك بدقة؟ * هل يتم التحكم بالممتلكات والتخلص منها طبقا للأنظمة ذات الصلة؟ مراجعة تكاليف الأمن للمقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعلقة بالنشاطات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مكتب المفتش العام – 6034 فيما يلي أهداف هذه المراجعة: 1-تحديد مدى تعريف مقاولي التصميم – التحديد (أو المقاولين الكبار) وحصولهم	2- تحديد أثر تكاليف الأمن هذه فيما يتعلق بتقديرات المشاريع الإجمالية الأصلية. وتشتمل تكاليف الأمن على وحدات الأمن الخاصة الفردية، وحماية مواقع إعادة الإعمار (الحراس والمعدات الأمنية والتحسينات)، والأمن لدعم المواكب أو أنواع التنقل الأخرى، والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن. ولتحقيق هذه الأهداف طلب مكتب المفتش العام من مقاولين مختارين الإجابة على الأسئلة التالية: * كم من المجموع الإجمالي من الدولارات لتكاليف العقد مع الصندوق أنفق على تكاليف الأمن؟ * ما هي النسبة المئوية لأموال الصندوق الإجمالية التي دفعت لكم تشكّل الجزء الأكبر من تكاليف الأمن؟ * ما هي التنقيحات الأولية واللاحقة لتكاليف الأمن المتوقعة لنشاطاتكم التعاقدية مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟ * كيف ومتى أصبح حجم هذه التكاليف واضحا، وما هي العوامل المسببة أو المساهمة الهامة؟ * ما هي وسيلة أو وسائل حفظ السجلات

وتقاريرهم عن تكاليف الأمن لنشاطاتهم التعاقدية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	التي استخدمت للحصول والتفريق بين أنواع الأمن الضرورية،
كوحدات الأمن الشخصية، والموقع، والمحيط، وتحرك المواكب/المواد، إلخ؟ * ما هي التفاصيل، حسب التصنيف (بفواتير، مقيدة على الحساب، مقدّرة) لتكاليف الأمن المباشرة وغير المباشرة لنشاطاتكم التعاقدية مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟ * هل هناك أي زيادات إضافية في تكاليف الأمن ناتجة عن عمل المقاولين الفرعيين؟ **مراجعة خطط وبرامج المنظمات الحكومية الأميركية لدعم تطوير قدرة الحكومة العراقية** مكتب المفتش العام -6035 الهدف الإجمالي لهذه المراجعة هو تقويم ما إذا كان لدى المنظمات الحكومية الأميركية خطط وبرامج مطبقة لتطوير قدرة الحكومة الأميركية. وينسق مكتب المفتش العام هذه المراجعة مع مكتب المحاسبة الحكومي لإجابة عن الأسئلة التالية: * هل قيّمت وزارة الخارجية الأميركية أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو أي منظمة حكومية أخرى في الائتلاف كفاءة الوزارات العراقية المسؤولة للإدارة طويلة الأمد للوظائف الحكومية الأساسية؟ * ما هي خطط المنظمات الحكومية الحكومة العراقية المحلية للمشاريع المكتملة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة؟	الأميركية لمعالجة القصور المحدد، وكيف تعمل الحكومة الأميركية مع المؤسسات الدولية الأخرى لتنسيق الحلول؟ * ما هي المؤشرات أو المقاييس الأساسية للأداء التي ستستخدم لقياس التقدم، ومن هو المسؤول عن قياس التقدم؟ * هل حددت المنظمات الحكومية الأميركية تمويلا كافيا أو طورت خططا بالتوافق مع المانحين الدوليين الآخرين لتنفيذ برامج تطوير القدرة في السنوات المقبلة. **تقرير التدقيق النهائي للإلزامات غير اللائقة المستخدمة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2** مكتب المفتش العام – 6036 ستحدد هذه المراجعة ما يلي: * ما هي الضوابط المطبقة لضمان المساءلة المتعلقة بأموال وسجلات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة؟ * هل استخدمت أموال هذا البرنامج للأغراض المقصودة والمخولة؟ * ما هو وضع تنسيق البرنامج مع أموال وبرامج إعادة الإعمار الأخرى، وخاصة لمشاريع إعادة الإعمار ذات القيمة الإستراتيجية للسنة المالية 2006؟ * كيف يعتزم القادة العسكريون ممارسة المساندة الإجبارية من قبل
عمليات التدقيق المخططة سيجري مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عمليات تدقيق أداء تقيّم الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، ونتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق كما هو ضروري. وسوف يتم تحقيق هذه النتائج عن طريق عمليات تدقيق المشاريع الفردية لقضايا محددة، بالإضافة إلى سلسلة عمليات تدقيق ستقيّم أجزاء متعددة لمواضيع ذات صلة.	للامتياز البيئي مقابل قسم منطقة الخليج في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (إدارة وعقود المشاريع). * مراجعة استخدام عقود مكتب مشاريع القطاعات والعقود في إدارة برامج ومشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. * مسح برامج مكتب المخدرات وشؤون تطبيق القانون الدولي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. * مراجعة دقة التقارير المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. * أين ذهبت الأموال؟ سلسلة الصرف

وسيعلن كل من عمليات التدقيق هذه قبل الشروع في أي عمل ميداني لتدقيق آخر. للحصول على النص الكامل لخطة عمليات التدقيق، أنظر الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام: http://www.sigir.mil/.

ويعتزم الإعلان عن التدقيقات خلال الربع القادم:

* مراجعة متطلبات توظيف الأفراد المدنيين الفدراليين لإدارة وتنفيذ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (مكتب إدارة إعادة إعمار العراق).
* متابعة تكاليف الإكمال واستخدام تقرير تقييم المشاريع.
* تحليل مقارن لمركز سلاح الطيران البطيء.
* سلسلة المساءلة حول الممتلكات – الممتلكات المعرضة لخطورة كبيرة.

عمليات تفتيش مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

قام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خلال الربع الحالي بزيارة وتقويم وتقديم تقارير تتعلق بتسعة مشاريع إعادة إعمار في سائر أنحاء العراق، مما أسفر عن طائفة منوعة من النتائج. ووجد مكتب المفتش العام عدة مشاريع عالية الجودة تتمتع بتحكم جودة جيد لدى المقاولين وتطبيق برامج ضمان جودة كاف للحكومة الأميركية. إلا أن مكتب المفتش العام وجد في حالات أخرى قصوراً خطيراً في الإعمار نتج عن الإشراف غير الكافي والأداء غير الملائم للمقاولين. وشملت مشاكل إعادة الإعمار المتكررة في المشاريع المختلفة صب خرسانة ضعيفة وتركيب أدوات صرف صحي غير ملائمة. كما واصل الأمن لأن يكون عائقا للإشراف ولإعادة الإعمار. وحالت مباعث القلق على السلامة في عدة مواقع دون قيام فرق التقويم ويواصل وجود مكتب المفتش العام عبر العراق أن يكون له أثر إيجابي على جهود إعادة الإعمار. فمثلاً، أدى تقرير الرد السريع لمكتب المفتش العام المتعلق بأكاديمية الشرطة ببغداد، والذي أجراه المكتب بعد تلقي شكاوى حول أعمال الإعمار غير الملائمة في الموقع، أدى إلى استجابة سريع لإعادة بحث المشكلة بين الحكومة الأميركية والمقاولين. وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006، أكمل مكتب المفتش العام 65 تقويماً للمشاريع، و96 تفتيشاً في المواقع، و220 تقويماً جوياً.

تقويمات المشاريع: النتائج في لمحة

دار القضاء في الكرخ (2.23 مليون دولار)
* لم يتمكن فريق تقويم مكتب المفتش

التابعة لمكتب المفتش العام بإجراء التقويمات الكاملة.	العام من زيارة الموقع بسبب المشاكل
الأمنية، لذا استند التقويم إلى ملفات العقد، وتقارير الإشراف، والصور الفضائية التي استعرضها محللو الصور من مكتب المفتش العام. * كان المشروع مصمماً بشكل جيد كاف من قبل المقاول وسوف يفي بالأهداف. * بدت خطة المقاول للتحكم في الجودة ملائمة. * بدت خطة ضمان الجودة للحكومة الأميركية ملائمة. * تشير نتائج المشروع حتى تاريخه إلى أن المشروع سيفي بأهداف طلب المهمة. طرق قرى ذي قار القسم 3 (1.44 مليون دولار) * كان التصميم الذي قدّمه المقاول ملائما لتحقيق أهداف المشروع. * كان الإعمار في الموقع متوافقاً مع هدف المشروع. إلا أن الأوضاع الأمنية حالت دون زيارة فريق تقويم مكتب المفتش العام لموقع المشروع لتفقد الطرق. لذا فإن هذا التقويم استند إلى معلومات ملفات العقد المقدمة من الإدارة وإلى مراجعة صورية لمكتب المفتش العام للمعلومات المقدمة من وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية. * لم يقدم المقاول خطة تحكم في	الجودة، ولكن برنامج ضمان الجودة الحكومي الأميركي قدم ضماناً كافياً بأن عدم توفر خطة تحكم في النوعية من المقاول لم يكن له أثر سلبي على إكمال المشروع بنجاح. * يفي المشروع بأهداف العقد الأصلية. وحدة الرعاية الحرجة، مستشفى ابن البيطار (0.58 مليون دولار) * كان تصميم المقاول وأعمال الإعمار ملائمة. * لم تكن خطة التحكم في الجودة للمقاول مفصلة بما فيه الكفاية لتوجيه برنامج إدارة الجودة للمقاول بفعالية. * راقب برنامج ضمان الجودة للحكومة الأميركية برنامج التحكم في الجودة للمقاول بفعالية. * يجب أن يكون المشروع عند اكتماله متوافقاً مع أهداف العقد. مطمر النفايات الصلبة البلدي ببغداد (28.8 مليون دولار) * صممت أجزاء المشروع بصورة ملائمة قبل الإعمار. * لاحظ مكتب المفتش العام قصوراً

في المولد الكهربائي والأسلاك الكهربائية وواجهة المبنى في مبنى صيانة السيارات. * يجب أن تكون نتائج المشروع متوافقة مع أهداف العقد الأصلي. * قرر مكتب المفتش العام خلال زيارة في شهر حزيران/يونيو 2006 أن المطمر لم يستخدم بسبب مشاكل أمنية في المنطقة، إلا أنه يتم تنفيذ خطة لتأمين المنطقة واستخدام المطمر.	قصور الإعمار، ومتابعتها، وتصحيحها في وقت مناسب. * استخدمت المنشأة لغرضها المقصود لتدريب الأفراد العسكريين ومنفذي القانون العراقيين. مقر الشرطة الإقليمية في نينوى مليون دولار) * كان تصميم ومواصفات الأجزاء قبل

أكاديمية تدريب الكوت (22.9 مليون دولار) * كانت جميع الأجزاء الرئيسية التي تمت مراجعتها خلال هذا التقويم المحدود النطاق، باستثناء واحد منها، مصممة بصورة كافية لإعمار أكاديمية تدريب تشغيلية كاملة. وكان الاستثناء نظام خزان النفايات/الصرف الصحي الجديد الذي لم يكن قادراً على استيعاب كمية المياه الموجهة إليه. * بدا أن إعمار وإعادة تأهيل هذه المنشأة يفيان بمعايير التصميم، باستثناء تمديد بعض أنابيب المياه العادمة، وأعمال الخرسانة، وغيرها من مجالات حرفية الإعمار. لم تكن إدارة الجودة فعالة كلياً خلال فترات حرجة للإعمار لأن المقاول لم ينفذ نظام متابعة القصور لكي يضمن أن تحديد	التركيب والإعمار ملائمة في حدها الأدنى. * لم يف الإعمار وإعادة التأهيل بمعايير أو مواصفات التصميم لأن المقاول لم يظهر جودة مهنية في الإعمار وأعمال التصليح الكاملة. * لم يكن برنامج التحكم في الجودة للمقاول وبرنامج ضمان الجودة للحكومة فعالين. * لم تكن نتائج المشروع متوافقة مع الهدف الأصلي لترميم وإعادة إعمار المنشأة. ولم تنفذ بنود عمل ضرورية عديدة من قبل المقاول، وكان العمل النهائي ضعيفاً في كثير من الأحيان. المحطة الفرعية لباب عشتار (1.22 مليون دولار) * كانت أجزاء المشروع مصممة بصورة ملائمة قبل الإعمار والتركيب. * تقيدت أعمال الإعمار بمعايير
التصميم. * كانت برامج التحكم في الجودة للمقاول وضمان الجودة للحكومة ملائمة. * يجب أن يفي المشروع عند إكمال هدفه المقصود لتقديم وتركيب واختبار وتشغيل كابل فرعي تحت الأرضي قياس 12 X 11 كيلوفولط للمحطة الفرعية لباب عشتار. كلية شرطة بغداد (94 مليون دولار) حدد مكتب المفتش العام قصوراً في الإعمار تطلب اهتماماً عاجلاً وتقديم تقارير منفصلة: * قد تسفر أدوات الصرف الصحفي المصنعة بطريقة غير سليمة في ثكنات الطلاب عن قدرة حمل مخفضة لألواح البناء، وعن مكاره بيئية وصحية للطلاب والمعلمين والعمال. * يجب تحديد مدى المخاطر المحتملة قبل أداء أي عمل إضافي في المنشأة. التخطيط اختار مكتب المفتش العام عينات نموذجية من كل قطاع رئيسي من قطاعات إعادة الإعمار للتقويم والمسح والتحليل:	* مشاريع لمقاولين عامين مختلفين. * مشاريع في قطاعات مختلفة في البلاد. * مشاريع في برامج لكل من الوكالات الأميركية الرئيسية. * مشاريع أكملت كلياً وأكملت جزئياً. أسلوب برامج تقويم المشاريع في المواقع أكمل مكتب المفتش العام 65 تقويما للمشاريع – 9 خلال الربع الحالي، منذ شهر حزيران/يونيو 2005. وفيما يلي الأهداف العامة لتقويمات المشاريع: * هل كانت أجزاء المشاريع مصممة جيداً قبل الإعمار أو التركيب؟ * هل إن الإعمار وإعادة التأهيل أوفيا جيداً بمعايير التصميم؟ * هل تم تنفيذ برنامج خطة التحكم في الجودة للمقاول وخطة ضمان الجودة للحكومة بصورة ملائمة؟ * هل تمت معالجة المساندة والفاعلية التشغيلية للمشروع بصورة ملائمة؟ * هل كانت نتائج المشروع متوافقة مع الهدف الأصلي؟

* مـشاريع تـشمل المنـشآت المائيـة والكهربائية والنفطية والنقل. * مـشاريع تـشمل مبـالغ عقـود كبيـرة وصغيرة.	
يدرج الجدول 3 – 4 تقويمات المـشاريع التـي أكملـت خـلال الربـع الحـالي. للاطلاع علـى قائمـة كاملـة لتقويمـات المشاريع من الفصول السابقة، أنظر الملحق (I). ويظهر الشكل 3 – 1الموقع التقريبي لكل مشروع.	

الجدول 3 –4
تسعة مشاريع تم تقييمها خلال الربع الحالي (آلاف الدولارات)

NINE PROJECTS ASSESSED THIS QUARTER (DOLLARS IN THOUSANDS)

PCO ID	PROJECT NAME	GOVERNORATE	BUDGETED TOTAL COST	EXECUTING AGENCY	CONTRACTOR	GRD REGION
16104	Al Karkh Courthouse—Baghdad	Baghdad	$2,230	GRD	Foreign	Central
17867	Thi-Qar Village Roads Segment 3	Nasiriyah	$1,440	GRD	Foreign	South
NA	Ibn Al Bitar Hospital—Critical Care Unit	Baghdad	$580	GRD	Foreign	Central
12485	Baghdad Municipal Solid Waste Landfill Facility	Baghdad	$28,800	GRD	Fluor-Amec, LLC	Central
NA	Training Academy—Al Kut	Al Kut	$23,000	GRD	ECCI	North
NA	Ninewa Provincial Police Headquarters	Mosul	$1,000	GRD	Foreign	North
NA	Bab Eshtar Substation-11 kV Cable Feeder	Mosul	$1,220	GRD	Foreign	North
NA	Baghdad Police College (Academy) (2 projects)	Baghdad	$94,000	GRD	Parsons	Central

TABLE 3-4

الشكل 3 – 1
تقويمات المشاريع
المواقع التقريبية للمشاريع الستة والخمسين حيث أجريت عمليات التفتيش وحللت وقدمت تقارير حولها حتى تاريخه.

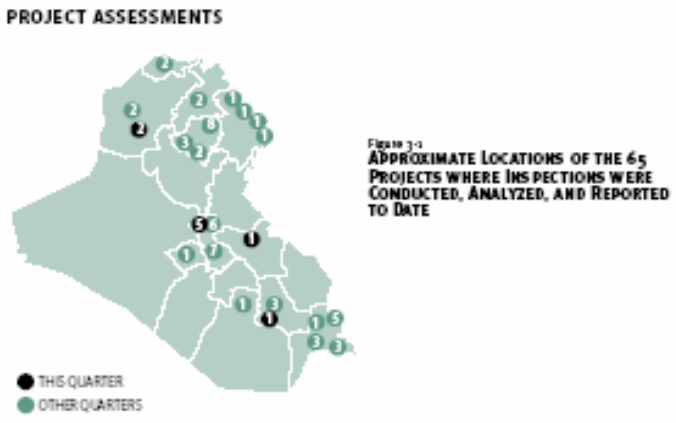

FIGURE 3-1
APPROXIMATE LOCATIONS OF THE 65 PROJECTS WHERE INSPECTIONS WERE CONDUCTED, ANALYZED, AND REPORTED TO DATE

تقويمـات المـشاريع لمكتـب المفتـش العـام	

الخاص بإعادة إعمار العراق دار القضاء في الكرخ، بغداد، العراق مكتب المفتش العام – القانون العام- 06 – 058 كان هدف دار القضاء في الكرخ هو إعمار وتأميم منشأة محكمة لدعم تنفيذ حكم القانون في العراق. وتم إعمار هذا المشروع بموجب عقد تصميم – بناء ومول بمبلغ 2.333.582 دولاراً. وتقع دار القضاء في الجزء الشمالي الغربي من بغداد في منطقة زراعية سابقة مفتوحة. واستناداً إلى التصميم المقدّم من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي، فإن مشروع دار القضاء بالكرخ اشتمل على إعمار المباني والمنشآت التالية: * جدار رئيسي. * نقاط تفتيش. * طرق داخلية ومواقف للسيارات. * مبنى دار القضاء. * مبنى قبو للمحول الكهربائي ومولدات كهربائية للطوارىء. * مبنى صيانة/خزان ماء. * كافتيريات. * دورات مياه خارجية. * أكشاك. * أراض وحدائق.	واشتمل مجمع دار القضاء، بالإضافة إلى هذه المنشآت، على مبنى ملحق كان يتم بناؤه بشكل متزامن مع مشروع إعمار دار القضاء. إلا أن مشروع المبنى الملحق كان متطلباً منفصلاً بموجب طلب مهمة مختلف وليس جزءاً من نطاق تقويم مكتب المفتش العام. وكان 92 بالمئة من المشروع قد أكمل أثناء تقويم مكتب المفتش العام. وشمل العمل المتبقي إكمال إعمار مبنى دار القضاء، بالإضافة إلى المباني الأخرى في المجمّع (الصيانة/الخزان الماء، الكافتيريا، إلخ). ولم تكن بنود العمل المطلوبة الأخرى – بما فيها إعداد الأرض والرصف النهائي – قد أنجزت بعد. كما شمل العمل المتبقي متطلبات الأمن الإضافية في مبنى دار القضاء. كما احتاج نظام المنافع (الماء، والصرف الصحي، والكهرباء) إلى توصيل لشبكات البلدية. ما وجدناه استند تقويم مكتب المفتش العام إلى مراجعة وثائق ملف المقاول، بما في ذلك تقارير ضمان الجودة، وصور التقدم الذي تم إحرازه، ومقابلات مع أفراد المكتب
المقيم لفرقة الهندسة بالجيش الأميركي وموظفي قسم منطقة الخليج – مكتب المشاريع والعقود. كما حلل اختصاصيو الصور في مكتب المفتش العام صوراً فضائية متوفرة تجارياً لموقع دار القضاء للتحقق بصورة مستقلة من تقدم الإعمار (الصورتان الجويتان 1 و2). ولم يقم فريق التقويم بزيارة للموقع لأن مكتب المفتش العام أُبلغ أن القيام بذلك سيهدد حياة الأشخاص العاملين في الموقع. ووجد مكتب المفتش العام أن الإعمار من بدء المشروع حتى 3 تموز/يوليو 2006	بدا وأنه يفي بمتطلبات التصميم. وكانت حرفية العمل ملائمة لبناء مباني مجمّع دار القضاء والمنشآت الأخرى. وأشار مكتب المفتش مخاوف تتعلق بممارسات تركيب البلاط الخزفي وبنوعية مضخات توزيع الماء. إلا أن وثائق المشروع أشارت إلى المشاكل الحرفية عند وقوعها. وحدد موظفو المكتب المقيم لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي جوانب القصور وأداروا الإجراءات التصحيحية للمقاول.

الصورة الجوية 1. موقع دار القضاء في 10 آب/أغسطس 2005	الصورة الجوية 2. موقع دار القضاء في 10أيار/مايو 2005

المساندة تطلبت مواصفات المشروع من المقاول أن يقدم ويوثق ضمانات باسم الوزارة المناسبة لجميع المعدات – بما في ذلك الأجهزة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية – وجميع العمليات لمدة 12 شهراً بعد إصدار شهادة الاستلام. وقد تعين على المقاول أن يصدر ما يلي:	* أي ضمانات ممددة عادية أخرى للمعدات والآلات التي يتم شراؤها. * مجموعتين لكتيبات تعليمات للتشغيل والصيانة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمولدات والمعدات، والمخططات الكهربائي والمعلومات المتعلقة بالرسوم والصيانة. * التدريب الفني من مصنع النظام
لعدد يصل إلى عشرة أفراد. * قطع غيار للترميم، كما يوصي مصنع النظام، لسنة كاملة من التشغيل. وتعين على المقاول أن يكمل جميع أعمال التفقد ومتطلباً لتكليف قبل التفتيش النهائي. لم يشتمل تقرير تقويم المشروع على أي توصيات، وقد اتفقت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي على نتائج مكتب المفتش العام. طرق قرى ذي قار القسم 3 ذي قار، العراق مكتب المفتش العام القانون العام – 06 – 059 كان هدف مشروع طرق قرى ذي قار القسم 3 هو مد طريق قروي معبد طوله 7.1 كيلومترا في محافظة ذي قار للاستعمال اليومي من قبل السكان المحليين. وأبرم عقد لهذا المشروع الذي استغرق إنجازه 170 يوما بقيمة 1.441.858 دولاراً. وأكمل المشروع في 26 تموز/يوليو 2005. وحالت الأوضاع الأمنية، عند قيام مكتب المفتش العام بالتقويم في شهر نيسان/إبريل 2006، دون قيام الفريق بزيارة موقع المشروع لمشاهدة الطريق الكامل.	ما وجدنا استنادا إلى مراجعة فريق تقويم مكتب المفتش العام لملف المقاول، وملخص المعلومات الذي استلم من وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية، والمقابلات مع موظفي فرقة المهندسين بالجيش الأميركي، وجد مكتب المفتش العام أن الإعمار يبدو متوافقاً مع هدف المشروع. وقام برنامج ضمان الجودة للحكومة بمراقبة جودة المشروع بفعالية. ولم تشتمل وثائق العقد التي قدمت لفريق التقويم على خطة التحكم في الجودة أو تقارير التحكم في الجودة أو سجل القصور. إلا أن تقويم مهندسي المنطقة في فرقة المهندسين بالجيش الأميركي قيمت الجودة الإجمالية للحرفية بأنها فوق المتوسط. أرسل المكتب المقيم لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي ممثلاً لضمان الجودة – مواطن عراقي محلي – إلى موضع المشروع لتفقد طريق قرى ذي قار ولالتقاط صور تظهر الأوضاع الحالية.

صورة الموقع 1- جزء من طريق قرى ذي قار قبل البناء
(صورة مقدمة من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي)

وقام فريق تقويم مكتب المفتش العام باستعراض الصور (صورتا الموقعين 1 و2). ولا يبدو أن التباينات البسيطة التي لوحظت خلال عملية التفتيش قد أثرت سلباً على الوضع الإجمالي للطرق.

وذكر الملخص الذي أعدّته وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية أن مشروع طريق قرى ذي قار "أكمل طبقاً لمواصفات المشروع". وتم بناء الطريق الأصلي من الحصباء المتناثرة غير المعبدة الموازية للقناة. وربما كان قد أضيف ركام لسطح الطريق وضفة القناة. وتم تعبيد الطرق كما بنيت عدة جسور مشي صغيرة فوق القناة. وتم تحسين الجزء الجنوبي من طريق قري ذي قار بفضل المشروع. ولم يكن الطريق قبل البناء قادراً على تحمل حركة السيارات بسبب التآكل والإهمال.

صورة الموقع 2 – جزء من طريق قرى ذي قار بعد البناء
(صورة مقدمة من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي)

لم يشتمل تقرير تقويم المشروع على أي توصيات، واتفقت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي مع نتائج مكتب المفتش العام.

كان هدف المشروع هو تصميم وبناء وحدة رعاية حرجة في مستشفى ابن البيطار لأمراض القلب لأن المنشأة الأصلية نهبت

وحـدة الرعايــة الحرجــة، مستـشفى ابـن البيطار بغداد، العراق مكتب المفتش العام القانون العام – 06 – 066	وأحرقت. وقامت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي بتنفيذ عقد تصميم وبناء بسعر ثابت للمنشأة، ومنح العقد لشركة عراقية محليـــة مقابـــل 579.285 دولاراً. ويقـــع المستشفى في منطقة حضرية ببغداد.

صورة الموقع 3 – أعمدة ودعامات الطابق الأول الداعمة للسقف

ما وجدنا مع أن النطاق الأصلي للعمل تطلب مبنى مؤلفاً من طابقين، فإن لائحة الكميات في العقد الأصلي لم تخطط لمواد كافية لإكمال العمل المطلوب لمبنى وحدة الرعاية الحرجة مؤلف من طابقين. كما لم تكن هناك أموال كافية لتوفير مواد البناء اللازمة لإكمال الطابق الأول (الدور الثاني). لذا، وبطلب من المدير العام لمستشفى ابن البيطار، توصل المكتب المقيم لفرقة المهندسين بالجيش الأميركي إلى اتفاق مع المقاول لاستعمال الأموال المتوفرة لبناء الطابق الأرضي كلياً وهيكل بناء للطابق الأول (الدور الثاني) (إطار خرسانة إنشائي، بما في ذلك السقف، صورة الموقع 3). كما تمت إزالة أنظمة الهاتف وتوصيلات الأكسجين من نطاق التعاقد. وبالإضافة إلى ذلك، تم استبدال نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء المركزي بوحدات فردية للغرف. ووجد مكتب المفتش العام، استناداً إلى مراجعة تقارير ضمان الجودة لفرقة المهندسين وصور البناء وزيارة إلى الموقع، أن العمل الذي أكمل حتى تاريخه بدا متوافقاً مع معايير تصميم العقد. وأدار نائب مدير المكتب المقيم لفرقة المهندسين والموظفون المشروع بكفاءة. ونتيجة لذلك، يتعين أن يحصل مستشفى ابن البيطار لأمراض القلب على وحدة رعاية حرجة جديدة وفعالة.	ولم تشتمل خطة التحكم في الجودة للمقاول على تفاصيل كافية لتوجيه برنامج إدارة الجودة للمقاول بفاعلية. إلا أن المقاول قدّم تقارير إدارة جودة يومية مع معلومات عن العمل التي تم إنجازه كل يوم، محدداً الموقع والنشاط ونتائج الاختبار والقصور والإجراءات التصحيحية والمعدات المستخدمة والمواد التي تم استلامها في الموقع.

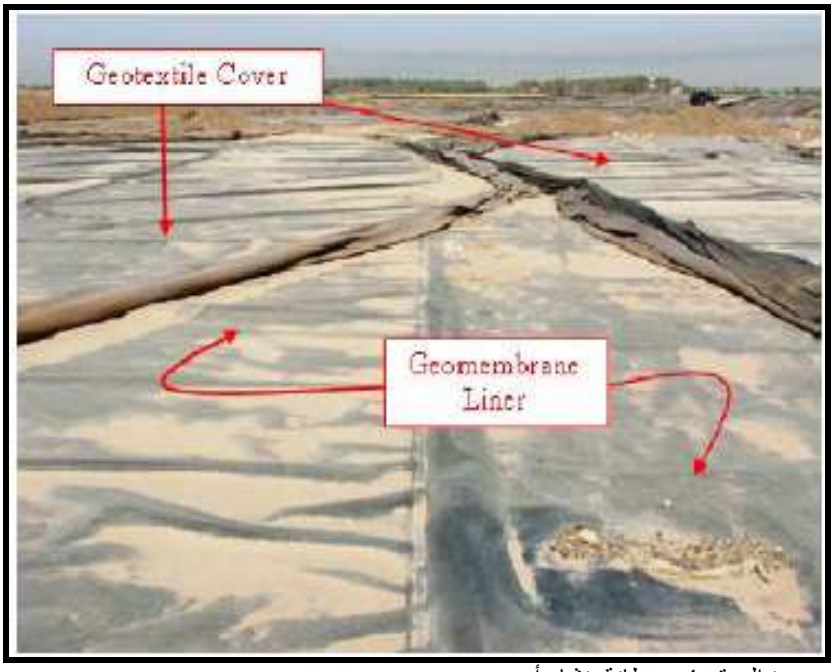

صورة الموقع 4 – بطانة غشاء أرضي

كان برنامج ضمان الجودة للحكومة فعالاً في مراقبة برنامج التحكم في الجودة للمقاول. وقد أعدّ ممثل ضمان الجودة تقارير يومية عن ضمان الجودة في المشروع لتوثيق تقدم الإعمار ولإبراز القصور، بما في ذلك صور مفصلة لدعم النص. ومع أن ممثل ضمان الجودة في فرقة المهندسين بالجيش الأميركي لم يحتفظ بسجل لقصور ضمان الجودة، إلا أن جوانب القصور وثقت في سجلات عدم التقيد وفي تقارير ضمان الجودة. كما أن ممثل ضمان الجودة ومهندس المنطقة المقيم ضمنا أن جوانب القصور التي ذكرت خلال عمليات التفتيش المتعلقة بضمان الجودة قد صححت.

المساندة

لم تكشف مراجعة لملف التعاقد ومناقشات مع مهندس المنطقة المقيم أي مشاكل مساندة تتعلق بالمشروع. وتطلب المشروع من المقاول ضمان معداته ومواده والتصميم المقدّم والحرفية، لمدة عام من تاريخ قبوله. وهناك متطلب آخر للتدريب أثناء العمل على تشغيل وصيانة نظامي إنذار الحريق والماء، بما في ذلك أجهزة تدفئة الماء، وملطف الماء والمضخات.

لم يشتمل تقرير تقويم المشاريع على أي توصيات، واتفقت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي مع نتائج مكتب المفتش العام.

مطمر النفايات الصلبة البلدي في بغداد

بغداد، العراق مكتب المفتش العام القانون العام – 06 – 067

كان هدف مشروع مطمر بغداد هو تصميم وبناء مطمر نفايات صلبة إقليمي بلدي في بغداد. وكان لذلك هدف ثانوي هو استخدام

ما وجدنا

اشتمل مشروع بناء مطمر النفايات الصلبة في بغداد على حوالي 24 فداناً على الجانب الشرقي للموقع. وشملت أجزاء المطمر المرئية للتفتيش على نظام بطانة غشاء أرضي، وطبقة صرف، ومجاز محيط ضيق، وشبكة ترشيح. وتم تركيب خط الغشاء الأرضي والغطاء الأرضي

المقاولين الفرعيين والموردين والفنانين اليدويين والعمال في المنطقة المحلية إلى الحد الأقصى لزيادة فرص العمل بسرعة للعراقيين المحليين.

وتم بناء مطمر النفايات الصلبة البلدي في بغداد بموجب تعاقد تصميم – بناء، وتسليم غير محدد/ كمية غير محددة بحد أقصى يبلغ 600 مليون دولار. وتطلب التعاقد تصميم وبناء وشراء معدات وتكليف وتشغيل أولي وتدريب لمطمر نفايات صلبة. وتم تمويل المشروع باعتماد من صندوق التنمية للعراق قيمته 28.849.930 دولاراً. وعندما تم تقييم مكتب المفتش العام، أعلن في قاعدة بيانات فرقة المهندسين بالجيش الأميركي – مكتب المشاريع والتعاقدات في 7 تموز/يوليو 2006 أن المشروع كان كاملاً 100 بالمئة.

المصنوع من القماش في كل جزء من الرقعة المكونة من 24 فداناً (صورة الموقع 4). إلا أن طبقة الحصباء والرمل في حوالي 25 بالمئة من الرقعة في القطاع الشمالي الشرقي لم تكن قد نشرت فوق بطانة الغشاء الأرضي وغطاء الحماية الأرضي المصنوع من القماش الذي احتاجت أجزاء كثيرة منه في المنطقة غير المغطاة للمطمر إلى خياطة لربطها.

وتدعم تربة متماسكة ومتراصة طبقة الصرف المكونة من الحصباء والرمل. وتقع بطانة الغشاء الأرضي والغطاء الأرضي القماشي بين طبقة التربة والحصباء. وكانت طبقة الصرف في موقع يحتل حوالي 75 بالمئة من مساحة المطمر البالغة 24 فداناً. ولم يتمكن مكتب المفتش العام من التحقق من سمك طبقة الرمل وطبقة الحصباء، إلا أن سطح طبقة الرمل بدا أنه مدرّج ومكتمل طبقا للتصميم (صورة الموقع 5).

صورة الموقع 5 – سطح طبقة التصفية

واشتمل مجاز المحيط الضيق حول المطمر على سد بارتفاعات مختلفة أقيم بمنحدر أفقي إلى عمودي. ولاحظ مكتب المفتش العام أن المجاز الضيق موجود على محيط المطمر. وستحتاج

وقام مكتب المفتش العام أيضا بتفقد محطات الضخ الأربع لتجميع الترشيح – بدت الجوانب المكشوفة لمحطات الضخ (مساكن من الخرسانة وغطاء للدخول وأنبوب

البطانة على طول الجانب الداخلي للحاجز الضيق، في المناطق غير الكاملة للمطمر، عملاً تصحيحياً لضمان موقعها ودعمها بصورة ملائمة. (صورة الموقع 6).

وسوف يصفى الترشيح المولّد ضمن المطمر، كما هو مصمم، وعند تشغيله، عبر طبقة تصفية الرمل والحصباء إلى البطانة. وتنحدر أرضية المطمر والبطانة فوقه بحيث يصفى الترشيح في خندق.

تهوية، إلخ) مبنية حسب التصميم.

صورة الموقع 6 – جزء من الحاجز الضيق في المحيط يحتاج إلى عمل تصحيحي لدعم البطانة

كان مطمر النفايات الصلبة البلدي في بغداد كاملاً تقريباً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. إلا أن المشروع أغلق قبل إكماله لأن المشاكل الأمنية شكلت تهديداً صحياً ومخاطر أمنية لقوات التحالف وللعراقيين العاملين في الموقع. ويقع موقع المطمر في منطقة تتكرر فيها أعمال العنف. وذكر المقاول أنه منذ بدء البناء بعد الزلزال، فقد أصبح موقع المشروع مشهداً للتخريب والعنف والسلب وأعمال الخطف ومقتل أفراد المقاولين الفرعيين.

يضاف إلى ذلك أن عمال المقاول في موقع المطمر تعرضوا لإطلاق نار غير مباشر

العمل في مشروع المطمر. وبالنظر للمشاكل الأمنية، فقد طالب المقاول بتعويضه عن التكاليف المتصاعدة فيما يتعلق بالاتفاقات التي تم التفاوض حولها سابقاً حول المواد والعمال. وقامت قيادة التعاقدات المشترك – العراق/أفغانستان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بتسوية مطلبه بدفع حوالي 2.4 مليون دولار.

وبالنظر لمحدودية التمويل والتكاليف المتزايدة والوضع الأمني المتدهور، فقد وجّهت قيادة العقود المشتركة – العراق/أفغانستان المقاول لإكمال جميع

ومباشر، ولتهديدات وتحذيرات بعدم	الأعمال المتعلقة بالمشروع في موعد لا
يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2005. وعندما انتهى البناء في موقع المطمر كان حوالي 25 بالمئة من بطانة المطمر بحاجة إلى تغطية بطبقة تصفية الرمل والحصباء. المساندة شملت رزمة تصميم العقد كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة للتشغيل اليومي للمطمر ولمضخات نظام تجمع الترشيح. وقد ألزم المقاول بتقديم خطة تدريب كافية للعدد المطلوب من الموظفين لإدارة وتشغيل المطمر ولتوفير شخص واحد على الأقل متفرغ كلياً للعمل لمدة شهرين في التدريب والإشراف في الموقع. وقدّم المقاول مادة تدريبية، بما في ذلك دليلان دراسيان. ومنذ انتهاء البناء وتوقف المقاول عن العمل، لم يتم استخدام المطمر. وطبقاً لما قاله ضابط ارتباط عسكري في السفارة الأميركية مع الأمانة، وهي مديرية الأشغال العامة في مدينة بغداد: حالة الحوادث الأمنية – التي تتراوح بين وضع العبوات الناسفة وقتل موظفي الصرف الصحفي في الأمانة في محطة معالجة المياه العادمة المجاورة في الكرخ وهجمات الأسلحة الخفيفة وقذائف الهاون وترهيب عمال محطة معالجة المياه العادمة والمطمر – حالت جميعها دون قيام الحكومة العراقية المحلية بطلب تشغيل هذين الموقعين الأساسيين (محطة معالجة المياه العادمة في	الكرخ ومنشأة المطمر) اللذين يدعمان الصحة العامة/الأمن داخل مدينة بغداد. ونتيجة لذلك، ما زال مطمر النفايات الصلبة ببغداد مغلقاً. إلا أن هناك خطة لتفعيله المطمر وتشجيع استخدامه. وطبقاً لضابط الارتباط العسكري الأميركي مع الحكومة البلدية العراقية، فإن قوات التحالف تنسق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لوضع موظفين إداريين مع الحكومة المحلية. ويستمر حالياً تنفيذ هذه الخطة، وبدأت الحكومة المحلية باستخدام المطمر للتخلص من النفايات في 13 آب/أغسطس 2006. ومن المتوقع يكتمل التنفيذ، بقيام الشاحنات بنقل النفايات الصلبة إلى المطمر، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007. لم يشتمل تقرير تقويم المشاريع على أي توصيات، واتفقت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي – منطقة الخليج مع نتائج مكتب المفتش العام. أكاديمية تدريب الكوت، الكوت، العراق مكتب المفتش العام – القانون العام – 06 – 069 كان الهدف الأولي لمشروع أكاديمية تدريب الكوت هو تخطيط وبناء وتجديد أكاديمية تدريب كاملة ومأمونة – بما في

ذلك جدران المحيط والثكنات ومساحة المكاتب وغرف الصف ومنشأة للطعام وسياج وميادين للرماية ومنطقة للغسيل وملعب للتمارين الرياضية لقوات الأمن والسلامة العراقية. إلا أن هدف المشروع توسع فيما بعد ليضم منشآت تدريب وعيادة وقاعة رياضية ومستودعاً ومنطقة للغسيل وغيرها من المنشآت الداعمة لطلاب ومعلمي أكاديمية الشرطة ودائرة حماية الحدود والحرس الوطني العراقي. وتقع منشأة أكاديمية تدريب الكوت على بعد 180 كيلومترا جنوب شرقي بغداد وعبر	الموقع. لذا شملت متطلبات التعاقد تصميم وتركيب هذه الشبكات. ما وجدنا أجرى فريق تقويم مكتب المفتش العام في 3 – 4 تموز/يوليو 2006 عمليات تفتيش في موقع أكاديمية تدريب الكوت. وكان بناء وتشغيل المنشأة كاملاً تقريباً عند القيام بزيارات الموقع. وكانت المنشأة مستعملة لغرض التدريب المقصود لأفراد الشرطة

نهر دجلة من مدينة الكوت. وكان من المقرر أن يتم بناء أكاديمية التدريب على جزء صغير من قاعدة عسكرية عراقية قديمة. وتستخدم القاعدة حالياً من قبل قوات الائتلاف في القوة المتعددة الجنسيات – العراق. وموقع البناء مأمون ضمن المحيط المحمي لقاعدة القوة المتعددة الجنسيات الحالية. ولم يسبب هذا الموقع المنبسط، الذي توجد فيه بعض المباني وممرات الطرق، أي عقبات للبناء.

وشمل موقع المشروع قبل الشروع في البناء عدداً من المباني الحجرية المتهاوية ومنشآت الطعام وقاعة رياضية. ومع أن الموقع نهب وخرب، فقد تم تقويم المباني الموجودة واعتبرت سليمة من الناحية البنائية. ولم تكن الشبكات الكهربائية والمائية والمتعلقة بالمياه العادمة متوفرة في العراقية والحرس الوطني العراقي ودائرة حماية الحدود. إلا أن مبنى ثكنات رئيسي لم يكن مستخدماً بسبب أنشطة العمل الكبيرة للمقاولين الفرعيين لإصلاح الأضرار الناتجة عن قصور سابق في البناء. ومع أن أنظمة المنافع كانت شغّالة، فقد استمرت خطط تصحيح القصور في شبكات المياه العادمة والكهرباء أثناء زيارة الموقع.

ولم يتم تحديد القصور خلال البناء الأولي لأن المقاول لم ينفذ نظام متابعة قصور فعال خلال الفترات الحرجة للبناء من 1 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس 2005. وفي الوقت نفسه، لم يتفاعل أفراد ضمان الجودة في الحكومة بفعالية مع أفراد المقاول لضمان إدارة الجودة الفعالة. وازدادت نسبة إكمال المشروع خلال هذا الإطار الزمني من 25 بالمئة إلى 97 بالمئة.

صورة الموقع 7 – تجمّع المياه العادمة في أرض الأكاديمية (صورة من الهندسة والتقيد والبناء)

ونتيجة لذلك تحولت مشاكل البناء الكامنة التي لم تكن ظاهرة عند قبول الحكومة للبناء إلى مشاكل كبيرة بحاجة إلى إعادة في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ مكتب المفتش العام أمثلة كثيرة على نوعية الحرفية الضعيفة خلال زيارة الموقع، التي اشتمل بعضها على احتمال تحولها إلى مشاكل تتعلق بالسلامة قد تحتاج إلى إعادة عمل في المستقبل. ويشتمل هذا الملخص على الملاحظات الأكثر أهمية.

وكان تصميم وتركيب نظام خزانات قدرة خزان الفضلات، مما أدى إلى تدفق كميات كبيرة من المياه العادمة من خزان الفضلات وتجمعها في أرض الأكاديمية (صورة الموقع 7).

وتطلبت عنابر النوم التي قبلتها الحكومة في 31 آب/أغسطس 2005 و 9 كانون الأول/ديسمبر إعادة عمل واسعة في دورات المياه لتصحيح أدوات الصرف الصحي المصابة بالخلل والتي كان ينبغي كشفها ومراقبتها وتصحيحها أثناء عملية البناء (صورة الموقع 8). وعلى وجه التحديد، لم تكن التوصيلات بين خطوط الصرف

الفضلات عير ملائم لدعم المقيمين في الأكاديمية. ولم يشتمل التصميم الأصلي على متطلب لوجود حقل للصرف، والذي اعتمد على شاحنات ضخ لنقل السوائل الزائدة. وساهم في المشكلة عدم وجود صرف كاف للتربة، وقدرة شاحنات ضخ محدودة، وكميات مياه يومية تزيد على	الفرعية الصغيرة القطر ونظام خطوط الصرف الرئيسية الكبيرة القطر محكمة ضد تسرب الماء بالنظر لعدم استخدام مخفضات وتركيبات توصيل جيدة (بالغراء أو الخيوط) إلى أن تم تصحيح القصور. وبعد تصحيحها قام المقاول بتحسين التصميم ونوعية المواد (صورة الموقع 9).
صورة الموقع 8 – كانت هناك حاجة لإعادة عمل وساعة في عنابر النوم لتركيب تركيبات أدوات صرف صحي محكمة ضد تسرب الماء (صورة من الهندسة والتقيد والبناء).	صورة الموقع 9 – خطوط صرف أعيد تركيبها بمادة وتصميم محسنين.
ولاحظ فريق التقويم، أثناء وجوده في الموقع، عدة مشاكل في الخرسانة. فمثلاً، تم صب طريق بدون مزج بالماء حتى وقت متأخر من اليوم. وكثيراً ما تزيد درجات الحرارة بعد ظهر أيام الصيف في شهر تموز/يوليو في الكوت على 110 درجة فهرنهايت. كما أن الخرسانة لم تصب بالسمك الكامل للطرق على طول طرف الصب. بل إن الخرسانة الجديدة وضعت بطريقة غير مستوية فوق الطريق الموجود. والتقط أحد مفتشي مكتب المفتش العام على بعد عدة أمتار من الطريق نفسه عدة قطع من الإسمنت المعالج بيده (صورة الموقع 10). وبالإضافة إلى ذلك، كانت تشطيبات الخرسانة رفيعة في معظم الأحيان وغير مستوية (صورة الموقع 11).	ولاحظ فريق التقويم تصدعات أفقية على طول المحيط تقريباً في أساسات مباني الثكنات الوسطى والشرقية المبنية حديثاً (صورتا الموقعين 12 و13). ولوحظت تصدعات أفقية مماثلة في الطوابق الثانية لعنابر النوم، ولو أنها لم تكن بالوضوح نفسه. وأكد مدير مشاريع المقاول خلال عملية التقويم أن تركيب الخرسانة تم باستخدام عجنات صغيرة تم مزجها باليد. وربما يكون مزج العجنات باليد وأساليب الصب غير الملائمة قد أسهم في التصدعات الأفقية وغيرها من مشاكل الخرسانة التي لوحظت: العجنات الصغيرة الممزوجة باليد العديدة كانت متباينة. وللإستفادة من عامل السرعة، لم تعرّض
كل قطعة صغيرة للاختبار.	

صورة الموقع 10 – قطعة خرسانة هشة وسهلة التفتت التقطت من الطريق باليد

صورة الموقع 11 – تشطيبات دون المستوى في رصيف شارع بمقر الأكاديمية.

صورة الموقع 12 – تصدع أفقي على امتداد أساس الثكنات الوسطى.

صورة الموقع 13 – صورة مقربة لتصدع أفقي في أساس الثكنات الشرقية.

مقر الشرطة الإقليمي في نينوى الموصل، العراق مكتب المفتش العام القانون العام – 06-072	ومع أن طاقة المولدات الكهربائية المركبة لم تكن كافية، فقد كان المقاول يعمل على زيادة طاقة المولدات أثناء زيارة الموقع. وبالتحديد، كان قد طلب مولد 1.0 ميغاواط وبانتظار التسليم لضمان وجود قدرة كهربائية كافية وقدرة

كان هدف المشروع هو ترميم وبناء منشآت في مقر الشرطة الإقليمي في نينوى. وشملت المنشآت اللازم ترميمها مبنى حجرياً ضخماً من ثلاثة طوابق، ومبنى حجرياً من طابقين، وقاعة اجتماعات ومبنى لدخول المشاة. وتركز الإعمار الجديد على مركز للزوار ومرحاض كبير وحمّام رشاش. وشملت متطلبات المشروع خطط تصميم – بناء للإعمار والترميم والتجديد للمنشآت الموجودة، ولنقل الأنقاض والتنظيف العام للمنشأة. تم تمويل مشروع مقر الشرطة الإقليمي في نينوى بمبلغ 988.178 مليون دولار عن طريق تعاقد ثابت السعر، منحته فرقة المهندسين بالجيش الأميركي في 18 آب/أغسطس 2005 لشركة عراقية خاصة.	طوارىء واحتياط أكبر لمنطقة الشرطة العراقية. كما كان مولد آخر 400 كيلوواط لمنطقة الحرس الوطني العراقي موجوداً في الموقع بانتظار تركيبه. المساندة خططت الحكومة الأميركية لتحويل عمليات المنشأة إلى الحكومة العراقية بعد إكمال المشروع. وتطلب التعاقد الأولي ضماناً للبناء مدته سنة واحدة على جميع مواد وحرفية المباني والمنشآت التي تم بناؤها أو تجديدها. وتطلب طلب المهمة رسوماً أصلية تصور المباني والمخططات وكتيبات التعليمات الخاصة بالتشغيل والصيانة باللغتين الإنجليزية والعربية، وضمانات المصنع، وخطة حماية للصيانة، وتدريباً وكتيبات تعليمات للأنظمة الميكانيكية. ومع أن مواطن الخلل الكامنة قد تسبب بعض المشاكل، فإن المساندة طويلة الأمد سوف تتعزز بقيام الحكومة بالحصول على فترة تغطية ضمانات أطول لمواجهة أي آثار لأي مواطن خلل كامنة. واتفقت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي مع نتائج مكتب المفتش العام وتعكف على تمديد الضمانات للتأكد من تصحيح المشاكل.

ما وجدنا

لم يف البناء أم إعادة التأهيل بمعايير أو مواصفات التصميم لأن المقاول لم يظهر مهنية في حرفية الجودة في الإعمار وأعمال الترميم المكتملة. ولم يتابع المقاول معايير التصميم المحددة في بيان العمل ولائحة الكميات. ولاحظ مكتب المفتش العام مواطن خلل كثيرة وحرفية سيئة في سائر أنحاء الموقع. وهناك ضرورة لإعادة العمل والعمل على نطاق واسع لتصحيح الحرفية السيئة أو إكمال المهام غير المكتملة المطلوبة في بيان العمل ولائحة الكميات.

صورة الموقع 14 – لم تتم إزالة شجرتين عند بناء المرحاض.

صورة الموقع 15 – حمام رشاش جبس مدهون كان يجب أن يكون من البلاط الرقيق من الأرض إلى السطح.

صورة الموقع 16 – تم دهان بلاط الجدار الموجود، ولم يتم استبدال الحنفيات المتسربة. الحنفية اليسرى في وسط الصورة غطيت/عطلت بدلا من استبدالها كما هو مطلوب.

فعلى سبيل المثال، كان المقاول ملزماً ببناء حمام رشاش/منشأة مرحاض جديدين ملحقين بمبنى شركة الحرس، تشتمل على 10 حمامات رشاش، و12 دورة مياه، و10 مباول، و10 أحواض غسيل وغرفة لتغيير الملابس. إلا أن المقاول لم يبن سوى منشأة صغيرة بحجم الحظيرة وحمام رشاش واحدا ودورة مياه واحدة وحوض غسيل واحدا ولم يبن أي غرفة لتغيير الملابس. ولو أن المقاول قام ببناء حمام الرشاش/المرحاض متقيداً بمتطلبات التعاقد لاحتاج إلى إزالة شجرتين, إلا أنه لم يقم بإزالة أي من الشجرتين. وتظهر الشجرة الأولى في أقصى يسار الصورة وتظهر الشجرة الثانية في وسط الصورة.

وبدلاً من أن يقوم المقاول بإزالة الشجرة الثانية قام بصب السقف الخرساني للمرحاض حول الشجرة (صورة الموقع 14). ولم يكن المرحاض الجديد مفتقراً إلى عدة متطلبات فحسب، بل إن الإعمار المكتمل كان دون المستوى.

ومع أن بيان العمل ولائحة المتطلبات والمواصفات تطلبا بوضوح مراحيض/حمامات رشاش بجدران مبنية بالبلاط والجبس من الأرض حتى السقف، مع أنابيب وأجهزة وحنفيات فإن أداء المقاول كان دون المستوى في جميع دورات المياه تقريباً التي تمت ملاحظتها خلال زيارة فريق مكتب المفتش العام للموقع. وبصورة عامة كانت الجدران المغطاة بالجبس والبلاط الموجودة في جميع أنحاء المنشأة مدهونة (صورتا الموقع 15 و16).

وبالإضافة إلى مشاكل البناء دون المستوى في جميع أنحاء المنشاة، فقد وجد مكتب المفتش العام عدة حالات من البنود التي لم تكن بكميات كافية. فمثلاً، كان هناك اثنان فقط من الأجهزة الستة لوحدات تكييف الهواء المقسمة المطلوبة في مبنى مركز الاستقبال (صورة الموقع 17).

يظهر الشكل 3 – 5 وضع تركيب مكيفات الهواء في المشروع. وقام المقاول بتركيب 53 من 134 مكيفاً للهواء.

قدّم المقاول في 20 شباط/فبراير 2006 تقريراً قال فيه "نشغل اليوم مولّدا بأسلاك وتوصيلات جديدة". إلا أن المقاول اقتصر على تسليم المولّد من دون أن يديره أو يختبر حمولته (صورة الموقع 18).

الجدول3-5
مواطن النقص في التركيب.

INSTALLATION SHORTAGES

AIR CONDITIONER (AC) DESCRIPTION	BOQ REQUIREMENTS	UNITS INSTALLED	SHORTAGE
36,000 BTU AC	1	0	1
48,000 BTU AC	10	10	0
24,000 BTU Window AC	32	4	28
24,000 BTU Split-type AC	79	35	44
30,000 BTU Split-type AC	12	4	8
Totals	134	53	81

TABLE 3-5

وأكد أفراد الجيش الأميركي الملمّين بتاريخ هذا المولّد أن أفراد الشرطة العراقية وضعوا المولّد فوق رقعة من الخرسانة وركّبوا صهريج وقود شاحنة قديم لمد المحول بالوقود (صورتا الموقع 19 و20). ولم يكن المولد مشغّلا أثناء زيارة فريق التقويم للموقع في 3 آب/أغسطس 2006. لم تكن ممارسات إدارة الجودة فعالة. ولم يتفاهم ممثل ضمان الجودة للحكومة مع أفراد المقاول بفعالية أو يراقب وضع المشروع بفعالية طوال استمرار المشروع. كما أن المقاول قدّم تقارير تحكّم في الجودة غامضة ولم تشتمل على تفاصيل تذكر فيما يتعلق بالمهام والمواقع المحددة، ولم يشتمل أي منها على كشف دقيق حول النسبة المئوية المكتملة من العمل.	وخلص مفتشو مكتب المفتش العام إلى أنه لم يكن من الفطنة أن يعتمد ممثل ضمان الجودة للحكومة على تقارير التحكم في الجودة للمقاول كأساس لمراقبة المشروع. وباختصار، فإن ممثل ضمان الجودة للحكومة لم ينفذ نظاماً فعالاً لكشف القصور أثناء حدوثها ولمراقبة ومبادرة الإجراءات التصحيحية في وقت مناسب. ودفع للمقاول 50 بالمئة من قيمة عقد السعر الثابت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. ورفضت فرقة المهندسين بالجيش الأميركي فاتورة المقاول في 10 آذار/مارس 2006 التي طالب فيها بالدفع النهائي لأن المقاول ادعى أن العمل كان كاملاً. وللحدّ من الضرر الملحق بالحكومة، كان إجراء إلغاء العقد معلقاً أثناء زيارة فريق التقويم للموقع في 3 آب/أغسطس 2006.
واستند هذا الإجراء إلى التقويم الفني لفرقة المهندسين للعمل الذي أداه المقاول. وطبقاً للظروف المتعلقة بالمشروع، فإن إلغاء العقد هو أفضل حل عملي. المساندة تمت معالجة مساندة المشروع بصورة لائقة بشمول متطلبات ترميم وبناء كافية في بيان العمل ولائحة الكميات وبيان المتطلبات والمواصفات في العقد. ولو أن كل أعمال الترميم والبناء تقيدت بمتطلبات المشروع، لكان أداء ومساندة المنشأة قد تحسنا كثيراً. إلا أن عدم تقيد الأداء من قبل المقاول سيؤثر على مساندة هذا المشروع على مدى السنين القادمة.	

	صورة الموقع 17 – تم تركيب اثنين فقط (الطرف الخلفي الأيسر للسطح) من ستة أجهزة وحدات مكيفات هواء مطلوبة في مركز الاستقبال الجديد.

صورة الموقع 18 – المولد الذي قام المقاول بتسليمه (أسفل يسار)، ولكن لم يقم بتوصيله أو اختبار حمولته.	

صورة الموقع 19 – الموقع النهائي حيث وضع المولّد من قبل الشرطة العراقية.	صورة الموقع 20 – صهريج وقود شاحنة قديمة وضعته الشرطة العراقية لتزويد المولّد بالوقود.

المحطة الفرعية لباب عشتار – كابل فرعي 11 كيلوفلط مكتب المفتش - العام القانون العام - 06 – 073 كان هدف المشروع هو توفير شبكة كابلات فرعية تحت الأرض 12 × 11 كيلوفلط تشتمل على أربعة كابلات تحت الأرض للمحطة الفرعية الجديدة 33	كيلوفلط/11 كيلوفلط في باب عشتار، وهي إضافة جديدة للشبكة الكهربائية المحلية. وكان هذا المشروع يهدف إلى تركيب شبكة كابلات فرعية تحت الأرض إلى المحطة الفرعية الجديدة 33 كيلوفلط × 11 كيلوفلط في باب عشتار. وعلى وجه التحديد، تم تمديد الكابلات في منطقة حضرية على طول وعبر شوارع المدينة.

 صورة الموقع 21 – كابلات كهربائية 21.3 × 150 ملم مقدّمة على لفّات طولها 503 مترا. (صورة من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي)	

  صورة الموقع 22 – رقع من المصنع توثق الكمية والحجم والتصنيف والعزل.	

وشكل حفر الخنادق والتركيب والطمر والاختبارات معظم المتطلبات. وحددت معايير وزارة الكهرباء العراقية الأساس للعملية كلها. ما وجدنا وجد فريق التقويم أن المشروع خطط	طالبت وزارة الكهرباء بأن يكون الخندق مرصوصاً وخالياً من الحجارة، بحيث يكون عمق الخندق النموذجي 90 سنتمتراً. وطلب وضع الكابل فوق رمل ناعم سمكه 10 سنتمترات لتوفير مادة لأساس الكابل

وصمم وبني جيداً من قبل المقاول، وذلك بناء على مراجعة للوثائق، ومناقشات مع أفراد فرقة المهندسين للجيش الأميركي الملمّين بالمشروع، وزيارة قصيرة للموقع. كما كانت برامج التحكم في الجودة للمقاول وضمان الجودة للحكومة الأميركية فعالة. وتكيفت الحكومة بفعالية مع المشاكل الأمنية في المنطقة بتنفيذ إجراءات لاستخدام مواطنين محليين لأداء وظائف المشروع في الموقع.

وتحقق فريق التقويم من أن المقاول استخدم كابلاً يفي بمعايير وزارة الكهرباء. وبالتحديد، كان الكابل من البوليثينين المترابط المنعزل 11 كيلوفلط 3 × 150 ملمتراً مقدماً على لفات طولها 503 مترا (صورة الموقع 21). ووثقت رقع المصنع المثبتة على كل لفة مواصفات الكابل (صورة الموقع 22).

وبعد تفحص طريق الكابل، تبين أن السطح احتاج في كثير من الأحيان إلى معدات خاصة لكسر الأسطح الصلبة المألوفة في بيئة حضرية قبل المضي في حفر الخنادق (صورتا الموقع 23 و24).

(صورتا الموقع 25 و26).

تم ربط الكابلات معاً باستخدام عدة أدوات وصل قابلة للتقلص لكابل 3 × 150 ملمتراً، 11 كيلوفلط بوليثينين مترابط. وتشتمل هذه العدة على أجزاء موصولة وغطاء خارجي قابل للتقلص يزداد شدّة عند استخدام الحرارة (صورتا الموقع 27 و28).

حاول مكتب المفتش العام القيام بزيارة للموقع في 30 تموز/يوليو، ولكن جميع الطرق المؤدية إلى المنطقة التي تشهد أحدث نشاط للبناء كانت مغلقة. إلا أن فريق التقويم راقب في 31 تموز/يوليو 2006 منطقة خنادق مفتوحة عند طرف أحد شوارع المدينة على طول الطريق الذي وافقت عليه وزارة الكهرباء. وراقب فريق التقويم خندقاً مفتوحاً وكابلاً مكشوفاً وبلاطاً وشريط تحذير فوق كابل مغطى، كانت متوافقة مع الوثائق التي قدّمها مهندس المشروع.

صور الموقع 23 و24. معدات لكسر السطح الصلب استعدادا لإزاحة المواد. (صور من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي)

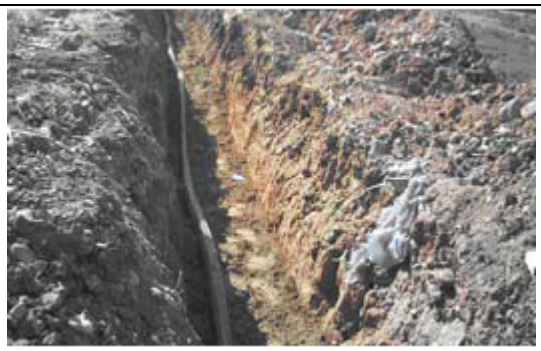

صورتا الموقع 25 و26- بعد حفر الخندق ورص القاعدة (يسار)، وضع الكابل فوق طبقة من الرمل (يمين).

صورتا الموقع 27 و28- وصلت الكابلات باستخدام عدة أدوات الوصل (يسار)، واستخدمت الحرارة (يمين) لتقليص الغطاء الخارجي المستخدم لحماية ربط الكابل. (صورة من فرقة المهندسين بالجيش الأميركي)

المساندة

راجع مهندس مكتب المفتش العام وقيّم تغطية المساندة بموجب العقد الحالي لمشروع الكابلات الفرعية 11 كيلوفلط للمحطة الفرعية في باب عشتار. وبما أن الكابلات الفرعية كابلات ثابتة مدفونة تحت سطح الأرض، فهي توفر درجة عالية من المساندة. وعند شحن الكابلات الفرعية بنجاح فهي مصممة لأن تبقى في موقعها لنقل الطاقة الكهربائية للمحطة الفرعية على مدى سنين عديدة.

وقد اتفق قسم منطقة الخليج مع نتائج مكتب المفتش العام. ولا يشتمل تقرير تقويم المشروع على أي توصيات.

صورة الموقع 30 – مشهد واجهة مبنى ثكنات طلبة الشرطة

كلية الشرطة ببغداد، بغداد، العراق

مكتب المفتش العام – القانون العام – 06 – 078.1 ومكتب المفتش العام – القانون العام – 06 – 079.1

كان الهدف الإجمالي للمشروع هو تصميم وبناء حرم أكاديمية تدريب شرطة حديث في كلية الشرطة ببغداد. وطلب أن يشتمل حرم الأكاديمية على ثكنات جديدة ومرمّمة ومنشآت تدريب، بحيث تزود بنظام مائي محسن وجديد محمي من العواصف، ونظام جمع للصرف الصحي، ونظام ماء صالح للشرب وأنظمة توزيع الخدمات الكهربائية. وشملت التحسينات الأخرى منشآت طعام جديدة، ومكاتب إدارية، وميادين للرماية، ومنطقة للغسيل، ومنشآت للرياضة والاتصالات ومحيطاً أمنياً محسناً.

شملت المنشأة الموجودة عدداً من المباني التي تم بناؤها بين العامين 1935 و1940، والتي تمر بمراحل تدهور مختلفة (صورتا الموقع 29 و30). وكانت هذه المباني قادرة على إيواء وتدريب 1.200 – 1.500 طالب تقريباً. وكان الهدف النهائي للمشروع هو إيواء وتدريب حوالي 4.000 طالب.

ما وجدنا

حدد مكتب المفتش العام قصوراً في البناء تطلب اهتماماً عاجلاً وتقارير منفصلة. يوثق المشاكل التي تم تحديدها في الثكنات فقط، وسببها الظاهري والتوصيات و/أو الحلول المحتملة. وسوف يتبع ذلك تقرير تقويم منفصل خلال الربع القادم سيقيّم بالتفصيل الأهداف الأصلية لمشروع كلية شرطة بغداد برمته.

وحدد الفريق بسرعة خلال زيارة الموقع أضرار الماء والبقع على السقف والجدران الطابق الأرضي (صورة الموقع 32).

وبالنظر لأساليب أدوات الصرف الصحي ووسائل ومواد التوصيل التي هي دون المستوى المستخدمة من قبل المقاول لوصل أنابيب المياه القادمة، فإن المياه وغيرها من مواد الفضلات تواصل التسرب من حمامات الرشاش وأحواض الغسيل ودورات المياه من خلال الأرض المقواة

وبالتحديد، من الممكن لأدوات الصرف الصحي للمياه العادمة المصنوعة بطريقة غير ملائمة (صورة الموقع 31) في ثكنات الطلاب أن تؤدي إلى تقليص قدرة تحمل حمولة ألواح البناء وقد تشكل مكاره بيئية وصحية للطلاب والمعلمين والعمال في كلية الشرطة ببغداد. ولا بد من تحديد مدى المكاره المحتملة قبل استئناف أي عمل مستقبلي في كلية الشرطة ببغداد. وفي محاولة لتحديد وتصحيح مشاكل البناء داخل الثكنات بسرعة، أصدر مكتب المفتش العام تقريراً	بالخرسانة – من الطابق العلوي إلى الطابق الثاني إلى الطابق الأرضي. وتشتمل النتائج على النفاذ وملء وتلويث أجهزة الإضاءة وحمامات الرشاش ومناطق دورات المياه بالسوائل، بما في ذلك البول المخلوط بالماء والمادة البرازية (صورة الموقع 33).

 صورة الموقع 31 – مشهد أنبوب يسرّب مياها عادمة.	على سبيل المثال، لاحظ مكتب المفتش العام جهاز إضاءة مليء بالبول المخلوط بالماء والبراز إلى درجة أنه تعطل عن العمل. ووجد فريق التقويم في دورة المياه بالطابق

الثـاني أدلـة علـى وجـود كميـات كبيـرة مـن البـول المخلـوط بالمـاء تقطـر مـن الطـابق العلوي عبر السقف. وكان البول منتشراً إلـى درجة أنه تبلور وأحدث بقعا في بلاط السقف (صورة الموقع 34). وسقطت خـلال زيـارة مكتـب المفتش العـام مـادة مـن الـسقف علـى قميص عضو في فريق التقويم.

ونتيجة لتقويم ومناقشات مكتب المفتش العـام مـع أفـراد كليـة شـرطة بغـداد يبـدو أن أسباب أضرار المياه تشتمل على ما يلي:

* لـم يـتم إغـلاق التـسريبات الأرضـية بإحكام إلى سطح الأرض و/أو تلحق بصورة

صورة الموقع 32 – أضرار في الجدار ناتجة عن تسرب المياه العادمة

صورة الموقع 33 – أضرار المياه من التسرب من السقف.

صورة الموقع 34 – بول متبلور على بلاط السقف.

صورة الموقع 35 – أسلوب وصل أنابيب المياه العادمة التقليدية التي يتبعها المقاول.

صورة الموقع 36 – وصلة أنبوب مياه عادمة حسب مواصفات المقاول تظهر في أسفل الصورة.

ملائمة بالتركيبات المجاورة بمادة لاصقة مما يسبب الصرف خارج بدلاً من داخل مجمّعات الصرف.

* جمعت مواد الصرف من دون تركيبات بلاستيكية موصولة، مما أدى إلى تدفق الماء ومواد الفضلات من أشجار التجمع عبر الوصلات المبنية مباشرة إلى الأرض المبنية من الخرسانة. واستخدم المقاول أنابيب فيها ثقوب قطعت باليد مع أنابيب ثانوية أدخلت فيها (صورة الموقع 35)، بدلاً من استخدام نوع مناسب من الأنابيب (صورة الموقع 36).

إجراءات تصحيحية متخذة من قبل المقاول

بمجرد أن بدأت المباني بالتعرض لتسرب المياه من الطابق العلوي إلى الطابق الأرضي، اتصل مدير كلية شرطة بغداد بالمقاول. وطلب المقاول بدوره من المقاول الفرعي الذي أنجز العمل الأصلي تصحيح المشكلة. ويعكف المقاول الفرعي حالياً على تغيير الأنابيب التي أسهمت في التسريبات. كما يعتزم المقاول الفرعي استخدام تركيبات بلاستيكية موصولة، كالموجودة في صورة الموقع 36، والتي يجب أن تمنع المياه ومواد الفضلات من التدفق إلى بغداد وبأن يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي لتقديم ضمان بأن العمل المتعلق بالمشروع سليم من الناحية البنائية وبعدم وجود مكاره بيئية أو صحية. وبالتحديد، يتعين على فرقة المهندسين بالجيش الأميركي القيام بتقويم جميع تركيبات أدوات الصرف الصحي للمياه العادمة في جميع المباني الحديثة البناء، سواء المبنية من طابق واحد أو من عدة طوابق. وسيحدد هذا التقويم ما إذا كانت وسائل مشابهة لأساليب أدوات الصرف الصحي غير الملائمة قد استخدمت في مواقع أخرى للمشروع، كما اكتشف في مباني ثكنات الطلاب العسكريين.

وشملت التوصية الثانية لمكتب المفتش العام إجراء دراسة فنية هامة لسلامة البناء وطاقة حمل الحمولة، بالإضافة إلى المكاره البيئية والصحية المحتملة الناتجة عن الصدأ والعفن والبول ومواد البراز داخل الألواح الأرضية المبنية من الخرسانة في مباني الطلبة العسكريين الأخرى. واتفق قسم منطقة الخليج مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

ويجري حالياً تقويم كامل للكلية، وسوف يقدم تقرير عنه في التقرير الفصلي

الأرض المبنية من الخرسانة. وأوصى مكتب المفتش العام بأن يتم تقويم كل العمل المتعلق بالمشروع في كلية شرطة	القادم لمكتب المفتش العام.

برنامج المسح الجوي للمشروع واصلت مجموعة الصور الفضائية لمكتب المفتش العام الإسهام في مهمة مكتب المفتش العام بإجراء تقويمات جوية ممولة من مشاريع إعادة الإعمار في سائر أنحاء العراق, ويقدّم محللو الصور في مكتب المفتش العام معلومات يتم الحصول عليها من التحليلات إلى فرق تقويم المشاريع في العراق لمساعدتها في تقويم مواقع المشاريع التي لا يمكن الوصول إليها بسبب المشاكل الأمنية أو لأنها تقع في مناطق نائية. كما يتقاسم مكتب المفتش العام المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق التقويمات الجوية مع مسؤولي العقود الحكوميين الأميركيين المسؤولين في العراق. وتساعد مجموعة الصور الفضائية مكتب المفتش العام بالصور لعمليات التدقيق والتحقيقات كما تقتضي الحاجة. دعم وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية واصل محللو الصور بمكتب المفتش العام خلال الربع الحالي العمل مع وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية لتقديم تحليل جوي لمشاريع إعادة الإعمار في العراق. وأسفرت هذه العلاقة المستمرة حتى تاريخه عن تحليل 76 موقعاً وأجزاءً من طرق. وأكملت الوكالة خلال الربع الحالي تحليل 25 موقع مشاريع وجزء طريق واحد	لمكتب المفتش العام. وتقدم مساعدة الوكالة المستمرة مورداً قيّماً لمفتشي مكتب المفتش العام وتثبت أنها أساسية في التنفيذ الفعال لمهمة مكتب المفتش العام في العراق. وفيما يلي بعض النتائج الهامة لوكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية المقدّمة لمكتب المفتش العام لهذا الربع: * 19 موقعاً بدت أنها اكتملت. * 5 مواقع بدت أنها ما زالت قيد البناء. * لم يمكن تحديد موقع حصن حدودي باستخدام الإحداثيات المقدّمة. تجمع الشراكة بين مكتب المفتش العام ووكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية بين قدر أكبر من الموارد لتحقيق متطلبات المهمات. وتزيد مساعدة الوكالة ومعرفتها عدد وعمق تحليل المشاريع التي يمكن مراجعتها وتساعد مكتب المفتش العام على تقديم صورة أدق لتقدم إعادة إعمار العراق.

	صورة جوية 3 – تظهر هذه الصورة المقدّمة من وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية حصنا حدوديا كاملا يقع على الحدود العراقية – السورية.

يظهر أعلاه مثال على الصور المقدمة من الوكالة. **صور مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق** أكمل محللو الصور في مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي تسعة تقويمات مصورة وأنتجوا 22 منتجاً مصوراً باستخدام صور فضائية تجارية ومعلومات تعاقدية متوفرة محدودة. وقدّمت هذه الصور تقويمات بصرية للتقدم في مواقع الإعمار. ويتقاسم مكتب المفتش العام المنتجات المصورة مع الوكالات التعاقدية الحكومية لتحديث المعلومات المتعلقة بمشاريعها ولتحديد أي قصور واضح. وقيّم مكتب المفتش العام المواقع التالية خلال فترة التغطية: تقويمات مصورة * 4 عيادات. * 2 وحدة حامية عسكرية.	* 1 ميدان رماية. * 1 دار قضاء. * 1 موقع مطمر نفايات. منتجات مصورة * 6 مستشفيات/ عيادات صحية. * 4 مواقع حدودية. * 3 محطات كهربائية فرعية. * 2 منشآت معالجة مياه. * 2 وحدة حامية عسكرية. * 1 موقع مطمر نفايات. * 1 دار قضاء. * ميدان رماية. * 1 جزء من طريق. * منشأة توليد كهرباء من الغاز.
تقويمات الصور لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أكمل مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي 9 تقويمات مصورة استناداً إلى صور فضائية ومعلومات محدودة من المقاولين. وساعدت هذه التقويمات في مراجعة دقة تقارير التفتيش، وقدمت تقويماً بصرياً وتحققت من التقدم في المشاريع. وتقدم الإحداثيات الأرضية والمعلومات المحدودة من المقاولين لمحللي الصور من قواعد بيانات العقود ووثائق العقود في العراق. وفيما يلي بعض النتائج	* لم يمكن مراجعة 5 مواقع بسبب الإحداثيات غير الدقيقة. قدمت هذه النتائج للوكالات الحكومية المسؤولة في العراق التي تجري مراجعات إضافية لوضع العقود وتخطط لتقويمات متابعة للمشاريع. تظهر الصور التي التقطت في 19 آذار/مارس 2005 البناء الأولي المستمر للعيادة، وتبدو دعامات المبنى واضحة. وتظهر الصور التي التقطت في 15 أيار/مايو 2006 ما يبدو أنه بناء العيادة

الهامة لمكتب المفتش العام من تقويمات الصور للربع الحالي: * بـدت المواقـع الثمانيـة التـي تمـت مراجعتهـا أنهـا عمليـة وتفـي بمتطلبـات المشروع. * بدا موقع تمت مراجعته أنه ما زال تحت البناء.	الكامل مع وجود سيارات في المرأب. وليس هنـاك مؤشـرات مرئيـة بـأن المـشروع غيـر كامـل أو أنـه لـن يفـي بمتطلبـات المـشروع. (الصورة الجوية 4).

الصورة الجوية 4 – تظهر مراجعة للصور التي التقطت بين 19 آذار/مارس 2005 و15 أيار/مايو 2006 التقدم الذي يتم إحرازه في عيادة الضباط ببغداد.

الصورة الجوية 5 – مقارنة بين صورتين جويتين التقطتا في 14 آذار/مارس 2005 و19 شباط/فبراير 2006 تظهر التقدم في بناء مطمر بغداد.

وفيمـا يتعلـق بالـصور الملتقطـة فـي 14 آذار/نيسان 2005، فإن البنـاء الملاحظ الوحيد هو الإعداد على الأرض للجزء المتعلق بمطمر أنقـاض البنـاء لمطمـر بغـداد. وتظهـر الـصور الملتقطـة فـي 19 شـباط/فبراير 2006 مـا يبـدو أنه مطمر غير كامل.	وتمثل المباني المرئية حتى 19 شباط/فبراير 2006 مباني الإدارة وصيانة الشاحنات. كما تلاحـظ دلائـل علـى وجـود نـشاط فـي منطقـة الغرفـة الـصغيرة الملحقـة بـالمطمر. وليـست هنـاك مؤشـرات علـى أن هذا المـشروع لا أو لـن يفـي بمتطلبـات المهمـة (الـصورة الجويـة 5).

الشكل 3-2

المواقع التقريبية للمواقع الثمانية والأربعين حيث أجريت التقويمات الجوية وحللت وقدمت خلال الربع الحالي.

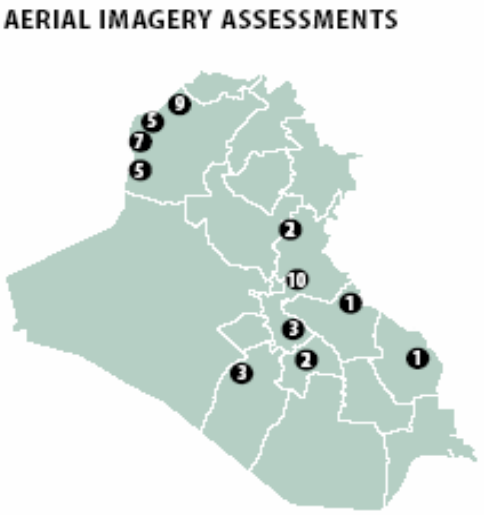

Figure 3-2
APPROXIMATE LOCATIONS OF THE 48 SITES WHERE AERIAL ASSESSMENTS WERE CONDUCTED, ANALYZED, AND REPORTED THIS QUARTER.

المنتجات المصورة والدعم

أنتج مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي منتجات مصورة لاثنين وعشرين موقعاً في سائر أنحاء العراق. وتستخدم الصور لوضع تقويمات مصورة وبناء سجل بصري لمواقع المشاريع، وتقديم صور لدعم مهمة مكتب المفتش العام. وتقدم تقارير عن أي قصور بصري بعد مراجعة الصور.

كما قدمت مجموعة الصور الفضائية لمكتب المفتش العام صوراً لدعم مهمات التدقيق والتفتيش لمكتب المفتش العام خلال الفصول السابقة. وتستخدم منتجات الدعم المصورة للإعداد لزيارات المواقع ولتحديد المشاكل الممكنة. وتشتمل هذه الصور على مشاكل الموقع وتقويمات الموقع. وقدم فريق التصوير خلال الربع الحالي منتجات شملها فريق تفتيش مكتب المفتش العام في تقارير التقويم لدار القضاء في الكرخ ولمطمر النفايات الصلبة البلدي في بغداد.

وأسفر تحليل الصور لمكتب المفتش العام، بالشراكة مع وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية، عن إكمال 220 تقويماً ومنتجاً تراكمياً للصور الفضائية، بما في ذلك 48 تقويماً ومنتجاً أكمل خلال الربع الحالي. ويظهر الشكل 3 – 2 المواقع التقريبية لتقويمات الصور الجوية التي أكملت خلال ربع التغطية الحالي.

تحقيقات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

يواصل مكتب المفتش العام إجراء أكبر عدد من تحقيقات الاحتيال الجنائية الأميركية في العراق، فيما يحقق بجرأة في طائفة من القضايا التي يزعم فيها القيام بإساءات محتملة واسعة النطاق.

وبدأ مكتب المفتش العام خلال الربع الحالي 20 قضية جديدة – بما في ذلك تحقيقات أولية وجنائية – وأغلق 10 قضايا. وبدأ مكتب المفتش العام حتى تاريخه 256 قضية أولية وجنائية وقام إما بإحالة أو عدم إثبات 164 قضية من تلك القضايا.

* تم الحكم بإدانة شخصين في محكمة فدرالية من المستهدفين في تحقيقات لمكتب المفتش العام خلال الربع الحالي.

* يعكف مكتب المفتش العام على تأسيس هيئة خاصة مع ستة شركاء من مؤسسات تطبيق القانون لتحسين التعاون في تحقيقات الاحتيال في العقود والفساد العام في العراق.

* للتركيز على جهود تطبيق القانون الفدرالي في محاربة الاحتيال في المشتريات، أقامت وزارة العدل الأميركية شراكة مع مكتب المفتش العام، ومكاتب المفتشين العامين الآخرين ومكاتب المدعي العام الأميركي، ومكتب التحقيقات الفدرالي، وغيرها من وكالات تطبيق القانون لتشكيل هيئة خاصة قومية للاحتيال في المشتريات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب المفتش العام يجري 92 تحقيقاً أولياً وجنائياً مفتوحاً. وتشتمل قرابة نصف التحقيقات المفتوحة لمكتب المفتش العام على أموال صندوق التنمية للعراق. وهناك 25 من هذه القضايا لدى وزارة العدل الأميركية، والكثير منها يمر في المراحل النهائية للمقاضاة.

وأسفرت أربع قضايا عن أحكام بالإدانة وينتظر المتهمون حالياً صدور عقوبة الحكم.

وهناك 15 قضية ناتجة مباشرة عن مؤامرة بلوم/ستاين التي تآمر فيها المتهمان المدانان فيليب بلوم وروبرت ستاين مع عدد من ضباط الجيش الأميركي وغيرهم من المسؤولين الحكوميين للتلاعب في المناقصات الخاصة بعقود ممولة من مخصصات فدرالية منحت من سلطة الائتلاف المؤقتة. ومع استمرار الكشف عن تلك المؤامرة يعمل محققو مكتب المفتش العام عن كثب مع المدعين العامين لوزارة العدل الأميركية لاختيار الشهود المحتملين والأشخاص ذوي الاهتمام. للاطلاع على التفاصيل، أنظر الملحق (J).

كما قدم مكتب المفتش العام أخيرا قضيتين إضافيتين لوزارة العدل الأميركية غير متعلقتين بمؤامرة بلوم/ستاين. ويحقق وكلاء مكتب المفتش العام حاليا بالقضايا العشر المتبقية بالتعاون مع الشركاء المحققين.

الهيئة الخاصة لفساد التعاقدات الدولية

أنشأ مكتب المفتش العام في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006 الهيئة الخاصة لفساد التعاقدات الدولية بالتوافق مع مجموع من وكالات تطبيق القانون، مؤسسة بشكل رسمي شراكات هامة للتحقيق والمقاضاة في قضايا احتيال في العقود والفساد العام المتعلق بإعادة إعمار العراق.

وتضمن هذه الشراكات أن تستمر التحقيقات الجنائية لمكتب المفتش العام بفعالية في أيدي الوكالات الأخرى بعد انتهاء وجود مكتب المفتش العام كمنظمة. وفيما يلي المنظمات المشتركة:

* الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام.
* قسم التحقيقات الجنائية بالجيش الأميركي، وحدة احتيال المشتريات الرئيسية.
* خدمة التحقيقات الجنائية لوزارة الدفاع الأميركية.
* وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المفتش العام.
* مكتب التحقيقات الفدرالي.

تدير الهيئة الخاصة لفساد التعاقدات الدولية مركزاً للعمليات المشتركة في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في

عملية سرية لإلقاء القبض على مجرمين

أرلنغتون بولاية فرجينيا. ويشجع مركز العمليات المشتركة تنسيق القضايا الفعال ويستخدم قدرات الاستخبارات الجنائية لمكتب التحقيقات الفدرالي لتعزيز الاكتشافات الأولية في بغداد.

عملية سرية لمكتب المفتش العام للقبض على مجرمين تؤدي إلى حكم بالإدانة

أجرى محققو مكتب المفتش العام في شهر آذار/مارس 2006 عملية سرية ناجحة للقبض على مجرمين أسفرت عن اعتقال مقاول أميركي عرض رشوة على ضابط عسكري برتبة لواء وعلى وكيل سري لمكتب المفتش العام. وتم إلقاء القبض على المتهم فهيم سلام، وهو مترجم مدني أميركي موظف لدى مقاول فرعي للجيش الأميركي يعمل في العراق، في مطار داليس الدولي في 23 آذار/مارس 2006 واتهم بعرض رشوة على مسؤول أجنبي. واعترف سلام في 4 آب/أغسطس بالذنب وانتهاك واحد لقانون ممارسات الفساد الأجنبية للعام 1997. وستصدر عقوبته في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

الهيئة الخاصة التحقيقية الخاصة بإعادة إعمار العراق

تواصل الهيئة الخاصة التحقيقية الخاصة بإعادة إعمار العراق بذل جهود مشتركة تحقيقية وتتعلق بالمقاضاة عن طريق عمل مكتب المفتش العام والشركاء التالية أسماؤهم:

* وزارة الأمن الوطني الأميركية، قسم الهجرة وتطبيق الجمارك.
* وزارة المالية الأميركية، قسم التحقيقات الجنائية بمصلحة ضريبة الدخل.
* وحدة احتيال المشتريات بالجيش الأميركي، قسم التحقيقات الجنائية.
* وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المفتش العام.
* وزارة العدل الأميركية، القسم الجنائي، مكتب المشروبات الكحولية والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات.
* مكتب التحقيقات الفدرالي.

تستخدم الهيئة الخاصة التحقيقية الخاصة بإعادة إعمار العراق أساساً لتنسيق الموارد للتحقيق في مؤامرة بلوم/ستاين والقضايا المتفرعة منها. وكما ذكر في التقرير الفصلي لمكتب المفتش العام في 30 تموز/يوليو 2006، فقد أقر المقاول بلوم والمراقب المالي الإقليمي لسلطة التحالف المؤقتة ستاين بالذنب

خلال ذلك الربع بالمشاركة في مؤامرة للاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة بأكثر من 8.6 مليون دولار. ويواجه بلوم عقوبة قد تصل إلى 40 عاماً بالسجن وغرامة قدرها 750.000 دولار. ويتعين على بلوم أن يدفع 3.6 مليون دولار كتعويض، بموجب الاتفاق المتعلق بإقراره. واعترف ستاين بسرقة مليوني دولار والحصول على رشاوى لمنح عقود لبلوم. ويواجه ستاين عقوبة قد تصل إلى 30 عاماً بالسجن. وقد حددت المحكمة خلال الربع الحالي موعداً لإصدار عقوبة بلوم في 9 شباط/فبراير 2007، و12 كانون الثاني/يناير 2007 بالنسبة لستاين.

وأدين اللوتينانت كولونيل في الجيش

20 عاماً، وخمس سنوات تحت المراقبة بعد الخروج من السجن وغرامة قدرها 500.000 دولار.

مبادرة احتيال المشتريات القومية لوزارة العدل الأميركية

أعلنت وزارة العدل الأميركية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2006 إطلاق مبادرة احتيال المشتريات القومية لتعزيز الكشف المبكر ومنع ومقاضاة احتيال المشتريات المرتبط بالزيادة في نشاط العقود للأمن القومي والبرامج الحكومية الأخرى. ولتركيز جهود تطبيق القانون الفدرالي على محاربة احتيال المشتريات، تنضم وزارة العدل

الأميركي بروس هوفينغاردنر خلال هذا الربع كجزء من مؤامرة بلوم/ستاين. وقد تآمر هذا الضابط الاحتياط في الجيش مع ستاين لإحالة ملايين من الدولارات في عقود الإعمار على شركة يملكها بلوم. كما قدم هوفينغاردنر معلومات مادية لبلوم لضمان حصول شركة بلوم على العقود. وأقر هوفينغاردنر بالذنب في 25 آب/أغسطس 2006 في تهمتين بالتآمر في مؤامرة، بما في ذلك التآمر لارتكاب احتيال وغسيل الأموال. كما اعترف بتهريب عملة مسروقة إلى الولايات المتحدة عندما عاد من العراق خلال إجازة في شهر آذار/مارس 2004. ويواجه عقوبة بالسجن تصل إلى	الأميركية إلى مكتب المفتش العام، والمفتشين العامين الآخرين، والمدعي العام الأميركي، ومكتب التحقيقات الفدرالي، ووكالات تطبيق القانون الأخرى لتشكيل مجموعة عمل لاحتيال المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، ولاحقاً لتقرير المؤتمر المرافق لقانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية 2007، سيقدم وزير العدل الأميركي للكونغرس تقويماً خطياً حول مستوى الموارد المخصصة لوزارة الدفاع للتحقيق ومقاضاة قضايا الاحتيال المزعومة الناشئة عن انتهاكات التعاقدات في العراق وأفغانستان والحرب العالمية على الإرهاب.

فرع احتيال المشتريات لوكالة الخدمة القانونية في الجيش عمل مكتب المفتش العام منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2005 عن كثب مع وزارة العدل الأميركية، وقسم التحقيقات الجنائية في الجيش، وفرع احتيال المشتريات في الجيش، ووكالات أخرى لتجميد 15 فرداً وشركة مشتركين في عقود العراق، نتيجة لاتهامات رسمية جنائية. كما أن فرع احتيال المشتريات اقترح على مسؤول التجميد والحظر 11 حظراً، مما أدى إلى حظر 6 أفراد وشركات.	وشملت هذه الإجراءات تعليقاً واحداً وحظرين مقترحين خلال الربع الحالي. وأرسلت رسالة طلب فيها من مقاول أن يقدم سبباً لعدم تقديم اقتراح حظر ضده. الخط الساخن لمكتب المفتش العام يسهل الخط الساخن لمكتب المفتش العام الإبلاغ عن الاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام وسوء الإدارة والانتقام في جميع برامج إعادة الإعمار الممول من دافع الضرائب الأميركي ويحّول مكتب المفتش العام إلى الكيانات المناسبة جميع القضايا التي يتلقاها الخط الساخن لمكتب المفتش العام وغير المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو ببرامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة.

الجدول 3-6
ملخص لقضايا الخط الساخن لمكتب المفتش العام

SUMMARY OF SIGIR HOTLINE CASES

OPEN CASES

Investigations	32
Inspections	19
Audit	4
Total	55

CLOSED CASES	1ST QTR 2006	2ND QTR 2006	3RD QTR 2006	CUMULATIVE*
FOIA	0	0	0	4
OSC Review	0	0	0	2
Assists	0	0	0	43
Dismissed	2	6	4	82
Referred	13	13	10	196
Inspections	0	1	0	79
Investigations	1	5	4	55
Audit	0	0	4	7
Total Closed	16	25	22	468
Cumulative* Open & Closed				523

*Cumulative totals cover the period since the SIGIR Hotline began operations—from March 24, 2004, to September 30, 2006.

Table 3-6

المجاميع التراكمية تغطي الفترة منذ أن بدأ الخط الساخن لمكتب المفتش العام عملياته – من 24 آذار/مارس 2004 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2006.

ويتلقى الخط الساخن لمكتب المفتش العام زيارات واتصالات هاتفية ورسائل وفاكسات واتصالات عبر الإنترنت من العراق والولايات المتحدة وسائر أنحاء العالم.

تقارير الربع الثالث

استهل الخط الساخن لمكتب المفتش العام 523 قضية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006، منها 55 قضية مفتوحة حالياً. وتظهر خلاصة لهذه القضايا في الجدول 3 – 6.

قضايا جديدة

تلقى الخط الساخن لمكتب المفتش العام خلال فترة التغطية هذه 22 شكوى جديدة، مما يجعل المجموع التراكمي لقضايا الخط الساخن 523 قضية. وصنفت الشكاوى الجديدة حسب التصنيفات التالية:

* 12 شملت الاحتيال.
* 9 شملت سوء الإدارة.
* 1 شملت أمورا متفرقة/ قضايا تتعلق بالأفراد.

يتلقى الخط الساخن للمفتش العام معظم التقارير المتعلقة بالحوادث المتصورة للاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة والانتقام بواسطة البريد الإلكتروني. ووردت شكاوى الخط الساخن لمكتب المفتش العام الإثنتان والعشرون عن طريق المصادر التالية:

* 18 بواسطة البريد الإلكتروني.
* 2 بواسطة مكالمات هاتفية للخط الساخن لمكتب المفتش العام.
* 1 بالبريد.
* 1 بالفاكس.

القضايا المغلقة

أغلقت 22 قضية من قضايا الخط الساخن خلال هذا الربع:

* 10 أحيلت إلى وكالات مفتشين عامين آخرين.
* 4 رفضت بسبب عدم توفر معلومات كافية.
* 4 شكاوى أغلقت استناداً إلى معلومات تم تلقيها من تحقيقات لمكتب المفتش العام.
* 4 شكاوى أغلقت استناداً إلى معلومات تم تلقيها من تدقيق مكتب المفتش العام.

القضايا المحولة

بعد مراجعة مستفيضة أحيلت 10 شكاوى إلى خارج الوكالات للتوصل إلى حل مناسب:

* 7 أرسلت إلى مكتب المفتش العام، القوة المتعددة الجنسيات – العراق.
* 2 أرسلت إلى مكتب المفتش العام، قيادة التعاقدات المشتركة – العراق/أفغانستان.
* 1 أرسلت إلى وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المفتش العام.

مبادرة الدروس التي تم تعلمها لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تركز مبادرة الدروس التي تم تعلمها لمكتب المفتش العام على ثلاثة مجالات في البرنامج الأميركي لإغاثة وإعادة الإعمار في العراق:

* إدارة الرأسمال البشري.
* التعاقدات والمشتريات.
* إدارة البرامج والمشاريع.

وبمساعدة منتديات الخبراء والأبحاث، تحدد هذه المبادرة التحديات الهامة التي تواجه مهمة إعادة الإعمار الأميركية في العراق. وهدف مكتب المفتش العام هو تطوير التوصيات العملية لتعزيز الجهود الجارية في العراق ولإطلاع عمليات إعادة الإعمار والاستقرار الأميركية المستقبلية.

تقرير الرأسمال البشري

أصدر مكتب المفتش العام في شهر شباط/فبراير 2006 تقرير *إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة رأس المال البشري*. وهذا التقرير هو نتاج عمليات تدقيق مكتب المفتش العام، وغير ذلك من الأبحاث، ومنتدى للدروس التي تم تعلمها عقد في شهر أيلول/سبتمبر 2005 في جامعة جونز هوبكنز بمدينة واشنطن العاصمة. وتحدد الوثيقة وتبحث أربعة أجزاء لإدارة الموارد البشرية الفعالة:

* توافق السياسة.
* تخطيط القوة العاملة.
* التجنيد.
* الاستمرارية.

النص الكامل للتقرير متوفر على الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق: www.sigir.mil.

تقرير العقود والمشتريات

استضاف مكتب المفتش العام في شهر كانون الأول/ديسمبر منتديين حول الدروس التي تم تعلمها لتقويم عمليات المشتريات والعقود المتعلقة بإعادة إعمار العراق. وضم المنتدى الأول – الذي عقد في كلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن في العاصمة واشنطن – مسؤولين كباراً من الوكالات الحكومية الأميركية الرئيسية وأعضاء مرموقين من المؤسسات الأكاديمية والأبحاث المستقلة. واستضاف مكتب المفتش العام المنتدى الثاني للمسؤولين التنفيذيين من طائفة واسعة من شركات تزويد الخدمات الداعمة لمهمة إعادة الإعمار في العراق. وعقدت هذه الندوة في مجلس الخدمات المهنية في أرلنغتون بولاية فرجينيا.

ويبحث تقرير مكتب المفتش العام *إعادة إعمار العراق: دروس في التعاقدات والمشتريات* تأسيس وتطور عملية التعاقد www.sigir.mil .

تقرير إدارة البرامج والمشاريع

يتركز التقرير الثالث للدروس التي تم تعلمها على إدارة البرامج والمشاريع خلال مهمة إعادة الأعمار التي تقودها الولايات المتحدة، وتطور الوكالات الرئيسية المكلفة بالإشراف على هذا المجهود. وعقد منتدى للخبراء في 12 نيسان/إبريل 2006 في جامعة الدفاع القومي بواشنطن العاصمة لمناقشة هذه القضية وتقديم توصيات لإدارة البرامج والمشاريع في بيئات طارئة. وشمل المنتدى مسؤولين حكوميين أميركيين كباراً وأكاديميين ومدراء شركات صناعية. ويعمل باحثو مكتب المفتش العام

لتحديد التحديات في التخطيط والأنظمة والسياسات والإجراءات. وأصدر مكتب المفتش العام هذا التقرير في 2 آب/أغسطس 2006 في جلسة استماع للجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ الأميركي. كما عقدت لجنة الإصلاح الحكومي بمجلس النواب الأميركي جلسة استماع حول هذا الموضوع في 28 أيلول/سبتمبر 2006.

يمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير على الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق:

على دمج تعليقات المشاركين في المنتدى في تقرير وإكمال المرحلة النهائية للبحث المتعلق بهذه المبادرة. ومن المتوقع أن يصدر التقرير الأخير *إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة البرامج والمشاريع* خلال شتاء 2006 –2007.

التقرير النهائي: قصة إعادة إعمار العراق

تنفيذا لتفويض مكتب المفتش العام من الكونغرس – لتقديم توصيات تعزز الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة برامج إعادة الإعمار في العراق – يقدّم مكتب المفتش العام تقريراً تراكمياً عن هذه الجهود هو: *قصة إعادة إعمار العراق*. ويجمع هذا التقرير النهائي بين التقارير الفصلية لمكتب المفتش العام إلى الكونغرس وعمليات التدقيق وعمليات التفتيش والتحقيقات والمقابلات مع كبار صانعي القرار والتقارير الثلاثة لمكتب المفتش العام حول الدروس التي تم تعلمها من إعادة إعمار العراق.

وقد التزمت الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي بتقديم 94 بليون دولار لإعادة إعمار العراق. يأتي 38 بليون دولار مباشرة من تسعة مشاريع قوانين أقرها الكونغرس. وسيقدّم تقرير *قصة إعادة إعمار العراق* تاريخا سرديا لتخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار هذبن مع وضع تركيز رئيسي على دور مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، وسلطة الائتلاف المؤقتة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الدفاع الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية. وسيبدأ التقرير بالإعداد لإعادة الإعمار في العام 2002، ويتابع التقدم عبر العام 2006، ويختتم بتوصيات حول كيف يمكن لجهود إعادة الإعمار أن تنفذ بطريقة أفضل في المستقبل. *وسينشر مكتب المفتش العام تقرير قصة إعادة إعمار العراق* في صيف العام 2007.

التشريعات الجديدة

وقع الرئيس في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2006 قانون تفويض الدفاع القومي لجون وارنر للسنة المالية 2007 (القانون العام 109 – 364) الذي يشتمل على بندين يؤثران في مكتب المفتش العام. ويوسع أحدهما سلطة مكتب المفتش العام للإشراف على جميع أموال إعادة الإعمار في العراق للسنة المالية 2006 إلى جانب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويحدد الثاني تاريخ انتهاء عمل مكتب المفتش العام في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007. ويحدد تقرير المؤتمر المرفق انه يتعين على مكتب المفتش العام والمفتشين العامين لوزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين والوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن يقدّموا – بحلول 1 نيسان/إبريل 2007 – خطة لنقل مسؤوليات إشراف مكتب المفتش العام إلى هؤلاء المفتشين العامين.

لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

(ب)الإنهاء: يعدّل الجزء 3001 (0) لقانون الاعتمادات الإضافية للطوارىء للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان، 2004 (القانون العام 108 – 106، 117 Stat. 1238، 5 U.S.C. App ، ملاحظة للجزء 8G للقانون العام 95 – 452) لينص على ما يلي:

(ج) إنهاء: سينهي مكتب المفتش العام عمله في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007، مع تفويض العمليات الإنتقالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

يشتمل قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية 2007 أيضاً على نص يتناول قضايا تم

وفيما يلي جزء القانون الذي يتعلق بمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

قانون تفويض الدفاع القومي، السنة المالية 2007

الجزء [S1054] تعديل السلطات المتعلقة بالمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

(أ) الواجبات – لأغراض تنفيذ واجبات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب الجزء 3001 (f) لقانون الاعتمادات الإضافية للطوارىء للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان ، 2004 (القانون العام 108 – 106، 117 Stat. 1235 et seq. 5 U.S.C. اعتمادات، ملاحظة للجزء 8G للقانون العام 95 – 452)، ستعتبر أي أموال أميركية معتمدة أو كانت متوفرة للسنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق، بصرف النظر عن تحديد هدف مثل هذه الأموال، أموالاً معتمدة أو متوفرة

لمكتب المفتش العام حول العقود والمشتريات الخاصة بالعراق.

* وضع معايير لتحديد مستوى المسؤولين المفوضين بالموافقة على رسم منح العقود.

* تقديم توجيهات حول كيفية قياس الأداء.

* تحديد نسبة مئوية لرسوم منح العقود المتوفرة.

* ضمان عدم دفع أي رسوم منح عقود لأداء المقاولين الذي يعتبر دون مستوى الأداء المرضي أو لا يفي بالمتطلبات الأساسية للعقد.

يحدد الجزء 854 للقانون متطلبا سياسيا لإدارة برامج الطوارىء وتعاقد الطوارىء. ويكلف هذا الجزء وزير الدفاع الأميركي

إبرازها في تقارير مكتب المفتش العام.

يكلف الجزء 814 وزارة الدفاع الأميركية بإصدار توجيهات لربط من العقود ورسوم التحفيز بصورة مباشرة مع نتائج الشراء. (أصدر مكتب المفتش العام في تقريره الفصلي في شهر تموز/يوليو 2005 تدقيقاً لرسوم منح العقود مرتبطاً بعقود إعادة إعمار العراق). ويتعين أن تشمل التوجيهات عناصر من بينها:

* ربط رسوم منح العقود بنتائج المشتريات، والذي سيحدد بالنسبة لتكاليف البرامج والجدول الزمني والأداء.

بالتشاور مع رئيس هيئة الأركان المشتركة ، بوضع سياسات مشتركة لإدارة برامج الطوارىء وعقود الطوارىء خلال العمليات الحربية وعمليات ما بعد لنزاع. وستدعو هذه السياسة، كحدّ أدنى، إلى وجود أفراد ذوي خبرة مناسبة لقيادة كل عملية، وتتطلب أسلوبا تنظيميا مخططا مسبقا للنشاطات، وتحدد مجموعة من الخبراء الجاهزين للعمل، وتتطلب تدريبا مناسبا للأفراد. وتعكس هذه السياسات الإجراء المتعلق بعدد من التوصيات والدروس التي تم تعلمها في تقرير شهر آب/أغسطس 2006 حول التعاقد والمشتريات في العراق.

الموقع الإلكتروني سجل الموقع الإلكتروني (www.sigir.mil) لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال فترة التغطية النشاطات التالية: * زار أكثر من 500 مستخدم الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام يوميا، وهي ضعف عدد الزوار خلال الفصول السابقة. * كان معظم المستخدمين من داخل الولايات المتحدة (84 بالمئة). وكان الستة عشر بالمئة الباقون من 140 دولة مختلفة، معظمهم من أوروبا الغربية (6.3 بالمئة)، وآسيا (3.13 بالمئة)، والشرق الأوسط (2.48 بالمئة). * تلقى جزء اللغة العربية في الموقع أكثر من 750 زيارة. * كانت نسبة عالية من زوار الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش العام من الوكالات الحكومية، خاصة وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين. * زار المستخدمون الجزء المتعلق بتقارير مكتب المفتش العام أكثر من	غيره. * كانت أكثر الوثائق التي نقلت إلى أجهزة كمبيوتر المستخدمين هو تقرير مكتب المفتش العام لشهر تموز/يوليو 2006 إلى الكونغرس وتقرير الدروس التي تم تعلمها لمكتب المفتش العام، *إعادة إعمار العراق: دروس التعاقد والمشتريات*.

إشراف الوكالات الأخرى

مقدمة
عمليات تدقيق الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

الجزء

4

إشـــراف الوكـــالات الأخرى

مقدمة

شكل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مجموعة عمل المساءلة في العراق لتنسيق جهود التدقيق الأميركية في العراق. ويستخدم موظفو التدقيق الموجودون في المواقع الأمامية منن مختلف الوكالات الفدرالية والذين يقومون بالتدقيق في العراق، مجموعة عمل المساءلة في العراق لتنسيق عمليات التدقيق، وتقاسم بيانات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق، والحد من توقف التدقيق للزبائن، وتجنب ازدواجية الجهود. كما شكل مكتب المفتش العام مجلس المفتشين العامين للعراق في شهر آذار/مارس 2004 لتوفير منبر لمناقشة الإشراف في العراق وتعزيز التعاون بين المفتشين العامين في الوكالات المختلفة الذين يشرفون على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويجتمع ممثلو المنظمات الأعضاء في المجموعة في كل ربع لتبادل تفاصيل عمليات التدقيق الحالية والمخططة، وتحديد فرص التعاون، والحد من	الازدواجية. وعقد أحدث اجتماع في 15 آب/أغسطس في مكتب المفتش العام في أرلنغتون بولاية فرجينيا. وحضرت الاجتماع المنظمات التالية: * وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام. * وزارة الخارجية، مكتب المفتش العام. * الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام. * مكتب المحاسبة الحكومية. * وكالة تدقيق العقود للدفاع. * وكالة تدقيق الجيش الأميركي. * وزارة التجارة. المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.
يطلب مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في كل فصل من المنظمات الأعضاء تقارير حديثة عن نشاطات إشرافها الكاملة والحالية والمخططة. ويلخص هذا الجزء عمليات التدقيق والتحقيقات التي قدمت تقارير حولها لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق من قبل وزارة الدفاع - مكتب المفتش العام، وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – مكتب المفتش العام، مكتب المحاسبة الحكومية، وكالة تدقيق عقود الدفاع، وكالة تدقيق الجيش الأميركي، وزارة المالية، وزارة التجارة، مصلحة التحقيق الجنائي للدفاع، ومكتب التحقيقات الفدرالي.	

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

يقدم هذا الجزء أحدث المعلومات المتعلقة بعمليات التدقيق التي قدمها مجلس المفتشين العامين للعراق إلى مكتب المفتش العام الخاص بالعراق: * للاطلاع على نشاط تقرير إشراف أكمل حديثاً، أنظر الجدول 4 – 1. * للاطلاع على نشاط تقرير إشراف مستمر لوكالات أميركية أخرى خلال فترة التغطية الحالية، أنظر الجدول 4 – 2. * للاطلاع على مزيد من المعلومات حول عمليات تدقيق الوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات عمليات التدقيق، أنظر الملحق K. * للاطلاع على قائمة تاريخية كاملة لعملية التدقيق والمراجعات الخاصة بإعادة إعمار العراق من قبل جميع الكيانات، أنظر الملحق L.	

الجدول4-1

تقارير إشراف أكملت حديثاً لوكالات أميركية أخرى حتى 2006/9/30

Recently Completed Oversight Reports of Other U.S. Agencies, as of 9/30/2006

#	Agency	Report Number	Report Date	Report Title
1	DoD	IPO2004-C005	August 25, 2006	Review of Criminal Investigations of Alleged Detainee Abuse
2	DoD	06-INTEL-10	August 25, 2006	Review of DoD-directed Investigations of Detainee Abuse
3	DoD	IE-2005-002/ISP-IQO-05-72	July 15, 2006	Follow-up to DoS/DoD Interagency Assessment of Iraq Police Training
4	DoS	ISP-IQO-06-05	August 206	Survey of Anticorruption Program Embassy Baghdad, Iraq
5	GAO	GAO-06-788	July 11, 2006	Rebuilding Iraq: More Comprehensive National Strategy Needed To Help Achieve U.S. Goals
6	GAO	GAO-06-953T	July 11, 2006	Rebuilding Iraq: More Comprehensive National Strategy Needed To Help Achieve U.S. Goals and Overcome Challenges
7	GAO	GAO-06-885T	July 18, 2006	Global War on Terrorism: Observations on Funding, Costs, and Future Commitments
8	GAO	GAO-06-928R	September 2, 2006	Defense Logistics: Changes to Stryker Vehicle Maintenance Support Should Identify Strategies for Addressing Implementation Challenges
9	GAO	GAO-06-1132	September 25, 2006	Iraq Contract Costs: DoD Consideration of Defense Contract Audit Agency's Findings
10	GAO	GAO-06-1130T	September 28, 2006	Rebuilding Iraq: Continued Progress Requires Overcoming Contract Management Challenges
11	USAAA	A-2006-0158-ALL	July 11, 2006	Class IX (Aviation) Warehouse Staffing, Camp Anaconda—Audit of Logistics Civil Augmentation Program Operations in Support of Operation Iraqi Freedom
12	USAAA	A-2006-0168-ALL	August 4, 2006	Subsistence Prime Vendor Contract, Audit of Logistics Civil Augmentation Program Operations in Support of Operation Iraqi Freedom
13	USAAA	A-2006-0233-ALL	September 22, 2006	Clothing Issue Facilities, Audit of Logistics Civil Augmentation Program Operations in Support of Operation Iraqi Freedom
14	USAAA	A-2006-0246-ALL	September 27, 2006	Cost-effectiveness of Transitioning Task Order 66—Kuwait Naval Base Camp Support from Contingency to Sustainment Contracting, Audit of Logistics Civil Augmentation Program Operations in Support of Operation Iraqi Freedom—Phase II (Kuwait)
15	USAAA	A-2006-0253-ALL	September 28, 2006	Cost-effectiveness of Transitioning the General Support Supply Support Activity (Task Order 87) from Contingency to Sustainment Contracting, Audit of Logistics Civil Augmentation Program Operations in Support of Operation Iraqi Freedom
16	USAAA	A-2006-0254-ALL	September 29, 2006	Procedures for Transferring Property During the Base Closure Process in Support of Operation Iraqi Freedom—Phase II (Kuwait)
17	USAID	E-267-06-003-P	July 10, 2006	Audit of USAID/Iraq's Local Governance Activities
18	USAID	E-267-06-004-P	August 16, 2006	Audit of USAID's Transition Initiatives in Iraq

Table 4-1

الجدول 4-2
أنشطة إشراف جارية لوكالات أميركية أخرى حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006

Ongoing Oversight Activities of Other U.S. Agencies, as of September 30, 2006

#	Agency	Project Number	Date Initiated	Project Description
1	DoD	D2005-DINTEL-0122	February 14, 2005	Review of the U.S. Government's Relationship with the Iraqi National Congress
2	DoD	D2006-D000LA-0092.000	November 17, 2005	Audit of Equipment Status of Deployed Forces within U.S. Central Command
3	DoD	D2006-D000LA-0139.000	February 10, 2006	Audit of Information Operations Activities in Southwest Asia
4	DoD	D2006-D000LQ-0184.000	March 31, 2006	Audit of the Management of Iraqi Security Forces Fund
5	DoD	D2006-D000LQ-0240.000	August 4, 2006	Audit of the Management of the Iraq Security Forces Fund–II
6	DoD	D2005-D000LH-0232.000	June 29, 2005	Audit of the Joint Service Small Arms Program Related to the Availability, Maintainability, and Reliability of Small Arms to Support the Warfighter
7	DoD	D2006-D000LQ-0254.000	September 5, 2006	Audit of Potable and Nonpotable Water in Iraq
8	DoD	D2006-D000LH-0246.000	August 30, 2006	Audit of the Inspection Process of the Army Reset Program for Ground Vehicles for Units Returning from Operation Iraqi Freedom
9	DoD	D2006-D000AE-0225.000	July 21, 2006	Audit of the Conditional Acceptance and Production of the Army Medium Tactical Vehicles in Support of the Global War on Terrorism
10	DoD	D2006-D000AE-0241.000	August 4, 2006	Audit of the DoD Use of GWOT Supplemental Funding Provided for Procurement and Research, Development, Test, and Evaluation
11	DoD	D2006-D000FL-0208.000	May 23, 2006	Audit of Internal Controls over Out-of-country Payments
12	DoD	D2006-D000CK-0210.000	May 15, 2006	Audit of Procurement Policy for Armored Vehicles
13	DoD	D2005-D000FD-0300.000	September 15, 2005	Antideficiency Act Investigation of the Operation and Maintenance Appropriation Account 2142020 and 2152020
14	DoD	D2006-D000CK-0273.000	September 29, 2006	Audit Research on DoD Contracts Awarded to Parsons Corporation and its Subsidiaries
15	DoD	D2006-DIP0E3-0038.000	July 15, 2005	DoD OIG Support to the Iraqi Ministry of Defense OIG
16	DoD	D2006-DIP0E3-0256.000	August 23, 2006	Iraqi Anticorruption & Principled Governance Initiative
17	DoS	Not Reported	April 2006	National Endowment for Democracy
18	DoS	Not Reported	Not Reported	INL Invoicing for the Jordan International Police Training Center
19	DoS	S-LMAQM-04-C-0030	December 2006	Review of DynCorp, Inc: Iraqi Police Training Program Support
20	DoS	Not Reported	September 2006	Accountability for Contractor-held Government Property and Equipment Supporting Department of State Programs and Operations
21	GAO	350895	August 2006	Solatia (Condolence) Payments in Iraq
22	GAO	120547	March 2006	Contract Award Procedures for Iraq Reconstruction Contracts

الجدول4-2

#	Agency	Project Number	Date Initiated	Project Description
23	GAO	350829	March 2006	DoD's Health Care Policies and Benefits for Civilians Deployed to Afghanistan and Iraq
24	GAO	350810	March 2006	Army's Prepositioning Program
25	GAO	320383	November 2005	Iraq Energy
26	GAO	320402	December 2005	Management of Iraq Reconstruction
27	GAO	320366	September 2005	U.S. Efforts To Stabilize Iraq and Develop Security Forces
28	GAO	350739	September 2005	Use of Contractors on the Battlefield
29	GAO	350737	October 2005	Accountability, Maintenance, Utilization, and Strategy (RESET) of OIF Stay-Behind Equipment
30	GAO	350770	November 2005	Securing Sensitive Sites Containing High Explosives
31	GAO	350790	February 2006	Iraqi Support Capabilities
32	GAO	350794	February 2006	Improving Joint Force Protection Capability for Deployed Ground Forces
33	GAO	320411	March 2006	Accountability for Equipment Provided to Iraqi Forces
34	GAO	350801	March 2006	Global War on Terrorism Funding
35	GAO	350853	April 2006	Army and Marine Corps Readiness
36	GAO	320424	July 2006	Iraq Ministry Capacity
37	GAO	350911	August 2006	U.S. Military Bases in Iraq
38	GAO	320388	October 2005	Afghan Counter-narcotics
39	USAAA	A-2005-ALS-0340 and A-2006-ALL-0264	January 5, 2005 October 23, 2005	Audit of Logistics Civil Augmentation Program (LOGCAP)
40	USAAA	A-2006-ALL-0397	June 26, 2006	Retrograde Operations in Southwest Asia
41	USAAA	A-2006-ALL-0535	May 19, 2006	Procedures for Managing Overage Reparable Items Lists in the HMMWV Refurbishment Program
42	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit Follow-up of USAID/Iraq's Education Activities
43	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit of USAID/Iraq's Telecommunication Activities
44	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit of USAID/Iraq's Planning and Reporting Process of its Activities
45	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit of the Office of Foreign Disaster Assistance Program in Iraq
46	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit of USAID/Iraq's Agriculture Reconstruction and Development Program
47	USAID	Not Reported	Not Reported	Audit of USAID/Iraq's Civil Society Activities

TABLE 4-2

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام الخاص بالعراق بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تجري تحقيقات في العراق. للاطلاع على إحصاءات نشاطات التحقيقات من الوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول 4 – 3. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه التحقيقات، أنظر الملحق K.	

الجدول 4-3
وضع نشاطات التحقيقات من الوكالات الأميركية الأخرى
حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006

STATUS OF INVESTIGATIVE ACTIVITIES FROM OTHER U.S. AGENCIES, AS OF SEPTEMBER 30, 2006

#	AGENCY	INVESTIGATORS IN IRAQ	CLOSED CASES	OPENED/ONGOING CASES
1	DCIS	4	0	2
2	DoS OIG	0	0	0
3	FBI	0	0	7
4	USAID	1	0	11
TOTAL		5	0	20

TABLE 4-3